



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

Université Mohamed Khider –Biskra

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des sciences économiques , Commerciales et  
des Sciences de Gestion

## الموضوع

علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية

دراسة حالة: ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة.

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد صناعي

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد الحميد غوفي

إعداد الطالبة

لامية لعلام

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لحسن دردوري
مشرفا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحميد غوفي
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مفيدة يحيياوي
مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	د. نعيمة يحيياوي
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. محمد رضا بوسنة
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	د. فواز واضح

السنة الجامعية: 2020-2021







الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

Université Mohamed Khider –Biskra

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des sciences économiques , Commerciales et  
des Sciences de Gestion

## الموضوع

علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية

دراسة حالة: ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة.

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد صناعي

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد الحميد غوفي

إعداد الطالبة

لامية لعلام

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لحسن دردوري
مشرفا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحميد غوفي
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مفيدة يحيياوي
مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	د. نعيمة يحيياوي
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د. محمد رضا بوسنة
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	د. فواز واضح

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ  
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ

الصَّالِحِينَ﴾

يسعدني أن أقدم وافر الشكر وخالص التقدير والإحترام إلى كل من قدم لي يد العون  
في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عبد الحميد غوفي الذي شرفني بقبول الإشراف على  
هذا العمل، والذي كان لنصائحه وتوجيهاته القيمة الأثر الكبير في إخراج هذا العمل في صورته  
النهائية.

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة موضوع هذه الأطروحة وحضورها  
للمشاركة في إثراء جوانبها.

كما لا يفوتني أن أنوه بكل مساعدة قدمها لي الأساتذة الكرام: محمد رضا بوسنة  
واسكندر القيسي (جامعة بغداد).

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذتي في مختلف الأطوار التعليمية.

جزاكم الله عني كل خير

لامية

# إهداء

إلى من عشت بدعواتها وسرت بحبها وكبرت بين أحضانها، إليك أُمي حفظك الله.  
إلى من كلله الله بالهبة والوقار، و علمني العطاء دون إنتظار، والذي كان سندي في هذا  
العمل، والذي العزيز حفظه الله .

"وَإخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي

صَغِيرًا"

إلى من أحس بالسعادة وأنا بينهم ولا معنى للحياة دونهم إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى زوجي الغالي حفظه الله.

إلى كل من وقف بجانبي وقدم لي المساعدة في إنجاز هذا العمل.

إلى من أحب وأحترم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

# المخلص

## المخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا والإمارات خلال الفترة 2011-2018؛ تم تحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج Berger الذي طوره سنة 1995م بعد إدخال عليه بعض التعديلات، تم العمل على اختبار أربع فرضيات أساسية وهي: فرضيتي قوة السوق (MP) واشتملت على فرضية الهيكل- السلوك-الأداء (SCP) التقليدية والتي ترى أن هناك علاقة مباشرة وطردية وفي اتجاهين بين تركيز السوق والأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية (فرضية قوة السوق النسبية (RMP)) والتي تفترض وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية للمؤسسات ومؤشرات أدائها، وفرضيتي الكفاءة-هيكل (ES) التي اشتملت على كل من فرضية كفاءة التكاليف (CE) وفرضية كفاءة الأرباح البديلة (APE) والتي ترى أن الكفاءة هي سبب العلاقة بين هيكل السوق والأداء حيث تؤثر عليهم في نفس الوقت.

تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام نموذج المعادلات الآنية من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS)؛ لم تتحقق أي فرضية من فرضيات نموذج Berger في الدول محل الدراسة. كان المحدد الرئيس لأداء المصارف الإسلامية في ماليزيا هو كفاءة الربح البديل وأدائها خلال السنة السابقة، كما أن زيادة حجم المصرف الإسلامي يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية والتي تؤدي إلى زيادة كفاءة الربح البديل التي بدورها تؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداء. أما المحدد الرئيس لأداء المصارف الإسلامية في الإمارات فكان تركيز السوق المصرفي الذي كان له أثر معنوي سالب وفي اتجاه واحد. كما أن زيادة حجم المصرف الإسلامي من شأنه الزيادة في حصته السوقية، هذه الأخيرة لم تُستغل بشكل جيد لتحقيق كفاءة أرباح عالية.

بناء على هذه النتائج توصي الدراسة إدارة المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة على تطوير كفاءة مصارفها، زيادة حجمها وتوسيع نطاق عملياتها، تنويع منتجاتها، تطوير تكنولوجياتها وتقنياتها، التحول للصيرفة الشاملة... كما توصي منظمي السوق المصرفية في هذه الدول على توفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحد من تأثير قوة التركيز في السوق وتسهم في التحرر المالي، تشجيع الصناعة المصرفية الإسلامية، تعزيز أنشطة الاندماج بين المصارف الإسلامية، الحفاظ على التوازن في السوق المصرفية ومنع التركيز والممارسات الاحتكارية.

**الكلمات المفتاحية:** هيكل السوق المصرفي، أداء المصارف، الكفاءة، نموذج SCP، نموذج Berger، المصارف الإسلامية، السوق المصرفي الماليزي، السوق المصرفي الإماراتي.

**Abstract:**

The objective of this study is to analyze the relationship between the structure of the banking market and the performance of Islamic banks in Malaysia and the UAE during the period 2011-2018; This relationship was analyzed using the Berger model, which was developed in 1995, after some modifications were made. Four basic hypotheses were tested: the two hypotheses of market power (MP) and included the traditional structure-comportment-performance (SCP) hypothesis, which confirms that there is a direct and two-way relationship between market focus and performance, and the traditional efficiency hypothesis (Relative Market Power Hypothesis (RMP)), which assumes a positive relationship between the market share of enterprises and their performance indicators, and the two efficiency-structure hypotheses (ES) that included both the cost-efficiency hypothesis (CE), and the alternative profit efficiency hypothesis (APE), which holds that efficiency is the cause of the relationship between market structure and performance as it affects them at the same time.

These hypotheses were tested using the simultaneous equations model by relying on the two-stage least squares method (2SLS); none of the hypotheses of the Berger model were achieved in the countries under study. The main determinant of the performance of Islamic banks in Malaysia was the efficiency of the alternative profit and its performance during the previous year. In addition, the increase in size of the Islamic bank leads to an increase in the market share, which leads to an increase in the efficiency of the alternative profit, which in turn leads to the improvement of performance indicators. The main determinant of the performance of Islamic banks in the UAE was the concentration of the banking market, which had a negative and one-way moral effect. The increase in the size of the Islamic bank would increase its market share, the latter was not well exploited to achieve high profit efficiency.

Based on these results, the study recommends the management of Islamic banks in the countries under study to develop the efficiency of their banks, increase their size and expand the scope of their operations, diversify their products, develop their technologies and techniques, switch to comprehensive banking... It also recommends that the regulators of the banking market in these countries provide a more competitive banking environment, by setting laws and legislations that limit the impact of the force of concentration in the market and contribute to financial liberalization, encourage the Islamic banking industry, enhance the activities of merger between Islamic banks, maintain balance in the banking market and prevent concentration and monopolistic practices.

**Keywords:** banking market structure, bank performance, efficiency, SCP model, Berger model, Islamic banks, Malaysian banking market, UAE banking market.



# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	شكر
III	إهداء
VI-IV	الملخص
XV-VII	فهرس المحتويات
XVIII-XVII	قائمة الجداول
XIX	قائمة الأشكال
XX	قائمة الملاحق
XXIII -XXI	قائمة الإختصارات
أ-م	مقدمة
ب-د	أولاً: إشكالية الدراسة
د-هـ	ثانياً: فرضيات الدراسة
هـ	ثالثاً: أهمية الدراسة
و	رابعاً: أهداف الدراسة
و-ز	خامساً: منهج الدراسة
ز	سادساً: حدود الدراسة
ح-ك	سابعاً: الدراسات السابقة
ل-م	ثامناً: خطة الدراسة
46-1	الفصل الأول: محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تركيز السوق
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تركيز السوق
3	أولاً: مفهوم تركيز السوق
4	ثانياً: معايير مقاييس تركيز السوق
6	ثالثاً: أهمية قياس تركيز السوق
7	رابعاً: العوامل المؤثرة في تركيز السوق
9	المطلب الثاني: مقاييس تركيز السوق المطلقة
9	أولاً: منحني التركيز Concentration Curve
11	ثانياً: مؤشر ليرنر L'indice de Lerner
12	ثالثاً: مؤشر نسبة التركيز Concentration ratio
13	رابعاً: مؤشر هيرشمان و هيرفندال Hirschman – Herfindahl Index
15	خامساً: مؤشر H-statistic لـ Panzar and Rosse (مؤشر P-R)

16	المطلب الثالث: مقاييس تركيز السوق النسبية
16	أولاً: منحى لورنر Lorenz Curve
17	ثانياً: معامل جيني Gini Coefficient
18	ثالثاً: معامل الإختلاف Coefficient of Variation
18	رابعاً: تباين لوغاريتم أحجام المؤسسات Variance of the Logarithms of Firm Size
21	المبحث الثاني: عوائق الدخول إلى السوق
21	المطلب الأول: مفهوم عوائق الدخول إلى السوق و تصنيفاتها
21	أولاً: مفهوم عوائق الدخول إلى السوق
22	ثانياً: تصنيف عوائق الدخول إلى السوق
22	المطلب الثاني: عوائق الدخول الهيكلية
23	أولاً: اقتصاديات السلم Economies of scale
24	ثانياً: المزايا المطلقة للتكاليف
24	ثالثاً: اقتصاديات النطاق Economies of scope
25	رابعاً: تمييز المنتجات الطبيعي
25	خامساً: عوائق الدخول القانونية و التنظيمية
26	سادساً: عوائق الخروج من السوق
27	سابعاً: التكامل العمودي
27	ثامناً: عوائق الدخول الجغرافية
28	المطلب الثالث: عوائق الدخول الإستراتيجية
28	أولاً: الأساليب السعرية لإعاقه الدخول
31	ثانياً: الأساليب غير السعرية لإعاقه الدخول
32	المبحث الثالث: تمييز و تنوع المنتجات في السوق
32	المطلب الأول: ماهية تمييز المنتجات
32	أولاً: مفهوم تمييز المنتجات
33	ثانياً: تصنيفات تمييز المنتجات
35	المطلب الثاني: النماذج المفسرة لتمييز المنتجات
35	أولاً: نموذج Lancaster
36	ثانياً: نموذج Salop
37	المطلب الثالث: تنوع المنتجات في السوق
37	أولاً: مفهوم تنوع المنتجات و أنواعه
38	ثانياً: دوافع تنوع المنتجات في السوق
39	ثالثاً: مؤشرات قياس تنوع المنتجات في السوق
41	المبحث الرابع: التكامل العمودي في السوق

41	المطلب الأول: التكامل العمودي: المفهوم، الأنواع وطرق القياس
41	أولاً: مفهوم التكامل العمودي و أنواعه
42	ثانياً: طرق قياس التكامل العمودي
44	المطلب الثاني: دوافع التكامل العمودي
44	أولاً: التوسع من خلال التكامل العمودي
44	ثانياً: تخفيض تكاليف المعاملات (Transaction costs)
45	ثالثاً: الحوافز التكنولوجية
45	رابعاً: تخفيض درجة المخاطر و اللابقين بالسوق
45	خامساً: الدوافع الإحتكارية للتكامل العمودي
45	سادساً: تجنب الضرائب
46	خلاصة الفصل الأول
96-47	<b>الفصل الثاني: نظم تقييم الأداء في الصناعة</b>
48	تمهيد
49	المبحث الأول: الأداء: مفاهيم و منطلقات أساسية
49	المطلب الأول: ماهية الأداء
49	أولاً: مفهوم الأداء
50	ثانياً: تصنيفات الأداء
52	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء
53	رابعاً: مستويات الأداء
53	المطلب الثاني: تقييم الأداء: مفهومه، مراحل، خطواته و معايير
53	أولاً: مفهوم قياس و تقييم الأداء
55	ثانياً: مراحل و خطوات عملية تقييم الأداء
55	ثالثاً: معايير تقييم الأداء
57	المبحث الثاني: الأسلوب التقليدي لتقييم الأداء
57	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
57	أولاً: مفهوم التحليل المالي
58	ثانياً: أساليب التحليل المالي
58	المطلب الثاني: النسب المالية التقليدية لتقييم الأداء
59	أولاً: نسب السيولة (Liquidity Ratios)
60	ثانياً: نسب النشاط (Activity Ratios)
60	ثالثاً: نسب الربحية (المردودية) (Profitability Ratios)
63	رابعاً: نسب المديونية (Debt Ratios)
64	خامساً: نسب السوق (Market Ratios)

64	سادسا: مؤشرات الملاءة المالية و كفاية رأس المال
65	المطلب الثالث: إنتقادات النسب المالية التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء
66	المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء
66	المطلب الأول: أساليب حديثة عامة لتقييم الأداء
66	أولا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added
68	ثانيا: نموذج القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added
69	ثالثا: مؤشر q-tobin
71	رابعا: بطاقة الأداء المتوازن (BSC) Balanced Score Card
74	خامسا: نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية
75	المطلب الثاني: أساليب حديثة خاصة لتقييم الأداء في الصناعة المصرفية و المصرفية الإسلامية
75	أولا: نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف
79	ثانيا: نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC
81	المبحث الرابع: الكفاءة: مفهومها، أنواعها و أساليب قياسها
81	المطلب الأول: الكفاءة و بعض المفاهيم المرتبطة بها
81	أولا: مفهوم الكفاءة الاقتصادية
82	ثانيا: مستويات و أنواع الكفاءة
85	ثالثا: الكفاءة المصرفية
87	المطلب الثاني: أساليب قياس الكفاءة الاقتصادية
88	أولا: المقاييس اللامعلمانية للكفاءة
94	ثانيا: المقاييس المعلمانية للكفاءة
96	خلاصة الفصل الثاني
140-97	<b>الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف</b>
98	تمهيد
99	المبحث الأول: مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي كإطار مرجعي تحليلي لهذه الدراسة
99	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الصناعي
99	أولا: مفهوم الصناعة
100	ثانيا: الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالاقتصاد الجزئي
104	المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الصناعي
104	أولا: نشأة الاقتصاد الصناعي
106	ثانيا: تطور الاقتصاد الصناعي وفق منهج مدرسة هارفيد Harvard
109	المطلب الثالث: فترة السبعينيات من القرن العشرين وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث
109	أولا: إسهامات مدرسة شيكاغو وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث
109	ثانيا: نظرية الأسواق التنافسية

112	ثالثا: نظرية الألعاب Game theory
112	المطلب الرابع: أهمية تطبيق نموذج SCP في دراسة السوق المصرفي والسوق المصرفي الإسلامي
113	المبحث الثاني: المنهج التقليدي (SCP) لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف
113	المطلب الأول: عناصر نموذج هيكل - سلوك - أداء
113	أولا: الظروف الأساسية للصناعة
114	ثانيا: هيكل السوق
114	ثالثا: سلوك المؤسسات في السوق
115	رابعا: أداء المؤسسات في السوق
115	خامسا: السياسات الحكومية
117	المطلب الثاني: المتغيرات التقليدية المستخدمة لتحليل علاقة هيكل السوق بأداء الصناعة
117	أولا: تحليل العلاقة بين تركيز السوق ومؤشرات الأداء
122	ثانيا: تحليل العلاقة بين عوائد الدخل إلى السوق والربحية
123	ثالثا: تحليل العلاقة بين نمو السوق و /أو المرونة السعرية والربحية
124	رابعا: تحليل العلاقة بين تركيز السوق، عوائد الدخل، نمو السوق والربحية
125	المطلب الثالث: النموذج القياسي التقليدي المستخدم لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف
126	أولا: فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) التقليدي
127	ثانيا: فرضية الكفاءة التقليدية (TE) Traditional Efficiency
128	ثالثا: دراسات طبقت نموذج (SCP) لتحليل العلاقة هيكل سوق-أداء في السوق المصرفي ونتائجها
131	المبحث الثالث: المنهج الحديث لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف
131	المطلب الأول: بعض المتغيرات المستحدثة لتحليل علاقة هيكل السوق بأداء الصناعة
131	أولا: الخطر
132	ثانيا: المجموعات الإستراتيجية
134	ثالثا: تنوع المنتجات
135	رابعا: التوزيع الجغرافي
135	المطلب الثاني: مدخل الكفاءة في تفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف
137	المطلب الثالث: نموذج Berger في تفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف
137	أولا: عرض نموذج Berger (1995)
139	ثانيا: أهم الدراسات التي طبقت نموذج Berger في السوق المصرفي ونتائجها
140	خلاصة الفصل الثالث
141-197	الفصل الرابع: المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة
142	تمهيد
142	المبحث الأول: المصارف الإسلامية: الماهية والخصوصية

142	المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية
142	أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية
143	ثانياً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية
146	ثالثاً: أنواع المصارف الإسلامية
146	المطلب الثاني: خصوصية عمل المصارف الإسلامية
146	أولاً: القواعد الشرعية للمصارف الإسلامية
147	ثانياً: القواعد الاقتصادية للمصارف الإسلامية
148	ثالثاً: القواعد الإجرائية للمصارف الإسلامية
149	المطلب الثالث: صيغ التمويل والإستثمار في المصارف الإسلامية
149	أولاً: صيغ التمويل والإستثمار الإسلامي القائمة على المشاركة في الربح والخسارة
151	ثانياً: صيغ التمويل والإستثمار الإسلامي القائمة على البيوع
153	المبحث الثاني: المصارف الإسلامية: التطورات، التنافسية والتحديات
153	المطلب الأول: التطورات الكمية والتنوعية للمصارف الإسلامية
153	أولاً: التطورات الكمية للمصارف الإسلامية
156	ثانياً: التطورات النوعية للمصارف الإسلامية
158	المطلب الثاني: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية
159	أولاً: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية من حيث الحصة السوقية لحجم الأصول
159	ثانياً: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية من حيث نسبة النمو في حجم الأصول والودائع والتمويلات
160	ثالثاً: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية من حيث مؤشرات الأداء
161	المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية
161	أولاً: التحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية
163	ثانياً: التحديات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية
164	المبحث الثالث: المصارف الإسلامية: التنظيم، الرقابة والإشراف
164	المطلب الأول: مفهوم وأهداف عملية تنظيم السوق المصرفي
164	أولاً: تعريف عملية تنظيم السوق المصرفي والمصطلحات ذات الصلة
165	ثانياً: أهداف عملية تنظيم السوق المصرفية
166	المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في التنظيم والإشراف على المصارف والمصارف الإسلامية
166	أولاً: دور البنك المركزي في الرقابة على الإئتمان ومدى صلاحيتها للتطبيق على المصارف الإسلامية
169	ثانياً: دور البنك المركزي في الرقابة على كفاءة أداء المصارف
170	المطلب الثالث: دور لجنة بازل في التنظيم والرقابة على أداء المصارف والمصارف الإسلامية
170	أولاً: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية
171	ثانياً: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية
175	ثالثاً: معيار كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

177	المطلب الرابع: دور هيآت الرقابة الشرعية في التنظيم والرقابة على الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية
177	أولاً: تعريف هيآت الرقابة الشرعية
178	ثانياً: صور هيآت الرقابة الشرعية
179	ثالثاً: أهداف هيآت الرقابة الشرعية ومعوقاتها
200	المبحث الرابع: تحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2011-2018
200	المطلب الأول: تحليل هيكل السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018
200	أولاً: تركيبة السوق المصرفي الماليزي إلى غاية نهاية 2018
182	ثانياً: تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا
185	ثالثاً: دراسة وتحليل تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة الزمنية 2011-2018
189	المطلب الثاني: تحليل هيكل السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018
189	أولاً: تركيبة السوق المصرفي الإماراتي إلى غاية نهاية 2018
192	ثانياً: تجربة المصارف الإسلامية في الإمارات
193	ثالثاً: دراسة وتحليل تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة الزمنية 2011-2018
197	خلاصة الفصل الرابع
252-198	الفصل الخامس: تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة
199	تمهيد
200	المبحث الأول: عرض نموذج الدراسة، الأسلوب الإحصائي المعتمد، متغيرات الدراسة
200	المطلب الأول: عرض نموذج الدراسة (نموذج Berger وتعديلات الدراسة المدرجة عليه)
200	أولاً: ملخص نموذج Berger
201	ثانياً: نموذج Berger وتعديلات الدراسة المدرجه عليه
202	المطلب الثاني: تقديم الأسلوب الإحصائي المعتمد لتقدير نموذج Berger
203	أولاً: مفهوم نماذج المعادلات الآنية (Simultaneous-Equations Models) (SEM)
204	ثانياً: الصيغة العامة لنموذج المعادلات الآنية
206	ثالثاً: مشكلة التحديدي نماذج المعادلات الآنية (Identification problem)
208	رابعاً: إختبار التجانس Hausman Test for exogeneity
208	خامساً: أساليب تقدير معالم نموذج المعادلات الآنية
209	المطلب الثالث: تحديد متغيرات نموذج الدراسة وطرق قياسها
209	أولاً: المتغيرات الداخلية
210	ثانياً: المتغيرات الخارجية
212	المبحث الثاني: عرض أسلوب تقييم كفاءة المصارف الإسلامية ونتائج تقييمها في الدول محل الدراسة
212	المطلب الأول: عرض نموذج تقييم كفاءة المصارف
212	أولاً: التعريف بنموذج حد التكلفة العشوائية SFA



213	ثانيا: كفاءة التكاليف (C-EFF)
215	ثالثا: كفاءة الأرباح (P-EFF)
218	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة
218	أولا: المتغيرات المستخدمة لتقدير دالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية
220	ثانيا: التحليل الإحصائي لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة
224	المطلب الثالث: تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة
224	أولا: طرق تقدير معلمات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية
228	ثانيا: تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في ماليزيا
231	ثالثا: تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة
234	المبحث الثالث: تقدير معالم نموذج Berger للسوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة
234	المطلب الأول: تقدير معالم نموذج Berger في السوق المصرفي الماليزي
234	أولا: تحديد و تقييم متغيرات نموذج الدراسة (نموذج Berger)، دراسة إستقراريتها
237	ثانيا: إختبار التحديد لنموذج الدراسة
240	ثالثا: نتائج تقدير معالم نموذج Berger و إختباره إحصائيا
242	رابعا: تحليل نتائج تقدير نموذج Berger في السوق المصرفي الماليزي
244	المطلب الثاني: تقدير معالم نموذج Berger في السوق المصرفي الإماراتي
244	أولا: تحديد و تقييم متغيرات نموذج الدراسة (نموذج Berger)، دراسة إستقراريتها
248	ثانيا: نتائج تقدير معالم نموذج Berger و إختباره إحصائيا
249	ثالثا: تحليل نتائج تقدير نموذج Berger في السوق المصرفي الإماراتي
252	خلاصة الفصل الخامس
263-253	خاتمة
280-264	قائمة المراجع
296-281	الملاحق

قائمة الجداول، الأشكال،

الملاحق والإختصارات .

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	بيانات منحنيات التركيز لأربع أسواق إفتراضية	10
(2.1)	بيانات منحنيات لورنز لأربع أسواق إفتراضية	16
(3.1)	ملخص لأهم مقاييس تركيز السوق	19
(4.1)	قيم مقاييس تركيز السوق للأسواق الأربعة الإفتراضية	20
(5.1)	مصنوفة Ansoff	38
( 1.2 )	تصنيفات الأداء على مستوى المؤسسة الاقتصادية	51
(2.2)	مستويات أداء المؤسسة الاقتصادية	53
(3.2)	تصنيف المصارف حسب طريقة CAMELS و الإجراءات الرقابية المتخذة	76
(4.2)	معايير تقييم هيآت الرقابة الشرعية	78
(5.2)	البرنامج الخطي الخاص بتدنية المدخلات و تعظيم المخرجات في نموذج CCR	91
(6.2)	الصيغة الثنائية لنموذج تدنية المدخلات و نموذج تعظيم المخرجات في نموذج CCR	92
(7.2)	برنامج تقييم الكفاءة وفق نموذج BCC	93
(1.3)	أوجه الإختلاف بين الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي	102
(2.4)	أنواع المصارف الإسلامية	146
(3.4)	تطور البيئة القانونية والتشريعية للصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية	157
(4.4)	عدد المصارف والمؤسسات المالية الماليزية نهاية سنة 2018	181
(5.4)	تركيبة السوق المصرفي الماليزي نهاية 2018	182
(6.4)	تطور مجموع والحصص السوقية للأصول والودائع والقروض في السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة (2011-2018)	185
(7.4)	مكونات عينات دراسة حالة ماليزيا	187
(8.4)	توزيع الحصص السوقية ومؤشرات تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018	188
(9.4)	عدد المصارف والمؤسسات المالية الإماراتية نهاية سنة 2018	191
(10.4)	تركيبة السوق المصرفي الإماراتي نهاية 2018	192
(11.4)	تطور مجموع والحصص السوقية للأصول والودائع والقروض في السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2011-2018)	193
(12.4)	مكونات عينات دراسة حالة الإمارات	195
(13.4)	توزيع الحصص السوقية ومؤشرات تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018	196
(1.5)	الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية (حالة ماليزيا)	220
(2.5)	الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات دالة التكاليف و دالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية (حالة ماليزيا)	220

الإمارات العربية المتحدة)		
223	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية (حالة ماليزيا)	(3.5)
223	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية (حالة الإمارات)	(4.5)
227	إختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت في الدول محل الدراسة	(5.5)
228	إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الآثار العشوائية في الدول محل الدراسة	(6.5)
229	تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2011-2018 باستخدام نموذج الأثر الثابت	(7.5)
230	قيم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الماليزية	(8.5)
232	تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة 2011-2018 باستخدام نموذج الأثر الثابت	(9.5)
233	قيم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الإماراتية	(10.5)
235	مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018	(11.5)
236	تطور المتغيرات الكلية للاقتصاد الماليزي المستخدمة في الدراسة	(12.5)
237	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة (حالة ماليزيا)	(13.5)
238	نتائج إختبار شرط الترتيب لنموذج الدراسة	(14.5)
239	معاملات نموذج المعادلات الآتية محل الدراسة	(15.5)
240	نتائج إختبار شرط الرتبة لنموذج الدراسة	(16.5)
242-241	نتائج تقدير معاملات نموذج دراسة حالة ماليزيا	(17.5)
245	مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018	(18.5)
246	تطور المتغيرات الكلية للاقتصاد الإماراتي المستخدمة في الدراسة	(19.5)
247	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة (حالة الإمارات العربية المتحدة)	(20.5)
249-248	نتائج تقدير معاملات نموذج دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة	(21.5)

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	منحنيات التركيز لأربع أسواق إفتراضية	10
(2.1)	منحنيات لورنز لأربع أسواق إفتراضية	17
(1.2)	مثلث الأداء	50
(2.2)	الأبعاد الأربعة في بطاقة الأداء المتوازن	73
(3.2)	نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية لتقييم الأداء	74
(1.3)	مكونات نموذج الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)	116
(2.3)	نموذج الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) التقليدي	126
(3.3)	نموذج قوة السوق النسبية (RMP)	128
(4.3)	نموذج الكفاءة - هيكل لتحليل علاقة هيكل السوق - أداء	136
(1.4)	مسار تطور المصارف الإسلامية	145
(2.4)	خطوات تنفيذ المراجعة المصرفية	151
(3.4)	خطوات تنفيذ السّلم الموازي والإستصناع الموازي في المصارف الإسلامية	152
(4.4)	تطور وتوزيع إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2011-2018	153
(5.4)	تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية خلال الفترة 2012-2018	154
(6.4)	التوزيع الجغرافي لأصول المصارف الإسلامية لسنة 2018	155
(7.4)	حصة أهم عشر أنظمة في الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم لسنة 2018	156
(8.4)	الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في أهم الأسواق العالمية	159
(9.4)	معدلات نمو المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في بعض الدول خلال الفترة 2010-2014	159
(10.4)	تطور مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في بعض الدول خلال الفترة 2010-2014	160
(11.4)	هيكل النظام المالي الماليزي وموقع المصرفية الإسلامية	184
(12.4)	تطور الحصص السوقية لأصول والودائع والقروض للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة (2011-2018)	186
(13.4)	تطور تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018	189
(14.4)	تطور الحصص السوقية لأصول والودائع والقروض للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في السوق المصرفي خلال الفترة (2012-2018)	194
(15.4)	تطور تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018	196
(1.5)	العلاقات المدروسة في نموذج Berger	200
(2.5)	عرض نموذج الدراسة (نموذج Berger وتعديلات الدراسة المدرجة عليه)	202
(3.5)	متوسط مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018	235
(4.5)	متوسط مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018	245

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
282	بعض أهم التعاريف الخاصة بمصطلح الأداء	1
283-284	إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف عينة دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 2018-2011	2
285-286	إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف عينة دراسة حالة الإمارات خلال الفترة 2018-2011	3
287-292	البيانات الخاصة بدالة التكاليف و دالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية و متغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2018-2011	4
293-296	البيانات الخاصة بدالة التكاليف و دالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية و متغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2018-2011	5

الإختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
SCP	Structure-conduct-performance	الهيكل - السلوك - الأداء
L	Lerner index	مؤشر ليزنر
Cr	Concentration ratio	مؤشر نسبة التركيز
HHI	Hirschman – Herfindahl Index	مؤشر هيرشمان - هيرفندال
HTI /RI	The Rosenbluth index and The Hall-Tideman Index	مؤشر روزنبلوث و مؤشر هال تيدمان
CCI	Comprehensive Industrial Concentration Index	مؤشر التركيز الصناعي الشامل
HKI	Hannah and Kay indexed	مؤشر هانا و كاي
E	Entropy index	مؤشر أنتروبي
RE	Relative Entropy coefficient	مؤشر أنتروبي النسبي
H	H-statistic	إحصائية H
P.R	Panzar and Rosse index	مؤشر Panzar and Rosse
G	Gini Coefficient	معامل جيني
V	Coefficient of Variation	معامل الإختلاف
VL	Variance of the Logarithms of Firm Size	تباين لوغاريتم أحجام المؤسسات
MES	Minimum Efficient Scale	الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية
DR	Specialization ratio	نسبة التخصص
D/I <sub>B</sub>	Berry index	مؤشر بيري
DT/E	Entropie index	مؤشر أنتروبي للتنوع
W	Utton Index	مؤشر آتون
VAS	Value added to sales	نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات
IVB	Backward Integration Verticale	مؤشر درجة التكامل العمودي الخلفي
IVF	Forward Integration Verticale	مؤشر درجة التكامل العمودي الأمامي
ROA	Return on assets	معدل العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	معدل العائد على حقوق الملكية
EVA	Economic Value Added	نموذج القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	Market Value Added	نموذج القيمة السوقية المضافة
BSC	Balanced Score Card	بطاقة الأداء المتوازن
U4	/	نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية
CAMELS	CAMELS model	نموذج CAMELS
SCAMELS	SCAMELS model	نموذج SCAMELS
RAROK	Risk Adjusted Return on capital	نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر
VAR	Value at risk	القيمة المعرضة للخطر
C-EFF	Cost Efficiency	كفاءة التكاليف

كفاءة الأرباح	Profit Efficiency	P-EFF
كفاءة الأرباح المعيارية	Standard Profit Efficiency	SP-EFF
كفاءة الأرباح البديلة	Alternative Profit Efficiency	AP-EFF
تحليل مغلف البيانات	Data Envelopment Analysis	DEA
نموذج CCR	Charnes, Cooper, and Rhodes	CCR
وحدات إتخاذ القرار	Decision-Making Unit	DMU
نموذج BCC	Banker, Charnes and Coper	BCC
كفاءة اقتصاديات السلم	Scale efficiency	SE
طريقة الحد السميك	Thick Frontier Approach	TFA
طريقة التوزيع الحر	Distribution-Free Approach	DFA
طريقة التحليل العشوائي	Stochastic Frontier Analysis	SFA
الكفاءة التقنية	Technical Efficiency	TE
الهامش سعر - تكلفة	Price-Cost Margins	PCM
طريقة المربعات الصغرى	Ordinary least squares Method	OLS
طريقة متغيرات الأداة	Instrumental variables	IV
طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين	Tow-stage least squares Method	2SLS
طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل	Three stage least squares Method	3SLS
فرضية الكفاءة التقليدية	Traditional Efficiency	TE
فرضية قوة السوق النسبية	Relative Market Power	RMP
الحصة السوقية	Market share	MS
فرضية هيكل الكفاءة X	X-efficient structure	ESX
فرضية هيكل كفاءة الحجم	Scale efficient structure	ESS
الكفاءة X	X-efficient	XEFF
كفاءة الحجم	Scale efficient	SEFF
لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية	The Basel Commutéée on Banking Supervision	BCBS
نسبة تغطية السيولة	Liquidity Coverage Ratio	LCR
نسبة صافي التمويل المستقر	Net Stable Funding Ratio	NSFR
بنك نيجارا ماليزيا	Bank Negara Malaysia	BNM
قانون البنوك الإسلامية (ماليزيا)	Islamic banking Act	IBA
نظام المصرفية الإسلامية (ماليزيا)	Islamic Banking Scheme	IBS
النظام المصرفي معدوم الفائدة (ماليزيا)	Skim Perban Kan Tanpa Faedah	SPTF
قانون الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا)	Islamic Financial Services Act	IFSA
نماذج المعادلات الآتية	Simultaneous-Equations Models	SEM
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Growth of Gross Domestic Product	GGDP
حجم سوق الودائع	Market Deposits	MARDEP



معدل التضخم السنوي للدولة	Inflation	Inf
حجم المصرف	Size of Bank	Size
أداء المصرف خلال السنة t-1	Performance of bank in the last year	$\pi_{it-1}$
التكاليف الكلية	Total costs	TC
صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	Profit	$\pi$
/	$(\pi + \theta)$	profit
إجمالي القروض، إجمالي التمويل	Total Loans	Y1
الإستثمارات الأخرى	Other assets	Y2
سعر الأصول الثابتة	Fixed assets Price	W1
سعر الودائع	Deposits Price	W2
إختبار ديكي- فولر الموسَّع (الصاعد)	Augmented Dickey-Fuller Test	ADF
إختبار Im, Pesaram and Shin	Im, Pesaram and Shin	IPS
إختبار Levin, Lin and Chu	Levin, Lin and Chu	LLC
نموذج الإنحدار التجميعي	Pooled Regression Model	PRM
نموذج التأثيرات الثابتة	Fixed Effects Model	FEM
نموذج التأثيرات العشوائية	Random Effects Model	REM
طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية	Least Square Dummy Variable	LSDV
طريقة المربعات الصغرى المعممة	Generalized Least Squares	GLS

# مقدمة

## تمهيد

يمثل القطاع المصرفي حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما اتسع هذا النشاط زادت حسابات المصارف وتعددت خدماتها، فالتطور الذي شهدته اقتصاديات العالم بسبب العولمة وبالأخص العولمة المالية، إقامة تكتلات اقتصادية، انتشار التكنولوجيا المستخدمة... ساهم في تطوير القطاع المصرفي من خلال عرض منتجات وخدمات جديدة، ظهور أشكال جديدة من المصارف على غرار المصارف الشاملة والمصارف الالكترونية... كل هذا جعل الأسواق المصرفية تشهد منافسة حادة أدت إلى ظهور الأزمات المصرفية عبر العديد من دول العالم.

نتيجة لذلك برزت الحاجة لتدخل السلطات القائمة على الأنظمة المصرفية في تلك الدول للبحث عن الأساليب التي تسمح لها بتنظيم هذه الصناعة وحمايتها من آثار المنافسة الشرسة، إلى جانب العمل على تدعيم القدرات التنافسية لمصارفها الوطنية في مواجهة المنافسة الخارجية، ومن بين هذه الأساليب أسلوب الاقتصاد الصناعي، الذي حاول الاقتصاديون من خلاله إيجاد نظريات تمكنهم من تحقيق الغايات التي تسعى إليها السلطات النقدية في تلك الدول.

نموذج الاقتصاد الصناعي أو كما يعرف بنموذج الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Perforance) (SCP) يبحث في طبيعة العلاقة بين هيكل السوق، سلوك المؤسسات الناشطة في السوق وأدائها، وهذا في ظل الظروف الأساسية التي تنشط بها تلك الصناعات. ركزت الدراسات الأولى للباحثين على تحليل العلاقة هيكل-أداء والعلاقة هيكل-سلوك، أما الدراسات الحديثة فركزت على التفاعلات الإستراتيجية وعلاقتها بأداء المؤسسات داخل السوق. ورغم تظافر جهود عدة أجيال من الباحثين للتوصل إلى أحسن وصف نظري لتلك الوقائع المشاهدة داخل تلك الأسواق، إلا أنه لم يتم الوصول بعد إلى ذلك المستوى النظري للعلاقة الحقيقية بين عناصر نموذج ال SCP.

برزت المصارف الإسلامية وتطورت تطورا ملحوظا خلال العقود الثلاث الماضية لإستيعاب الفائض النقدي في الدول الإسلامية، فالمرقب لتاريخها والمتبع لحركتها يستطيع أن يرصد النمو والتطور والنجاح الذي حققته رغم عمرها القصير وتجربتها المحدودة والمنافسة القوية التي تفرضها المصارف التقليدية، والذي يمكن رده إلى إرتفاع معدل أدائها وحجم أعمالها. ومع بروز المصارف الإسلامية وفي ظل الإنفتاح وزيادة حدة المنافسة أصبح من الضروري البحث في مجموعة العوامل المؤثرة على أدائها، وذلك بالتركيز على هيكل السوق المصرفي الذي تنشط فيه، خاصة وأن معظم الدراسات التي تناولت الصناعة المصرفية ركزت على علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف المكونة للسوق ككل دون إجراء دراسة خاصة بأداء المصارف الإسلامية، لهذا إرتأينا إلى دراسة ذلك فإخترنا سوقين مصرفيين هما السوق المصرفي الماليزي والسوق المصرفي الإماراتي لسبب رئيس هو التطور السريع للمصارف الإسلامية في هاتين الدولتين.

تهدف دراسات العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات الناشطة فيه بصفة عامة والسوق المصرفي وأداء المصارف بصفة خاصة إلى توفير مرجع للسلطات المشرفة على هذه الأسواق لضبطها؛ فإذا كانت نتائج الدراسة توحى بوجود أثر لتركيز السوق على أداء المصارف، هذا التركيز ولأسباب تحالفية أو احتكارية يؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين تسهم في تحقيق أرباح عالية، وينجم عنها خسارة إجتماعية مقترنة بسوء التسعير، ناتجة عن ممارسات المصارف لقوتها السوقية على الأسعار، وفقا لنموذج الهيكل-السلوك-الأداء أو الكفاءة التقليدية، مما يدفع متخذي قرار ضبط السوق المصرفي إلى فرض قوانين تمنع عمليات التحالف داخل السوق، بالإضافة إلى التعامل بحذر مع طلبات الاندماج بين المصارف.

أما إذا توصلت الدراسة إلى تحقق نموذج الكفاءة - هيكل في تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف، والتي تبين أن المصارف التي تتميز بالكفاءة يمكنها من عرض منتجاتها بتكاليف أقل وجودة أعلى مقارنة بمنافسيها، مما يسمح لها من زيادة حجم مبيعاتها وبالتالي تعزيز قوتها السوقية ما يؤدي إلى زيادة التركيز داخل السوق المصرفي. ومن جهة أخرى فإن زيادة الهامش الذي تحصل عليه تلك المصارف الكفاء تسمح بتحسين مؤشرات الأداء الخاصة بها، وعليه فإن العلاقة الموجبة التي يمكن أن تنشأ بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف يرجع بالأساس إلى الكفاءة التي تتمتع بها المصارف داخل السوق. هذه النتيجة تدفع السلطات المشرفة على ضبط السوق المصرفي على تشجيع المصارف على تطوير كفاءتها، بالإضافة إلى عدم تقييد عملية الاندماج بين المصارف في السوق.

### أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق من عرض تتضح الإشكالية التي يمكن طرحها في السؤال الرئيس التالي:

**ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2018؟**

تتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي؟
- ما هي طبيعة هيكل السوق المصرفي في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة؟
- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين تركيز السوق المصرفي في ماليزيا وأداء المصارف الإسلامية العاملة بها؟ وهل هناك نفس العلاقة في الإمارات العربية المتحدة؟
- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في ماليزيا وأدائها؟ وهل هناك نفس العلاقة في الإمارات العربية المتحدة؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية في ماليزيا وأدائها؟ وهل هناك نفس العلاقة في الإمارات العربية المتحدة؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين كفاءة الأرباح البديلة للمصارف الإسلامية في ماليزيا وأدائها؟ وهل هناك نفس العلاقة في الإمارات العربية المتحدة؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية في ماليزيا بهيكل السوق المصري؟ وهل هناك نفس العلاقة في الإمارات العربية المتحدة؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين كفاءة الأرباح البديلة للمصارف الإسلامية في ماليزيا بهيكل السوق المصري؟ وهل هناك نفس العلاقة في الإمارات العربية المتحدة؟

### ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية، نطلق من الفرضيات التالية:

- تركيز السوق المصري الماليزي مرتفع، كذلك تركيز السوق المصري الإماراتي هو الآخر مرتفع؛  
- يربط تركيز السوق المصري في ماليزيا بأداء المصارف الإسلامية العاملة به علاقة موجبة ومعنوية؛ وهي نفس العلاقة في السوق المصري الإماراتي.

- تربط الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في ماليزيا وأدائها علاقة موجبة ومعنوية؛ وهي نفس العلاقة في السوق المصري الإماراتي.

- تربط كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية في ماليزيا وأدائها علاقة موجبة ومعنوية؛ وهي نفس العلاقة في السوق المصري الإماراتي.

- تربط كفاءة الأرباح البديلة للمصارف الإسلامية في ماليزيا وأدائها علاقة موجبة ومعنوية؛ وهي نفس العلاقة في السوق المصري الإماراتي.

- تربط كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية في ماليزيا بهيكل السوق المصري علاقة موجبة ومعنوية؛ وهي نفس العلاقة في السوق المصري الإماراتي.

- تربط كفاءة الأرباح البديلة للمصارف الإسلامية في ماليزيا بهيكل السوق المصري علاقة موجبة ومعنوية؛ وهي نفس العلاقة في السوق المصري الإماراتي.

## ثالثا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من الميزة التي اكتسبها موضوع الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2007 التي جعلت منها ظاهرة عالمية تنادي الجميع للاستفادة منها، ومن جهة أخرى البحث في محددات أداء المصارف الإسلامية بتطبيق أساليب الاقتصاد الصناعي المتمثلة في دراسة أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل هيكله سوقية معينة وإستراتيجية تنافسية محددة. فأغلب الدراسات التي طُبقت على السوق المصرفي ركزت على علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف المكونة للسوق ككل دون إجراء دراسة خاصة بأداء المصارف الإسلامية.

كما أن قضايا التركيز والمنافسة في القطاع المصرفي تحتاج إلى العديد من الدراسات والأبحاث، خاصة ما تعلق منها بالمصارف الإسلامية، والتي قد تزود صناع القرار بمعلومات متطورة تساعدهم في وضع تصور حول الصناعة المصرفية الإسلامية، وتساعدهم في صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة بما يضمن تحقيق الدور المأمول منها.

## رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز أهمية الاقتصاد الصناعي ومناسبته في تحليل القطاعات (الهيكلي-السلوك-الأداء) خاصة القطاع المصرفي؛
- إبراز محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي، وتحديد طبيعة هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة؛
- التعرف على أهم الأساليب التقليدية والحديثة لتقييم الأداء، النماذج القياسية لتقييم الكفاءة وتطبيقها على المصارف الإسلامية محل الدراسة، من خلال تقييم نوع جديد من الكفاءة المصرفية هو كفاءة الأرباح البديلة والتي تعتبر من التطورات الحديثة في تقييم الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة التحليل العشوائي SFA، وتقييم الأداء باستخدام مؤشرات الربحية المتمثلة في ROA و ROE؛
- التوصل إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين هيكل السوق المصرفي و أداء المصارف الإسلامية الناشطة في الأسواق محل الدراسة وهي ماليزيا و الإمارات العربية المتحدة من خلال استخدام نموذج من أهم النماذج المستخدمة في تحليل طبيعة هذه العلاقة وهو نموذج Berger.

## خامسا: منهج الدراسة

تتكون الدراسة من جزئين، جزء نظري والآخر تطبيقي، لذلك تطلب الأمر الاستفادة من المناهج التالية:

- 1- **المنهج الوصفي التحليلي:** تماشيا مع متطلبات الدراسة، إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، وتحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها؛

- 2- **منهج المسح بالعينة:** الذي إستخدمناه من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية وعينة من المصارف التقليدية في الدول محل الدراسة لتقييم طبيعة هيكل السوق المصرفي من جهة وأداء المصارف الإسلامية من جهة أخرى.
- 3- **المنهج التجريبي:** تم إستخدامه في الجزء التطبيقي للدراسة والذي يشمل إستقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة، وتم الإعتماد على الأدوات الإحصائية لتحليل الظاهرة المدروسة المتمثلة في تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة نذكر منها تقنية المعادلات الآتية.

### سادسا: حدود الدراسة

نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر ذات الصلة به، ارتأينا ضبطه وتحديد بعض معالمه كما يلي:

- 1- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة عينة من المصارف العاملة في السوق المصرفي في كل دولة من الدول محل الدراسة (ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، تتكون كل عينة من عينتين فرعيتين، عينة المصارف التقليدية وعينة المصارف الإسلامية، وهي مجموعة المصارف التي إستطعنا الحصول على البيانات المالية الخاصة بها.
- 2- **الحدود الزمانية:** تحكمت عدة عوامل في تحديد فترة الدراسة والتي تمثلت في الفترة من 2011 إلى غاية 2018 وهي نقص المعطيات الخاصة بالمصارف الناشطة في السوق المصرفيين المدروسين، ضرورة توحيد فترة الدراسة في الدولتين محل الدراسة من جهة وضرورة توحيد الفترة بين عينة المصارف التقليدية وعينة المصارف الإسلامية في الدولة الواحدة من جهة أخرى، ما جعلنا نستغني عن بعض المصارف التي توفرت لنا معطياتها، نتج عنه فترة دراسة قصيرة نوع الما.
- 3- **الحدود الموضوعية:** نظرا لنقص المعطيات الخاصة بعينة الدراسة فقد تم التركيز على:
- تركيز السوق والحصة السوقية كمحددات لهيكل السوق المصرفي مع الأخذ بعين الإعتبار تمييز المنتجات في السوق من خلال عرض المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية في السوق؛
- التركيز على مؤشرات الربحية ROA و ROE كمؤشرات للأداء.

### سابعا: الدراسات السابقة

من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف العاملة فيه نجدها كثيرة خاصة تلك التي طبقت نموذج Berger، إلا أننا لم نجد دراسة تناولت علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية، لذا نأمل أن تكون دراستنا إنطلاقة للبحث في هذا الموضوع. وفيما يلي بعض تلك الدراسات:

1- عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي: على عينة من المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (خمسة عشر بنكاً تجارياً) خلال الفترة من 1993 إلى 2004، طبقت نموذج Berger دون فرضية الحياة الهادئة. جاءت النتائج في صالح المنافسة، فصناعة المصارف التجارية الأردنية بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين المصارف الأكثر تركيزاً، وأن هذه المصارف تتمتع بمستويات مرتفعة من الكفاءة (كفاءة التكلفة، كفاءة الربح المعياري، كفاءة الربح البديل)، فالتركز ليس حدثاً عشوائياً، بل نتيجة لكفاءة المصارف، إضافة إلى دور القوانين والتشريعات التي ساهمت في تعزيز ورفع مستويات المنافسة وخفضت من تأثير قوة السوق على الأسعار. كما التقطت كفاءة الربح العلاقة مع الأداء والحصة السوقية بشكل قوي نسبياً، وأعطت نظرة شاملة على أداء المصارف ومستويات الكفاءة فيها<sup>1</sup>.

2- دراسة Sherene A. Bailey : على عينة من المصارف الجاميكية خلال الفترة 2005/1989. أظهرت النتائج أن المصارف المهيمنة في السوق المصرفي الجاميكي لم يكن سببها السلوك الإحتكاري بل بسبب كفاءتها (كفاءة التكلفة التي تحتاج إلى خفضها بـ 7% فقط لتحقيق المستوى الأمثل للكفاءة)، وتوصي الدراسة السلطات التنظيمية بزيادة تعزيز التنافسية في السوق من خلال زيادة خفض معدلات الفائدة<sup>2</sup>.

3- دراسة Saeed Al-Muharrami and Kent Matthews: على دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، سلطنة عُمان، قطر) خلال الفترة 2002/1993. توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المصرفية في دول الخليج تُفسر بفرضية SCP التقليدية والنتائج لم تدعم لفرضية الحياة الهادئة<sup>3</sup>.

4- دراسة Lalith Seelanatha : قيمت الدراسة أداء الصناعة المصرفية السيريلنكية خلال الفترة 2005/1977. توصلت الدراسة إلى أن أداء المصارف في سيرلانكا لا يعتمد على تركيز السوق أو القوة السوقية للمصارف ولكن من خلال الكفاءة، حيث أدت الإصلاحات في قطاع الخدمات المالية التي بدأت في أواخر 1970 وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعمولة الصناعة والتي هدفت إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة ودرجة المنافسة في السوق إلى تحسين الأداء التشغيلي لقطاع الخدمات المالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد3، العدد3، سبتمبر 2007، ص ص (253-277).

<sup>2</sup>- Sherene A. Bailey, Investigating the market Structure-Performance relationship in the commercial banking sector: evidence from Jamaica, **Money affairs**, Centro de Estudios Monetarios Latinoamericanos, CEMLA, vol XXI, issue1, January 2009, P P (1-25).

<sup>3</sup>-Saeed Al-Muhrrami and Kent Matthews, Market Power versus Efficient-Structure in Arab GCC Banking, **Cardiff economics working papers**, cardiff Business school ,Cardiff university, UK, June 2009,E2009/7, PP(1-20)

<sup>4</sup>- Lalith Seelanatha, market structure, efficiency and performance of banking industry in Sri Lanka, **banks and bank systems: international research journal**, volume 5, issue1, Australia, 2010, PP (20-31).



5- دراسة سامي منسي وعبد الرزاق زواري: على عينة مكونة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة 2005/1990. توصلت الدراسة إلى رفض فرضية الكفاءة- هيكل وفرضية SCP وفرضية الحياة الهادئة تحت فرضية قوة السوق، ولكن تحتفظ بفرضية RMP، وذلك من خلال الأثر الموجب للحصة السوقية للمصارف على ربحيتها، وبالتالي فالبنوك التونسية لا تمارس قوة إحتكارية تنطوي على إستغلال العملاء ومع ذلك فهي قادرة على توسيع حصتها في السوق وتوليد أرباح بتنوع المنتجات<sup>1</sup>.

6- دراسة Dinesh Prasad Gajurel, Shyam Pradhan: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة هيكل- أداء في الصناعة المصرفية النيبالية خلال الفترة 2009/2001. أكدت النتائج أن فرضية SCP التقليدية وفرضية الحياة الهادئة هما الأفضل لتفسير العلاقة التركز-الربحية في الصناعة البنكية النيبالية وهناك دعم ضعيف لفرضية الكفاءة هيكل<sup>2</sup>.

7- دراسة G.E. Chortareas and al: على عينة مكونة من أكثر من 2500 وحدة مصرفية في تسع دول في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الزمنية 2005/1995. دعمت نتائج الدراسة فرضية الكفاءة- هيكل، والنتائج قوية بشكل خاص بالنسبة لأكبر الأسواق المصرفية في المنطقة هي على وجه التحديد البرازيل، الأرجنتين، الشيلي<sup>3</sup>.

8- دراسة Gholamreza Tajardo n and al: لعينة من المصارف الإسلامية في تسع دول إسلامية خلال الفترة 2010/2000، ولمعرفة ما إذا كانت الأرباح العالية للمصارف الإسلامية نتيجة لقوتها السوقية أو نتيجة لكفاءتها؟. بشكل عام تؤكد النتائج رفض فرضيات قوة السوق في الصناعة المصرفية الإسلامية في حين يبدو أن مكاسب الكفاءة لها تأثير إيجابي وكبير على الربحية المصرفية، ماعدا لقطر والإمارات العربية المتحدة التي كانت فيها فرضية قوة السوق هي المهيمنة؛ من جهة أخرى تشير النتائج أنه على الرغم من الإرتفاع الكبير في عمليات الإستحواذ من المصارف الأجنبية وزيادة التركيز إلا أن أرباح المصارف لا تُفسر من خلال القوة السوقية بل أن الكفاءة هي السبب الرئيس لزيادة الربحية لمعظم الدول الإسلامية. والنتيجة الرئيسة هي أن السياسات التي تهدف إلى إزالة الحواجز المتبقية أمام المنافسة ينبغي أن تعود بالفائدة على الصناعة المصرفية الإسلامية دون الإضرار بالمستهلكين<sup>4</sup>.

9- دراسة Adnan Kasman and al: مجموعة من دول الإتحاد الأوربي (30 دولة) المقسمة إلى مجموعتين (15 عضو قديم، 12 عضو جديد و 3 مرشحين للدخول) خلال الفترة الزمنية 2006/1995. تشير النتائج أنه بعد إدخال متغيرات

1- Sami Mensi and Abderrazak Zouari, Efficient Structure versus market power : theories and empirical evidence, International journal of economics and finance, vol.2,4 ; November 2010, PP :151-166.

2-Dinesh Prasad Gajurel, Shyam Pradhan, Structure-Performance Relation in Nepalese banking industry, International conference on economics, business and management, IPEDR, vol.2(2011), IAC IT Press, Manila, Philippines, PP(25-31).

3 -G.E. Chortareas, J.G. Garza-Garcia, C. Girardone, banking sector performance in Latin America: Market power versus efficiency, review of development economics, volume 15, issue 2, may 2011, PP(307-325).

4 - Gholamreza Tajardo n and al, Is Profitability as a result of Market Power or efficiency in Islamic Banking Industry?, economics and finance Review, vol.2(5), ISSN:2047-0401, July 2012, P P (1-7).

الكفاءة (الكفاءة  $X$ ، وكفاءة الحجم) يصبح متغير الحصة السوقية ليس له أهمية وبالتالي تدعم فرضية الكفاءة-هيكل، وتوصي الدراسة واضعي السياسات في الدول المدروسة تعزيز أنشطة الاندماج لزيادة الكفاءة باعتبارها عامل حاسم لنظام مصرفي سليم مع التركيز على الكفاءة الإدارية، وعلى المصارف زيادة نطاق عملياتها للوصول إلى مستوى ربح مثالي<sup>1</sup>.

**10- دراسة بوسنة محمد رضا:** طبقت في الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2004 وعلى عينة مكونة من 13 مصرف ومؤسسة مالية واحدة. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر بأدائها علاقة مباشرة تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء. وتوصي الدراسة على تشجيع المنافسة في السوق المصرفي، كما أوصت الدراسة على تطوير كفاءة المصارف لأن الإيرادات المرتفعة للمصارف العمومية كانت نتيجة حصصها السوقية الكبيرة وليس نتيجة لكفاءتها<sup>2</sup>.

**11- ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:** شكلت الدراسات السابقة المنطلق لبناء دراستنا، غير أن ما تمتاز به دراستنا عن الدراسات السابقة نذكره في ما يلي:

- تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية وليس المصارف ككل في السوق وهذه النقطة تعتبر أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة حيث أننا لم نجد دراسات طبقت هذه المقاربة، من جهة أخرى طبقت دراستنا نموذج Berger في السوق المصرفي لدولتين هما ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، وحسب إطلاعنا لم نجد دراسة طبقت هذا النموذج في هاتين الدوليتين.

- إعتدنا في تقييم كفاءة المصارف على تقييم كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح البديلة، عكس أغلب الدراسات السابقة التي قيمت كفاءة التكاليف فقط، فالدراسات التي لا تأخذ مفهوم كفاءة الربح بعين الاعتبار يمكن أن تكون نتائجها خادعة، ذلك أن النظر بشكل جزئي لنتائج كفاءة التكلفة يمكن أن يشير إلى عدم كفاءة التكاليف، وذلك بسبب زيادة تكاليف مصرف معين عبر الزمن دون الأخذ في الحسبان احتمالية الزيادة في الإيرادات بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف.

- كل الدراسات السابقة (عدا دراسة بوسنة محمد رضا) إكتفت بدراسة الأثر في إتجاه واحد لكل من تركيز السوق، الحصة السوقية للمصارف، مؤشرات الكفاءة، على الأداء، وهذا ما يتنافى مع النموذج النظري للاقتصاد الصناعي الذي أكد على العلاقة السببية في إتجاهين هيكل  $\Leftrightarrow$  سلوك  $\Leftrightarrow$  أداء، لذلك تم إدراج مؤشر الأداء كمؤشر مفسر لكل من تركيز السوق،

<sup>1</sup> - Adnan Kasman, Saadet Kasman, Evrin Turgutly, Testing profit and structure relationship in the European banking markets using efficiency measures, the developing economies 49, no.4, December 2011, PP (404-428).

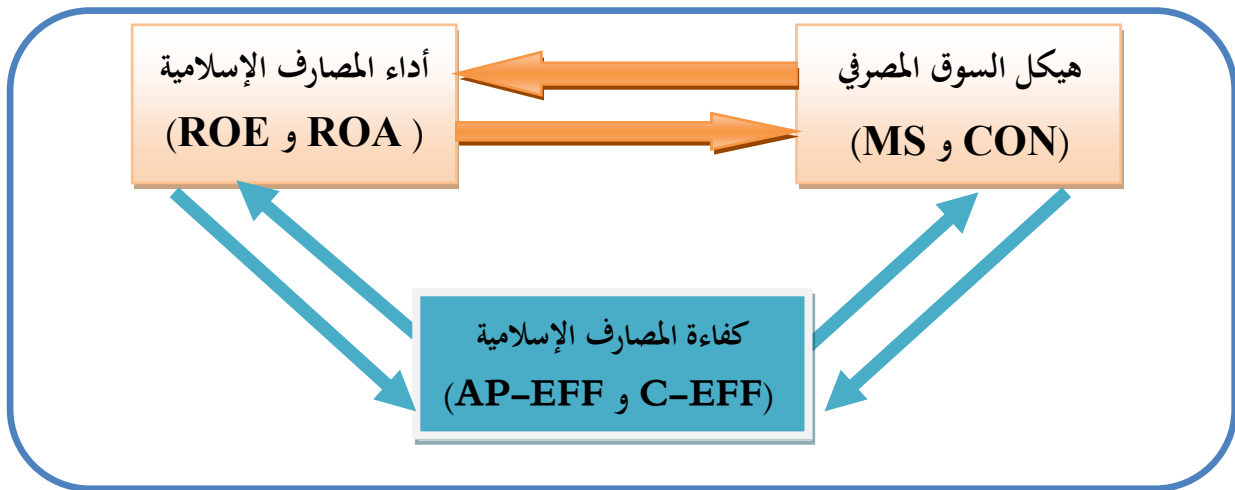
<sup>2</sup> - بوسنة محمد رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014-2004، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016.

الحصة السوقية، مؤشرات الكفاءة، وتحليل تلك العلاقة المتبادلة تم الإعتماد على النموذج الإحصائي نموذج المعادلات الآتية لتقدير معالم نموذج Berger و هو الأسلوب الإحصائي الذي لم يتم إستخدامه في باقي الدراسات السابقة.

### ثامنا: نموذج الدراسة

للإجابة على إشكالية دراستنا، سنعمد على نموذج Berger (1995) مع إدخال بعض التعديلات عليه، وبالتالي

يمكن توضيح نموذج دراستنا في الشكل التالي:



### تاسعا: خطة الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول بعنوان محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي**، تم التطرق فيه إلى أهم أربع محددات، عالجتنا في المبحث الأول تركيز السوق، مفهومه، مقاييس تركيز السوق المطلقة والنسبية، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى مفهوم عوائق الدخول إلى السوق، تصنيفاتها إلى عوائق الدخول الهيكلية وعوائق الدخول الإستراتيجية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى ماهية وأنواع تمييز المنتجات، النماذج المفسرة لتمييز المنتجات، ماهية تنوع المنتجات، أنواعه، دوافعه، مؤشرات قياسه وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى مفهوم التكامل العمودي وأنواعه، طرق قياسه، دوافعه.

- **الفصل الثاني بعنوان نظم تقييم الأداء في الصناعة**، تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول الأداء وتقييمه، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الأسلوب التقليدي لتقييم الأداء وهو أسلوب التحليل المالي، حيث تطرقنا إلى مفهومه، النسب المالية التقليدية، الإنتقادات الموجهة إلى النسب المالية التقليدية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الأساليب الحديثة

لتقييم الأداء وأساليب خاصة لتقييم الأداء في الصناعة المصرفية والمصرفية الإسلامية، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى الكفاءة، مفهومها، أنواعها وأساليب قياسها (المقاييس اللامعلمانية والمقاييس المعلمانية).

- **الفصل الثالث بعنوان تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف** تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي من خلال التطرق إلى ماهيته، نشأته وتطوره، فترة السبعينيات من القرن العشرين وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث، أهمية تطبيق نموذج SCP في دراسة السوق المصرفي والسوق المصرفي الإسلامي، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى المنهج التقليدي (SCP) لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف من خلال عرض عناصر نموذج هيكل - سلوك - أداء، المتغيرات التقليدية المستخدمة لتحليل علاقة هيكل السوق بأداء الصناعة، النموذج القياسي التقليدي المستخدم لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى المنهج الحديث مدخل الكفاءة لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف، تطرقنا فيه إلى بعض المتغيرات المستحدثة لتحليل علاقة هيكل السوق بأداء الصناعة، مدخل الكفاءة في تفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف، نموذج Berger في تفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف.

- **الفصل الرابع بعنوان المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة**، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المصارف الإسلامية، خصوصيتها ومنتجاتها، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى التطورات الكمية والنوعية للمصارف الإسلامية، تحليل تنافسيتها مقارنة بالمصارف التقليدية، التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مفهوم عملية التنظيم، الرقابة والإشراف على السوق المصرفي، دور الهيئات المختصة بهذه العملية وهي البنك المركزي، لجنة بازل وهيئات الرقابة الشرعية، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى تحليل طبيعة هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة وهي ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية من 2011 إلى غاية 2018.

**الفصل الخامس تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة**، تم التطرق في المبحث الأول إلى عرض نموذج الدراسة وهو نموذج Berger والتعديلات المدرجة عليه، الأسلوب الإحصائي المعتمد لتقدير نموذج Berger وهو نموذج المعادلات الآنية، تحديد متغيرات نموذج الدراسة وطرق قياسها، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى عرض أسلوب تقييم كفاءة المصارف الإسلامية وهو نموذج حد التكلفة العشوائية SFA ونتائج تقييمها في الدول محل الدراسة، من خلال عرض التحليل الإحصائي لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف في الدول محل الدراسة، تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل في الدول محل الدراسة، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تقدير نموذج Berger للسوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة، تقدير معالم نموذج Berger في السوق المصرفي الماليزي والإماراتي.

**الخاتمة:** وتضمنت النتائج التي تم التوصل إليها وكذلك مناقشة فرضيات البحث.

الفصل الأول:

محددات هيكل السوق وفق

منهج الاقتصاد الصناعي

### تمهيد:

يركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي المعروف بـ هيكل-سلوك-أداء (SCP) على إطار جديد للتحليل الاقتصادي يحاول التنسيق والتقريب بين ما هو نظري بحث مع الظواهر التجريبية المشاهدة على أرض الواقع، ويمثل تحليل هيكل السوق مركز اهتمام هذا المنهج، يهدف من خلاله إلى تحديد درجة المنافسة في السوق.

ففي ظل التحليل الاقتصادي الكلاسيكي (النظرية الاقتصادية الجزئية) فإن هيكل السوق يمكن أن يأخذ هيكلًا واحد من بين أربع هياكل معروفة هي المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام. ويتم تحديد نوع الهيكل من خلال مجموعة من الخصائص النوعية مثل: عدد المنتجين في السوق، تمييز المنتجات، حرية الدخول و الخروج من السوق، توافر المعلومات... إلا أن التحليل الاقتصادي الصناعي تجاوز الخصائص النوعية إلى القياس الكمي، ويتم تحديد هيكل السوق من خلال المزج بين خصائص مجموعة من المؤشرات و التي تتمثل في كل من تركيز السوق (تركيز البائعين والمشتريين في السوق)، مدى التمييز بين المنتجات المعروضة في السوق، وجود وفعالية عوائق الدخول إلى السوق، و مدى التكاملات العمودية و الأفقية بين المؤسسات التي تعمل في السوق.

لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد مجموعة الخصائص التي تحدد هيكل السوق من خلال التطرق إلى:

- المبحث الأول: تركيز السوق؛
- المبحث الثاني: عوائق الدخول إلى السوق؛
- المبحث الثالث: تمييز وتنوع المنتجات في السوق؛
- المبحث الرابع: التكامل العمودي في السوق.

## المبحث الأول: تركيز السوق

يعتبر مؤشر تركيز السوق أهم محددات هيكل السوق\* وأكثرها إستخداما في الدراسات التطبيقية نظرا لسهولة قياسه وتوفر المعلومات اللازمة لذلك، وبالتالي قدرته على إعطاء نظرة أولية على الهيكل الحالي للسوق من جهة، ومن جهة أخرى والتي تعتبر الأهم هو أن الأبعاد أو المحددات الأخرى لهيكل السوق والتي سنتطرق إليها في هذا الفصل تصب كلها في معين التركيز الصناعي وتعد من أهم أسباب حدوثه.

## المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تركيز السوق

### أولاً: مفهوم تركيز السوق

في أغلب الدراسات المتعلقة بالنموذج (SCP) فإن المتغير الهيكلي الأساسي هو تركيز المؤسسات في السوق والذي عموماً يقاس بدالة نصيب جزء أو كل المؤسسات في السوق<sup>1</sup>. ويقصد به إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركز، فإن السوق يكون أكثر تركيزاً كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد التباين بين حصصها في السوق<sup>2</sup>.

كما يُعرف تركيز السوق بأنه: "التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المؤسسات المنتجة فيها". ويوحى هذا التعريف بأن العناصر الأساسية في قياس التركيز الصناعي هي<sup>3</sup>:

- عدد أكبر المؤسسات ضخامة في حجم الإنتاج في الصناعة: فإذا كان عدد المؤسسات قليل وحجم هذه المؤسسات كبير يؤدي إلى زيادة نسبة إسهام كل مؤسسة في الحجم الكلي للصناعة وهذا ما يؤدي إلى زيادة درجة الاحتكار في الصناعة ومنه إلى زيادة درجة التركيز الصناعي والعكس صحيح؛
- الحجم النسبي لكل المؤسسات الداخلة في القياس: حجم كل مؤسسة منسوباً إلى الحجم الكلي للصناعة.

من خلال ما سبق، يمكن أن نميز بين المفاهيم التالية:

\* نقصد بهيكل السوق حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة؛ ويمكن للسوق أن يأخذ هيكلًا واحد من بين أربع هياكل معروفة والتي تتمثل في المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام.

<sup>1</sup>- Dennis W. carlton & Jeffrey M. perloff, Economie industrielle, Groupe De Boeck s.a, Bruxelles , 2 édition, 2008, P385.

<sup>2</sup>- روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994، ص ص 29-30.

<sup>3</sup>- أحمد سعيد بلخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر و التوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1994، ص 53.

- **تركيز البائعين و تركيز المشترين:** تركيز البائعين المشار إليه سابقاً، أما تركيز المشترين فيشير إلى أي مدى تتركز المشتريات من سلعة أو خدمة معينة في أيدي عدد محدود من الوحدات الاقتصادية، ونظراً لعدم توفر بيانات كافية عن تركيز المشترين فغالباً ما يصعب قياسه، لذا يتم التركيز دائماً في هذا الصدد على تركيز البائعين (المنتجين)<sup>1</sup>؛

- **التركيز الصناعي والتركيز الإجمالي والتركيز الجغرافي:** يقصد بالتركيز الإجمالي إلى أي مدى يتحكم عدد صغير من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للدولة ككل أو أحد القطاعات الكبيرة كالقطاع المالي أو الصناعي، ومن المتوقع لهذه المستويات والتغيرات في التركيز الإجمالي أن يؤثر على القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التوزيع في ظل النظام الديمقراطي<sup>2</sup>؛ في حين يقصد بالتركيز الجغرافي للصناعات التوزيع المكاني للصناعات بين المناطق المختلفة للدولة أو داخل المدينة، والذي يُدرَس عادة ضمن نظرية التوطن الصناعي Industrial Location Theory<sup>3</sup>.

بما أننا بصدد دراسة السوق المصرفي فيمكن تعريف هيكل السوق المصرفي بأنه: توزيع المصارف في النظام المصرفي من حيث العدد والموقع والحجم، كما يمكن تعريف تركيز السوق المصرفي على أنه التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة المصرفية بين المصارف الناشطة فيها؛ هذا ما يؤدي إلى القول بأن هيكل السوق المصرفي يحدد درجة المنافسة بين المصارف الناشطة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر وتتأثر بأداء المصرف من حيث كمية وكفاءة الخدمة المقدمة.

إن موضوع التركيز الصناعي يشكل حجر الزاوية في تحليل الهياكل الصناعية، بالأخص تلك التطبيقات على الصيغة (SCP)، كما أن تنوع المؤسسات وانتهاجها لعدة سلوكيات من شأنها أن تضيء نوعاً من الخصوصية على صناعة ما، وبالتالي التأثير على أداء الصناعة ككل.

### ثانياً: معايير مقاييس تركيز السوق

إستخدمت العديد من المقاييس في تحديد درجة تركيز السوق، ونظراً لإختلاف هذه المقاييس دفع مجموعة من الباحثين في مجال التركيز إلى تحديد بعض المعايير التي يتوجب توفرها في مقياس التركيز حتى نستطيع الحكم على جودته، ومن بين تلك المعايير نجد تلك التي قدمها كل من Hall and Tideman سنة 1967، والتي تمثلت في الخصائص الستة التالية<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي (بين النظرية و التطبيق)، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 03.

<sup>2</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 30.

<sup>3</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 53.

<sup>4</sup> - راجع: - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 68.

- Saeed Al-Muharrami and al , Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, **Journal of Banking and Finance**, No.30, 2006, P P (3784- 3501),P P 3498- 3490.

- B. Curry and K. D. George, Industrial concentration: A Survey, **The journal of industrial economics**, Vol 31, N°3, March 1983, p p 203-255.



- أن يكون مقياس التركيز أحادي الاتجاه ولا يعطي دلالات أو إستنتاجات متعارضة حول مستوى التركيز في سوق أو صناعة معينة، أي أنه يعتمد في عملية القياس على جانب واحد فقط من جوانب الصناعة، كأن يعتمد فقط على المبيعات أو القروض أو الودائع في حالة المصارف؛
- أن يكون المقياس مستقلا عن حجم السوق التي يقيسها، ولكنه دالة في كل من عدد المؤسسات في السوق وأحجامها النسبية، أي أن حجم الصناعة لا يمكن له التأثير على نتيجة القياس، بمعنى أنه يمكننا الحصول على صناعات ذات حجم صغير ويكون التركيز فيها كبيرا أو صغيرا ونفس الشيء بالنسبة للصناعات ذات الحجم المتوسط والكبير؛
- يجب أن تزداد قيمة تركيز السوق حسب ذلك المقياس عند زيادة الحصة السوقية لأي مؤسسة معينة في الصناعة على حساب مؤسسة أخرى صغيرة في الصناعة (نتيجة للإندماج مثلا)؛
- إذا تم تقسيم جميع المؤسسات داخل الصناعة إلى K جزء متساوي، فإن تركيز الصناعة يجب أن ينخفض بـ  $\frac{1}{K}$  جزء؛
- إذا احتوت الصناعة على N مؤسسة متساوية الحصة السوقية، فإن تركيز الصناعة يكون دالة متناقصة بعدد المؤسسات؛
- يجب أن تتراوح قيمة مؤشر التركيز ما بين الصفر و الواحد.

بعد المعايير التي قدمها Hall and Tideman ، تطرق Hannah and Kay سنة 1977 إلى سبعة معايير عامة لمقاييس التركيز، تعتبر الأكثر استخداما من قبل الباحثين، خاصة المعايير الأربعة الأولى التي تعتبر الأكثر أهمية والأكثر استخداما مقارنة بالمعايير الثلاثة المتبقية، ولذلك سنحاول الإعتماد عليها لاحقا عند تقييم مقاييس التركيز، و التي تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- معيار ترتيب المنحنيات:** يعني أنه إذا كانت لدينا سوقين مختلفين A و B بهما نفس العدد من المؤسسات، نقول عن السوق A أنها أشد تركيزا من السوق B إذا كان المجموع التراكمي للحصص السوقية لـ n أكبر مؤسسة بها (بعد ترتيبها ترتيبا تنازليا من حيث الحصص السوقية لها) أكبر من المجموع التراكمي لـ n أكبر مؤسسة في السوق B، ويتضح ذلك بيانيا إذا وقع منحني التركيز للسوق A أعلى من منحني التركيز للسوق B عند كل نقطة من نقاطه؛
- 2- معيار المبيعات المحولة:** وتعني أن تحويل جزء أو كل المبيعات من مؤسسة صغيرة إلى أخرى كبيرة داخل السوق من شأنه أن يزيد من تركيز السوق مقاسا بذلك المقياس؛
- 3- معيار الدخول إلى الصناعة:** يؤدي دخول مؤسسة صغيرة إلى السوق إلى خفض قيمة تركيز السوق (ويقصد بمؤسسة صغيرة تلك التي تكون حصتها السوقية أقل من حد معين يتم تحديده عند القيام بعملية القياس)، ويحدث العكس في حالة خروج

<sup>1</sup> - راجع: - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 33 - 34.

- Paul L.Latreille and James Mackley, Using Excel to illustrate Hannah and Kay's concentration Axioms, International Review of economics education, December 2011, p 120.  
- B. Curry and K. D. George, Op.Cit., P P 203-255.

- مؤسسة صغيرة من السوق أي قيمة التركيز سوف تزيد، ويلاحظ هنا إنطباق هذا الشرط على الحجم الصغير من المؤسسات فقط، فمن الواضح أن دخول مؤسسة ذات حجم كبير نسبياً يؤدي في الواقع إلى زيادة تركيز السوق بدلا من تراجعها؛
- 4- معيار الدمج:** يؤدي اندماج مؤسستين أو أكثر إلى زيادة تركيز السوق، وهي نتيجة حتمية إذا ما أخذ في الاعتبار أن الدمج يمثل تحويلا لمبيعات المؤسسات الصغرى إلى المؤسسة الكبرى ويعني في ذات الوقت خروج مؤسسة صغيرة من السوق؛
- 5- يجب أن يؤدي تحول المستهلكين من علامة تجارية إلى أخرى إلى تراجع التركيز داخل السوق؛**
- 6- الإنخفاض التدريجي للحصة السوقية لإحدى المؤسسات الجديدة في السوق يجب أن يؤدي إلى تراجع تأثيرها على التركيز؛**
- 7- معيار قانون Gibrat's:** يجب أن تؤدي العوامل المساهمة في زيادة أحجام المؤسسات إلى زيادة تركيز السوق.

### ثالثا: أهمية قياس تركيز السوق

تُحصى عملية قياس تركيز السوق بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية وكذلك لمتخذي القرارات في الصناعة بصورة خاصة وفي الاقتصاد بصفة عامة نظرا لإمكانية تأثيره على عدة متغيرات حيوية في الاقتصاد يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

**1- تأثير درجة التركيز الصناعي على شدة المنافسة في الصناعة:** هذا التأثير غالبا ما يكون سلبيا، وبما أن التركيز هو مقياس لتوزيع الحجم النسبي للمؤسسات في صناعة ما فإنه مؤشر لوجود إتجاهات إحتكارية (تواطؤ أو إتفاق) بين المؤسسات في الصناعة، مما يؤثر على تحديد الأسعار و حجم الإنتاج في الصناعة و بالتالي تحميل المستهلك أسعارا أعلى للمنتجات، إضافة إلى إحداث طاقة إنتاجية فائضة مما يعني سوء إستغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع من جهة، وإعاقة دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة من جهة أخرى، وبالتالي تعزيز الإتجاهات الإحتكارية في الصناعة.

**2- القدرة على تفسير العديد من السلوكيات الإستراتيجية وأداء المؤسسات العاملة في الصناعة:** نجد أن جزء كبير من الدراسات الميدانية التي عالجت جوانب السلوك والأداء داخل الصناعة كانت تعتمد في ذلك على خاصية التركيز في تفسير تلك السلوكيات الإستراتيجية على غرار التسعير، الإنتاج، الإعلان البحث والتطوير وغيرها. حيث حاولت تلك الأبحاث التوصل إلى مستوى التركيز الأمثل الذي يسمح بتحقيق أحسن فعالية لتلك السلوكيات الإستراتيجية إلى جانب العمل على تحديد مدى تأثير التغير في التركيز على التغير في طبيعة تلك السلوكيات والعكس، أي أثر السلوكيات على شدة التركيز داخل الصناعة<sup>2</sup>.

**3- علاقة التركيز الصناعي بحجم التوظيف في المجتمع:** وذلك من خلال ميل الصناعات المتركزة إلى إستخدام طرق إنتاج كثيفة رأسماليا أي إستخدام الآلات والمعدات بصورة أكثر على حساب الأيدي العاملة من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفع

<sup>1</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص ص 68- 76.

<sup>2</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 6.

الأسعار يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي ومن بعد ذلك حجم الإنتاج (تماشياً مع مبدأ توازن السوق) الأمر الذي يؤثر على مستوى التشغيل في الصناعة.

4- تأثير درجة التركيز الصناعي على نمط توزيع الدخل في المجتمع: عندما يقترن التركيز بتحقيق أرباح غير عادية ناتجة عن إستغلال المزايا الإحتكارية.

5- تأثير مستوى التركيز الصناعي في صناعة ما على حجم التجارة الخارجية للدولة: فالصناعة المتركة من خلال أسعارها المرتفعة يمكن أن تؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة في الأسواق الخارجية وبالتالي حجم الصادرات منها، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات من هذه السلع (خاصة بالنسبة للسلع ذات مرونة الطلب السعرية المرتفعة) وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات.

كل هذه التأثيرات وإن كانت غير حاسمة ويصعب التنبؤ أحياناً بإتجاهها ومداهما في كل الأسواق، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية دراستها من أجل تجنب أبعادها السلبية، وتطويرها بحيث تتوافق بقدر الإمكان مع معطيات السياسة الاقتصادية للدولة، ومن هذا المنطلق فإننا نبحث عن الحجم الملائم للمؤسسات في السوق الذي يحقق أقصى حد ممكن من الكفاءة الإنتاجية من خلال وفرة حجم الإنتاج الكبير والتقدم التقني من دون أن يتضخم إلى الحد الذي يؤدي إلى تضيق روح المنافسة في سوق الصناعة الأمر الذي يضر برفاهية أفراد المجتمع.

### رابعاً: العوامل المؤثرة في تركيز السوق

رغم تعدد وإختلاف الآراء و الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية حول أسباب حدوث التركيز الصناعي، إلا أن أغلب تلك العوامل تم تصنيفها من قبل أغلب الباحثين ضمن ثلاث أصناف رئيسة: عوامل هيكلية، عوامل متعلقة بنمو المؤسسات وسلوكها، و عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية، والتي يمكن عرضها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- العوامل الهيكلية:

أ- حجم سوق الصناعة: يعتبر الأساس الذي يؤثر على درجة التركيز داخل الصناعة لأن العوامل الهيكلية الأخرى مثل حجم الطلب على السلعة تصب كلها في معين حجم سوق الصناعة وتعد من أهم أسباب حدوثه، من خلال عدة قنوات أهمها عدد المؤسسات في الصناعة والأحجام النسبية لهذه المؤسسات وهي المتغيرات الرئيسة لمقاييس التركيز كما سنراه في هذا الفصل.

<sup>1</sup> - راجع: - أحمد سعيد بلخزمة، مرجع سابق، ص ص 76-83؛

- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 9-11؛

- B. Curry and K. D. George, Op.Cit., P P 203-255.

ب- **حجم الطلب على السلعة:** فزيادته تعني زيادة الطاقة الإستيعابية لسوق الصناعة وبالتالي زيادة عدد الوحدات الإنتاجية ودخول مؤسسات جديدة إلى السوق خاصة في ظل وصول المؤسسات القائمة إلى الحد الأمثل للحجم وتغير الأنصبة النسبية للمؤسسات وهي المتغيرات الرئيسة في مقاييس التركيز كما ذكرنا قبل قليل؛ ومن أهم العوامل المؤثرة على حجم الطلب على السلعة في سوق الصناعة العوامل الداخلية وأهمها مستوى أسعار السلعة المنتجة والعوامل الخارجية وأهمها دخل المستهلك للسلعة وأسعار السلع المحلية والأجنبية والمستوردة البديلة للسلعة وأسعار السلع المكملة كما هو معروف في النظرية الاقتصادية\*.

ج- **فعالية عوائق الدخول و الخروج من السوق:** لأن فعالية تلك العوائق في إعاقه دخول مؤسسات جديدة إلى السوق تؤثر وتتأثر بدرجة التركيز، لأنه سيسمح للمؤسسات المتواجدة في السوق إما بالتوسع الفردي أو الإندماج بينها لإستغلال الطاقة الإستيعابية لسوق الصناعة وللاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير (تحقيق اقتصاديات السلم)، وفي كلتا الحالتين سينتج عن ذلك إرتفاع في درجة التركيز في السوق.

2- **عوامل متعلقة بنمط نمو المؤسسات و سلوكياتها الإستراتيجية:** تؤثر الطريقة التي يتم بها النمو أو التوسع في أحجام المؤسسات في الصناعة على كيفية وسرعة تغير التركيز داخل الصناعة، ولعل أهم تلك الإستراتيجيات عمليات الإندماج والتكامل بين المؤسسات العاملة بالصناعة<sup>1</sup>، خاصة ما يتعلق بالمؤسسات الكبيرة.

يختلف تأثير الإندماج على درجة التركيز في الصناعة حسب نوع الإندماج، فعمليات الإندماج العمودي بين المؤسسات في الصناعات غالبا ما يكون له تأثير غير مباشر وضعيف على عدد المؤسسات وحجمها النسبي لأن السلع المنتجة من قبل المؤسسات المندمجة لا تشكل بدائل قريبة لبعضها البعض. في حين أن الإندماج الأفقي للمؤسسات التي تعمل في نفس الصناعة وتنتج سلعا بديلة يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وكبير على درجة التركيز؛ كما أنه من الممكن أن ينتقل التركيز من بعض الصناعات شديدة التركيز إلى صناعات أخرى مكملة لها، خاصة إذا تم التكامل بين بعض المؤسسات العاملة بالصناعتين.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الإستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات المتواجدة داخل الصناعة والتي لها تأثير كبير على التركيز مثل إستراتيجية الإعلان<sup>2</sup>، إستراتيجية البحث والتطوير<sup>3</sup> وإستراتيجية التسعير<sup>4</sup>، هذه الإستراتيجيات الثلاث التي تؤثر وتتأثر بدرجة التركيز في السوق.

\* إعتداع على مروانات الطلب السعرية و الداخلية و التقاطعية على السلعة المنتجة على التوالي.

<sup>1</sup>-M.A.Utton, the effect of mergers on concentration : U.K. manufacturing industry, 1954-1965, **The Journal of Industrial Economics**, Vol 20, N° 1, Nov 1971, p p42-58.

<sup>2</sup> - Allyn D.Strickland and Leonard W.Weiss, Advertising,concentration and price-cost margins, **the journal of political economy, University of Chicago press**, vol.84.No.5(Oct.,1976), p p 1109-1122.

<sup>3</sup> - Malcolm B.Coate and Noel Uri, A simultaneous equations study of research and development intensity, **Technological forecasting and social change**, Vol 31.issue 2, April 1987, p p131-142.

<sup>4</sup> - Vishal Singh and Ting Zhu, Pricing and Market concentration in oligopoly markets, **Marketing Science**, vol.27,No.6,November-December 2008, p p1020-1035.

3- عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية: وتعتبر هي الأخرى من العوامل المهمة في تفسير درجة التركيز داخل السوق، وما يثبت ذلك زيادة مستوى التركيز في أسواق العالم بسبب تحرير التجارة الخارجية بفعل العولمة، وتمثل أهم عوامل التجارة الخارجية في أسعار وحصص السلع المستوردة و المصدرة البديلة للسلع المنتجة محليا، و تعتبر الواردات أكثر تأثيرا على التركيز داخل الصناعات المحلية من الصادرات<sup>1</sup>. ونظرا لأهمية عوامل التجارة الخارجية في تفسير التركيز داخل الصناعة فقد نادى بعض الاقتصاديين إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند إستخدام مقاييس التركيز لتقييم التركيز في الأسواق المحلية، ومن الأشكال المعدلة لمقاييس التركيز يمكن إدراج الشكل التالي الذي يعبر عن الشكل المعدل لنسبة التركيز والتي سوف يتم التطرق إليها فيما بعد في مقاييس التركيز:<sup>2</sup>

$$C_A = \frac{Q_r - (Q_r/Q) * X}{Q - X + M}$$

حيث أن:  $C_A$ : نسبة التركيز المعدلة؛  $Q_r$ : مخرجات أكبر  $r$  مؤسسة داخل الصناعة المحلية؛  $Q$ : إجمالي مخرجات الصناعة المحلية؛  $X$ : مقدار الصادرات؛  $M$ : مقدار الواردات.

كما يمكن لسياسة الحكومة أيضا التأثير على تركيز الصناعة، وقوانين براءات الإختراع هي مثال واضح لأنها تعتبر مكافآت للمنظمات التي لديها حقوق إحتكار، إضافة إلى العوائق التجارية، الإعفاءات الضريبية للمنظمات الصغيرة، وسياسة التكاملات التي تؤثر أيضا على الدخل، حجم المنظمة وتركيز الصناعة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: مقاييس تركيز السوق المطلقة

يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين من مقاييس التركيز هي: مقاييس التركيز المطلقة (مقاييس المساواة) ومقاييس التركيز النسبية (مقاييس اللامساواة)، حيث تُعطي الأولى قيمة محدد للتركيز معتمدة في عملية قياسها على التوفيق بين عدد المؤسسات العاملة في السوق والتباين في حصصها السوقية، أما الثانية فتعطي قيمة ترتيبية فقط لدرجة التركيز فهي تكفي بالتركيز على قياس مدى التباين (التشتت) في الحصص السوقية للمؤسسات داخل السوق دون التركيز على عددها.

### أولاً: منحنى التركيز Concentration Curve

مقاييس التركيز المطلقة هي ملخصات إيضاحية لمدلول منحنى التركيز، ويعبر منحنى التركيز عن الوزن النسبي (الحصص السوقية) لكل المؤسسات داخل الصناعة، حيث يقاس على المحور العمودي النسبة المئوية التراكمية للإنتاج (الحصص السوقية)، ويقاس على المحور الأفقي العدد التراكمي للمؤسسات مرتبة من أكبرها إلى أصغرها حسب الوزن النسبي لكل واحدة منها،

<sup>1</sup> - Monmohan S.Kumar, international trade and industrial concentration, oxford economic paper, oxford university press, new series, Vol.37, No.1 ( Mar.,1985), p p 125- 133.

<sup>2</sup> -M. A. Utton, Domestic Concentration and International Trade, Oxford Economic Papers, Vol 34, N° 3; Nov 1982, p p 479-497.

<sup>3</sup> - Victor J.Tremblay and al, The Dynamics of Industry Concentration for U.S. Micro and Macro Brewers, Review of Industrial Organization, Springer, 2005, p 317.

## الفصل الأول..... محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي

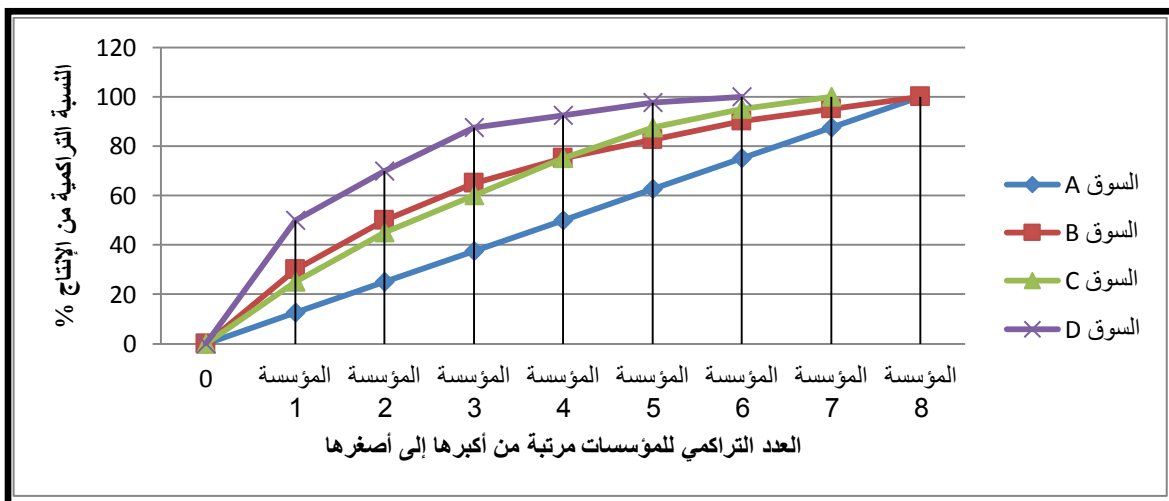
ويسمح بتحديد درجة التركيز عند كل مستوى من مستويات الصناعة، كما يسمح بمقارنة مجموعة من الصناعات من خلال ترتيبها شريطة ألا تتقاطع<sup>1</sup>؛ وللتوضيح أكثر حول منحى التركيز نأخذ المثال الافتراضي الذي يوضح توزيع الأنصبة النسبية لإنتاج المؤسسات المكونة لأربع أسواق إفتراضية و الملخصة في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم (1.1): بيانات منحنيات التركيز لأربع أسواق إفتراضية

السوق D				السوق C				السوق B				السوق A				المؤسسات مرتبة حسب الوزن النسبي من الأكبر إلى الأصغر
النسبة التراكمية من الإنتاج %	الحصة السوقية من الإنتاج % $S_i$	حجم الإنتاج (البيعات) $X_i$	العدد التراكمي للمؤسسات	النسبة التراكمية من الإنتاج %	الحصة السوقية من الإنتاج % $S_i$	حجم الإنتاج (البيعات) $X_i$	العدد التراكمي للمؤسسات	النسبة التراكمية من الإنتاج %	الحصة السوقية من الإنتاج % $S_i$	حجم الإنتاج (البيعات) $X_i$	العدد التراكمي للمؤسسات	النسبة التراكمية من الإنتاج %	الحصة السوقية من الإنتاج % $S_i$	حجم الإنتاج (البيعات) $X_i$	العدد التراكمي للمؤسسات	
50	50	10000	1	25	25	5000	1	30	30	6000	1	12.5	12.5	2500	1	
70	20	4000	2	45	20	4000	2	50	20	4000	2	25	12.5	2500	2	
87.5	17.5	3500	3	60	15	3000	3	65	15	3000	3	37.5	12.5	2500	3	
92.5	5	1000	4	75	15	3000	4	75	10	2000	4	50	12.5	2500	4	
97.5	5	1000	5	87.5	12.5	2500	5	82.5	7.5	1500	5	62.5	12.5	2500	5	
100	2.5	500	6	95	7.5	1500	6	90	7.5	1500	6	75	12.5	2500	6	
/	/	/	/	100	5	1000	7	96	6	1200	7	87.5	12.5	2500	7	
/	/	/	/	/	/	/	/	100	4	800	8	100	12.5	2500	8	
/	100	20000	/	/	100	20000	/	/	100	20000	/	/	100	20000	/	

المصدر: بيانات إفتراضية من الطالبة.

الشكل رقم (1.1): منحنيات التركيز لأربع أسواق إفتراضية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (1.1).

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 32.

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ أربع منحنيات تركيز لأربع أسواق (A,B,C,D)، يأخذ منحني تركيز السوق A شكل خط مستقيم بسبب تساوي الوزن النسبي لكل المؤسسات العاملة به، في حين نلاحظ تقعر باقي المنحنيات نحو الأسفل بسبب تراكم المؤسسات من الأكبر إلى الأصغر، وعليه فإن تقعر المنحنيات يعكس درجة التباين في أحجام المؤسسات، وتقاطعها مع مستوى الإنتاج (100%) يعكس عدد المؤسسات في السوق. نستدل على زيادة التركيز في إحدى الأسواق على غيرها من الأسواق الأخرى إذا ما وقع منحني التركيز لتلك السوق كلية في موضع أعلى من غيره، ففي الشكل رقم (1.1) يمكن القول أن السوق (D) هو أعلى الأسواق تركيزاً. وعليه فإن منحني التركيز يوفر لنا وسيلة سهلة وعملية لقياس شدة التركيز داخل سوق أو صناعة ما ومقارنتها بصناعات أخرى شريطة توفر المعلومات عن كل صناعة وعند كل مستوى من مستوياتها.

يسهل على هذا النحو استخدام منحنيات التركيز لمقارنة الأسواق شريطة ألا تتقاطع، وإذا تقاطعت لا يمكن ترتيب الأسواق وفقاً لتركيزها بصورة قاطعة، فالحكم هنا يتطلب تحديد أي جزء من المنحنيات يجب التركيز عليه في عملية المقارنة. فإذا إعتدنا الجزء الذي يضم أكبر ثلاث مؤسسات داخل السوق فإن السوق (B) يكون أكثر تركيزاً من السوق (C)، أما إذا إعتدنا الجزء الذي يضم أكثر من أربع مؤسسات داخل السوق فإن السوق (C) يصبح أكثر تركيزاً من السوق (B).

كما ذكرنا سابقاً أن مؤشرات التركيز هو ملخص إيضاحي لمدلول منحني التركيز، وسنفترض فيما يلي صناعة تشتمل على عدد N مؤسسة تنتج كل منها  $X_i$  حيث  $(i = 1,2,3,\dots,N)$  وقد رتبنا هذه المؤسسات من أكبرها إلى أصغرها. الإنتاج الكلي للصناعة يمثل  $[X = \sum_{i=1}^N x_i]$ ، في حين تمثل (Si) نصيب (حجم) المؤسسة الواحدة i حيث  $(S_i = \frac{x_i}{X})$  (مقاسة بالمبيعات، الأصول، العمال، أو بعض المقاييس الأخرى للحجم، وفي السوق المصرفي تستخدم عادة القروض، الودائع، الأصول... كمقاييس للحجم). سنتناول شرح أهم مؤشرات التركيز للتعرف على الخصائص والانتقادات الموجهة لكل منها.

### ثانياً: مؤشر ليرنر L'indice de Lerner

يُعتبر من أقدم مقاييس التركيز، يعود إلى الباحث ليرنر Lerner في دراسته المشهورة عام 1934، وينبع الأساس النظري للمؤشر من الفرضية التي تنص على أن الشركات التي تعمل في سوق قليلة التنافسية أو مركزة تستطيع أن تفرض أسعار أعلى بكثير من هامش التكلفة وبالتالي إرتفاع الربحية، فهو يعبر عن التركيز من خلال العلاقة بين التركيز والربحية<sup>1</sup>. ويعتبر هذا المؤشر مشتقاً من نموذج تعظيم الربح الإحتكاري لمنتج واحد أو نموذج Cournot لإحتكار القلة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Arthur DeVany and Cassey Lee Hong Kim, Stochastic Market Structure: Concentration Measures and Motion picture antitrust, Centre on Regulation and Competition (CRC), Working paper 30701, university of Manchester, Institute for development policy and Management (IDPM), UK, 2003, p 3.

<sup>2</sup> - رنا جهاد حسن النواس، هيكل السوق والتنافسية و أثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2013، ص 47.



$$L = \frac{P - C_m}{P}$$

يُحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

يُطلق عليه كذلك الهامش النسبي لسعر التكلفة، ويفسر إلى أي مدى يمكن للمحتكر أن يزيد سعر المنتج أو الخدمة P فوق التكلفة الحدية لمنتجات أو خدمات المؤسسة C<sub>m</sub>، قياساً على السعر P، فهو مقياس للقوة السوقية، فإذا كان هيكل السوق منافسة تامة هذا يعني أن P=C<sub>m</sub> و تكون قيمة L=0 ( حالة غياب القوة السوقية)؛ ويتناسب عكسياً مع المرونة السعرية E حيث يشتق كما يلي: فعند التوازن يكون R<sub>m</sub>=C<sub>m</sub> ( الإيرادات الحدية تساوي التكاليف الحدية) فإن:

$$C_m = P \left(1 + \frac{1}{E}\right) \Rightarrow L = \frac{P - C_m}{P} = \frac{-1}{E} = \frac{HHI}{E}$$

كلما كان مؤشر ليرنر أكبر كلما دل ذلك على انخفاض التنافسية في السوق، وبالتالي تركز السوق، والعكس صحيح. من جهة أخرى يُستخدم مؤشر Lerner **لدراسة العلاقة بين هيكل السوق والأداء** بتشكيل نموذج إنحدار خطي بسيط يمثل المتغير التابع الأداء مقاساً بالهامش سعر-تكلفة حدية والمتغير المستقل يمثل مؤشر التركيز مقاساً بمؤشر هيرشمان هيرفندال أو مؤشر نسبة التركيز كما يلي:  $\frac{P - C_m}{P} = f(HHI)$  أي أن  $\frac{P - C_m}{P} = \alpha HHI + \beta$ ، و  $\alpha$  تمثل مقلوب المرونة السعرية في السوق. من أهم عيوب هذا النموذج هو الحاجة لتوفر بيانات عن التكاليف الحدية وهو أمر صعب وغير عملي، مما جعل استخدامه محدوداً. لذلك سنستخدم نموذج Berger في دراستنا كما سنراه في الفصل الخامس.

### ثالثاً: مؤشر نسبة التركيز Concentration ratio

عُرفت نسبة التركيز Cr على أنها النسبة المئوية لنصيب أكبر r من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث أن r رقم اختياري يحدده الباحث، ويقاس التركيز وفق هذا المؤشر بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$Cr = \sum_{i=1}^r \left(\frac{x_i}{x}\right) = \sum_{i=1}^r S_i$$

يُعتبر هذا المؤشر أكثر مؤشرات تركيز السوق إستخداماً وأبسطها فهماً وأسهلها حساباً، وعادة ما يتم إختيار قيمة لr (عدد المؤسسات الكبيرة) تتراوح ما بين [3,8]، وبالتالي نحتاج إلى البيانات الخاصة بـ r أكبر مؤسسة فقط داخل السوق، وهذا ما يطرح مشكلة أن المؤشر سوف يقوم بغض النظر عن بقية المؤسسات داخل السوق، كما أن إختيار العدد r يتم بطريقة تحكيمية لا تخضع لأي معايير موضوعية لذا فهي تختلف من باحث لآخر.

<sup>1</sup> - Pepall Lynne and al, **Industrial organisation: contemporary theory and empirical application**, black well publishing, USA, fourth edition, 2008, PP 56-57.

<sup>2</sup> - راجع:

-Isaac T.Tabner, A review of concentration,Diversity or entropy Metrics in economics, Finance, Ecology and communication Science, **international journal of interdisciplinary social sciences**,Volume 2, Issue 4, 2007, pp 53-60.  
- Jacob A.Bikker and Katharina Haaf, Measures of competition and concentration in the Banking Industry: a review of the literature,**Economic and Financial modeling**, Vol 9, N° 2, ,Summer 2002, p p 6-7.



كما يُنتقد مؤشر التركيز أيضا لمحدوديته حيث يعكس نقطة واحدة على منحني التركيز، فإذا تقاطعت منحنيات التركيز فشلت المؤشر في إعطاء ترتيب قاطع، فيختلف ترتيب الأسواق بالنسبة لتركيزها وفقاً لعدد المؤسسات  $r$  المأخوذة في الاعتبار (ففي الشكل رقم (1.1) إذا إختارنا  $r=4$  نلاحظ تساوي التركيز في السوقين (B,C)، وفي حالة  $r < 4$  فإن السوق (B) تبدو أكثر تركيزاً، والعكس صحيح)؛ كما أن إرتباطه بنقطة واحدة على منحني التركيز يفقد المؤشر بعض المعلومات الهامة المتعلقة بالحجم النسبي لكبريات المؤسسات المختارة  $r$  بالنسبة لباقي المؤسسات بالصناعة (N-r). ويعد ذلك بمثابة العامل المسؤول عن عدم إستجابة نسبة التركيز لمعايير Hannah and Kay.

تتراوح نسبة  $Cr$  بين 0 و 100% (باعتبار أن  $Cr = \sum_{i=1}^r S_i \times 100$  و  $S_i \in [0,1]$ ) وتميز الحالات التالية<sup>1</sup>:

- إذا كان  $Cr = 0$  لا يوجد تركيز: وهذا يعني أن هيكل السوق منافسة تامة أو منافسة إحتكارية قليلة؛
- إذا كان  $0 < Cr \leq 50$  تركيز منخفض: وهذا يعني أن هيكل السوق بين المنافسة التامة و إحتكار القلة؛
- إذا كان  $50 < Cr \leq 70$  تركيز متوسط: السوق فتح لإحتكار القلة؛
- إذا كان  $70 < Cr \leq 100$  تركيز عالي: هذا يعني أن هيكل السوق بين إحتكار القلة والإحتكار التام؛
- إذا كان  $Cr = 100$  تركيز تام: احتكار القلة فإذا كان  $Cr = 100$  إحتكار تام.

#### رابعا: مؤشر هيرشمان و هيرفندال Hirschman – Herfindahl Index

قُدّم هذا المؤشر من طرف Hirschman (1945) و Herfindahl (1950)؛ و نرمز له بالرمز HHI ولقي إستخداما واسعا في مجال قياس تركيز السوق، ولعب دور مهم في عملية مكافحة الإحتكار في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستخدامه من قبل الوكالات التنظيمية المصرفية؛ وهو عبارة عن مجموع مربعات الأنصبة النسبية (الحصص السوقية) لجميع المؤسسات العاملة بالسوق المصرفي وليس لعدد محدود، حيث يعطى بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left( \frac{x_i}{X} \right)^2 = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

نلاحظ من خلال صيغة مؤشر HHI أنه يعطي أهمية نسبية لكل مؤسسة تعمل داخل السوق مساوية لحجم حصتها السوقية، وبالتالي تجاوز نقائص مؤشر نسبة التركيز، والهدف من تربيع أنصبة المؤسسات هو إعطاء وزن أكبر للمؤسسات كبيرة

<sup>1</sup> - راجع:

- Hichem Hamza and Safa Kachtouli, Competitive conditions and market power of islamic and conventional commercial banks, journal of Islamic Accounting and business research, Vol.5No 1, 2014, p p 34-35.

- Francois Moreau, le paradigme Structure-Comportement-Performance, Dynamique industrielles et stratégies concurrentielles, Conservatoire National des Arts et Métiers, Séance n° 6, p 6.

<sup>2</sup> -Mostak Ahamed, Market structure and performance of bangladesh banking industry: A panel data analysis, Bangladesh development studies, vol xxxv, September 2012, No .3, p 9.

الحجم؛ وبالرغم من عدم وجود قيم معيارية لهذا المؤشر يمكن الإعتماد عليها في تحديد مستوى التركيز، إلا أن هناك بعض المحاولات لوضع قيم معيارية له، مثل القيم التي تم وضعها من قبل وزارة العدل ولجنة التجارة الفدرالية الأمريكية منذ سنة 1982،

حيث حدد حجم التركيز وفق القيم التالية ( باعتبار أن  $HHI = \sum_{i=1}^N S_i^2 \times 10000$  و  $S_i \in [0,1]$  )<sup>1</sup>:

- إذا كان  $HHI < 1000$  فإنه لا يوجد تركيز داخل السوق (تركيز ضعيف)؛

- إذا كان  $1000 \leq HHI < 1800$  فإن التركيز يكون متوسطاً؛

- إذا كان  $1800 \leq HHI$  فإن التركيز يكون مرتفعاً.

#### خامساً: مؤشر H-statistic لـ Panzar and Rosse (مؤشر P-R)

يُعتبر نموذج (P-R) من أكثر الطرق إستخداماً في تقييم درجات المنافسة في السوق المصرفي، وهو نموذج لإختبار قوة السوق من خلال الإعتماد على فرضية أن المصارف تستخدم إستراتيجيات تسعير مختلفة إستجابة للتغير في تكاليف المدخلات إعتماداً على هيكل السوق العاملة به؛ حيث قام كل من Panzar و Rosse بمجموعة من الأبحاث خلال الفترة الممتدة بين 1977 و 1987 توصلوا من خلالها لمؤشر لقياس التركيز داخل الصناعة المصرفية يُعرف بإحصائية H (H-statistic)، ويقاس هذا المؤشر تأثير التغير في أسعار المدخلات على الإيرادات التوازنية التي تحصل عليها المصارف داخل الصناعة، وبالتالي فهو مقياس مباشر للقدرة التنافسية المصرفية<sup>2</sup>. غير أنه لا يمنع إمكانية تطبيقه في صناعات أخرى.

ينطلق نموذج Panzar and Rosse من مجموعة من الفرضيات تتمثل في<sup>3</sup>:

- تجانس هيكل التكاليف للمصارف العاملة داخل نفس الصناعة؛

- دالة الإنتاج هي من نوع كوب دوغلاس؛

- مرونة الطلب السعرية أكبر من الوحدة؛

- المصارف داخل الصناعة تعمل عند مستوى التوازن في المدى الطويل؛

- أداء المصارف في تلك الصناعة يتم تحت تأثير أطرف أخرى داخل الصناعة (بإستثناء حالة هيكل السوق إحتكار تام).

<sup>1</sup> - راجع:

- Hichem Hamza and Safa Kachtouli, Op.Cit., P 35.

-Francois Moreau, Op.Cit., P 6.

<sup>2</sup> - راجع:

- Jacob A.Bikker and al, Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing Competition in the banking industry, Working paper No.114/2006, September 2006, **De Nederlandsche Bank NV**, Amsterdam, the Netherlands, p p 1-2.

- Deni Memić, Banking competition and Efficiency empirical analysis on the Bosnia and Herzegovina using Panzar-Rosse Model, **Business systems Research**, Vol.6 No.1/ March 2015, p p 72-92.

<sup>3</sup> - Ali Chkir and Amira Hakim, Market structure and concentration in islamic and conventional banking, **international journal of financial services management**, January 2014,7(3/4):246, p 3.

تتحقق وضعية التوازن داخل السوق عندما تتساوى الإيرادات الحدية مع التكاليف الحدية للمصارف، والتي يمكن التعبير

$$R_i^* ( X_i^*; N^*; Z_i^* ) = C_i^* ( X_i^*; W_i^*; t_i^* )$$

عنها كما يلي:  $R_i^*$ : قيمة الإيرادات عند التوازن للمصرف  $i$ ؛  $C_i^*$ : تكاليف المصرف  $i$  عند التوازن؛  $X_i^*$ : مخرجات المصرف  $i$  عند التوازن؛  $N^*$ : عدد المصارف في الصناعة عند التوازن؛  $W_i^*$ : معامل  $l$  عامل سعر مدخلات المصرف  $i$ ؛  $Z_i^*$ : معامل للمتغيرات الخارجية عند التوازن والتي يمكن أن تؤثر على دالة الإيرادات للمصرف  $i$ ؛  $t_i^*$ : معامل للمتغيرات الخارجية عند التوازن والتي يمكن أن تؤثر على دالة التكاليف للمصرف  $i$ . وبالتالي فإن قيمة H-statistic تساوي مجموع مروونات الإيرادات الكلية للمصرف بالنسبة للتغير في أسعار المدخلات، ويمكن التعبير عنها كما يلي:

$$H = \sum_{K=1}^m \left( \frac{\partial R_i^*}{\partial W_{Ki}^*} \times \frac{W_{Ki}^*}{R_i^*} \right)$$

نميز بين ثلاث حالات يمكن أن يأخذها مؤشر H-statistic هي<sup>1</sup>:

- حالة  $H \leq 0$  هيكل السوق إحتكار تام، فالزيادة في أسعار المدخلات سترفع التكاليف الحدية وتقلل من مجموع الإيرادات؛
- حالة  $0 < H < 1$  فإن هيكل السوق يتدرج بين إحتكار القلة عند القيم الصغيرة لـ  $H$  و هيكل المنافسة الإحتكارية عندما تقترب قيم  $H$  من الواحد الصحيح، فالتغير في أسعار المدخلات يؤدي إلى التغير في إجمالي الإيرادات بنسبة أقل، لأن الطلب على المنتجات المصرفية التي تواجهها المصارف الفردية غير مرن؛
- حالة  $H=1$  فإن هيكل السوق منافسة تامة، وهذا راجع إلى أن التغير في أسعار المدخلات يؤدي إلى التغير في إجمالي الإيرادات بنفس النسبة، بمعنى آخر أن التكاليف الحدية للمدخلات وإجمالي الإيرادات سوف ترتفع بشكل متناسب مع إرتفاع أسعار المدخلات؛ وهذا لأن التوازن في المنافسة التامة يتحدد عند نقطة تساوي الأسعار مع التكاليف الحدية للمدخلات.

نشير إلى وجود نموذجين آخرين لقياس المنافسة في السوق المصرفي ضمن المنهج غير هيكلية وهما نموذج إيواتا ( Iwata 1974) و نموذج بريسنهان (Bresnahan 1982) اللذان يعتمدان في اشتقاقهما على نظرية إحتكار القلة في منهج التنظيم الصناعي؛ شكل الأول صعوبات في تطبيقه لعدم وجود بيانات دقيقة حول هيكل التكلفة والإنتاج لأكثر عدد من الفاعلين في الأسواق المصرفية الأوروبية. أما الدراسات التي طبقت نموذج Bresnahan في الأسواق الأوروبية نادرة و لم تعطي نتائج واضحة.

<sup>1</sup> - راجع:

- Raoudha Abbes Hamza, Validation Panzar-Rosse Model in determining the structural characteristics Tunisian banking industry, **Journal of Economics and International**, vol.3(5), May 2011, p 262 .

- Jim Wong and al, **Competition in Hong Kong's Banking Sector: A Panzar-Rosse Assessment**, chapter in: Hans Genberg and Cho-Hoi Hui, **The Banking Sector in Hong Kong: Competition, Efficiency, Performance and Risk**, Palgrave Macmillan, UK, 2008, p 18 .

-Ferhad Khodad Kashi and al, Competition in Iran's banking Sector:Panzar-Rosse Approach, **Iran.Econ.rev.** Vol,19,No.1,2015, p31.

### المطلب الثالث: مقاييس تركيز السوق النسبية

تُعتبر مقاييس التركيز النسبية "مقاييس اللامساواة" ملخصاً لمنحنى لورنز بنفس الطريقة التي تلخص بها مقاييس التركيز المطلقة منحنى التركيز، لذلك قبل أن نتطرق لهذه المقاييس نتطرق أولاً لمنحنى لورنز.

#### أولاً: منحنى لورنز Lorenz Curve

قُدّم منحنى لورنز من طرف M.O.Lorenz في المقال المعروف بعنوان "Methods of measuring the concentration of wealth" سنة 1905 للتعبير عن مدى التباين في توزيع الثروة (الدخل) بين أفراد المجتمع<sup>1</sup>، ليستخدم فيما بعد في العديد من الدراسات من بينها الدراسات التي تهتم بقياس مستوى التركيز داخل الأسواق والصناعات، حيث يعبر في هذه الحالة عن مدى التباين في الحصص السوقية للمؤسسات داخل سوق ما. يُمثّل محوره العمودي النسبة المئوية التراكمية للحصص السوقية المقابلة لـ  $n$  مؤسسة، أما المحور الأفقي فيمثل النسبة المئوية التراكمية لعدد المؤسسات (وليس العدد التراكمي للمؤسسات كما هو في منحنى التركيز)، وهنا ترتب المؤسسات ترتيباً تصاعدياً. وتمثل كل نقطة من نقاط المنحنى التباين في المجموع التراكمي للحصص السوقية النسبية لـ  $n$  أكبر مؤسسة داخل الصناعة حيث  $(1 \leq n \leq N)$ <sup>2</sup>، والجدول والشكل المواليين يوضحان بيانات ومنحنيات لورنز لتركيز الصناعات الأربع في المثال الملخص في الجدول رقم (1.1).

الجدول رقم (2.1): بيانات منحنيات لورنز لأربع أسواق إفتراضية

السوق D			السوق C			السوق B			السوق A			المؤسسات مرتبة حسب الوزن النسبي الأصغر إلى الأكبر
النسبة التراكمية من الإنتاج %	النسبة (الحصة) السوقية من الإنتاج %	النسبة التراكمية لعدد المؤسسات %	النسبة التراكمية من الإنتاج %	النسبة (الحصة) السوقية من الإنتاج %	النسبة التراكمية لعدد المؤسسات %	النسبة التراكمية من الإنتاج %	النسبة (الحصة) السوقية من الإنتاج %	النسبة التراكمية لعدد المؤسسات %	النسبة (الحصة) السوقية من الإنتاج %	النسبة التراكمية لعدد المؤسسات %		
2.5	2.5	16.67	5	5	14.3	4	4	12.5	12.5	12.5	12.5	المؤسسة الأولى
7.5	5	33.34	12.5	7.5	28.6	10	6	25	25	12.5	25	المؤسسة الثانية
12.5	5	50.01	25	12.5	42.9	17.5	7.5	37.5	37.5	12.5	37.5	المؤسسة الثالثة
30	17.5	66.68	40	15	57.2	25	7.5	50	50	12.5	50	المؤسسة الرابعة
50	20	83.35	55	15	71.5	35	10	62.5	62.5	12.5	62.5	المؤسسة الخامسة
100	50	100	75	20	85.8	50	15	75	75	12.5	75	المؤسسة السادسة
/	/	/	100	25	100	70	20	87.5	87.5	12.5	87.5	المؤسسة السابعة
/	/	/	/	/	/	100	30	100	100	12.5	100	المؤسسة الثامنة
/	%100	/	/	%100	/	/	%100	/	/	%100	/	المجموع

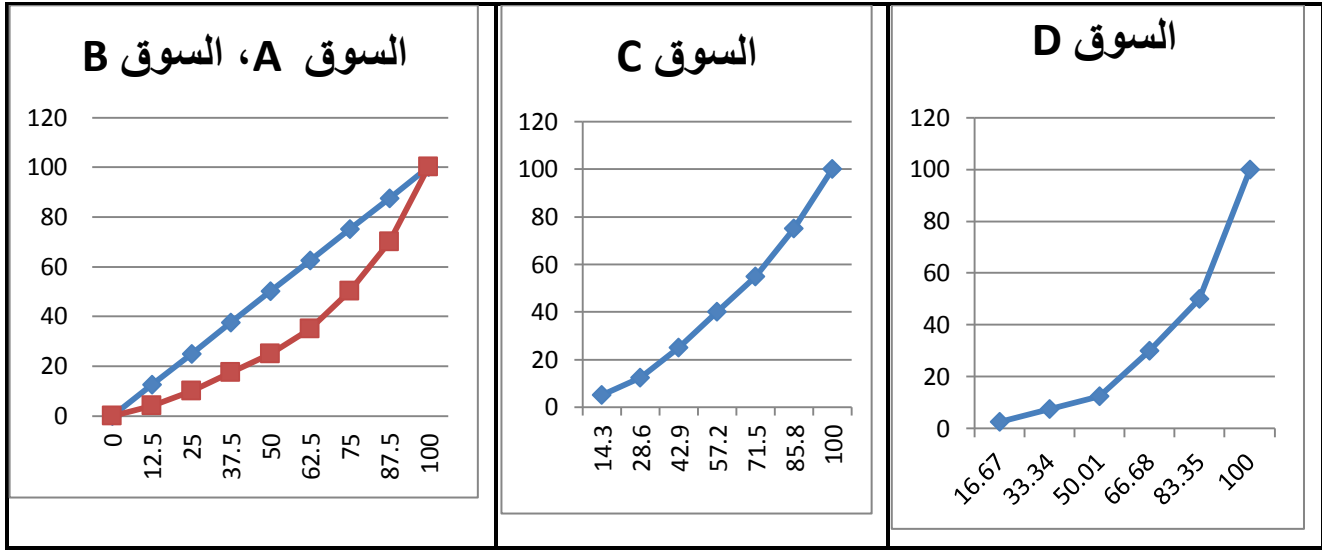
المصدر: بيانات إفتراضية من الطالبة.

من خلال الجدول السابق، يمكن عرض منحنيات لورنز للأسواق الإفتراضية الأربعة كالآتي:

<sup>1</sup> - M. O. Lorenz, Methods of measuring the concentration of wealth, Publications of the American Statistical Association, Vol 9, N° 70, june 1905, p p 209-219.

<sup>2</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 18.

الشكل رقم (2.1): منحنيات لورنز لأربع أسواق إفتراضية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2.1) و

-M. O. Lorenz, Methods of measuring the concentration of wealth, Publications of the American Statistical Association, Vol 9, N° 70, june 1905, P P 209-219.

يتضح من المنحنى السابق أن منحنى لورنز للسوق A يأخذ شكل خط مستقيم ينطبق على خط المحور (OT) وهذا راجع لتساوي المؤسسات في أحجامها حيث Y% من الإنتاج Y% من المؤسسات ( عندما تكون الحصص السوقية لتلك المؤسسات متساوية فيما بينها - وهذا نظرا لكون النسبة  $\frac{n}{N}$  مساوية للمجموع التراكمي للحصص السوقية النسبية لـ n مؤسسة)، وكلما زاد تباين المؤسسات في أحجامها بعد منحنى لورنز عن خط المحور (OT) و هذا ما ينطبق على الأسواق B، C، D، أما إذا تقاطعت منحنيات لورنز لبعض الأسواق فلا يمكن الجزم بترتيب معين لتلك الأسواق وفقا لتركيزها.

### ثانيا: معامل جيني Gini Coefficient

يُعتبر معامل جيني من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التشتت في أحجام المؤسسات (الحصص السوقية) داخل الصناعة، ويمكن إستنباط قيمة معامل جيني G مباشرة من منحنى لورنز، و يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$G = \frac{\text{مساحة الجزء المظلل من منحنى لورنز}}{\text{مساحة المثلث OST}}$$

حيث نلاحظ أنه كلما زاد عدم تساوي المؤسسات في أحجامها زادت مساحة الجزء المظلل وبالتالي زادت قيمة (G)، وتتراوح قيمة معامل جيني بين  $0 \leq G \leq 1$ ، ويأخذ القيمة 1 عندما يتكون السوق من مؤسسة واحدة تسيطر على جزء كبير من السوق و N-1 ذات حصص سوقية هامشية تكاد تكون معدومة، مما يجعل من مساحة الجزء المظلل مساوية لمساحة المثلث

<sup>1</sup> - Maria Moschandreas, Business Economics, Thomson Learning, British library-in- publication, London, England, Second Edition, 2000, p 15 .

OST؛ أما إذا كان السوق يتكون من عدد  $N$  من المؤسسات ذات أحجام متساوية فإن قيمة  $G$  تساوي الصفر، وهذا راجع إلى أن التباين في الأحجام يكون معدوما وبالتالي فإن مساحة الجزء المظلل تكون معدومة لأن منحني لورنز يكون منطبقا على المحور الأول للمعلم المرسوم بداخله؛ ورياضيا يمكن التعبير عن قيمة معامل جيني بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$G = \left\{ \frac{\sum_{n=1}^N \sum_{i=1}^n S_i}{0.5 (N+1) \sum_{i=1}^N S_i} \right\} - 1$$

ثالثا: معامل الاختلاف Coefficient of Variation

يُعتبر معامل الاختلاف أو كما يطلق عليه الانحراف المعياري النسبي من المؤشرات الإحصائية التي يتم إستخدامها عند المقارنة بين مجموعة من العينات الإحصائية التي تختلف فيما بينها من حيث المتوسطات الحسابية وقيمة الانحراف المعياري، كما يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات قياس التشتت النسبية، ومن ثم اللامساواة في حجم المؤسسات<sup>2</sup>؛ يُعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$V = \frac{\delta}{\bar{S}} = N \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left( S_i - \frac{1}{N} \right)^2} \quad \bar{S} = \frac{\sum S_i}{N}$$

حيث يُعرف معامل الاختلاف على أنه النسبة بين الانحراف المعياري لأحجام المؤسسات داخل الصناعة (مقاسة بحجم حصصها السوقية) والمتوسط الحسابي هذه الأحجام، وهو مقياس مستقل لا يتأثر بوحدات القياس، يتراوح ما بين الصفر و  $\sqrt{N-1}$  وكلما زادت قيمته دل ذلك على زيادة عدم المساواة بين أحجام المؤسسات داخل الصناعة.

رابعا: تباين لوغاريتم أحجام المؤسسات Variance of the Logarithms of Firm Size

تم التعبير عن مؤشر تباين لوغاريتم أحجام المؤسسات بعدة صيغ نذكر منها الصيغتين التاليتين، الصيغة الأولى<sup>4</sup>:

$$VL = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (\log S_i)^2 - \frac{1}{N^2} \left( \sum_{i=1}^N \log S_i \right)^2$$

أما الصيغة الثانية فكانت كما يلي<sup>5</sup>:

$$VL = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left( \log \frac{X_i}{\bar{X}_g} \right)^2$$

حيث  $\bar{X}_g$  تمثل الوسط الهندسي لأحجام المؤسسات، فإذا كان  $VL = 0$  تكون أحجام المؤسسات متساوية.

<sup>1</sup> - John lipczynski and al , **Industrial organization –competition –strategy and policy**, pearson Education, Paris, France, fourth edition , 2013 , P 252.

<sup>2</sup> - R.R. Barthwal, **Industrial economics: An introductory text book**, New Age International publisher, New delhi, India, 2nd edition, 2004, P 200.

<sup>3</sup> - Alexis Jaeguemin, **Economie Industrielle Erropéenne-structures de marché et stratégies d'entreprise**, Paris, France, Seconde édition, 1979, p 42.

<sup>4</sup> - Paul L.Latreille and James Mackley, Op.Cit., P 119.

<sup>5</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 42.

الجدول رقم (3.1): ملخص لأهم مقاييس تركيز السوق

مقاييس تركيز السوق المطلقة				
اسم المقياس	الصيغة	الخصوصية	المعالم	إحتكار تام <المقياس> منافسة تامة
نسبة التركيز (مؤسسة) (C <sub>3</sub> , C <sub>4</sub> , C <sub>5</sub> )	$Cr = \sum_{i=1}^r \left(\frac{x_i}{x}\right) = \sum_{i=1}^r S_i$	- أكثر مؤشرات تركيز السوق إستخداما وأبسطها فهما وأسهلها حسابا.	/	$0 < C_r \leq 1$
هيرشمان (1945) و هيرفيندال (1950)	$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2 = \sum_{i=1}^N S_i^2$	- أكثر مؤشرات تركيز السوق إستخداما؛ - يأخذ في الحسبان كل المؤسسات في السوق؛ - يعطي وزن أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم.	/	$\frac{1}{N} \leq HHI \leq 1$
روزنبلوث (1961) و مؤشر هال تيدمان (1967)	$HTI/RE = \frac{1}{(2 \sum_{i=1}^N i S_i) - 1}$	- خاصية ترتيب المصارف في السوق؛ - يعطي وزن أكبر للمصارف الصغيرة لأنها تحتل مراتب متأخرة ما يجعل قيمة ترتيبها كبيرة.	/	$0 < HTI/RE \leq 1$
مؤشر التركيز الصناعي الشامل لـ هورفات (1970)	$CCI = S_1 + \sum_{i=2}^N S_i^2 [2 - S_i]$ جمع الحصة السوقية لأكبر مصرف في السوق و بوزن يساوي الواحد مع مربع أنصبة بقية المصارف في السوق و بأوزان مساوية لـ [2 - S <sub>i</sub> ]	- تنتقد فكرة أن هيمنة أكبر المصارف في السوق تحدد سلوك السوق، لأنها تتجاهل التغيرات التي تحدث في مكان آخر غير بين أكبر المصارف، و بالتالي يأخذ المؤشر كل المصارف في السوق؛	/	$0 < CCI \leq 1$
هانان و كاي (1977)	$HKI = \sum_{i=1}^N S_i^\alpha$ معلمة تحكمية للمرونة (0 < α < 1) α ≠ 1	- تعطي للمؤسسات كبيرة الحجم في السوق أوزانا أكبر و ذلك بزيادة قيمة α.	$\alpha < 2$ $\alpha = 2$ HKI(2)=HHI $\alpha > 2$	$\frac{1}{S_1} \leq HKI \leq N$
أنتروبي	$E = \sum_{i=1}^N S_i \ln\left(\frac{1}{S_i}\right)$	- يعطي المؤشر للمؤسسات داخل السوق أوزانا مساوية لـ $\ln\left(\frac{1}{S_i}\right)$ ؛ - أحد المؤشرات المعكوسة للتركيز.	/	$0 \leq E \leq N \ln \frac{1}{N}$ 0 حالة إحتكار تام؛ $\frac{1}{N}$ حالة منافسة تامة.
أنتروبي النسبي	$RE = \frac{E}{\ln N} = \frac{1}{\ln N} \sum_{i=1}^N S_i \ln\left(\frac{1}{S_i}\right)$	- أحد المؤشرات المعكوسة للتركيز.	/	$0 < RE \leq 1$ 0 حالة إحتكار تام؛ $\frac{1}{N}$ حالة منافسة تامة.
مؤشر U لـ Davies (1979)	$U = \left(\sum_{i=1}^N S_i (S_i n^{(a-1)/a})\right)^a$	/	$a = 0.25$ $a = 1$ (U=HHI) $a = 2$ $a = 3$	$\frac{1}{N} \leq U \leq 1$
مؤشر House لـ (1977) House	$H_m(\alpha, [S_i]) = \sum_{i=1}^N S_i^{2 - (S_i(HHI - S_i^2))^\alpha}$	/	$\alpha = 0.25$ $\alpha = 1$ $\alpha = 2$	$0 < H_m \leq 1$
مقاييس تركيز السوق النسبية				
معامل جيني	$G = \left\{ \frac{\sum_{n=1}^N \sum_{i=1}^n S_i}{0.5(N+1) \sum_{i=1}^N S_i} \right\} - 1$			$0 \leq G \leq 1$
معامل الإختلاف	$V = \frac{\sigma}{\bar{S}} = N \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(S_i - \frac{1}{N}\right)^2}$ $\bar{S} = \frac{\sum S_i}{N}$			$0 \leq V \leq \sqrt{N-1}$
تباين لوغاريتم أحجام المؤسسات	$VL = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (\log S_i)^2 - \frac{1}{N^2} \left(\sum_{i=1}^N \log S_i\right)^2$ $VL = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(\log \frac{x_i}{\bar{x}_g}\right)^2$			متساوية في السوق (حالة المنافسة التامة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة الذكر.

## الفصل الأول ..... محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي

تُعتبر مؤشرات التركيز المطلقة الأكثر استخداماً مقارنة مع مؤشرات التركيز النسبية في الدراسات التطبيقية، وبالأخص مؤشرات كل من HHI، CR أما باقي المؤشرات فقد كان استخدامها محدوداً، كما شهد مؤشر H-statistic لـ Panzar and Rosse استخدام واسع في الآونة الأخيرة في تقييم درجة التركيز في السوق المصري.

بتطبيق بعض مقاييس التركيز المختلفة على الأسواق في المثال السابق نجد قيمها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.1): قيم مقاييس تركيز السوق للأسواق الأربعة الافتراضية

السوق D	السوق C	السوق B	السوق A	مقاييس التركيز
قيم مقاييس تركيز السوق المطلقة				
0,875	0,60	0,65	0,375	$CR_3$
0,925	0,75	0,75	0,5	$CR_4$
0,975	0,875	0,825	0,625	$CR_5$
0,5425	0,4065	0,4072	0,3535	$HKI(1,5)$
0,3262	0,1712	0,1789	0,1250	$HKI(2)=HHI$
0,2087	0,0742	0,0833	0,0442	$HKI(2,5)$
0,3278	0,1904	0,1912	$0,125 = \frac{1}{N}$	$HTI / RI$
0,634	0,4503	0,4644	0,33	$CCI$
1,3652	1,8415	1,8840	2,0794	$E$
0,7620	0,9464	0,9060	1	$RE$
قيم مقاييس تركيز السوق النسبية				
0,4214	0,2187	0,3077	0	$G$
0,9785	0,4458	0,6570	0	$V$
0,1969	0,0503	0,0734	0	$VL$

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدولين رقم (1.1) و (3.1).

نلاحظ من خلال قيم مؤشرات تركيز الأسواق الموضحة في الجدول أعلاه أن مدلولها من حيث طبيعة المنافسة السائدة بين المنافسة والإحتكار في كل سوق و المقارنة بينها تتوافق مع مدلولها المبين في منحنى التركيز و منحنى لورنز الموضحين في الشكلين رقم (1,1) و (2,1) على التوالي.



## المبحث الثاني: عوائق الدخول إلى السوق

تُعتبر عوائق الدخول المحدد الثاني لهيكل السوق، فهي تعبر عن مدى وجود حواجز سواء كانت طبيعية أو مصطنعة من طرف المؤسسات الناشطة في السوق تحول دون دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، ويؤدي وجود هذه العوائق إلى انخفاض مستوى المنافسة داخل السوق؛ وحظيت عوائق الدخول بإهتمام كبير من قبل الاقتصاديين لما لها من أثر على سلوك وأداء المؤسسات العاملة بالسوق.

### المطلب الأول: مفهوم عوائق الدخول إلى السوق و تصنيفاتها

#### أولاً: مفهوم عوائق الدخول إلى السوق

قبل التطرق إلى مفهوم عوائق الدخول يجدر بنا تعريف عملية الدخول إلى سوق الصناعة، والتي يقصد بها ظهور مُنتج جديد للسلع و الخدمات، أو مؤسسة جديدة مقدمة لتلك المنتجات داخل صناعة أو سوق معينة<sup>1</sup>؛ و يُعتبر الاقتصادي Donald H. Wallace أول من إستخدم مصطلح عوائق الدخول في مقالة له نُشرت في مارس 1936<sup>2</sup>، تلتها عدة مساهمات مثل مساهمة Harrod سنة 1952، كما كتب الاقتصادي Joe.S.Bain سلسلة من المقالات بلغت ذروتها في كتاب يعتبر أول دراسة شاملة عن عوائق الدخول تحت عنوان "العوائق أمام المنافسة الجديدة" *Barriers to new competition* سنة 1956<sup>3</sup>، والذي أحدث منعطفا في مجال الاقتصاد الصناعي، ولعب دورا محوريا في مجال الدعوة إلى مكافحة الاحتكار، وأوضح Bain في عمله هذا أن المؤسسات التي تنشط في قطاع يتميز بتركز كبير سوف تعرقل كفاءة تخصيص الموارد في هذا القطاع، هذا كله من أجل كسب أرباح مرتفعة، هذه الحالة من الربح المرتفع والأكبر منه في حالة المنافسة تفسر بشكل أو آخر وجود عوائق بشكل جزئي أو كلي أمام دخول مؤسسات جديدة لهذا القطاع و الاستفادة من حالة الربح المرتفع في هذا القطاع.

إختلفت التعاريف المقدمة لعوائق الدخول حسب نظرة و أفكار أصحابها، لكننا سنقتصر على تعريف Bain لأنه أساس التعاريف التي جاءت فيما بعد، حيث عرف عوائق الدخول بأنها: "الميزات التي تتوفر للمؤسسات القائمة في الصناعة دون الجديدة، بمعنى إلى أي حد وفي المدى الطويل يمكن للمؤسسة القائمة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق أسعار المنافسة دون أن تغري مؤسسات جديدة بدخول الصناعة"<sup>4</sup>، ويقصد بالمدة الطويلة تلك المدة التي تسمح للمؤسسات الحالية من إسترجاع تكاليف

<sup>1</sup>- Jeremy West, *Barriers to entry*, **Organisation For economic Co-operation and development**, Mars 2006, DAF/COMP(2005)42, p 19.

<sup>2</sup> - Preston McAfee and al, "What is a Barrier to Entry?", **American Economic Review**, Vol. 94 , No. 2, may 2004, p1.

<sup>3</sup> - Idem.

<sup>4</sup> -R. Preston McAfee and al, **Economic and Antitrust Barriers to entry**, December 1,2003, p 4. Available at <https://www.mcafee.cc/Papers/PDF/Barriers2Entry.pdf>. Consulté le 13/02/2016 à 20:15.

رأس المال التي أنفقتها؛ وركز Bain في الميزات على ثلاث مصادر أساسية لعوائق الدخول وهي: الميزة المطلقة في التكاليف، اقتصاديات السلم وتمييز المنتجات.

جاءت تعاريف أخرى لباحثين آخرين، لكل تعريف وجهة نظر أخرى و نقد لتعريف سبقه، ومن أهمها تعريف George Stigler، تعريف James Ferguson، تعريف Fisher، تعريف Von Weizsacker، تعريف Carlton، تعريف and Perlof، تعريف Gilbert، تعريف Church and Ware، تعريف Porter and Gava...<sup>1</sup>؛ فلم يتم تحديد تعريف محدد لعوائق الدخول من خلال هذه التعاريف، وتم التطرق إليها حسب خصائصها، إلا أنها تشترك جميعها في قيام المؤسسات الناشطة في السوق بفرض أسعار أعلى من أسعار المنافسة دون أن يحفز مؤسسات جديدة للدخول إلى السوق.

في واقع السوق المصري تواجه عملية دراسة عوائق الدخول مشكل يتمثل في سلطة السوق حيث أن قدرة المتعاملين في الصناعة على تحديد الأسعار تبقى ضعيفة، باعتبار أن أسعار بعض المنتجات تكون للمصرف المركزي سلطة في تحديد أسعارها وكذلك مشكل وجود أدوات كمية لقياس عوائق الدخول ومقدراها وأثرها على الهيكل و السلوك داخل الصناعة المصرفية.

### ثانيا: تصنيف عوائق الدخول للسوق

يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين من عوائق الدخول للسوق: عوائق الدخول الهيكلية (عوائق الدخول الخارجية) وعوائق الدخول الإستراتيجية (عوائق الدخول الداخلية)، تتعلق الأولى بالتكلفة الطبيعية والمزايا التسويقية الناتجة عن الخصائص الهيكلية للسوق، فيما تتعلق الثانية بإستراتيجيات ردع الدخول والناتجة عن السلوك الإستراتيجي للمؤسسات الناشطة في الصناعة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: عوائق الدخول الهيكلية

أو كما يطلق عليها عوائق الدخول الطبيعية، أصل هذه العوائق هو المحيط الاقتصادي، الجغرافي والسياسي للمؤسسة (عوائق خارجية المنشأ) بحيث لا تملك المؤسسات سواء المتواجدة في السوق أو الراغبة في الدخول (على الأقل في المدى القصير) سيطرة على هذه العوائق<sup>3</sup>، أو تلك العوائق التي يمكن أن تتحدد بناء على سلوكيات المؤسسات الحالية داخل الصناعة، والتي تهدف من خلالها إلى مواجهة المنافسة الحالية داخل السوق، وليس الهدف منها إعداد إستراتيجيات من أجل منع دخول مؤسسات جديدة إلى السوق.<sup>4</sup> ووفقا لـ Bain فإن كل من اقتصاديات الحجم الكبير والميزة المطلقة في التكلفة وتمييز المنتجات

<sup>1</sup> - للإطلاع أكثر حول هذه التعاريف راجع:

- Jeremy West, Op.Cit.,PP 21-24.

- Preston McAfee and al, "**What is a Barrier to Entry?**", Op.Cit., PP 461-463.

<sup>2</sup> -Clemens H.M. Lutz and al, Perceptions regarding strategic and structural entry barriers, **small business economics**, nr.35, 2010, p 22.

<sup>3</sup> - Chapelle Karine, **Economie industrielle**, Dy NA SUP économie vuibert, Paris, France, 2008, p 165.

<sup>4</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 25.

تعتبر عوائق دخول طبيعية، وبالنسبة لكتاب آخرين مثل demsetz (1982) فإن العوائق الأخرى بما فيها العوائق القانونية يجب أن تأخذ ضمن العوائق الطبيعية<sup>1</sup>.

### أولاً: اقتصاديات السلم Economies of scale

يُطلق عليها كذلك وفرات الإنتاج الكبير وتُشير إلى ظاهرة الإنخفاض في التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة للإنتاج (تكاليف الإنتاج والتوزيع) الناتجة عن زيادة حجم الإنتاج الكلي للمؤسسة، ويمكن أن نميز بين نوعين من اقتصاديات السلم: اقتصاديات السلم المالية (Pecuniary economies) وتمثل الوفرات في التكاليف الناتجة عن التخصص وزيادة حجم مشترياتها من المواد الأولية وعوامل الإنتاج، واقتصاديات السلم الحقيقية (Real economies) الناتجة عن اعتماد تكنولوجيا معينة، طريقة إدارة محددة و عمال معينين، والتي تسمح بزيادة عدد الوحدات المنتجة، أو تقليل التكاليف المتوسطة للإنتاج<sup>2</sup>.

تأتي إقتصاديات السلم من ضخامة حجم الإنتاج، فإذا كان حجم الإنتاج الذي يحقق أقل تكلفة متوسطة للإنتاج للمؤسسات في الصناعة هو  $Q^*$  أو ما يعرف بالحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية (Minimum Efficient Scale M.E.S)، فإن اقتصاديات السلم يمكن أن تشكل عائقاً للدخول في حالتين: فإذا دخلت المؤسسات إلى السوق بالحد الأدنى للإنتاج الكفاء أو أعلى منه، فإن هذا يتطلب حجم كبير من رأس المال للوصول إلى هذا المستوى الأمر الذي يشكل عائقاً أمام دخول كثير من المؤسسات الجديدة، و من جهة أخرى فإن دخولها يسهم بدرجة معنوية في زيادة العرض الكلي للصناعة ومن المحتمل أن تسبب في خفض كبير في سعر السوق وربما أقل من تكلفة الوحدة وبالتالي تحمل خسارة ملموسة وخاصة في السنوات الأولى من نشاطها؛ أما إذا دخلت المؤسسات بأقل من الحد الأدنى للإنتاج الأمثل، وبالتالي لا تستفيد من اقتصاديات السلم مما يعرضها إلى تحمل عبء الإنتاج بتكلفة أكبر من متوسط تكلفة إنتاج المؤسسات القائمة في السوق وربما تُمنى بالخسارة.

تعتمد قوة اقتصاديات السلم كعائق للدخول على حجم الإنتاج الذي يحقق أكبر كفاءة إنتاجية وعلى حجم سوق الصناعة<sup>3</sup>، وأثبتت الدراسات أن اقتصاديات السلم تشكل عوائق فعالة للدخول في الأسواق الصغيرة مقارنة بالأسواق الكبيرة، حيث أثبتت دراسة لـ Bain أن أدنى مستوى للحجم الأمثل للإنتاج MES يمثل على الأكثر 7.5% من الحجم الإجمالي لـ 70% من الأسواق الكبيرة، في حين يمثل 10% من الحجم الإجمالي لنصف الأسواق الصغيرة محل الدراسة و 25% من الحجم الإجمالي في ثلث الأسواق الصغيرة محل الدراسة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Chappelle Karine, Op.Cit., P 165.

<sup>2</sup> - Jasper Bles and al, Barriers to entry : Differences in barriers to entry for SMEs and large enterprise, **SCALES-initiative (Scientific Analyses of entrepreneurship SMEs)**, Research Report H200301, May 2003, p 71.

<sup>3</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 91.

<sup>4</sup> - Jasper Bles and other, Op.Cit., P P 72-73.

### ثانيا: المزايا المطلقة للتكاليف

تشمل الميزة المطلقة لتكلفة الإنتاج كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج سلعة للمؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق إلى مستوى أكبر من متوسط تكلفة الإنتاج في المؤسسات القائمة بالإنتاج في الصناعة، و يعني ذلك أن منحى التكلفة المتوسطة للمؤسسات الراغبة في الدخول سيكون أعلى من منحى التكلفة المتوسطة للمؤسسات القائمة في الصناعة عند أي مستوى من مستويات الإنتاج مما يمكن المؤسسة القائمة أن تضع سعراً مانعاً للدخول أعلى من متوسط التكلفة فيها، وأقل من متوسط التكلفة بالمؤسسة الداخلة بقليل<sup>1</sup>.

تنشأ هذه المزايا لأسباب مختلفة، فمثلاً قد يكون للمؤسسات الحالية سيطرة على تقنيات إنتاجية أفضل بالنسبة لتلك المتوفرة للمؤسسات الراغبة في الدخول لسوق الصناعة، كإمتلاك براءة إختراع، أو حصول المؤسسات الحالية على متطلبات عملياتها الإنتاجية بأسعار منخفضة، سواء تعلق الأمر بالمواد الأولية، عوامل الإنتاج، بعض قنوات التوزيع، المصادر التمويلية، وكذلك توفر المؤسسات الحالية على اليد العاملة المتخصصة وذات الخبرة العالية وبأسعار منخفضة نسبياً، والتي لا تقبل التحول إلى مؤسسات أخرى جديدة داخل السوق، إلا مقابل أجور أعلى و ظروف عمل أحسن.

ترتبط فعالية هذا النوع من العوائق بحجم المؤسسات الحالية داخل السوق وكذلك بأدنى مستوى للحجم الأمثل للإنتاج MES، فإذا كانت المؤسسات صغيرة نسبياً مقارنة بالحجم الإجمالي للسوق والفضاء المتبقي داخل السوق أكبر من MES فإن هذا من شأنه التقليل من فعالية هذه العوائق، وكذلك الحال عندما تتمكن إحدى المؤسسات الجديدة من الحصول على تكنولوجيا حديثة تسمح لها بالإنتاج بتكاليف أقل من أو تساوي التكاليف الخاصة بالمؤسسات الحالية، أو عندما تقوم إحدى المؤسسات الجديدة بالإستحواذ على مؤسسات متواجدة مسبقاً داخل السوق.

### ثالثاً: اقتصاديات النطاق Economies of scope

يُمكن أن تشكل اقتصاديات النطاق عائق لدخول مؤسسات جديدة لبعض الصناعات التي تتميز بتعدد المنتجات المعروضة فيها، وتتمثل اقتصاديات النطاق في ظاهرة تحقيق المؤسسات القائمة في الصناعة للوفرات في التكاليف بسبب الكفاءة المرتبطة بإنتاج وتوزيع أو بيع عدة أنواع من المنتجات بدلاً من منتج واحد، وهو ما ينعكس على أسعار منتجاتها في السوق والحصول على الأرباح فوق التنافسية مع ضمان خاصية الدخول غير المربح، وبالتالي يجب على المؤسسات الراغبة في الدخول للصناعة الإستثمار في منتجين أو أكثر للوصول لمستوى تكاليف المؤسسات القائمة في الصناعة والحصول على فرصة المنافسة في السوق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 92-93 .

<sup>2</sup> - Jeremy West, Op.Cit., P30 .

### رابعاً: تمييز المنتجات الطبيعي

يُعتبر تمييز المنتجات أحد أبعاد هيكل السوق، كما أنه في الوقت نفسه أحد أهم ركائز عوائد الدخل للصناعة، وعند الحديث عن تمييز المنتجات كأحد عوائد الدخل الهيكلية نعني به تمييز المنتجات الطبيعي؛ ويُقصد بهذا الأخير أن مصادر تمييز المنتجات والخصائص المميزة لها نشأت بناء على أمور خارجية، وليس بناء على إستراتيجيات أعدتها المنشأة، مثل ميزة المنطقة الجغرافية وميزة المنتجات الوطنية ومصادر أخرى<sup>1</sup>.

يكون التمييز عائق من العوائق الهيكلية كلما كان العملاء يتميزون بالولاء للعلامة التجارية المميزة أو يفضلون منتجات مؤسسة معينة نظراً لسمعتها، ففي ظل هذه الظروف تباع المؤسسة الجديدة التي تنتج نفس منتجات المؤسسات القائمة المنتج نفسه بسعر أقل أو تقوم بالإعلان والتسويق أو الحملات الترويجية الأخرى، وبذلك يضطر الداخل الجديد للسوق لخفض السعر أو زيادة التكاليف أو كليهما معاً؛ وبالتالي فإنه من بين العوائق المرتبطة بتمييز المنتجات بالنسبة للمؤسسات الجديدة هي إرتفاع تكاليف الإعلان الكثيف للحصول على العملاء وبذلك تكون تكاليف إختراق السوق عالية جداً فتحقق المؤسسة القائمة الميزة المطلقة للتكاليف، خاصة إذا كانت عملية الدخل على مكان أو نطاق ضيق أي الإنتاج عند مستويات منخفضة من الإنتاج وبالتالي لا يستفيد الداخلون الجدد من اقتصاديات السلم في الإعلان، والتي يترتب عنها ضعف فعالية حملة الإعلان، وهذا ما ينعكس على إرتفاع التكاليف المتوسطة، ومن جهة أخرى فإن ما تحتاجه المؤسسات الداخلة من الأموال اللازمة لحملة إعلانية قد يتعرض للخطر لأن هذا النوع من الإستثمار له مخاطر عالية ولا يخلق أصول مادية، خاصة وأن هذا النوع من التكاليف يعرف عادة على أنه من التكاليف غير القابلة للإسترجاع.

### خامساً: عوائق الدخل القانونية والتنظيمية

تعتبر هذه العوائق الأكثر فعالية مقارنة بسابقتها، ذلك لأنها منجزة من طرف الدولة وتتحكم في تنفيذها بأجهزتها المختلفة؛ وإعتبرت مدرسة شيكاغو عوائق الدخل القانونية والتنظيمية أصعب عوائق الدخل أمام المؤسسات الراغبة في الدخل للصناعة وأكثرها تأثيراً على المنافسة في السوق؛ كما شهد هذا النوع من عوائق الدخل جدلاً واسعاً حول تصنيفها ضمن عوائق الدخل الهيكلية أو الإستراتيجية، حيث أن هناك من يدرجها ضمن عوائق الدخل الإستراتيجية لتأثر هذه العوائق بضغوط المؤسسات داخل الصناعة، وتوجيهها لمنع وعرقلة دخول مزيد من المؤسسات إلى الصناعة، إلا أنه في أغلب الأحيان فإن هاته العوائق يغلب عليها صفة الهيكلية<sup>2</sup>. تنشأ عوائق الدخل القانونية والتنظيمية من بعض العوامل نلخص أهمها في النقاط التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 28.

<sup>2</sup> - Jeremy West, Op.Cit., P 33.

<sup>3</sup> - راجع: - أحمد سعيد بلخزمة، مرجع سابق، ص ص 104-107.

- John Lipczynski and al, Op.Cit., P 308.

**1- نظام و إجراءات الترخيص الصناعي:** يُعتبر الأهم، حيث يتطلب مزاوله النشاط في بعض الصناعات حصول المؤسسات على تراخيص من الجهات الرسمية في الدولة، مثل خدمات سيارات الأجرة، الخطوط الجوية، المصارف...، وبالتالي فإن ذلك يعطي سلطات ضبط تلك الصناعات القدرة على التحكم في عدد المؤسسات داخل الصناعة بسبب سياسة الحكومة أو الإحتكار.

**2- السياسات الحكومية:** تشكل السياسات الحكومية في كثير من الأحيان عوائق لدخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة ما تعلق بسياسات التوظيف، الضرائب، الرسوم الجمركية، الأسعار، النوعية...، أو في تقييد دخول مؤسسات جديدة من القطاع الخاص إلى صناعة معينة (مثل الصناعات الحربية، البترول...).

**3- قوانين الإحتكار:** تعطي قوانين بعض الدول الحق لبعض المؤسسات لإنتاج بعض السلع والخدمات لمدة محدودة أو غير محدودة لبعض الأنشطة الاقتصادية، بسبب طبيعتها التي تقتضي من الدولة مزاولتها (كالمرافق) أو بسبب ضخامة متطلباتها الكبيرة من حيث رأس المال أو حيويتها للاقتصاد القومي (كالصناعات الأساسية). وهذه القوانين تسمح لهذه المؤسسات من إحتلال مرتبة محتكر داخل بعض الأسواق التي تتميز بهيكل إحتكار طبيعي.

**4- حقوق الملكية الفكرية:** تسعى الجهات الحكومية لتشجيع عمليات البحث والتطوير والإبتكار، من خلال منح أصحاب الإختراعات براءات الإختراع كحق ملكية فكرية تسمح لصاحبها في إحتكار إستخدام تلك الإختراعات والإستفادة منه في زيادة أرباحها، وبالتالي فإن هذا يشكل عائقاً أمام دخول مؤسسات جديدة إلى السوق.

### سادساً: عوائق الخروج من السوق

اتسعت عوائق الدخول حتى طالت عوائق الخروج وبشكل عام إلى عوائق التحرك (دخول أو خروج)، حيث تلعب دوراً مهماً إلى جانب عوائق الدخول في اتخاذ قرار الدخول إلى السوق من طرف المؤسسات الراغبة في الدخول. عُرِّفَت بنفس الطريقة التي عُرِّفَت بها عوائق الدخول، حيث عرفها Stigler بأنها تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسات عند مغادرتها صناعة معينة دون أن تتحملها المؤسسات الأخرى التي لم تقم بالدخول أصلاً إلى الصناعة، وبالتالي فإن عوائق الخروج يمكن أن تشكل عائقاً للدخول من خلال زيادة مخاطر صعوبة الخروج من الصناعة<sup>1</sup>. وتمثل عوائق الخروج التي تجعل عملية الخروج من سوق الصناعة مكلفة في عاملين أساسيين هما:

**1- التكاليف غير القابلة للإسترجاع:** وهي التكاليف التي أنفقتها المؤسسة، ولا تستطيع إسترجاعها أو إسترجاع جزء كبير منها عند خروجها من السوق وتضم التكاليف الثابتة الخاصة بصناعة معينة (أصول خاصة بلا قيمة مسومة)، تكاليف الموارد البشرية مثل تكاليف التوظيف، التكوين... وكذلك تكاليف الإعلان، البحث والتطوير...

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 30.

2- التعويضات المفروضة على المؤسسة: كتعويضات العمال، تعويضات العملاء والموردين في حالة وجود عقود تنص عليها.

### سابعاً: التكامل العمودي

التكامل العمودي بين المؤسسات العاملة في الصناعة و مؤسسات أخرى مكتملة لها يمكن أن يشكل عائقاً ضد دخول مؤسسات جديدة للسوق، خاصة إذا كان التكامل مع مؤسسات مسيطرة على الصناعات التي تنشط بها<sup>1</sup>، فإذا كان التكامل العمودي أمامياً فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستفيد من توسيع نطاق السوق من خلال زيادة الطلب على إنتاجها من قبل وحدة إنتاجية متكاملة معها (خاصة المحتركة لعملية توزيع منتجات الصناعة)، ومن ثم تستطيع المؤسسة الاستفادة من اقتصاديات السلم الذي يمكن أن يشكل عائقاً للدخول في حد ذاته، أما إذا كان التكامل العمودي خلفياً فإن المؤسسة يمكن أن تحقق المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج عن طريق الحصول على مستلزمات الإنتاج من وحدة إنتاجية متكاملة معها (خاصة المحتركة لعملية بيع المنتجات الأولية التي تحتاجها الصناعة) بتكاليف أرخص، وخاصة إذا كان الهدف من التكامل العمودي هو تخفيض تكاليف المعاملات<sup>2</sup>.

### ثامناً: عوائق الدخول الجغرافية

تتمثل في القيود والعراقيل التي تواجهها الشركات الأجنبية التي تنوي الدخول إلى الأسواق المحلية، ولا تواجهها المؤسسات المحلية التي تنوي الدخول إلى الصناعة، ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها حول عوائق الدخول الجغرافية هي<sup>3</sup>:

1- **العوائق المادية:** تتمثل في التعريفات والحصص الجمركية، إعانات للمنتجين المحليين، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الجمركية والتكاليف الإدارية المترتبة عنها مما تسهم في عرقلة عمليات الإستثمار في الكثير من الدول؛

2- **العوائق التقنية:** وتشمل المتطلبات الخاصة بالمعايير التقنية (الفنية) وتنظيمات العمل، الصحة، السلامة وقوانين النقل؛

3- **العوائق الضريبية:** قد يكون هناك جوانب من النظام المالي في بلد أجنبي غير موات للمؤسسات وقد تفرض تكاليف الرقابة على الصرف على الشركات الأجنبية التي تحتاج إلى تحويل العملات من أجل التجار؛

4- **السياسات التفضيلية للمشتريات العامة:** من طرف الحكومة الوطنية حيث تعطي معاملة تفضيلية للمؤسسات المحلية ووضع العوائق للمنافسين الأجانب، بالإضافة إلى التفضيلات التي تمنح للمؤسسات المحلية في بعض الصفقات العمومية؛

<sup>1</sup> - Jeremy West, Op.Cit., P 75.

<sup>2</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 96 و ما بعدها.

<sup>3</sup> - John Lipczynski and al , Op.Cit., P P 308-309.



5- **عوائق اللغة و الثقافة:** إن اللغة أو غيرها من الاختلافات الثقافية بين الدول يمكن أن تعتبر عوائق جغرافية تمنع من دخول مؤسسات أجنبية إلى الأسواق المحلية خاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الديني.

تختلف عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية من بلد إلى آخر وكذلك يمكن أن تختلف في نفس البلد وذلك من فترة إلى أخرى، وإجمالاً يمكن ذكر عوائق الدخول الهيكلية على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي<sup>1</sup>:

- **عوائق الدخول التنظيمية:** يمكن أن تشكل التشريعات عائقاً أمام دخول مصارف جديدة إلى السوق وذلك من حيث الإعتماد، إنشاء فروع لتوزيع الخدمات وعوائق الدخول المتعلقة بالسياسة النقدية.

- **عوائق الدخول الاقتصادية:** مع تراجع أهمية عوائق الدخول التنظيمية في منع دخول منافسين جدد إلى السوق المصرفية بدأت تتحول الأنظار نحو عوائق الدخول الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك وتمثل فيما يلي: وفرة السلم (الحجم) ووفرة النطاق، تمييز المنتجات، تكاليف المعاملات وتكاليف المعلومات.

- **عوائق الدخول التكنولوجية:** تظهر أهمية عوائق الدخول التكنولوجية من خلال الأهمية التي تلعبها التكنولوجيا في تعزيز فعالية عوائق الدخول الاقتصادية أي اقتصاديات الحجم والنطاق، تمييز المنتجات وتكاليف المعاملات بالنسبة للمصارف من أجل القيام بوظائفهم الداخلية بالإضافة إلى أهميتها عند تقديم الخدمات للزبائن، والمصارف الجديدة مطالبة باستعمال حد أدنى من التكنولوجيا من أجل المنافسة داخل الصناعة المصرفية مما يجعلها تتحمل تكاليف كبيرة من أجل الحصول عليها ومتابعة التطورات التي تحدث فيها وهذا ما يمكن أن يشكل عائقاً للدخول.

### المطلب الثالث: عوائق الدخول الإستراتيجية

تُعتبر هذه العوائق داخلية المنشأ وهي نتيجة لقرار إستراتيجي و ليست مجرد وضع من أوضاع السوق<sup>2</sup>، فيمكن للمؤسسات القائمة أن تعوق الدخول إما بوضع ورفع عوائق الدخول أو بالتأثير على توقعات المؤسسات الداخلة بالإيجاء لها بنتائج أكثر تشاؤماً للمنافسة بعد الدخول، فتجعل عملية الدخول صعبة وقد تكون مستحيلة وهذا يتوقف على قوة هذا العائق، وذلك باستخدام مجموعتين من الأساليب السعرية، و غير السعرية لإعاقة الدخول تاركة السعر حراً نسبياً لتحقيق الربح.

### أولاً: الأساليب السعرية لإعاقة الدخول

<sup>1</sup>- سميرة عطوي و بوسنة محمد رضا، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج ال SCP ، الملتنقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات بعنوان: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 23/22 نوفمبر 2011، ص 122.

<sup>2</sup>-Karine Chapelle, Op.Cit., P 165.



تُعتبر إستراتيجية التسعير من الإستراتيجيات المهمة التي تستعملها المؤسسات القائمة في السوق لمنع الداخلين المحتملين من الدخول أو إجبارهم على الخروج نتيجة للخسائر التي يتلقونها جراء دخولهم للسوق ونستعرض فيما إستراتيجيتين هما:

### 1- إستراتيجيات الحد السعري Limit-Pricing Strategy

ترجع نظرية الحد السعري إلى Bain (1956) و Modigliani (1958) و Sylos-labini (1962)، هذه النظرية المبنية على فروض Sylos تمثل نظرية محددة للسعر، عندما تشكل المؤسسات القائمة في الصناعة إحتكار للقلة فقد تتمكن من تنسيق جهودها لوضع سعر متفق عليه بالسوق، يُعرف بحد السعر<sup>1</sup>؛ ولتوضيح هذه الإستراتيجية نطلق من إفتراضاتها الأساسية و المتمثلة في<sup>2</sup>:

- تنموذج الفرضية على مرحلتين: قبل وبعد الدخول؛
- هناك مؤسستين المؤسسة القائمة في السوق وتكون موجودة خلال المرحلتين والداخل المحتمل؛
- الطلب مستقر على مر الزمن؛
- المستهلكون غير مهتمون بإختيار هذه أو تلك المؤسسة؛
- نضيف إلى هذه الفرضيات فرضيتان أساسيتان يعودان إلى نموذج Sylos-labini هما<sup>3</sup>:
- تتوقع المؤسسة الداخلة أن تحافظ المؤسسة القائمة على مستويات إنتاجها الحالية بعد الدخول؛
- المؤسسة القائمة الآن تستطيع وتحت هذه الفروض أن تحدد السعر حتى تمنع أي مؤسسة من التفكير في الدخول.

في ظل هذه الفروض، فإن المؤسسة القائمة في السوق سوف تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون أن تحفز مؤسسات أخرى على الدخول إلى السوق، وهذا من خلال تحديد سعر معين يُعرف بالحد السعري الذي يمثل أكبر سعر ممكن أن تضعه المؤسسة من أجل تحصيل أرباح إضافية دون أن تحفز مؤسسات أخرى على الدخول إلى السوق، بحيث يكون هذا السعر أقل من سعر المحتكر وأعلى من متوسط إجمالي التكاليف للمؤسسة القائمة مما يمكنه من الأخيرة من تحصيل أرباح فوق العادية لكن أقل من أرباح المحتكر.

يتوقف نجاح اعتماد إستراتيجية الحد السعري على إمتلاك المؤسسات القائمة لمزايا في التكاليف أو اقتصاديات السلم يجعل تكلفتها المتوسطة أقل مما يمكن، وبذلك تستطيع تحديد سعر أقل من الحد الأدنى للتكلفة المتوسطة للمؤسسة الداخلة، هذه الأخيرة لا يمكن البيع بهذا السعر لأنه يحقق لها خسارة و يكون هذا السعر قد وضع حدا للمنافسة في السوق.

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 140-142.

<sup>2</sup> - Pierre Médan et Thirry Warin, **Economie industrielle - une perspective européenne**, dunod, Paris, France, 2000, p 142.

<sup>3</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 142.

شهدت نظرية الحد السعري جملة من الإنتقادات خاصة من قبل Stigler (1968) و Yamen (1972) تعلقت أساسا بالفرضيات التي إنطلقت منها و تتمثل أهم الإنتقادات فيما يلي<sup>1</sup>:

- المؤسسات القائمة داخل السوق، خاصة تلك المحتكرة لا تهدف دائما إلى إعاقه الدخل إعاقه تامة، لكن قد يكون العكس وتسمح للمؤسسات الجديدة بالدخول مع قيامها بتنظيم معدل الدخل؛
- عدم منطقية الافتراض الذي تتبناه المؤسسات المحتمل دخولها حول سلوك المؤسسات القائمة من حيث سعر وكمية عملها؛
- لم تُظهر نظرية الحد السعري أثر كل من نمو حجم الصناعة وحجم المؤسسة المحتمل دخولها على فعالية هذه الإستراتيجية؛
- في بعض الأسواق التي تتميز بإحتكار القلة، تبني إستراتيجية الحد السعري تتطلب تنسيق ما بين المؤسسات القائمة في الصناعة، وهذا التنسيق لا يمكن أن يتحقق دائما على أرض الواقع.

### 2- التسعير الإفتراضي (النهبي) Predatory Pricing

تستخدم المؤسسات القائمة في الصناعة إستراتيجية التسعير الإفتراضي لإستبعاد المنافسين وإطالة إحتكارها للسوق في المستقبل، خاصة في ظل فشل إستراتيجية السعر الحد في إعاقه عملية الدخل إلى السوق؛ ويُعرف التسعير الإفتراضي على أنه إستراتيجية خفض أسعار المنتجات لبعض أو جميع العملاء، بهدف منع الدخل إلى السوق، وقد يكون هدف التسعير الإفتراضي أيضا هو الحد من تأثير المنافسين الحاليين في الصناعة وبالتالي زيادة قوة السوق<sup>2</sup>. وتتميز هذه الإستراتيجية بالخصائص التالية<sup>3</sup>:

- يجب على المؤسسة صاحبة الإستراتيجية أن تبيع منتجاتها بأسعار أقل من أو يساوي التكاليف المتوسطة لها؛
- يجب على المؤسسات المستهدفة بماته الإستراتيجية أن تخرج من السوق نتيجة عملية التسعير المتبعة؛
- يجب أن تكون عملية خفض الأسعار بهدف السيطرة على السوق.

تتلخص إستراتيجية التسعير الإفتراضي في السلوك الذي يهدف إلى التضحية بأرباح قصيرة الأجل جراء القضاء على المنافسة داخل السوق، وتعويضها بأرباح طويلة الأجل في المستقبل جراء الحصول على قوة سوقية كبيرة؛ وعليه فإن نجاح هذه الإستراتيجية يعني إنخفاض مستوى المنافسة على الرغم من أن المستهلكين يستفيدون في البداية من إنخفاض الأسعار، هذا ما جعلها عرضة للرقابة من قبل الجهات المشرفة على تنظيم الصناعة التي تسعى إلى حماية المنافسة بدلا من المنافسين الأفراد، من خلال التركيز على تأثير إستراتيجية التسعير على العملية التنافسية و في نهاية المطاف على المستهلكين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - John Lipczynski and al, Op.Cit., P 318.

<sup>2</sup> - Patrick Bolton and al, Predatory Pricing: strategic theory and legal police, **department of justice US**, pp 3-4. Available at <https://www.justice.gov/.../predatory-pricing-strategic-theory-and-legal-policy>. Consulté le 01/06/2016 à 22:30.

<sup>3</sup> - Roland H. Koller, **Predatory pricing in a market economy**, Arno Press Inc, USA, first publication ,1978, p 5.

<sup>4</sup> - Unilateral conduct Working Group ,Predatory pricing analysis pursuant to unilateral conduct laws, **international competition network (ICN)**, p 1. <https://www.internationalcompetitionnetwork.org>. Consulté le 10/31/2016 à 20:00.

### ثانيا: الأساليب غير السعرية لإعاقه الدخل

رغم أن إستراتيجية إعاقه الدخل بالأساليب غير السعرية سوف تتضمن بعض التكاليف وبالتالي النقص المتوقع في الأرباح إلى أقل من مستوى تعظيم الربح في المدى القصير، إلا أنه من المحتمل أن تكون هذه التكاليف أقل من التكلفة المترتبة على سياسة الخفض المباشر للسعر و بالتالي الأرباح، و نذكر من بين هذه العوائق ما يلي:

**1- الطاقة الإنتاجية الفائضة:** قُدمت بواسطة SPENCE (1977)<sup>1</sup>، والفكرة الأساسية وراءها هي أن المؤسسة الراغبة في الدخل عندما يُرخص لديها الاعتقاد بوجود فائض في الطاقة الإنتاجية للمؤسسات القائمة في السوق يمكن استخدامه في حالة دخول مؤسسات جديدة، فزيادة الإنتاج ومن ثم تخفيض الأسعار يجعل هذه المؤسسات قد تحجم عن الدخول إلى السوق، لما سيشكل ذلك من تهديد لربحيتها وبالتالي صمودها في السوق<sup>2</sup>؛ وتُعرف الطاقة الإنتاجية الفائضة بأنها الفرق بين حجم الإنتاج الفعلي للمؤسسة و حجم الإنتاج الذي تحقق المؤسسة عنده الحد الأدنى من الكفاءة الإنتاجية ( أقل مستوى للتكلفة المتوسطة).

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث فائض في الطاقة الإنتاجية هي: الإعتماد على العوامل التقنية في الإنتاج، توقع زيادة الطلب في المستقبل، إستعمال الطاقة الفائضة لإعاقه دخول منافسين جدد من خلال تخفيض الأسعار...

**2- تولد المنتج:** يعني قيام المؤسسات بإغراق السوق بمختلف المنتجات والماركات فلا يبقى مجال كاف للمؤسسات الجديدة كي تنافس بطريقة مربحة، فإذا أمكن ذلك قد تصبح المؤسسات القائمة قادرة على زيادة الأسعار والأرباح دون مهابة الدخل.

**3- تمييز المنتجات الإستراتيجي strategic product differentiation:** الحديث عن تمييز المنتجات كأحد عوائق الدخل الإستراتيجية للسوق نقصد به أن مصادر التمييز ناشئة بناء على إستراتيجيات أعدتها المؤسسة لإعاقه الدخل؛

**4- إستراتيجية الإعلان:** تعمل إستراتيجية الإعلان على تغيير تفضيلات المستهلكين لصالح المنتج المعلن عنه، وبالتالي يصبح المنتج أقل حساسية للتغيرات في السعر، كما تعمل على خفض المرونة المتكافئة للطلب بين المنتج المعلن عنه وبدائله القريبة، مما يؤدي إلى الزيادة في المبيعات، الأسعار، الأرباح وبالتالي تحقيق إرتفاع عوائد الدخل التي تُعطي للمؤسسة قوة سوقية كبيرة<sup>3</sup>.

عوائد الدخل الإستراتيجية هي عوائد لا تنتج عن النشاط العادي للمصارف وإنما يكون الهدف الوحيد منها هو إعاقه الدخل وهذا من أجل المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار دون تخفيض مصارف جديدة على الدخول إلى الصناعة ويمكن أن تتمثل هذه العوائد في إقامة شبكة وكالات ومنتجات أكثر كثافة أو من خلال نفقات إعلانية كبيرة.

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 152.

<sup>2</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 102.

<sup>3</sup> - Paul.R.Ferguson and Glenys.J.Ferguson, **industrial economics "Issues and erspectives"**, Washington Square, New York, USA, second edition, P 71.

## المبحث الثالث: تمييز وتنوع المنتجات في السوق

إضافة إلى التركيز وعوائق الدخول إلى السوق، يعتبر كل من تمييز المنتجات وتنوعها داخل السوق خاصيتان مهمتان لتحديد هيكل السوق، لأنهما يوفران صورة عن طبيعة المنتجات المعروضة، وبالتالي يساهمان في تحديد طبيعة المنافسة في السوق.

### المطلب الأول: ماهية تمييز المنتجات

#### أولاً: مفهوم تمييز المنتجات

يعتبر كل من Hotelling و Chamberlain مؤسسي مفهوم تمييز المنتجات، أول كاتب تحدث عن السبب الرئيس لتجانس المنتجات هو Hotelling سنة 1929 ويرى أن عامل الإختلاف أو التمييز بين البائعين هو تكلفة النقل المرتبطة بالمسافة، ففي نظره المستهلك دوماً يتجه نحو البائع القريب و يعتبر أن التوضع هو شكل من أشكال تمييز المنتجات. أما في 1933 ترجم Chamberlain مفهوم التمييز في حدة القوة السوقية ويرى أن الثمن هو العامل المحدد لإختيار المنتج وأن كل مؤسسة تتجه إلى إحتكار المنتج المتميز، وفي سنة 1966 أدخل Lancaster إعتبرات جديدة في مفهوم تمييز المنتج وقسم التمييز إلى نوعين، تمييز موضوعي يتناول الخصائص الحقيقية للسلع وتميز ذاتي يغير من تفضيلات المستهلكين للسلع المعلن عنها<sup>1</sup>.

كما نعلم في معايير تصنيف هياكل السوق أن تمييز المنتجات تعتبر أحد خصائص المنافسة في أسواق إحتكار القلّة، على عكس أسواق المنافسة التامة التي تعتبر المنتجات متجانسة فيما بينها، ويمكن النظر إلى تمييز المنتجات على أنها قدرة المؤسسات على تقديم منتجات متميزة وفريدة ولها قيمة مرتفعة مقارنة بمنتجات منافسيها من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، خصائص خاصة بالمنتج، خدمات ما بعد البيع...)، مما يجعل المستهلك يصنف تلك المنتجات على أنها بدائل قريبة ولكن غير تامة، ويكون مستعد لدفع ثمن أعلى إذا إقتنع أن هذا المنتج متميز عن غيره؛ وبالتالي فالمؤسسات ذات المنتجات المتميزة عن منتجات منافسيها تمتلك القدرة على المنافسة، وهذا من خلال تغيير خصائص منتجاتها وكذلك (أو بدلا من) تغيير أسعار منتجاتها.

من بين مقاييس درجة التمييز مرونة طلب المنتج التقاطعية مع المنتجات البديلة، فكلما كانت هذه المرونة منخفضة كلما دل ذلك على إرتفاع درجة تمييز المنتج وإرتباط المستهلكين به، والعكس في حالة إرتفاع المرونة<sup>2</sup>. ولهذا فإنه عادة ما يتم تقسيم الصناعة إلى مجموعات من المنتجات، تضم كل مجموعة منها جملة من المنتجات تشكل بدائل قريبة فيما بينها، ويتم الحكم على أن تلك المنتجات تشكل بدائل قريبة فيما بينها من خلال الإعتماد على قياس المرونة التقاطعية لكل منتج من منتجات الصناعة،

<sup>1</sup> - Jean -louis levet , **L'économie industrielle en évolution -les faits face aux théories-** , economica, Paris , France, 2004, p p 59-60.

<sup>2</sup> - عبد القادر عطية عبد القادر، مرجع سابق، ص 67.

ومن ثم تحديد حد أدنى لقيمة تلك المرونة (تحديد عتبة لتلك المرونة بطريقة تحكيمية arbitrary)؛ وبالتالي فإن أي قيمة للمرونة التقاطعية بين منتجين معينين تكون أقل من العتبة، نقول عن المنتجين أنهما لا ينتميان إلى نفس المجموعة.

### ثانيا: تصنيفات تمييز المنتجات

عموما يمكن تصنيف تمييز المنتجات حسب معيارين أساسيين هما:<sup>1</sup>

#### 1- تمييز المنتجات حسب معيار نطاق التمييز

يمكن تمييز المنتجات حسب معيار نطاق التمييز بين الأنواع التالية:<sup>2</sup>

أ- **التمييز العمودي (الرأسي) للمنتجات:** يكون من خلال الاختلاف في الجودة الكلية للمنتجات، ويتفق جميع المستهلكين على هذا الفرق، فإذا تساوى سعر كل المنتجات في السوق فإنه في الغالب يتجه جميع المستهلكين للمنتج ذو الجودة المرتفعة.

ب- **التمييز الأفقي للمنتجات:** ويكون من خلال الاختلاف في بعض الخصائص، رغم التشابه في الشكل الإجمالي لها، فإذا تساوى سعر المنتجات نجد بعض المستهلكين يفضلون منتج معين والبعض الآخر يفضلون منتجات أخرى.

ج- **تمييز السعر للمنتجات:** يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة، السعر المرتفع (إستراتيجية كشط السوق) المرتبطة أساسا بمرونة الطلب السعرية المنخفضة، السعر المنخفض (إستراتيجية إختراق السوق) المرتبطة أساسا بمرونة الطلب السعرية المرتفعة، التمييز سعري، وإختيار واحدة من هذه السياسات يعتمد على عدة عوامل منها ظروف السوق، نوعية وطبيعة السلعة، دورة حياة المنتج...<sup>3</sup>

#### 2- تمييز المنتجات حسب معيار مصدر التمييز

نميز في هذا المعيار بين التمييز الطبيعي و التمييز الإستراتيجي كالتالي:

أ- **التمييز الطبيعي للمنتجات:** وتنشأ الخصائص المميزة عن الخصائص الطبيعية والتي يكون مصدرها عوامل خارجية عن المؤسسة، ولا تستطيع التحكم فيها كليا.

<sup>1</sup> -Jean J. Gabszewicz and Xavier Y. Wauthy, Nesting horizontal and vertical differentiation, **Regional Science and Urban Economics**, vol 42, N°6, 2012, p p 998-1002.

<sup>2</sup> - راجع:

- Ferreira, Rodolphe Dos Santos, Jacques-François Thisse, Horizontal and vertical differentiation: The Launhardt model, **International Journal of Industrial Organization**, vol 14, N° 4, 1996, p p 485-506.

- Bernard Caillaud, product differentiation -Industrial Organization-, **Paris School of Economics**, France, September 2016, PP (1-50).

<sup>3</sup> - نعمون إيمان، دور إستراتيجيات التمييز في تنمية الحصة السوقية للمؤسسة الصناعية - دراسة حالة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية بسكرة -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص 39 و ما بعدها.

ومن بين أهم مصادر التمييز الطبيعي نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

- **التباين الجغرافي**: تؤثر خصائص الموقع الجغرافي للمنتجات والخدمات المعروضة على خاصية التمييز في أذهان المستهلكين، ونذكر على سبيل المثال خصائص الموقع في: قرب وسهولة الوصول إلى الموقع خاصة بالنسبة للسلع والخدمات واسعة الاستهلاك، شهرة الحي أو المدينة مركز العرض، الطبقة الاجتماعية التي تسكن الموقع ...

- **التكنولوجيا الحديثة**: ونقصد بالتكنولوجيا كمصدر من مصادر التمييز الطبيعي للمنتجات التكنولوجية المحيطة بالمؤسسة وليس التكنولوجيا المطورة والمستخدم من قبل المؤسسة، هذه الميزات التكنولوجية تحاول أن تستفيد منها المؤسسة في إعطاء تميز لمنتجاتها عن بقية المؤسسات غير المستفيدة من هذه التكنولوجيا؛

- **الماركات و العلامات التجارية**: العلامة التجارية هي عبارة عن كلمات أو رموز (اسم، شعار، صورة، لون، صوت...) تستخدم لتحديد علامة تجارية معينة، استخدمت للتمييز بين المنتجات المتشابهة و تصبح مرادفة للمنتج، فإذا حضيت تلك العلامات بثقة العملاء، تصبح مصدر مهم لتمييز المنتجات عن المنتجات المنافسة، خاصة في حالة عدم قدرة العملاء على التمييز بين الجودة الفعلية للمنتجات والتي تظهر في قطاع الخدمات التي تتميز منتجاته بعدم الملموسية مما يزيد من صعوبة تقييم جودتها قبل الحصول عليها، وبالتالي فإن ذلك يجعل المستهلكين أكثر تأثر بالعناصر الثانوية أكثر من إهتمامهم بجوهر المنتج.

- **الخصائص الوطنية و القومية**: يمكن تمييز المنتجات و الخدمات في بعض الحالات من خلال بلد المنشأ لها، والتي تكون فيها أكثر جودة عن غيرها من نفس المنتجات في دول أخرى، وبالتالي تصبح مجموعة المنتجات المنتجة بهذه الدول متميزة في نظر العملاء، وهذا ما نجده مثلاً في: الساعات السويسرية، التوابل الهندية، تصاميم الملابس الإيطالية، أفلام Hollywood.

- **أذواق و تفضيلات المستهلكين**: تختلف تفضيلات المستهلكين من حيث خصائص المنتجات والخدمات من مستهلك لآخر مما يجعلها مصدر من مصادر تمييز المنتجات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتمييز الأفقي للمنتجات أين تختلف عملية التمييز من مستهلك لآخر، وبالتالي فإن أي تغيير في أذواق المستهلكين سوف يغير في درجة تمييز المنتجات لديهم مثل ألوان السيارات و نوع تصميم الملابس.

**ب- التمييز الإستراتيجي للمنتجات**: تنشأ الخصائص المميزة للمنتجات والخدمات في هذا النوع نتيجة لبعض السلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات، ويصعب في بعض الأحيان التفريق بين تمييز المنتجات الطبيعي و الإستراتيجي، إلا أنه من بين مصادر التمييز الإستراتيجي للمنتجات يمكن ذكرها لا على سبيل الحصر فيما يلي:

- الخدمات التكميلية وهي الخدمات الإضافية التي تضاف إلى المنتج الجوهر و تخلق نوع من التمييز للمنتج؛

<sup>1</sup> - John Lipczynski and al, Op.Cit., P 441 .

- معدل التغير في خصائص المنتجات لتحافظ على تميزها في نظر المستهلكين، مثل المنتجات الإلكترونية؛
- تطوير فعالية إستراتيجيات الميزج التسويقي لمنتجات المؤسسة من خلال تحليل البيئة التسويقية وسلوك العملاء؛
- التباين في عوامل الإنتاج كالعوامل البشرية (الكفاءات...)، العوامل المادية (مواد أولية، معدات إنتاج و نقل، مباني...)، العوامل غير المادية (التكنولوجيا المستخدمة، الخبرة...)، والتي تساهم فيما بينها في خلق القيمة لدى عملاء المؤسسة، وتحقيق التميز.

### المطلب الثاني: النماذج المفسرة لتمييز المنتجات

إستخدمت مجموعة من النماذج لتحليل خاصية تمييز المنتجات، تختلف عن بعضها البعض من خلال نظرة كل نموذج لتمييز المنتجات من وجهة نظر المستهلك، أي خصائص تفضيلات المستهلك، ويمكن ذكر النماذج التالية<sup>1</sup>:

#### أولاً: نموذج Lancaster

طور **Lancaster** (1966) تحليلاً لإختيار المستهلك للمنتجات متجاوزاً المنهج التقليدي، حاول من خلاله ربط أذواق المستهلكين بخصائص المنتجات، وبالتالي إعتد على وصف المنتجات المتميزة فيما بينها على أنها عبارة عن مزيج مختلف لنفس المجموعة من الخصائص، فلم يعد ينظر للمنتج كمنتج ولكن إعتبره كمجموعة من الخصائص التي تجعل المنتج يستهلك أم لا، فعلى سبيل المثال يمكن تعريف السيارة على أنها مجموعة من الميزات: السرعة، الطاقة، الأمان، مساحة الفضاء، عدد الأبواب، نظام الكبح...  $V = (X_1, X_2, X_3 \dots \dots X_i \dots \dots X_n)$ ، ويتم إختيار المستهلك للسيارة الأقرب من حيث الخصائص إلى منتجه المثالي؛ وبالتالي يتم التمييز بين المنتجات من نفس الطبيعة عندما لا يعتمد المستهلكون في قرار الشراء على الإختلافات في الأسعار فقط ولكن أيضاً على خصائص معينة خاصة بهم<sup>2</sup>.

من جهة أخرى ذهب Lancaster في تحليله إلى آثار التغيرات في الأسعار ودور المعلومات حول المنتج على المنافسة، وإعتبر أن منحنيات الطلب للمنتجات مرتبطة فيما بينها، أي أن أي تغير في سعر أحد المنتجات سيؤثر على الكمية المطلوبة من المنتجات الأخرى، وتتعلق شدة الإرتباط بين المؤسسات بعدد الخصائص المميزة للمنتجات وعدد المؤسسات العاملة داخل الصناعة، فكلما قل عدد الخصائص وعدد المؤسسات أدى ذلك إلى زيادة الإرتباط بين المؤسسات.

بناء على ما سبق قام كل من Archibald and Rosenbluth (1975) بتقديم ملاحظة هامة حول نموذج Lancaster تمثلت في أنه كلما كانت الخطوط الممثلة للمنتجات متباعدة فيما بينها كل دل ذلك على تراجع حساسية مجموعة

<sup>1</sup> - Ibid, P P 447-468 .

<sup>2</sup> - Kelvin Lancaster, Socially Optimal Product Differentiation, **The American Economic Review**, Vol. 65, N° 4, Sep., 1975, PP (567-585), p 570.



المنتجات للتغير في أسعار أحد المنتجات المجاورة لها، وبالتالي فإن أي تغيير كبير في سعر تلك المنتجات قد يرافقه تغير طفيف في الكمية المطلوبة من المنتجات المجاورة لها، وكذلك فإنه كلما كانت تلك الخطوط متباعدة فيما بينها كلما زادت إمكانية ظهور منتجات جديدة في السوق، ولهذا نجد أنه من بين إستراتيجيات إعاقاة الدخول هو قيام المؤسسات الحالية بطرح تشكيلة كبيرة ومقاربة من المنتجات حتى لا تدع مجالاً لدخول منتجات جديدة ذات خصائص متميزة عن منتجاتها الحالية<sup>1</sup>.

### ثانياً: نموذج Salop

يرى نموذج Salop الذي طوره سنة (1979) إعتداد على نموذج Hotelling أن المؤسسات و المستهلكين يتوزعون جغرافياً في شكل محيط دائرة، على عكس نموذج Hotelling الذي يكون فيه توزيع المؤسسات و المستهلكين على خط مستقيم بنقطتي طرف (نقطتي نهاية) وبالتالي عدم وجود حل للتوازن، على العكس أن الدائرة لا تملك أي نقطة نهاية تشرح وجود التوازن في نموذج Salop. من جهة أخرى أجرى Salop تعديل آخر لمواصفات نموذج Hotelling هو وجود تكاليف الإنتاج (غير معدومة)، تتضمن كل من التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة.

فإذا افترضنا دخول N مؤسسة إلى الصناعة، فإنه حسب نموذج Salop يمكن تمثيل هذه الصناعة على شكل دائرة، تتموقع فيها المؤسسات على محيطها و بمسافات متساوية فيما بينها، فإذا اعتبرنا أن محيط الدائرة يساوي الواحد، فإن البعد الذي يفصل كل مؤسسة عن المؤسسة المجاورة لها يساوي  $\frac{1}{N}$ ، والمستهلك يسعى لتعظيم منفعة من خلال إقتناؤه للمنتجات ذات الخصائص القريبة من تفضيلاته، وبالتالي فإن تكاليف المنفعة أو تكاليف النقل الناتجة عن بعد تلك الخصائص عن الخصائص التي يتوقع الحصول عليها يكون مساوياً لـ  $Kd^2$  نتأكد منها، حيث أن d تمثل البعد: بعد أحد المنتجات عن الزبون، المعلمة K تمثل تكاليف النقل لكل نقطة من نقاط المسافة التي تفصل موقع كل منتج عن موقع المستهلك.

رغم أنه يصعب إعطاء أمثلة واقعية لخصائص مجموعة المنتجات المميزة والتي يمكن صياغتها على شكل محيط دائرة، إلا أن أحسن مثال هو خدمات النقل الجوي الذي يضم مجموعة من المؤسسات التي توفر رحلات إلى أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة، وهذا على مدار الـ 24 ساعة، كما أن كل زبون لديه الوقت المفضل للقيام برحلته (في أي وقت، نهاراً أو ليلاً)، وبالتالي فإن كل مؤسسة تسعى لخلق تميز لخدماتها عبر تحديد أوقات رحلاتها تكون أكثر ملاءمة لطلبات الزبائن، بالإضافة إلى إختلافها إلى أقصى حد ممكن عن أوقات رحلات المؤسسات المنافسة.

فإذا افترضنا وجود صناعة لخدمات النقل الجوي تضم ثلاث مؤسسات فقط، فإن كل مؤسسة تتموقع على مسافة قدرها  $\frac{1}{3}$  عن المؤسسة المجاورة، وأقصى بعد لأقرب منتج من منتجات المؤسسات السابقة عن المستهلك يمكن أن يساوي

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 41.



$d=1/2N$ ، وبافتراض أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك تساوي 1، فإن أقصى سعر يمكن أن يقبله المستهلكين من أجل إقتناء منتجات المؤسسة الأقرب منه هو  $\bar{P} = 1-K/(2N)^2$ . فإذا قامت بقية المؤسسات بفرض نفس السعر  $\bar{P}$  على منتجاتها فإن المؤسسات الثلاث تحقق كمية مطلوبة تساوي  $\frac{1}{3}$ .

### المطلب الثالث: تنوع المنتجات في السوق

#### أولاً: مفهوم تنوع المنتجات و أنواعه

تشهد بيئة الأعمال الآن عصراً تختلف سماته وآلياته ومعاييرها، أدت هذه التغيرات إلى تغير السلوكيات الاقتصادية للمؤسسات تحت وطأة إشتداد المنافسة، ما دفع بها إلى تبني استراتيجيات لإكتساب ميزات تنافسية لتحسين موقفها النسبي في الأسواق وتحقيق النمو والبقاء، ومن أهم هذه الإستراتيجيات الإستراتيجية التخصص أو التركيز وإستراتيجية التنوع.

التنوع من وجهة نظر Ansoff يعبر عن: "حالة عملية إذا قُدمت منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل كامل، فإذا ما إمتلك منظمة الأعمال إمكانيات وقابليات من ناحية الموارد و التكنولوجيا فيإمكانها تقديم منتجات جديدة لأسواق لم يتم التعامل معها، وتعتبر هذه الإستراتيجية المفضلة للمؤسسات الكبيرة"<sup>1</sup>؛ في حين عرفه Berry "بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة"، في حين يعرفه آخرون من أمثال Rumelt et Pitts "بأنه عدد مجالات الأنشطة والأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل عن بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنوع مجال النشاط الإستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد"<sup>2</sup>.

مما سبق، نخلص إلى أن التنوع يعني أن تقوم المؤسسة بالتوسع من خلال:

- تقديم منتجات و / أو خدمات جديدة؛

- كسب حصص سوقية جديدة؛

- إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

يوجد عدة تصنيفات للتنوع، إلا أن التصنيف الأكثر إستخداماً هو التصنيف الذي إقترحه H.I. Ansoff في 1957 بإقتراحه الثنائية المنتج/ السوق، حيث تؤدي التغييرات في أحد مكونات الثنائية إلى التمييز بين أربعة أنواع من إستراتيجيات النمو والتوسع من التخصص إلى التنوع التام والتي يمكن عرضها في مصفوفة Ansoff<sup>3</sup>، كالتالي:

<sup>1</sup> - طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 382.

<sup>2</sup> - غام عبد الله، أثر إستراتيجية التنوع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7، العدد 2، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 66.

<sup>3</sup> - Ramdane Mostefaoui, les orientations stratégique : concept et mise en œuvre, université de picardie, Jules Verne (UPJV), France, 01/11/2013. available at [www.Foad-mooc.anf.org/pdf/m1.4\\_-\\_sequence\\_5.pdf](http://www.Foad-mooc.anf.org/pdf/m1.4_-_sequence_5.pdf). consulté le 11/01/2017 à 10:30.

الجدول رقم (5.1): مصفوفة Ansoff

السوق	المنتج	الحالي	الجديد
الحالي	التخصص	تنويع المنتج	
الجديد	تنويع السوق		تنويع تام

**Source :** Ramdane Mostefaoui, **les orientations stratégique : concept et mise en œuvre**, université de picardie,Jules Verne (UPJV),France, 01/11/2013.Available at [www.Foad-mooc.anf.org/pdf/m1.4\\_-\\_sequence\\_5.pdf](http://www.Foad-mooc.anf.org/pdf/m1.4_-_sequence_5.pdf). consulté le 11/01/2017 à 10:30.

من خلال الشكل نميز بين الحالات التالية:

- **التخصص (إختراق السوق):** هي الإستراتيجية التي تركز فيها المؤسسة نشاطها و مواردها في نفس المجال؛
- **تنويع المنتجات (تطوير المنتجات):** من خلال بيع منتجات جديدة في السوق، إما عن طريق إطلاق منتجات جديدة أو عن طريق تغيير خصائص المنتج الحالي؛ مثل إطلاق المصارف الإسلامية للعقود المركبة كمنتجات إسلامية جديدة لعملائها.
- **تنويع السوق (تطوير السوق):** من خلال بيع المنتج الحالي في أسواق جديدة مثل التوسع الجغرافي، إستخدام قناة توزيع جديدة، إستغلال شريحة جديدة من العملاء...، مثل فتح المصارف الإسلامية لوكالات جديدة في مناطق جغرافية جديدة؛
- **التنويع التام (التنويع):** تقوم المؤسسة بتطوير أعمالها من خلال إطلاق منتجات جديدة في أسواق جديدة، مثل دخول المصارف الإسلامية لمجال التأمين التكافلي وتقديمها لخدماته.

**ثانيا: دوافع تنويع المنتجات في السوق**

- تؤدي عملية تنويع المنتجات للمؤسسات في السوق إلى تحقيق مجموعة من المزايا نعرضها فيما يلي<sup>1</sup>:
- **تحقيق الكفاءة:** خاصة عندما يكون عبء التكاليف الثابتة كبيرا؛ من خلال تحقيق التوافق بين كل اقتصاديات السلم واقتصاديات النطاق في الإنتاج، التسويق، البحث والتطوير...، وبالتالي إمكانية تخفيض التكاليف المتوسطة للمنتجات مقارنة بقيمتها في حالة عدم تنويع المنتجات؛
  - **تخفيض تكاليف المعاملات:** خاصة في حالة التكامل العمودي، فإذا كانت كل المراحل الإنتاجية مجمعة في منطقة واحدة، فهذا من شأنه أن يخفف من تكاليف المعاملات مثل تكاليف النقل الداخلي للمنتجات والمواد؛

<sup>1</sup> - راجع:

- Ebrahim Chirani and Mona Effatdoost, Diversification strategy- A way toward the competitive advantage-, **Kuwait chapter of Arabian journal of Business and Management Review**, Vol.3, No.1, Sep 2013, p p 25-26.

- Victor J.Tremblay and Carol Horton Tremblay, New Perspectives on Industrial Organization: With Contributions from Behavioral Economics and Game Theory, **Springer Science Business Media**, USA, 2012, p p 552-556.

- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 175.

- **تحسين القوة السوقية للمؤسسات:** تلجأ المؤسسات إلى تنويع منتجاتها لتدعيم سلطتها السوقية داخل سوق الصناعة النشطة بما في مواجهة المنافسين الحاليين الذين ينتجون نوع واحد من المنتجات، وكذلك في مواجهة المنافسين المحتملين، من خلال الاستفادة من الدعم المتبادل بين منتجاتها؛
- **حوافز إدارية:** تدفع إدارة المؤسسة إلى تبني قرار تنويع المنتجات خاصة في حالة انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها، مما يسمح بإكتساب سلطة أكبر داخل المؤسسة؛
- **تقليل المخاطر:** ومنها تلك المخاطر المتوقعة من انخفاض الطلب عن طريق إنتاج سلعة أخرى ذات طلب كبير، وكذا تقليل المخاطر الناتجة عن تأخير أو تدهور نوعية المواد الأولية؛
- **تحقيق التوازن الاقتصادي للمؤسسة:** تسمح عملية تنويع المنتجات من تغطية بعض الإضطرابات التي تتعرض لها المؤسسة مع منتجاتها الحالية، مثل وصول المنتج الحالي لمرحلة النضج.

من خلال ما سبق ذكره تبرز أهمية التنويع في المصارف بصفة عامة و المصارف الإسلامية بصفة خاصة، هذه الأخيرة مطالبة بالإهتمام أكثر بالتنويع سواء على مستوى صيغ التمويل المقدمة و التي تركز على صيغ التمويل قصيرة الأجل وبالأخص صيغة المراجعة، تطوير وإبتكار منتجات جديدة بإستخدام الهندسة المالية، إمتداد أنشطة المصارف إلى الأنشطة المالية المختلفة كمجال التأمين التكافلي...

غير أنه بالمقابل تنطوي إستراتيجية التنويع على جملة من العيوب أهمها<sup>1</sup>:

- تعقيدات التسيير: أي تسيير محفظة الأنشطة، فالمؤسسة تكون أمام أسواق متعددة وذات طبيعة مختلفة، وخطوط إنتاج ذات متطلبات مختلفة ما يقضي إجراء تجزئة إستراتيجية وبالتالي إنشاء إدارة خاصة بكل نشاط وهو ما يعني إرتفاع التكاليف الثابتة؛
- كما قد يشكل أحد أو بعض الأنشطة عبئا على المؤسسة لأسباب تجارية أو فنية، ومع ذلك قد لا تستطيع التخلي عنه بسبب حواجز الخروج، وبالتالي تبقى بمثابة أنشطة طفيلية تتغذى من إيرادات الأنشطة الأخرى.

### ثالثا: مؤشرات قياس تنويع المنتجات في السوق

إن مقاييس تنويع المنتجات في السوق تماثل في الأساس مقاييس تركيز السوق، وتعكس منحى التنويع\*، وسنناقش أربع مؤشرات بسيطة فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - رحيم حسين، إستراتيجية المؤسسة، دار بقاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 147.

\* **منحى التنويع** : يمثل العلاقة بين النسبة التراكمية للعمالة بالمؤسسة ( أو أي مقياس آخر لحجم المؤسسة) و العدد التراكمي للصناعات التي تعمل فيها المؤسسة، مرتبة من الأكثر إلى الأقل أهمية.

<sup>2</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 327-331.

1- نسبة التخصص **Specialization ratio**: يستخدم بكثرة في الدراسات التجريبية لبعاطته وتوفر الإحصاءات لحسابه، يُعرف كنسبة العمالة في أكبر صناعة إلى العمالة الكلية للمؤسسة، فإذا كانت نشاطات المؤسسة مرتبة حسب الصناعات من الأكبر إلى الأصغر كانت نسبة التخصص مساويا لـ  $S_1 = \frac{X_1}{X}$ ، و المؤشر الأكثر نفعاً هو المؤشر المتمم لـ  $(S_1)$ ، ويعطي نسبة العمالة في الصناعات الأصغر إلى العمالة الكلية للمنشأة ويعطى بالعلاقة التالية:

$$DR = 1 - S_1 = \sum_{j=2}^K \left( \frac{X_j}{X} \right)$$

يكون هذا المؤشر مساويا للصفر في حالة المؤسسة المتخصصة ويصل إلى نهايته العظمى  $[(K - 1)/K]$  للمؤسسة المتنوعة بالتساوي في الـ  $K$  صناعة، يقابل نسبة التركيز  $C_r$  وبالتالي فهو عرضة لنفس الإنتقادات الموجهة لنسبة التركيز.

2- **مؤشر بيرى Berry**: إستخدم في دراسة Berry (1975)، يقابل مؤشر هيرشمان-هيرفندال للتركيز، ويعرف المؤشر كواحد ناقص مجموع مربعات أنصبة نشاطات المؤسسة في الصناعات المختلفة، ويأخذ الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$D/I_B = 1 - \sum_{j=1}^K S_j^2 = 1 - \sum_{j=1}^K \left( \frac{X_j}{X} \right)^2$$

حيث أن:  $S_j$  تمثل النصيب النسبي للنشاط (j) الذي تساهم به المؤسسة من الإنتاج الكلي أو المبيعات الكلية للمؤسسة في جميع المجالات؛ فإذا كانت المؤسسة تنتج منتجا واحدا فإن  $S_j = 1$ ، و من ثم  $I_B = 0$ ، في هذه الحالة تكون المؤسسة متخصصة تخصصا كاملا في منتج رئيس واحد ولا يوجد هناك أي نوع من التنوع؛ أما إذا كانت المؤسسة تشترك في إنتاج  $K$  منتج بحيث تتساوى مساهمتها في جميع المنتجات فإن  $I_B = 1 - \frac{1}{K}$ ؛ يُعطي هذا المؤشر وزنا أكبر للأنشطة ذات الأهمية النسبية الأكبر، ووزنا أقل للأنشطة الثانوية ذات الأهمية النسبية المنخفضة، لكن لا يحدد العلاقة بين هذه الأنشطة.

3- **مؤشر أنتروبي (Entropie) للتنوع**: يأخذ الصيغتين التاليتين<sup>2</sup>:

$$DT = \sum_{j=1}^K S_j \ln \left( \frac{1}{S_j} \right) \quad / \quad E = - \sum_{j=1}^K S_j \ln S_j$$

<sup>1</sup> - راجع:

-Ranaivoson Heritiana Renaud, **Diversité De La Production Et Structure De Marché**, Thèse pour le Doctorat de Sciences Economiques, Université de Paris 1, France, 2008, p 162.

- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 328.

<sup>2</sup> - راجع:

- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 329.

-Marie- Christine Henninger- Vacher, **Recherche d'une congruence entre stratégie de diversification et politique de rémunération appliquée aux cadres non dirigeants**, thèse de doctorat en sciences des gestion, université des sciences de Gestion, univ- Toulouse1, 2000, p 2

حيث  $K$  تمثل عدد مجالات النشاط؛ ويلاحظ أن هذا المقياس يعطي وزنا لكل مؤسسة يساوي اللوغاريتم لمقلوب نصيبها النسبي  $\ln\left(\frac{1}{S_j}\right)$ ، وهذا يعني أنه يعطي وزنا أقل للمؤسسات ذات الحجم الأكبر، ووزنا أكبر للمؤسسات ذات الحجم الأقل، ومن مميزات هذا المؤشر أنه يدرس العلاقات المتبادلة بين النشاطات المختلفة في المؤسسة حيث يأخذ القيمة 0 في حالة تخصص المؤسسة في منتج واحد (التخصص التام) و القيمة  $\ln(K)$  في حالة التنوع بالتساوي بين ال  $K$  صناعة.

4- مؤشر آتون Utton Index: يُعرف بأنه ضعف المساحة التي تعلق منحني التنوع (A) ويمكن بيان هذا المؤشر كما يلي:

$$W = 2A = 2 \left( S_1 + 2 S_2 + 3 S_3 + \dots + K S_K - \frac{1}{2} \right)$$

$$W = 2 \left( \sum_{j=1}^K j S_j - \frac{1}{2} \right) = 2 \sum_{j=1}^K j S_j - 1$$

يتراوح المؤشر بين 1 للتخصص التام والقيمة (K) للمؤسسة التي تنوع بالتساوي بين ال (K) صناعة؛ وميزته أنه يعطي أوزانا أكبر للصناعات ذات الأهمية الثانوية.

### المبحث الرابع: التكامل العمودي في السوق

تم تصنيف عمليات التكامل العمودي بطريقتين مختلفتين من قبل الباحثين في الإقتصاد الصناعي، التصنيف الأول يتصل بوضع أو هيكل تنظيمي موجود للمؤسسة ما، يعبر عن مدى قيام وحدة الأعمال المنفردة بإنجاز مراحل متتابعة في إعداد و توزيع المنتج، أو أنها تعبر عن بعض السلوكيات الإستراتيجية لهذه المؤسسة، أي قرارها في التحرك إلى مرحلة إنتاجية أو توزيعية أخرى، وينتج هذا الاختلاف أساسا نتيجة التداخل بين البعدين الهيكلي و السلوكي في دراسة عملية التكامل العمودي؛ و نظرا لطبيعة دراستنا سنحاول التطرق إلى عملية التكامل العمودي باعتبارها أحد محددات هيكل السوق.

### المطلب الأول: التكامل العمودي : المفهوم، الأنواع و طرق القياس

أولا: مفهوم التكامل العمودي و أنواعه

عَرَّفَ Temin (1988) التكامل العمودي على أنه: "الحد من المبادلات التعاقدية السوقية وإستبدالها بالمبادلات الداخلية ضمن حدود الشركة"، في حين عرفه Scherer and Ros (1990) بأنه: "يصف مدى تغطية الشركة لكل التشكيلة الواسعة للإنتاج ومراحل التوزيع"<sup>1</sup>، من جهة أخرى عرفه Landsburg (1992) على أنه "إندماج بين مؤسسة تنتج مدخلا

<sup>1</sup> - Fiona Röder, Strategic Benefits and Risks of Vertical Integration in International Media Conglomerates and Their Effect on Firm Performance, Dissertation to obtain the title of Doctor economic, St. Gallen University, Germany, 2007, p 39 .

ومؤسسة أخرى تستخدم هذا المدخل في إنتاجها"، وبالتالي يمكن القول أن التكامل العمودي هو الوضعية التي تكون فيها إحدى المؤسسات تتمتع بملكية وسيطرة على مراحل متتابعة لنفس العملية الإنتاجية و التسويقية.

إنطلاقاً مما سبق، نلاحظ وجود نوعان من التكامل العمودي: التكامل العمودي الخلفي و يطلق عليه أيضاً بالتكامل من المنبع، أو التكامل إلى الأعلى، ويعني سيطرة مؤسسة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات لازمة للمنتج الرئيس الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي، مثال على ذلك قيام شركة نسيج بإقامة مصنع للغزل أو مزرعة للقطن، ومن ثم فإن التكامل للخلف هو نوع من التحرك إتجاه مصادر المدخلات؛ في المقابل يتمثل التكامل العمودي الأمامي و يطلق عليه التكامل من المصب أو التكامل إلى الأسفل في قيام مؤسسة ما بتملك عمليات إنتاجية تهدف إلى تسويق منتجاتها الحالية، مثال ذلك قيام شركة نسيج بإقامة مصانع للملابس الجاهزة أو إقامة مراكز لتوزيع منتجاتها في السوق، وبالتالي فهو نوع من التحرك إتجاه السوق.

مع تطور مختلف الأنشطة المالية، سعت الصناعة المصرفية إلى التوسع وتبني أنشطة تمكنها من التحكم والتقليل من التكاليف وتوسيع محفظة المنتجات المصرفية من خلال إستراتيجية التكامل العمودي، مما يسمح للمصرف من التحكم في جميع حلقات المنتجات المصرفية، من تصور المنتج، توزيعه وتوفير خدمات مشتقة... من خلال تبني أنشطة خلفية (عرض منتجات تأمينية متعلقة بمنتجاته المالية مثل التأمين على السفر، على السكن...، إنشاء مراكز تكوين العنصر البشري، إنشاء فروع متخصصة في تطوير البرمجيات و نظم الحماية للمنتجات المصرفية..) أو أمامية (النشاط التسويقي...) تهدف من خلالها إلى تحسين الأداء الفني للمصرف، خدمة الزبون، توسيع حجم الأعمال وعدد العملاء مما يزيد من تواجدها في السوق وتحسين مؤشرات أدائها ومردوديتها<sup>1</sup>.

### ثانياً: طرق قياس التكامل العمودي

يقاس التكامل العمودي سواء كان خلفياً أو أمامياً بعدة مقاييس نذكر أهم مقاييس فيما يلي:

**1- نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات:** من أشهر الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة التكامل العمودي<sup>2</sup>؛ إنطلق هذا المقياس من فكرة أن التكامل العمودي هو نتيجة لمحاولة المؤسسات تخفيض إتمادها على السوق في تأمين بعض إحتياجاتها من مدخلات العملية الإنتاجية، ولهذا اقترح Adelman سنة 1955 هذا المقياس الذي يحاول قياس مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي

<sup>1</sup> - محمود كبيش و العيد قريني، أثر إستراتيجية التكامل العمودي على المردودية المالية للبنوك -دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB-، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المجلد 13، العدد: 02، 2019، ص ص 41-63.

<sup>2</sup> - باسم مكحول، نصر عطياي، التكامل العمودي و الأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004، ص ص 5.

## الفصل الأول ..... محددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي

من قبل المؤسسات العاملة في الصناعة، وبالتالي كلما زادت قيمة تلك النسبة كلما دل ذلك على زيادة اعتماد المؤسسات على إمكانياتها الداخلية في أداء أنشطتها، وكلما دل ذلك على مزيد من التكامل العمودي؛<sup>1</sup> ويأخذ المعيار الصيغة التالية<sup>2</sup>:

$$VAS = \frac{\sum_{i=1}^n VAT}{\sum_{i=1}^n S} = \frac{\text{مجموع القيم المضافة لمصانع المؤسسة أو المؤسسات الصناعة}}{\text{مجموع قيم المبيعات}}$$

حيث أن القيمة المضافة للصناعة أو المؤسسة هي الفرق بين قيمة المبيعات و الإنفاق على المدخلات المشتراة من الغير، فإذا كانت المؤسسة تملك وحدات إنتاجية لإنتاج كل المدخلات اللازمة لمنتجها فإن القيمة المضافة = قيمة المبيعات، وبالتالي فإن (VAS=1) وتكون درجة التكامل عند حدها الأقصى، وكلما قلت النسبة VAS كلما دل ذلك على انخفاض عدد الوحدات الإنتاجية التي تملكها المؤسسة لإنتاج مدخلاتها، وبالتالي زيادة اعتمادها على غيرها في الحصول على المدخلات.

رغم أهمية هذا المقياس في التعبير عن مدى التكامل داخل الصناعة، وكذلك في القيام بالمقارنة بين مختلف الصناعات، إلا أنه يمكن تسجيل بعض الانتقادات والمتعلقة أساسا بعنصر القيمة المضافة، هاته الأخيرة التي تتحدد قيمتها بناء على الفرق بين مداخل وتكاليف المؤسسة، وبالتالي فإن القيمة المضافة تتأثر بالتغير في مجمل مداخل وتكاليف المؤسسة، وبالإضافة إلى إمكانية تأثير التكامل العمودي على كل من مداخلها وتكاليفها، إلا أن هاته الأخيرة تتأثر بعوامل أخرى أيضا مثل: تغير أسعار المدخلات (الأجور، تكلفة رأس المال...) وتطور التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج مما يؤثران على قيمة المشتريات، تغير أسعار المخرجات بمعدل يختلف عن التغير في المدخلات، تغير هيكل الصناعة من المنافسة إلى احتكار القلة أو الإحتكار مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار التي تؤثر على المبيعات، الإختلاف في الأرباح من مؤسسة إلى أخرى بسبب القوة الإحتكارية ... وبالتالي فإن أي تغير في هذه العوامل سيؤدي إلى تغير نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات دون تغير حقيقي في العمليات الإنتاجية التي تنفذها المؤسسة (دون حدوث تغير حقيقي في التكامل العمودي)، ويصبح المؤشر غير معبر فعلا عن حقيقة درجة التكامل.

**2- نسبة الإعتدال على السوق:** يوضح هذا المقياس في آن واحد مدى إعتدال المؤسسة على السوق ودرجة التكامل فيها، ويمكن التفرقة بين مقياسين، أحدهما يقيس درجة التكامل العمودي الخلفي و الآخر يقيس درجة التكامل الأمامي<sup>3</sup>:

$$IVB = 1 - \frac{\sum IP}{\sum IT} \quad ; \quad \text{مؤشر درجة التكامل العمودي الخلفي} = 1 - \frac{\text{مجموع قيم المدخلات المشتراة من السوق}}{\text{مجموع قيم المدخلات الكلية}}$$

<sup>1</sup> - E. Woodrow Eckard, A Note on the Empirical Measurement of Vertical Integration, The Journal of Industrial Economics, Vol. 28, N°. 1 , Sep, 1979, p p (105-107), p 105.

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 81.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 83.

فإذا كان:  $IVB = 1$  : فإن درجة التكامل العمودي للخلف في حدها الأقصى، ويعني ذلك أن المؤسسة تقوم بإنتاج مدخلاتها بنفسها دون الإعتماد على السوق في شراء أي منها؛

-  $IVB = 0$  : درجة التكامل العمودي للخلف في حدها الأدنى، ويعني ذلك أن المؤسسة تعتمد على السوق في الحصول على كل مدخلاتها دون أن تنتج أي مدخل من مدخلاتها، و بالتالي كلما إقتربت قيمة  $IVB$  من الواحد وإبتعدت عن الصفر كلما دل ذلك على زيادة درجة التكامل العمودي للخلف و العكس صحيح.

$$IVF = 1 - \frac{\sum IS}{\sum ST} \quad ; \quad \frac{\text{مجموع قيم المبيعات لمؤسسات أخرى بالسوق}}{\text{مجموع قيم المبيعات الكلية}} - 1 = \text{مؤشر درجة التكامل العمودي الأمامي}$$

فإذا كان:  $IVF = 1$  : درجة التكامل العمودي للأمام في حدها الأقصى، ويعني ذلك أن المؤسسة الرئيسة " الأم " تباع كل مخرجاتها لوحدها إنتاجية مملوكة لها كي تستخدمها في عملياتها الإنتاجية المتتالية؛

-  $IVF = 0$  : درجة التكامل العمودي للأمام في حدها الأدنى، ويعني ذلك أن المؤسسة الرئيسة " الأم " تباع كل مخرجاتها لمؤسسات أخرى في السوق وليس هناك مراحل إنتاجية أخرى مكتملة، وبالتالي كلما إقتربت قيمة  $IVF$  من الواحد وإبتعدت عن الصفر كلما دل ذلك على زيادة درجة التكامل العمودي للأمام و العكس صحيح.

### المطلب الثاني: دوافع التكامل العمودي

توجد بعض العوامل التي تحفز المؤسسات على التكامل العمودي بأنواعه بدلا من المعاملات السوقية منها<sup>1</sup>:

**أولاً: التوسع من خلال التكامل العمودي:** تسمح عملية التكامل العمودي للمؤسسات بالنمو من خلال زيادة كمية الإنتاج وبالتالي زيادة الحصة السوقية وزيادة أرباح المؤسسات المتكاملة، هذه الحالة التي لا يتعارض فيها هدف النمو مع هدف الربح.

**ثانياً: تخفيض تكاليف المعاملات (Transaction costs):** والمقصود بها كل التكاليف التي تتحملها المؤسسة من جراء المبادلات السوقية بين مراحل العملية الإنتاجية، من أمثلتها: تكاليف الإتصالات، المفاوضات، إجراء العقود و تنفيذها، النقل، التخزين والبيع؛ و تزداد الوفورات في هذه التكاليف كلما كانت الكميات المتبادلة بين العمليات الإنتاجية المتكاملة أكبر.

هذا ما تطرق إليه كوز سنة (1937) الذي أقر أنه عندما تكون تكاليف المبادلات السوقية مرتفعة يخفق السوق في أن يكون الوسيلة الكفء لتنسيق النشاط الاقتصادي ولذلك تتحول هذه المبادلات لتتم داخل المؤسسة عن طريق التكامل العمودي، وقام وليامسون (Williamson 1971-1975) بتطوير دراسة كوز حيث تناول بالتفصيل العوامل التي تؤدي إلى

<sup>1</sup>- راجع: - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 289-317؛

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 75 و ما بعدها.



زيادة التكاليف النسبية لمبادلات السوق، وقد ركز بصفة خاصة على العوامل البشرية والتي تعمل سوية مع العوامل البيئية على تفسير إخفاق السوق، وخص بالذكر الإنتهازية (الميل إلى الإستفادة من الفرص المربحة بدهاء) و محدودية الرشادة.

**ثالثا: الحوافز التكنولوجية:** يعتبر عامل الإعتماد التقني المتبادل من الحوافز الرئيسة للتكامل العمودي، ففي بعض الصناعات وبسبب بعض الشروط التقنية، فإنه يستحسن قيام مؤسسة واحدة بأداء العديد من العمليات بدلا من أدائها من قبل مجموعة من المؤسسات، وبالتالي تخفيض العديد من التكاليف و من أهمها تكاليف النقل.

**رابعا: تخفيض درجة المخاطر و الالايقين بالسوق:** أدت التطورات الحديثة في بيئة الأعمال إلى تعقد هذه الأخيرة، وأصبحت المؤسسات العاملة بها تواجه الكثير من المخاطر نتيجة نقص المعلومات حول الظروف الخاصة بتلك البيئة، وبالتالي إنتقل التحليل الاقتصادي من فرضية العقلانية التامة للمتعاملين الاقتصاديين إلى فرضية العقلانية الإجرائية المحدودة ( Bounded rationality) والتي جاء بها Simon سنة 1959، وبالتالي أصبحت البيئة الاقتصادية تتميز بكثير من الالايقين<sup>1</sup>.

### خامسا: الدوافع الإحتكارية للتكامل العمودي

يمكن تلخيص الدوافع الإحتكارية للتكامل العمودي في الآتي:

**1- إقامة عوائق الدخول:** التكامل العمودي للمؤسسات القائمة يحقق لها الكفاءة وبالتالي يعاني المنافسين غير المتكاملين من مساوئ تكاليفية في مراحل إنتاجهم، فقد يصبحون عرضة لوسيلة التسعير النهي أو خدمات بمستوى غير مرض أو حتى رفض إمدادهم بعنصر الإنتاج، وفي كل الأحوال هناك مخاطر إضافية للمؤسسة الجديدة الداخلة في هذه الظروف، وقد يسمح ذلك للمؤسسة المتكاملة بالحصول على أرباح إحتكارية أكبر في الأجل الطويل؛ وأحد طرق التغلب على هذا العائق هو أن تدخل المؤسسة الجديدة في شكل متكامل مماثل لدرجة تكامل المؤسسات القائمة، والحجة المعارضة هو تطلب إحتياجات رأسمالية كبيرة عن تلك اللازمة للدخول غير المتكامل وينشأ عائق الإحتياجات الرأسمالية، وتخص المؤسسات الصغيرة أكثر من الكبيرة.

**2- تطبيق سياسة التمييز السعري:** إذا تصورنا أن هناك محتكر ينتج مادة ما ويبيعها في سوقين تنافسيين أحدهما الطلب فيه مرن و الآخر غير مرن، هذه الحالة تحفز المحتكر على أن يندمج إلى الأمام مع المؤسسات التي تطلب مادته في السوق ذات الطلب المرن، ومن ثم يمكنه أن يرفع السعر ليتساوى مع نظيره في السوق غير المرن و يزيد أرباحه، دون أن ينقص الطلب.

**سادسا: تجنب الضرائب:** يعتبر عامل تجنب الضرائب من العوامل الأساسية التي تحفز المؤسسات على التكامل العمودي مع مؤسسات أخرى محلية أو خارجية، لتفادي بعض الضرائب ( مثل الضريبة على المبيعات) والرسوم الجمركية.

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 50.

### خلاصة الفصل الأول:

يُعتبر تركيز السوق أهم محددات هيكل السوق نظراً لأن المحددات الأخرى لهيكل السوق تصب كلها في مُعيّن التركيز الصناعي وتعد من أهم أسباب حدوثه، فهو يقيس مدى سيطرة عدد قليل من المؤسسات على جزء كبير من السوق، مما يوحي بشكل معين لهيكل السوق وهو إحتكار القلة؛ من جهة أخرى تعددت المؤشرات المستخدمة لقياس التركيز بين مقاييس مطلقة تركز على عدد المؤسسات والتباين في حصصها السوقية، ومقاييس تركيز نسبية تركز على التباين في الحصص السوقية بين المؤسسات فقط، إلا أن مقاييس التركيز المطلقة الأكثر إستخداماً في الدراسات التطبيقية، وبالأخص مؤشرات كل من CR، HHI أما باقي المؤشرات فقد كان إستخدامها محدوداً، كما شهد مؤشر  $H$ -statistic لـ Panzar and Rosse إستخدام واسع في الآونة الأخيرة في تقييم درجة التركيز في السوق المصرفي؛

كما تُعتبر عوائق الدخول هي الأخرى المحدد الثاني لهيكل السوق، فهي تعبر عن مدى وجود حواجز سواء كانت طبيعية أو مصطنعة (إستراتيجية) من طرف المؤسسات الناشطة داخل السوق تحول دون دخول مؤسسات جديدة، حُظيت بإهتمام كبير من الاقتصاديين لما لها من أثر على سلوك وأداء المؤسسات العاملة بالسوق؛

من جهة أخرى يُعد كل من تمييز المنتجات، تنوعها، درجة التكامل العمودي داخل السوق هي الأخرى محددات مهمة ومكاملة لتحديد طبيعة هيكل السوق، حيث يعطي الأول و الثاني صورة عن طبيعة المنتجات المعروضة في السوق وبالتالي طبيعة المنافسة هل هي منافسة سعرية أو منافسية على أساس الجودة، أما درجة التكامل العمودي داخل السوق فيعني قيام المؤسسة بأنشطة أخرى متتابعة مع عملية الإنتاج وبالتالي توضيح مسار العملية الإنتاجية داخل السوق؛

يُعتبر الإطار النظري لمحددات هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي المتطرق إليها في هذا الفصل عام يُطبق على أي سوق، إلا أن السوق المصرفي أخذ الحصة الأكبر في تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع كون المصارف ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وأن نموذج SCP هو الإطار الأكثر استخداماً في سبيل تحليل هيكل السوق وعلاقته بسلوك وأداء الصناعة المصرفية.

## الفصل الثاني:

# نظم تقييم الأداء في الصناعة

## تمهيد:

يُعد الأداء من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين في مختلف المجالات والتخصصات لضبط مفهومة من جهة وتحديد إطار لتقييمه من جهة أخرى؛ فعملية قياس وتقييم الأداء تكتسي أهمية بالغة كونها المؤشرات التي يُعتمد عليها في تحديد الإتجاه الصحيح للمؤسسة وإبراز مدى نجاح إستراتيجيتها وبلوغ أهدافها، هذه العملية التي أثرت عليها التغيرات البيئية والتطور السريع للإدارة الحديثة ترتب على ذلك تجاوز الأساليب التقليدية لتقييم أداء المؤسسات المتمثلة في النسب المالية إلى ظهور أساليب حديثة ومتطورة ذات بعد رياضي (قياسي) تهدف إلى ترشيد القرارات من خلال تقديم نظرة أوسع وأشمل للأداء في المؤسسة، هذا الأخير الذي يُعتبر المنطلق لتقييم أداء صناعة ما.

من جهة أخرى يعد موضوع الكفاءة من بين أهم الجوانب التي ركز عليها الباحثون في تحليلهم للأداء وخاصة الدراسات التي تقوم على منهج الـ (SCP) وبالضبط دراسات العلاقة هيكل-أداء، ففي أغلب الأحيان يُطلق على الأداء الجيد بالكفاءة، لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للأداء من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الأداء: مفاهيم ومنطلقات أساسية؛
- المبحث الثاني: الأسلوب التقليدي لتقييم الأداء؛
- المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء؛
- المبحث الرابع: الكفاءة: مفهومها، أنواعها، وأساليب قياسها.

## المبحث الأول: الأداء: مفاهيم ومنطلقات أساسية

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية وعنصر محوري لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الإستراتيجية؛ ورغم كثرة الدراسات التي تناولت الأداء إلا أنه لم يُتوصَّل إلى إتفاق حول مفهوم محدد له، ويبقى مجالا خصبا للبحث لإرتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية الداخلية والخارجية.

### المطلب الأول: ماهية الأداء

نتيجة للأهمية التي يحظى بها الأداء في ميدان الأعمال، فقد شهد مفهومه تطورا كبيرا إرتبط بتطور بيئة الأعمال، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب إلى أبرز تعريفه، أنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

### أولا: مفهوم الأداء

**1- لغة:** أصله كلمة أداء الكلمة اللاتينية "Performare" والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي إشتقت منها فيما بعد الكلمة الإنجليزية "Performance" والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه<sup>1</sup>.

**2- إصطلاحا:** بسبب تطور مفهوم مصطلح الأداء وديناميكيته، فإنه لم يتم لحد الآن وضع مفهوم موحد ودقيق لهذا المصطلح، ويختلف مفهومة باختلاف الغاية من إستخدامه وكذلك باختلاف المستوى الذي يعبر عنه<sup>2</sup>، حيث يرى Hofer أن هذا الإختلاف يرجع أساسا لتنوع الأهداف والإتجاهات في دراسة الأداء<sup>3</sup>؛ فمصطلح الأداء ينتمي إلى المصطلحات متعددة المعاني أو كما يسميها Annick Bourguignon بالكلمات الحقائقية "les mots valises" أو الكلمات الإسفنجية "les mots éponés" وتعني أنها قد تتوافق مع كلمات كثيرة كما أنها تحمل تفسيرات واسعة<sup>4</sup>، ومن تلك المعاني نجد الإنجاز accomplishment، القدرة capability، الكفاءة efficiency، الإرضاء satisfaction، الفعالية Effectiveness، الإنتاجية Productivity...، هذا ما يبين أن فكرة الأداء تبقى غامضة بفعل استخداماتها في عدة ميادين سياسية واجتماعية وإدارية أما في مفهوم الممارسة فهو مفهوم متعدد الأبعاد\*.

<sup>1</sup> - عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية - مفهوم و تقييم-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 86.

<sup>2</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 55.

<sup>3</sup>-Venkatraman.N and Vazudevan Ramanujan, measurement of business performance in strategy research, the academy of management review, volume 11, Issue 4, USA, oct 1986, p 802.

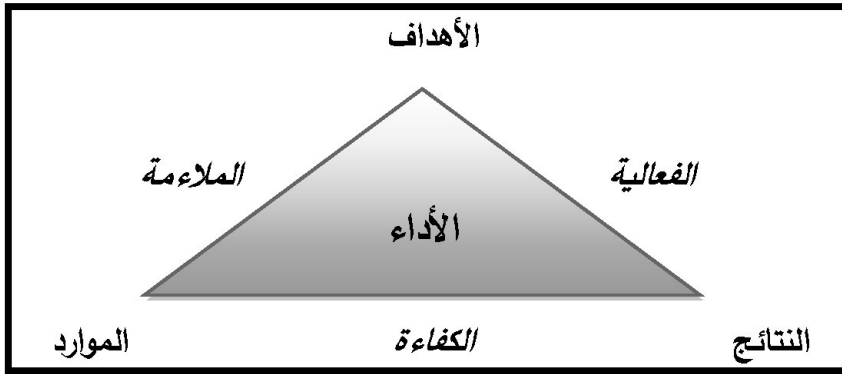
<sup>4</sup> -الصالح جيلح، أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين -دراسة حالة مجمع صيدال-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2004، ص 126.  
\* إن الأداء حسب منظور تعدد الأبعاد يتحقق من خلال أربعة أقطاب، القطب الأول يتعلق بالعمل الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل ما يمكن أن توفره من السلع والخدمات من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم، القطب الثاني يتمثل في المسيرين الذين يلقي على عاتقهم مسؤولية تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة وهذا يضمن استمرارية المؤسسة، أما القطب الثالث فيتمثل في المهنيين أو الموظفين فهم بحاجة إلى استمرارية العمل بدل التوقف، الجو الملائم للقيام بمختلف مهامه، فيما يتمثل القطب الرابع في الدولة التي تريد من المؤسسات مثلا تحقيق نتائج جيدة لرفع حصيلة الضرائب، المساهمة في زيادة الدخل القومي... والأداء الكلي هو مجموع الأداءات الأربعة.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

لهذا اختلفت التعاريف المقدمة لمصطلح الأداء حسب نظرة وأفكار أصحابها، فمن منطلق كون الأداء يعبر عن إنجاز المهام فإنه كمفهوم اقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري عن غيره من الموارد الأخرى، إلا أن أداء المورد البشري وإن كان يمثل جزء لا يتجزء من أداء المؤسسة ككل فهو لا يعبر عن الأداء لوحده دون إدراج أداء الموارد الأخرى مادامت المؤسسة تحقق أهدافها من خلال تفاعل مختلف مواردها، في حين تناولت التعاريف الأخرى للأداء جوانب مختلفة حسب نظرة كل باحث ومنها: الجانب المالي، القيمة، التكلفة، إستراتيجية المؤسسة، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي... يمكن عرض بعض التعاريف التي قدمت لمصطلح الأداء و الشائع إستخدامها في المراجع المتخصصة حسب نظرة كل باحث أو كل هيئة في الملحق رقم (1).

رغم هذا الإختلاف، فإن العديد من الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة لبلوغ أهدافها المسطرة، وفي هذا السياق يعبر كل من Robins and Wiersma عن الأداء بكونه "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد"<sup>1</sup>. كما يمكن ملاحظة أن مصطلح الأداء يرتبط كثيرا بثلاث مكونات هي: مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة وهو ما يعبر عنه بالفعالية، وبالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة المحدودة في سبيل تحقيق هذه النتائج وهو ما يعبر عنه بالكفاءة، ومدى التوافق بين الموارد المستخدمة والأهداف المسطرة وهو ما يعبر عنه بالملاءمة، هذا ما يوضحه نموذج Gilbert (1980) الذي هو عبارة عن مثلث يسمى بمثلث الأداء يصف العلاقة بين المفاهيم السابقة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1.2): مثلث الأداء



Source : Stéphane Jacquet, **Management de la performance : des concepts aux outils**,p4.  
[http://www.creg.acversailles.fr/IMG/pdf/Management de la performance des concepts a ux outils.pdf](http://www.creg.acversailles.fr/IMG/pdf/Management_de_la_performance_des_concepts_aux_outils.pdf), Consulté le 01/03/2019 à 17:00.

### ثانيا: تصنيفات الأداء

إن دراسة الأداء يطرح علينا ضرورة تحديد المستوى الذي تتم عليه الدراسة من جهة، و من جهة أخرى تحديد نوع الأداء الذي يتم التركيز عليه، فمن حيث مستوى التحليل يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للأداء هي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - وائل محمد صبيحي إدريس و طاهر منصور الغالي، **الإدارة الإستراتيجية -منظور منهجي متكامل-**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015، ص 477.  
<sup>2</sup> - Wouter Van Dooren and al, **Performance management in the public sector**, Routledge, London and New York, 1st edition, 2010, P 25.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

1- الأداء على المستوى الكلي (أداء الاقتصاد الوطني): ويقصد به أداء القطاعات المشكلة لاقتصاد دولة ما، ويعتبر الأداء على مستوى الصناعة نقطة إنطلاق تقييم الأداء على مستوى الاقتصاد الوطني.

2- الأداء على المستوى البيئي (أداء صناعة ما): يعتبر هذا المستوى محور إهتمام دراسات الاقتصاد الصناعي، حيث حاولت قياس أداء الصناعات بإستخدام جملة من المؤشرات أهمها: مؤشر الربحية، الكفاءة والتقدم التقني؛ ويعتبر نقطة إنطلاق تقييم أداء الصناعة هو تقييم أداء الوحدة الاقتصادية الجزئية.

3- الأداء على المستوى الجزئي (أداء المؤسسات): إن تصنيف الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية يطرح إشكالية إختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته، والذي يمكن الإعتماد عليه لتحديد مختلف أنواع الأداء، ويمكن الإعتماد على خمسة معايير يمكن عرضها مختصرة في الشكل التالي:

### الجدول رقم (1.2): تصنيفات الأداء على مستوى المؤسسة الاقتصادية

حسب معيار مصدر الأداء	
الأداء الداخلي (الذاتي): ويطلق عليه أداء الوحدة، ينتج بفضل ما تمتلكه المؤسسة من مواد؛ ينتج أساسا من التوليفة التالية: الأداء البشري: أداء أفراد المؤسسة؛ الأداء التقني: مدى قدرة المؤسسة على إستعمال إستثماراتها بطريقة فعالة؛ الأداء المالي: أي فعالية وكفاءة إستخدام الموارد المالية المتوفرة.	الأداء الخارجي: "الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة"، والتي تعكس بالإيجاب أو السلب عليها، مثلا النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة إرتفاع رقم أعمالها في ظروف معينة كإزدياد الطلب على منتج المؤسسة أو خروج أحد المنافسين. تسعى المؤسسة لقياس وتحليل هذا الأداء لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها، ولأنها لا تتحكم فيه.
حسب معيار شمولية الأداء	
الأداء الكلي: هو الأداء الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون إفراد؛	الأداء الجزئي: هو الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، يُقسم حسب المعيار الوظيفي إلى أداء الوظيفة المالية، الأفراد، التموين، الإنتاج، التسويق...، ويؤدي تفاعل الأداءات الجزئية الفرعية للوصول للأداء الكلي للمنظمة.
حسب معيار الزمن	
أداء قصير الأجل، أداء متوسط الأجل، أداء طويل الأجل.	
حسب المعيار الوظيفي	
أداء الوظيفة المالية؛ أداء وظيفة الأفراد؛ أداء وظيفة التموين؛ أداء وظيفة البحث و التطوير؛ أداء وظيفة التسويق؛ أداء وظيفة العلاقات العامة.	
حسب معيار طبيعة الأداء	
الأداء الاقتصادي؛ الأداء الاجتماعي؛ الأداء البيئي؛ الأداء التجاري؛ الأداء التنظيمي؛ الأداء الإستراتيجي؛ الأداء التنافسي؛ الأداء المستدام.	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية للأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 222.

- ربيعة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية

PMO، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2014، ص 5.

- Cherif Lahlou, gouvernance des entreprises- Actionnariat et performances, P P 15-17.

Available at <http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07/Cherif%20LAHLOU.pdf>. Consulté Le

19/10/2018 à 12 :00.



### ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والإتفاق عليها من قبل الباحثين أمر صعبا، إلا أن أغلبهم إتجهوا إلى تصنيفها وفقا لمعيار مصدر العوامل فقسموها إلى عوامل خارجية غير خاضعة لتحكم المؤسسة وأخرى داخلية خاضعة لتحكم المؤسسة<sup>1</sup>. وتمثل في مجموعة العوامل التي يتضمنها تحليل PESTEL وتضم<sup>2</sup>:

**1- العوامل السياسية (Political factors):** تعبر عن مجموعة العوامل التي تحدد كيفية ومدى تدخل الدولة في نشاط المؤسسات بإختلاف أنواعها، مثل السياسة الضريبية، سياسة التجارة الخارجية، عناصر الحماية الاجتماعية...، بالإضافة إلى التعبير عن مدى الإستقرار السياسي في الدولة التي تعمل بها المؤسسة والذي له آثار إيجابية على أداء المؤسسات.

**2- العوامل الاقتصادية (Economic factors):** تعتبر أهم العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية، وتشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية (Macro) مثل: الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية، معدلات:النمو الاقتصادي، الفائدة، التضخم، البطالة، إتجاهات الأجور، توفر الطاقة وتكلفتها، الظرف الاقتصادي للدولة كالأزمات وتدهور الأسعار... والمتغيرات الاقتصادية الجزئية (Micro) مثل: أسعار عوامل الإنتاج، والمتغيرات الاقتصادية القطاعية (Mésó) المتمثلة في درجة المنافسة و طبيعة هيكل السوق، سلوك المؤسسات العاملة في السوق ...

**3- العوامل الإجتماعية (Social factors):** تتمثل في خصائص المجتمع الذي تنشط به المؤسسة من خصائص ديمغرافية وثقافية و تعليمية، وتمثل في التركيبة السكانية، التوزيع الجغرافي، الأنماط الإستهلاكية، العادات والتقاليد، مستوى التعليم...

**4- العوامل التكنولوجية (Technological factors):** وتشمل معدلات الإنفاق على البحث والتطوير، الإختراعات الجديدة، تطور وسائل الإتصالات وأنظمة المعلومات... والتي غالبا ما يكون لها تأثير على كيفية إستغلال المؤسسة لمواردها الاقتصادية وكيفية القيام بنشاطاتها، و التالي إرتباطها بكفاءة و فعالية المؤسسة.

**5- العوامل البيئية (Environmental factors):** وتمثل في الخصائص البيئية للمنطقة التي تنشط بها المؤسسة، وتشمل الظروف المناخية التي كثيرا ما تؤثر على أداء العديد من الصناعات مثل صناعة السياحة والتأمينات.

**6- العوامل القانونية (Legal factors):** تتمثل في مجموعة القوانين التي توطر نشاط المؤسسة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مثل قوانين حماية المستهلك، قانون العمل و حماية الموظفين، قانون حماية البيئة، قوانين المنافسة، قوانين الإندماج ...

<sup>1</sup> - عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص ص 90-91.

<sup>2</sup> - راجع: - محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي ، دور النشر:الإبداع الخليجي، قرطبة للإنتاج الفني، دار ابن حزم ، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 203؛

- Nitank Rastogi, M.K.Trivedi, Pestle technique-A tool to identify external risks in construction projects, international research journal of engineering and technology ( IRJET), volume : 03 Issue : 01/ jan 2016 , PP 385-386.



## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

تعتبر هذه العوامل المذكورة عوامل خارجية عامة لها تأثير على أداء المؤسسة ونموها وإستمرارها، أما العوامل الخارجية الخاصة ذات التأثير على أداء وقرارات المؤسسة هي القوى التنافسية الخمس لبورتر (الداخلون المحتملون، الموردون، الزبائن، منافسو القطاع، المنتجات البديلة)، فيما تضم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء كل من العوامل التقنية والموارد التي تعتمد عليها المؤسسة في أداء أنشطتها وأهمها الموارد البشرية. ومن خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها وغير المتحكم في البعض الآخر.

### رابعاً: مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات للتعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية، ولعل هذا الإختلاف يعود كما أشرنا إلى إختلاف المعايير والمقاييس التي يتبناها باحثو هذا المجال. ويوضح الجدول التالي مستويات الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

### الجدول رقم (2.2): مستويات أداء المؤسسة الاقتصادية

مستوى الأداء	الخصائص
الأداء الإستثنائي	يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الإلتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وإزدهار الوضع المالي للمؤسسة.
الأداء البارز	يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، إمتلاك إطارات ذات كفاءة، إمتلاك مركز ووضع مالي متميز.
الأداء الجيد جداً	يبين مدى صلابة الأداء وإتضاح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.
الأداء الجيد	يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة العملاء مع إمتلاك وضع مالي غير مستقر.
الأداء المعتدل	يمثل سيورة أداء دون المعدل، تغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة العملاء مع الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.
الأداء الضعيف	الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا، فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في إستقطاب الإطارات المؤهلة مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.
الأداء المتأزم	والتي يتمثل بالأداء غير الكفاء تماما، ومن المحتمل أن يسبب بمشاكل متنوعة وكبيرة في جميع محاور المنظمة.

المصدر: خالد محمد بن حمدان ووائل محمد صبحي إدريس، الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص ص 385-386.

### المطلب الثاني: تقييم الأداء : مفهومه، مراحلها، خطواته و معاييرها

#### أولاً: مفهوم قياس وتقييم الأداء

عند التطرق لموضوع تقييم الأداء نجد العديد من المصطلحات التي تبدو متشابهة ولكن في الأصل هي ذات معاني مختلفة ونرى ضرورة الفصل بين هذه المصطلحات: قياس الأداء، تقييم الأداء، تقويم الأداء وإدارة الأداء.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

إنطلاقاً من العبارة "Gères c'est mesurer" التي تعني أن ما يمكن قياسه يمكن إدارته، فإن قياس الأداء يعتبر أمراً مطلوباً على مستوى كل النشاطات<sup>1</sup>؛ وجرت العادة على استعمال كلمتي القياس والتقييم بمفهوم واحد دون تمييز، ولكن في الأصل الكلمتان تحمّلان معنيين مختلفين وخاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء، حيث يُعرف قياس الأداء على أنه: "المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة و توثيقها ولا سيما الجوانب المتعلقة بسير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقاً"<sup>2</sup>، لذلك يُعرف على أنه "تقدير نتائج الأعمال"<sup>3</sup>. وتوفر مقاييس الأداء للمؤسسة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الصحيحة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، لكن ليس هناك اتفاق عام ومحدد عليها سواء من حيث العدد أو الأهمية، إلا أننا نستطيع أن نميز مؤشرات تكررت في دراسات العلاقة بين هيكل - أداء و هي الربحية، الكفاءة، الإنتاجية، الحصة السوقية والتطور التقني.

أما عملية تقييم الأداء، فوردت مفاهيم عدة ومختلفة لهذه العملية إلا أنها تتطابق من حيث النظرة العامة لها، هذه الأخيرة نلخصها من خلال التعريف التالي: "تقييم الأداء هو جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة إستخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالإستناد إلى مقاييس ومعايير محددة"<sup>4</sup>.

وعليه فإن عملية تقييم الأداء هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية المتحققة بالأهداف المرسومة مسبقاً بدقة وموضوعية، إضافة إلى إيجاد الحلول اللازمة لتلافي هذه الانحرافات بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلاً وتحسين تنفيذ النشاطات المختلفة في الوحدة الاقتصادية إما عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة لتنفيذ هذه العمليات واختيار أسلمها، أو بالترشيد العملي لنظام التقييم المطبق أو بكليهما.

من خلال ما سبق نستنتج أن القياس يختلف عن التقييم، فالقياس يتم عند التنفيذ أي قياس المستوى الفعلي للأداء، أما التقييم فيمثل الفرق بين الهدف والقياس، إضافة إلى أن القياس يوضح فقط الجانب الكمي للظاهرة المدروسة لكن التقييم إثراء لهذا القياس يوضح وضعية هذه القيم المقاسة لتمكن المؤسسة من أخذ صورة سريعة عن حقيقة النشاط الحالي لتقييم مدى تقدم أدائها مع وجوب المقارنة داخلياً وخارجياً. كما يمكن الإشارة إلى أن هناك فرق بين تقييم وتقويم الأداء، فالتقييم هو مرحلة سابقة لإجراء عملية التقويم، بحيث يتم في عملية التقييم قياس الأداء الفعلي والكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء وتحديد أوجه القصور والانحرافات وفق أسس موضوعية، أما مرحلة التقويم فهي مرحلة يتم فيها العلاج والتعديل وفقاً لنتائج مرحلة التقييم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - Françoise Giraud et al, **contrôle de gestion et pilotage de la performance**, gualino editeur, France, 2<sup>e</sup> edition, 2002,P 3.

<sup>2</sup> -وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2009، ص 69.

<sup>3</sup> - مطبوعات كلية هارفارد لإدارة الأعمال، **قياس الأداء**، ترجمة: الحارث نبهان، دار العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص 17.

<sup>4</sup> - مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 31.

<sup>5</sup> - فارس رشيد البيتاني، **محاسبة الأداء في تنمية المؤسسات و الموارد البشرية**، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 22.

أما إدارة الأداء كمفهوم جديد في إطار البناء المعرفي لمفهوم الأداء فهي عملية منهجية إستراتيجية ومتكاملة لتحقيق النجاح المستمر للمؤسسات، من خلال تحسين أداء الأفراد بتوجيههم ودعمهم وتطوير قدراتهم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية وبما يتماشى مع إحتياجات المؤسسة وفي إطار متفق عليه من الأهداف المسطرة والمعايير المخططة ومتطلبات الكفاءة<sup>1</sup>.

### ثانيا: مراحل و خطوات عملية تقييم الأداء

لم تُحصى عملية تقييم الأداء بإتفاق حول مراحلها نظرا لإختلاف تصنيفات الأداء، غير أنه بشكل عام يمكن حصر مراحلها في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض تشمل ما يلي<sup>2</sup>:

**1- جمع المعلومات و البيانات اللازمة:** والتي ينبغي أن تمتاز بالجودة وفي الوقت المناسب، و يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر أساسية ومكملة لبعضها البعض في إجراء عملية التقييم و الرقابة و هي: الملاحظة الشخصية، التقارير الشفوية و التقارير الكتابية.

**2- وجود معايير محددة مسبقا:** تُستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج من عدمه، حيث أن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

**3- قياس الأداء الفعلي:** بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات التي يتم إختيارها أو تصميمها لتحديد النتائج المنجزة، عادة بالاعتماد على المؤشرات المالية أو باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية الحديثة؛ تزود هذه الخطوة مسؤولي المؤسسة بقيم تعكس درجة بلوغ الأهداف في جميع الأنشطة، كما تشكل النتائج التي حققتها المؤسسة الأساس المرجعي لإجراء عملية التقييم.

**4- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب (بالمعايير):** لتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

**5- تحديد الإنحرافات و إجراء العمليات التصحيحية:** وتتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط.

### ثالثا: معايير تقييم الأداء

تُستخدم في تقييم أداء المؤسسات العديد من المعايير والنسب ومرد ذلك تباين أنشطة هذه الوحدات وتعدد منتجاتها وتنوع فعاليتها، ونستعرض بإيجاز الأنواع الرئيسة للمعايير كما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - Michael armstrong, **performance management – Key strategies and practical guidelines-**, British Library Cataloguing-in-Publication Data, London, United Kingdom , 3rd edition,2006, p p 1-2.

<sup>2</sup> - محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 16.

<sup>3</sup> - مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص 63-65.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

**1- المعايير الكلية والمعايير الجزئية:** تختص المعايير الكلية في بحث العلاقة بين المخرجات وبين جميع عناصر الإنتاج المستخدمة مثل القيمة المضافة، حجم المبيعات، حجم القروض...، أما المعايير الجزئية فتهمم بالعلاقة بين المخرجات وبين كل عنصر من عناصر الإنتاج على إنفراد مثل إنتاجية العامل، إنتاجية رأس المال...

**2- المعايير الإجمالية والمعايير الصافية:** تأخذ الأولى القيم الإجمالية للمتغيرات الإنتاجية والمالية والاقتصادية في الوحدة مثل الإنتاج الإجمالي، إجمالي القروض...، في حين تهتم الثانية بالقيم الصافية (بعد طرح المصاريف) كصافي المبيعات.

**3- المعايير القيمية، المعايير المادية، المعايير الكمية والمعايير الوصفية:** تستخدم المعايير القيمية قيمة المتغيرات بالوحدات النقدية مثل تكلفة الإنتاج، تكلفة القروض... أما المعايير المادية فتستخدم كمية المتغيرات كأن تكون ساعة عمل أو طن إسمنت...، من جهة أخرى تتخذ المعايير الكمية عدد الوحدات كوحدة للقياس، مثل عدد الوحدات المنتجة والمباعة، عدد القروض الممنوحة... أما المعايير الوصفية فتعتمد على الوصف والقياسات الإعتبارية بسبب صعوبة التعبير عن الأداء كميًا، كصعوبة قياس رضا العمال وغيرها من الحالات السلوكية، وبالرغم من سعي الجهات المشرفة على عملية التقييم إلى تجنب استخدام هذا النوع من المعايير ومحاولة تعويضها بمعايير أخرى كمية، إلا أنه ما زال يُعتمد عليها في تقييم بعض جوانب الأداء.

**4- المعايير الإعتيادية والمعايير القياسية:** تُبنى المعايير الإعتيادية على واقع المؤشرات في الوحدة الاقتصادية، في حين تُبنى المعايير القياسية على جملة من المؤشرات منها واقع المؤشرات في الوحدة والوحدات المشابهة لتشكل أساسا للمقارنة والتقييم.

**5- المعايير المالية والمحاسبية والمعايير الاقتصادية:** يقصد بالمعايير المحاسبية والمالية تلك المعايير التي تستمد بياناتها ومعلوماتها من السجلات المالية والمحاسبية للمؤسسة، كالأرباح والإيرادات والنفقات والموجودات والمبيعات والقروض... لغرض تحديد العلاقة بين هذه المؤشرات والوقوف على كفاءة الإدارة في توظيف أموالها؛ أما المعايير الاقتصادية فهي تلك المعايير التي تركز على الجوانب الأخرى غير المالية للأداء، مثل خصائص العملية الإنتاجية وإدارة الموارد البشرية وكذلك الجوانب التسويقية وغيرها وبالرغم من سيطرة وانتشار معايير التقييم المالية في بداية عملية التحليل نظرا لبساطتها وإستجابتها لمتطلبات عملية إتخاذ القرار في ذلك الوقت، إلا أنه مع تطور بيئة الأعمال وتطور الفكر الإداري تحول الإهتمام أكثر بالمعايير الاقتصادية على حساب المعايير المالية طبعًا دون إهمال هاته الأخيرة نظرا لأهميتها في عملية تقييم الأداء<sup>1</sup>.

**6- المعايير الجارية والمعايير التاريخية:** تستند المعايير الجارية على البيانات والإحصاءات المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية في السنة الجارية فقط (سنة التقييم) مثل قيمة المبيعات، القروض... للسنة الجارية، أما المعايير التاريخية فتستند على البيانات الخاصة بالفترات السابقة إلى جانب البيانات الجارية مثل معيار تطور المبيعات، معيار تطور القروض الممنوحة.

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 60.



7- المعايير الذاتية و المعايير الاجتماعية: تُعبر المعايير الذاتية على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الخاصة بها، أما المعايير الاجتماعية فهي تنصب على قياس مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف التي يريدها المجتمع بعيدا عن المصالح الذاتية أي إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية كتقليص البطالة، توفير سلعة أو خدمة معينة بأسعار منخفضة... .

لأن مجال بحثنا السوق المصرفي، بصفة عامة فإن عملية تقييم الأداء في المصرف تهدف إلى التعرف على مدى كفاية رأس ماله، ومدى سلامة مركزه المالي، وما يتطلبه ذلك من كفاية المخصصات. ومدى تواجد إدارة قادرة على الأداء وفقا للأهداف المحققة مسبقا، ومدى إلتزام البنك بإجراءات مصرفية سليمة وآمنة واتباعه للقواعد والقوانين وتطوير تعليمات البنك المركزي، ومدى قدرة البنك على سداد إلتزاماته في آجال إستحقاقها، ومدى إمكانية إستمرار البنك في ممارسة نشاطه إستنادا إلى ربحيته وإلى خطط الإدارة في مجال التشغيل وتحديد الأهداف<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الأسلوب التقليدي لتقييم الأداء

إستخدمت العديد من الأساليب لتقييم أداء المؤسسات، إلا أنه يمكن عرضها في اتجاهين رئيسيين هما: الإتجاه التقليدي (النموذج المحاسبي) من خلال أسلوب التحليل المالي، و الإتجاه الحديث من خلال أساليب متعددة نستعرضها في المبحث الموالي.

### المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

نتيجة للحجم الكبير للمعلومات المالية و المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، تم ظهور التحليل المالي كبديل إلى إعادة هيكلة تلك المعلومات عبر أشكال مختصرة تزيد من فعالية إستخدام تلك المعلومات في التعبير عن الأداء المالي للمؤسسة.

### أولاً: مفهوم التحليل المالي

يُنظر للتحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار، وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل<sup>2</sup>؛ فالتحليل المالي تشخيص شامل وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها. كما يعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي والركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية<sup>3</sup>.

1 - نور محمد ثابت كاضم، تقييم فعالية إدارة الإلتزام المصرفي: إطار مفاهيمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 403.

2- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 51.

3- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 15.

## ثانيا: أساليب التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي داخل المؤسسة أساليب مختلفة لتحليل وتقييم المعلومات الموجودة في القوائم المالية، ومن بين تلك الأساليب نذكر ما يلي:

**1- أسلوب التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها. ومثال على ذلك معرفة نسبة كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة إلى إجمالي الأصول.

تظهر مزايا استخدامات التحليل المالي الرأسي في تحديد الأهمية النسبية للعناصر المكونة للقائمة المالية، كما أن تحديد نسبة الإيراد المحقق من كل مصدر من مصادر الإيراد إلى إجمالي الإيرادات المحققة، ويُمكن من معرفة مدى مساهمة كل مصدر من تحقيق الإيراد الإجمالي، كما يبين النشاط الأكثر ربحية الأمر الذي يدفع الإدارة إلى الإهتمام به وتوجيه الإستثمارات إليه<sup>1</sup>.

**2- أسلوب التحليل الأفقي (المتغير أو الديناميكي):** ويطلق عليه تحليل الاتجاهات، وهو التحليل الذي يقوم على دراسة وتحليل سلوك كل بند من بنود القوائم المالية، ورصد اتجاه التغير في ذلك البند (تزايد، إستقرار، تراجع) خلال فترة مالية تتعدى السنة، مما يجعله تحليلاً يتصف بالديناميكية<sup>2</sup>. وهو ما يعطي صورة أدق عن واقع حال المؤسسة وعن إتجاهاتها المستقبلية.

**3- التحليل المالي بالنسب المالية:** يعتبر هذا الأسلوب من أشهر أساليب التحليل المالي وأكثرها إستخداماً في مجال تحليل الأداء المالي، أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين عناصر القوائم المالية شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول اقتصادي، ويرجع سبب إستخدام شكل النسب في التحليل المالي من أجل التغلب على مشكلة صعوبة إستخدام الأرقام المطلقة المتوفرة في الميزانية، وجعلها ذات قدرة ودلالة أكبر في التعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة.

## المطلب الثاني: النسب المالية التقليدية لتقييم الأداء

تُعرف النسبة المالية على أنها علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود في القائمة نفسها كما قد تتواجد في قائمتين متتاليتين<sup>3</sup>، شرط أن تكون تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في شركة الأعمال؛ وقبل أن نقوم بشرح هذه النسب يجب أن نوضح بأن قيم النسب المالية المحتسبة لا معنى لها بذاتها إلا إذا قورنت بنسب أخرى معيارية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء؛ يختلف تصنيف النسب المالية

<sup>1</sup> - إيمان أنجرو، التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض - المصرف الصناعي السوري أمودجا-، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007/2006، ص ص 69-70.

<sup>2</sup> - حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص 8.

<sup>3</sup> - محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 31.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

باختلاف الأساس الذي تم الإعتماد عليه في عملية التصنيف، إلا أنه غالبا ما يتم تقسيم النسب المالية بناء على الغرض من عملية التحليل إلى أربع مجموعات رئيسة هي:

### أولا: نسب السيولة (Liquidity Ratios)

تقيس هذه المجموعة درجة سيولة المؤسسة، أي قدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية في أسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة؛ وتستخدم المؤسسة هذه السيولة عادة في تسديد الإلتزامات المترتبة عليها في الأجل القصير كأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل في تواريخ إستحقاقها، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل.

يرتبط مقدار حاجة المؤسسة إلى السيولة بطول الدورة التشغيلية *the operating cycle* الخاصة بها، والتي يُقصد بها المدة ما بين زمن القيام بالإستثمار في السلع والخدمات وزمن تحصيل المؤسسة لإيرادات ذلك الإستثمار (أي التحصيل الفعلي لعوائد ذلك الإستثمار)، وكلما زاد طول الدورة التشغيلية للمؤسسة كلما تطلب منها الأمر الإحتفاظ بحجم أكبر من الأصول السائلة<sup>1</sup>؛ ويمكن ذكر أهم نسب السيولة فيما يلي:

- نسبة السيولة العامة (التداول) = الأصول الجارية (المتداولة) / الخصوم الجارية (المتداولة)؛
- نسبة السيولة السريعة (المختصرة) = الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية؛
- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية.

نظرا لخصوصية العمل المصرفي فيمكن ذكر أهم نسب السيولة الخاصة بالصناعة المصرفية فيما يلي<sup>2</sup>:

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى\*؛
  - نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى المصرف / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى؛
  - نسبة السيولة العامة = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة البنك + أصول شديدة السيولة / إجمالي الودائع + التزامات أخرى.\*
- \* إلتزامات أخرى: تتمثل في الشيكات والحوالات والإعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للمصارف الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب الأخيرة وإن كانت طريقة حسابها متعارف عليها فإن نسبها المعيارية تبقى غير محددة بشكل يسمح بإتباعها في مختلف الاقتصاديات، وعلى هذا الأساس تنفرد كل هيئة رقابية بتحديد النسبة التي تراها مناسبة والتي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية التي يملها الوضع الراهن للبلد.

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> - بورقية شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2010-2011، ص ص 71 - 72.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

تعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإنه مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلا بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من المودعين.

### ثانيا: نسب النشاط (Activity Ratios)

تُعبّر نسب النشاط على مدى كفاءة المصرف في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي<sup>1</sup>. ومن أهم هذه النسب<sup>2</sup>:

– معدل دوران الأصول الثابتة: الإيرادات/ الأصول الثابتة؛

– معدل دوران الأصول المتداولة: الإيرادات/ الأصول المتداولة؛

– معدل دوران إجمالي الأصول: الإيرادات/ مجموع الأصول. ويعد هذا المعدل شاملا مقارنة مع المعدلات السابقة حيث يبين مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله المختلفة (الثابتة و المتداولة).

### ثالثا: نسب الربحية (المردودية) (Profitability Ratios)

تُعتبر نسب الربحية من أهم النسب المالية التي يتم التركيز عليها عند تحليل الأداء المالي سواء على مستوى المؤسسة أو حتى على مستوى الصناعة، فهي تعكس الأداء الكلي للمؤسسة حيث تفحص قدرتها على توليد الأرباح من مبيعاتها، وتعتبر من المقاييس الهامة التي تعكس كفاءة سياسات وقرارات الإدارة المالية للمؤسسة الإستثمارية والتشغيلية والتمويلية، كما تُظهر الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الموجودات على النتائج التشغيلية للمؤسسة؛ ومن أهم النسب المستخدمة ما يلي:

1- نسبة هامش الربح الصافي (Net Profit Margin Ratio): تقيس هذه النسبة الربحية المترتبة عن كل دينار من المبيعات، و بالتالي تعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف، و تحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة (النتيجة الصافية)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

<sup>1</sup> -Abdus Samad, Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain, **Journal of Economics and Management**, Vol.12, No.2, 2004, p 6.

<sup>2</sup> - فيصل محمود الشوارة، مبادئ الإدارة المالية – إطار نظري و محتوى عملي – التمويل، الإستثمار، التخطيط، التحليل المالي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 312-314.

<sup>3</sup> - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص 81.



## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

2- معدل العائد على الإستثمار (المردودية الاقتصادية) (Return on investment ratio): أو كما يطلق عليه معدل العائد على الأصول (ROA)، يقيس هذا المعدل مقدار العائد المتحقق عن كل دينار من الإستثمار أو ما يعرف بالقوة الإيرادية Earning Power، و لهذا يحظى هذا المعدل بإهتمام كبير من قبل فئة الملاك والمقرضين والمستثمرين سواء العاملين في نفس صناعة المؤسسة أو العاملين في صناعات أخرى، و الذين يبحثون عن أفضل توظيف لأموالهم<sup>1</sup>.  
يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة قبل الفائدة و الضريبة (النتيجة الصافية)}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يهدف القيام بتحليل أكثر لأسباب التغير في هذا المعدل يمكن تجزئته على النحو التالي<sup>3</sup>:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{نسبة الهامش على صافي الربح (PM)} \times \text{معدل دوران إجمالي الأصول (منفعة الأصول) (UM)}$$

فهذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول، أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

لكن يعاني هذا المعدل من بعض نقاط الضعف تجعل قيمته محدودة، فهناك من يرى بأن فاعلية الأصول في خلق الأرباح يجب أن تقاس على أساس النتيجة قبل وليس بعد خصم الفوائد والضريبة، ذلك أن مجموع الأصول تمول من المساهمين والدائنين ولذلك يجب على هذا المعدل أن يقيس العائد لهاذين الفرقين من المستثمرين؛ وعليه يتم قياس معدل العائد على الأصول أو ما يعرف بمعدل القوة الإيرادية الأساسية Basic earning power ratio وفق العلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة قبل الفائدة و الضريبة EBIT}}{\text{مجموع الأصول}}$$

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 63.

<sup>2</sup> - صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي - الأصول العلمية و العملية -، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015، ص 110.

<sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 81-82.

<sup>4</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 63.

3- **معدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) (Return On Equity):** إعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، إستخدم منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الإئتمان، السيولة، معدل الفائدة، رأس المال ومخاطر التشغيل<sup>1</sup>. يُعبر هذا المعدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أموال الملاك وهذا عبر تحقيق أكبر عائد ممكن مقارنة بحجم حقوق الملكية المتوفرة على مستوى المؤسسة، ونظرا لمساهمته في تبيين ربحية السهم الواحد لدى المؤسسة فقد حظي بأهمية كبيرة في الأسواق المالية، وبحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة (النتيجة الصافية)}}{\text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}}$$

بهدف تسهيل عملية تحليل معدل العائد على حقوق الملكية والتوصل إلى أسباب تلك التغيرات، يقترح نموذج ديون (dupont system) الشكل التالي المعدل والذي يفصله إلى جداء ثلاثة متغيرات مختلفة تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = نسبة الهامش على صافي الربح (PM) × معدل دوران الأصول (UM) × معدل الرفع المالي (EM)

وبالتالي فإن نموذج dupont يفسر التغير في ROE بالتغير في كل وبعض المتغيرات الثلاثة التالية:

- نسبة الهامش على صافي الربح: والتي تقيس مقدار الأرباح الصافية المترتبة عن كل دينار واحد من المبيعات، والتي تعكس مقدار قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف المنتجات المباعة؛
- معدل دوران إجمالي الأصول (منفعة الأصول): والذي يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الأصول الخاصة بالمؤسسة في توليد المبيعات، وبالتالي فهو يوضح كفاءة المؤسسة في إستغلال الأصول الخاصة بها، أي إنتاجية الأصول؛
- معدل الرفع المالي: والذي يقيس نسبة الأصول إلى حقوق الملكية، أي مقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الأصول وبالتالي مقدار إعتداد المؤسسة على القروض في تمويل أصولها، إذا فمعدل الرفع المالي يسمح بتوضيح مدى نجاح إدارة المؤسسة في إختيار مزيج رأس المال المناسب والذي يسمح بتحقيق أكبر عائد بالنسبة لحقوق الملكية.

يُعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من بين أشهر المؤشرات التي يمكن أن تقيس الربحية داخل المصرف حيث أعطى نموذج ديون شكل العلاقة بين المكونات، وحسب هذا النموذج فإن العائد على حقوق الملكية (ROE) يختلف عن العائد على

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 201.

الأصول (ROA) بسبب تأثير الرافعة المالية (EM) (مضاعف حقوق الملكية)، كما أن العائد على الأصول يمكن قياسه بواسطة مؤشرين أساسيين هما هامش الربح (PM) ومنفعة الأصول (AU) <sup>1</sup>. وبالتالي هذه الصيغة تفسر الأداء بشكل أفضل فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه بسبب العائد على الأصول أو الرافعة أو لكليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع (ROE) يعود إلى الرافعة المالية EM فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل إذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمساهمين عن إدارة المؤسسة <sup>2</sup>.

#### رابعاً: نسب المديونية (Debt Ratios)

تسمح هاته المجموعة من النسب بتحديد هيكل التمويل الخاص بالإستثمارات التي قامت بها إدارة المؤسسة، وتعتبر على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصوله بالمقارنة مع أمواله الخاصة، أي توضح العلاقة بين الديون والأموال الخاصة، ويهتم الدائنون بهذه النسب لأنها تعتبر بالنسبة لهم بمثابة مؤشر على ما إذا كان من الصواب منح المؤسسة قروض إضافية، أم أن الأمر غير ذلك نظراً لضخامة الأموال التي سبق للمؤسسة اقتراضها. وتتضمن مجموعة من النسب أهمها ما يلي <sup>3</sup>:

#### 1- نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage Ratio):

تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في تمويل مجموع الأصول، وتشمل كل من الديون القصيرة والطويلة وفقاً للمعادلة:

$$\text{نسبة الرافعة المالية (نسبة الإقتراض)} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الحصوم}}$$

كلما ارتفعت قيمة هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة حجم المخاطر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة الإعتماد الزائد على القروض، مما يزيد من مخاوف الجهات المقرضة وبالتالي يؤدي إلى تراجع المعروض من القروض وزيادة تكاليفها.

#### 2- نسبة القروض إلى حقوق الملكية:

يتم حساب هذه النسبة بقسمة إجمالي ديون المؤسسة على الأموال الخاصة المتمثلة في رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمخصصات من أجل تحديد حد الأمان الذي توفره المؤسسة لفئة المقرضين، وهذا راجع لكون حقوق الملكية تعتبر بمثابة الضمان لأصحاب القروض من إمكانية إسترجاع أموالهم في حالة حدوث أي تعثر للمؤسسة، وبالتالي كلما زاد حجم حقوق الملكية كلما زاد حد الأمان لفئة المقرضين ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

<sup>1</sup> - محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 91.

<sup>2</sup> - Frederic Mishkim , Monnaie, Banque et marchés financiers, Pearson, France, 2010, P 315 .

<sup>3</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 194-197.

3- نسبة هيكل رأس المال: تهدف إلى إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

#### خامسا: نسب السوق (Market Ratios)

تُسمى بنسب الأسهم للمتعاملين بالأسواق المالية، ويرى المدراء الماليين أنه من المفيد النظر إلى نسب تجمع ما بين المعلومات المحاسبية ممثلة في القوائم المالية والمعلومات السوقية المتمثلة في أسعار الأسهم في السوق، وهي ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم، المستثمرين المحتملين، محلي الأوراق المالية، بنوك الإستثمار، المقرضين و إدارة المؤسسة في تحديد أداء الشركة والعائد على الأسهم و تأثيراتهم. و من أهم هذه النسب ما يلي<sup>2</sup>:

- القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share) (BVPS) = حقوق المساهمين العاديين/عدد الأسهم العادية الصادرة؛
- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم = القيمة السوقية للسهم العادي / القيمة الدفترية للسهم العادي؛
- نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة (Earnings Per Share) (EPS) = إجمالي الأرباح المقترح توزيعها (صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب- توزيعات أرباح الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية الصادرة؛
- نسبة سعر السهم إلى ربح السهم (Price Earnings Ratio) (P/E) = سعر السهم في السوق / نصيب السهم العادي من الأرباح؛
- نسبة الأرباح إلى سعر السهم (Earnings Price Ratio) (E/P) = ربح السهم / القيمة السوقية للسهم.

#### سادسا: مؤشرات الملاءة المالية و كفاية رأس المال

تُعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أنها قياس مدى كفاية رأس المال؛ نذكر منها:

- كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / الودائع؛
- كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار؛
- مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية؛
- نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة).

المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف التقليدية لا تختلف في النسبة في حد ذاتها عن المصارف الإسلامية، وإنما يكمن الاختلاف في تكوين البند أو طبيعته حيث نجد مثلا الاستثمارات في المصارف الإسلامية عبارة عن

<sup>1</sup> - فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 320.

<sup>2</sup> - راجع: - صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص 112-115.

- فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص 84-91.



## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

مشاركات ومساهمات في مشاريع، أما الاستثمارات في المصارف التقليدية فنجدها عبارة عن قروض واستثمارات في الأوراق التجارية و الأوراق المالية في سندات .

كما ذكرنا سابقاً أنه للإستفادة من نتائج التحليل المالي لا بد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة، فنجاعة النسب المالية في إعطاء حكم موضوعي تتوقف على مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التالية:

- متوسط نسب القطاع ( الصناعة) الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى إلى تحقيقها؛
- نسب مماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة وذلك بغرض معرفة إتجاه تطور الظاهرة محل الدراسة؛
- نسب نمطية متعارف عليها في التحليل المالي صادرة من وزارة الصناعة أو التجارة توحد المؤسسات والقطاعات في إطار نطاق واحد لقياس السيولة و الربحية... وهكذا لقياس النسبة المراد مقارنتها.

### المطلب الثالث: إنتقادات النسب المالية التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء

- رغم أهمية النسب المالية التي شكلت الإتجاه التقليدي في تقييم الأداء وشيوعه وإنفراده كأسلوب من أساليب الإدارة المالية، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض الإنتقادات التي حدّت من أهميته ومن إعماده نذكر أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:
- إعتداد تلك النسب على معلومات محاسبية ومالية خاصة بالوقت الماضي، دون التطرق إلى المعلومات الخاصة بالأداء الحالي (والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على تطوير الأداء في المستقبل) و المستقبلي للمؤسسة؛
  - تركيز تلك المقاييس على تحليل الأداء في الأجل القصير على حساب الأجل الطويل، وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإستراتيجية، لأنها تقوم بتوفير معلومات مظلمة عن مستوى الأداء والذي يؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة؛
  - إستخدام مقاييس الأداء التقليدية يعد نظام أحادي البعد وليس متعدد الأبعاد، من خلال تركيزه على بعد الأداء المالي دون الأبعاد الأخرى مثل العلاقات مع الزبائن، والعمليات الداخلية وعمليات التعلم و النمو...
  - تؤدي مقاييس تقويم الأداء التقليدية إلى عدم وضوح العلاقة بين الأداء ومسببات نتائج الأداء؛
  - تأثر تلك النسب بالمبادئ المحاسبية السائدة في البيئة التي تنشط بها المؤسسة وبالتالي فإن هذا يجد من إمكانية إستخدامها في المقارنة بين أداء تلك المؤسسة و مؤسسات أخرى تعمل في بيئة ذات مبادئ محاسبية مختلفة؛
  - إهمالها لبعض الجوانب الأساسية في نشاط المؤسسة مثل الإبتكار وإدارة المعرفة داخل المؤسسة و إدارة الموارد البشرية وغيرها.

<sup>1</sup>- راجع: - سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن - دراسة تطبيقية في شركة زين السعودية للإتصالات-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس و الثلاثون، 2013، ص ص 343-381، (352).

- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 218-219.

- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 66.

### المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء

إزاء الإنتقادات الموجهة إلى الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء، فقد إتجه الباحثون إلى تطوير وإبتكار أطر جديدة ومختلفة يتم من خلالها تجميع المقاييس المالية وغير المالية معًا في نماذج يهدف إعطاء صورة أوضح عن أداء الوحدة الاقتصادية تقابل المتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة. وفيما يلي مجموعة من تلك الأساليب المستخدمة.

#### المطلب الأول: أساليب حديثة عامة لتقييم الأداء

نظرا لكثرة الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه الأساليب و المتمثلة في:

#### أولاً: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added

**1- القيمة الاقتصادية المضافة: مفهومها و طريقة حسابها:** إنجهدت الدراسات الحديثة بدرجة من الإهتمام نحو المقاييس التي تركز على القيمة، خصوصا بعد ظهور مقياس جديد للأداء أصطلح عليه Economic Value Added<sup>1</sup>، ولقد تم تبني هذا المعيار من قبل شركة General Motors سنة 1920، ومن ثم إعتباره كمعيار مكمل للمعيار العائد على الإستثمار خاصة خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين غير أن إستخدامه ظل محدوداً<sup>2</sup>؛ إلا أن الإهتمام الحالي لهذا المقياس في الفكر المحاسبي يرجع لشركة Stern & Steward وهي شركة إستشارية أمريكية في نيويورك أسسها كل من Joel Stern et G.Bennett Stewart لخدمة الإدارة المالية وتطوير قياس الأداء، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVA في أواخر الثمانينات من القرن العشرين<sup>3</sup>. هذا المقياس لاقى نجاحا كبيرا وإستخداما واسعا من قبل الشركات العالمية Coca Cola, Diageo, Lilly (Eli), Guidant and SP<sub>x</sub> بإعتباره مقياس حديث لنجاح الشركات كونه يتماشى بشكل وثيق مع متطلبات تعظيم ثروة الملاك<sup>4</sup>، ويسمح معيار EVA بقياس مدى قدرة المنظمة على تحقيق أرباح أعلى من تكاليف رأس المال الموظف (المقدم من قبل الملاك والمقرضين)، ولذلك تعبر EVA عن الفرق بين صافي الأرباح التشغيلية للمؤسسة بعد الضريبة وتكلفة التمويل المرجحة<sup>5</sup>، و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$EVA = NOPAT - ( \text{Cost of capital} \times \text{Capital} )$$

$$EVA = NOPAT - WACC \times IC$$

<sup>1</sup> - James L. Grant, **Foundations of Economic Value Added**, J.Wiley, New York, USA, 2<sup>nd</sup> Edition, 2003, P 2.

<sup>2</sup> - Nikhil Chandra Shil, Performance Measures: An application of economic value added, **International Journal Of Business and Management**, Vol 04, N° 03, March 2009, P 170.

<sup>3</sup> - مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية و التعديلات المقترحة لإحتسابها -دراسة تطبيقية -، مجلة دراسات محاسبية و مالية، بغداد، العراق، العدد 11، المجلد 5، 2010، ص 4.

<sup>4</sup> - James L. Grant, OP Cit, P2.

<sup>5</sup> - Stewart G.Bennett, **Best practice EVA : the difinitive guide to measuring and maximizing shareholder value**, (Wiley finance series), USA, 2013, P 12.

حيث أن:

- NOTAP: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (نتيجة الإستغلال بعد الضريبة وقبل إحتساب المصاريف المالية (الفوائد));  
 - Capital: رأس المال المستثمر من قبل فئة الملاك والمقرضين، يتم إحتسابه مباشرة من خلال الرجوع إلى جانب الخصوم في ميزانية المؤسسة، والقيام بجمع كل من حقوق الملكية وكذلك مجموعة الديون قصيرة وطويلة الأجل الموجودة على عاتق المؤسسة؛  
 Cost of capital: التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر ويرمز لها بـ  $WACC^*$ ، يتم ترجيح تكاليف كل عنصر من عناصر رأس المال المستثمر بأوزان مساوية للأهمية النسبية لذلك العنصر داخل إجمالي رأس المال المستثمر، تُحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$WACC = r_E \times \frac{E}{V} + r_D \times (1 - T) \times \frac{D}{V}$$

حيث أن:  $r_E$  تمثل تكلفة حقوق الملكية؛  $r_D$  تكلفة الديون؛  $E$  حقوق الملكية؛  $D$  الديون؛  $V$  قيمة المؤسسة وتساوي  $V = E + D$ ؛  $T$  معدل الضريبة.

كما يمكن التعبير عن القيمة الاقتصادية المضافة EVA من خلال المردودية وفق المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$EVA = (ROIC - CMPC) \times IC$$

حيث أن: ROIC: العائد على رأس المال المستثمر؛ CMPC: تكلفة رأس المال المرجحة؛ IC: رأس المال المستثمر؛  
 وبذلك فإن من مزايا استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أنه يعتمد في تقييم الأداء على العائد على الإستثمار أخذا بعين الإعتبار تكلفة رأس المال المرجحة CMPC أي مخاطر نوع البدائل التمويلية.

فإذا كانت قيمة EVA موجبة فإن ذلك يعني أن الشركة ساهمت بشكل مباشر في التأثير في ثروة الملاك حيث يعود سببها إلى زيادة أرباح التشغيل بعد الضرائب أو انخفاض كلفة الإستثمار، أما لو كانت EVA سالبة فإن ذلك يعني أن الشركة تستهلك رأس المال المستثمر بأكبر من ربح العمليات التشغيلية مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك<sup>3</sup>.

اقترحت نفس الشركة أكثر من 160 تعديلا وتسوية يتم إجرائها على الأرباح المحاسبية ورأس المال المستثمر لتقريب القيم المحاسبية من القيم الاقتصادية الحقيقية، ويتم تطبيق من 5 إلى 15 تعديل فقط على أرض الواقع تجنبنا للتعقيد، حيث اقترحت الشركة الشكل التالي للمعيار<sup>4</sup>:

\* Weighted Average Cost of Capital

<sup>1</sup> - Anna Kijewska, causal analysis of determinants influencing the economic value added (EVA)-a case of Polish entity, **Journal of economics and management**, university of economics in Katowice, Poland, vol.26 (4).2016, PP56-57.

<sup>2</sup> - Mondher Cherif et Stéphane Dubreuille, **Creation du valeur et capital investissement**, pearson education, France, 2009, P 68.

<sup>3</sup> - Mondher Cherif et Stéphane Dubreuille, op cit, P 68.

<sup>4</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 247-248.

**EVA = صافي ربح عمليات التشغيل بعد الضرائب ± التسويات و التعديلات على أرباح التشغيل - WACC (رأس المال المستثمر) ± التسويات و التعديلات على عناصر المركز المالي**

عموما تعد القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنها طريقة لتحفيز، بحيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، وبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم، ويصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر ليصبح وسيلة لتحفيز، وكونه طريقة للتسيير، فيتجسد في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين، حيث يمكن إستخدامه في تقييم الإستراتيجيات وتقييم المشاريع الإستثمارية و وضع أهداف الأداء التسييري<sup>1</sup>.

من خلال إستعراض مؤشر EVA يتبين مسأيرته لمفهوم حوكمة المؤسسة بإعتبارها تحاول أن تدفع بالمسيرين نحو رعاية مصالح المساهمين بتعظيم قيمة المؤسسة، وبذلك فهي تحاول تقليل تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الملاك والمسيرين؛ وبالرغم من المزايا التي يوفرها إستخدام معيار EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إلا أنه لم يسلم من بعض النقائص تتمثل أهمها في تركيز المعيار على المدى القصير، وبالتالي يجد من إمكانية إستخدامه في إعداد الخطط الإستراتيجية للمؤسسة.

### ثانيا: نموذج القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added

القيمة السوقية المضافة MVA هي المعيار الثاني الذي سوقته شركة Stern & Steward كمعايير لتقييم الأداء المالي للمنظمة، و تمثل القيمة السوقية أساسا في الفرق بين القيمة السوقية للشركة والقيمة الدفترية (الإسمية) لرأس المال المستثمر بها؛ وفقا للعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$MVA = V_B (CP) - V_C (CP)^3$$

حيث أن:  $V_B$ : سعر السهم في السوق،  $V_C$ : سعر السهم الإسمي (الدفترية)،  $CP$ : عدد أسهم الشركة (الأوراق المالية).

بالتالي فإن هذا المعيار يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق قيمة إضافية لمكونات رأس المال المستثمر بها وهذا داخل الأسواق المالية؛ كما يمكن التعبير عنها عن طريق مجموع القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للشركة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، والتي تحسب وفقا للعلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1+CMPC)^t}$$

<sup>1</sup> - هواري سويسسي معراج، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 07، 2009-2010، ص 61.

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 261-265.

<sup>3</sup> - Mondher Cherif et Stéphane Dubreuille, Op.Cit., P 76.

<sup>4</sup> - Idem.



يُلاحظ من خلال الصيغة أن معيار EVA معياراً في سنة معينة أما MVA معيار متزايد لعدة سنوات، لذا فإن التغير في القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة زمنية معينة يؤثر بشكل كبير على التغير في القيمة السوقية المضافة المستقبلية، وبالتالي يمكن القول بأن EVA تعد مقياساً داخلياً يمكن أن تعتمد عليه إدارة المؤسسة في إختيار وتحديد السياسات والإستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق القيمة لحملة الأسهم، أما القيمة السوقية المضافة فهي مقياس خارجي للأداء لا تعكس فقط تحقيق القيمة لحملة الأسهم إنما تظهر تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمؤسسة ككل حيث أنها تعكس الإيرادات المتوقعة مستقبلاً للمؤسسة وبالتالي فهو مقياس حيوي و مهم يخص أداء المؤسسة ويعكس مدى نجاحها في إدارة مواردها لأجل تعظيم قيمتها.

فإذا كانت  $MVA < 0$  : وضعية خلق القيمة value creation؛ أي أن المؤسسة نجحت في خلق قيمة سوقية

إضافية لرأس مالها المستثمر، و العكس إذا كانت  $MVA < 0$  فهي وضعية إهدار القيمة value destroyed<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مؤشر q-tobin

تم إدخال نسبة q-tobin من طرف (James Tobin) باعتبارها مؤشر للتنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار من خلال الأعمال التي قام بها سنوات 1968م و 1969م، ويدل اسم المؤشر على اسم صاحبه Tobin إلى جانب حرف (q) الذي إختاره عشوائياً و لا يرتبط بأي مدلول، و يعتبر مؤشر q-tobin من أهم المؤشرات المعبرة على أداء مؤسسة ما من خلال مقارنة القيمة السوقية للأصول المالية التي أصدرتها تلك المؤسسة مع القيمة الإستبدالية لأصولها المادية<sup>2</sup>.

يتم حساب مؤشر q-tobin وفقاً للمعادلة التالية<sup>3</sup>:

$$q\text{-tobin} = \frac{\text{Market Value of Firm assets}}{\text{Replacement Cost of Firm assets}} = \frac{\text{القيمة السوقية لأصول المنشأة}}{\text{القيمة الإستبدالية لأصول المنشأة}}$$

معيار الحكم على الأداء والربحية للمؤسسة في معادلة q-tobin تكون من خلال القيمة المعيارية لهذا المؤشر عند الـ 1، فإذا كان  $q\text{-tobin} < 1$  فإن هذا يعبر عن أن القيمة السوقية للمؤسسة أعلى من قيمة موجوداتها وتعكس الأداء الجيد والربحية العالية، هذا ما يعبر عن فرص جيدة للإستثمار في أصول المؤسسة، أما إذا كانت قيمة المؤشر  $q\text{-tobin} > 1$  فإن هذا يعبر عن ضعف القيمة السوقية لأصول المؤسسة، وبالتالي تخوف من الإستثمار في أصولها نتيجة الأداء السيء لها.

<sup>1</sup> - Habibollah Nakhaei, Market value added and traditional accounting criteria : which measure is a best predictor of stock return in Malaysian companies, Iranian journal of Management Studies (IJMS), Vol.9, No.2, Spring 2016, P P(433-455), PP 439-440.

<sup>2</sup> - محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الإلتزام على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية بإستخدام معادلة q-tobin's، أطروحة دكتوراه فلسفة تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن، 2008، ص 38.

<sup>3</sup> - Liang Fu and al, Tobin 's q Ratio Firm Performance, International Research Journal of Applied Finance, Vol. VII Issue - 4 April, 2016, P 1.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

إستخدمت نسبة q-tobin في العديد من الدراسات، والتي تركز على العلاقة السببية بين الإستثمار وسعر السهم وهي محاولة لربط الأسواق المالية مع المتغيرات الاقتصادية<sup>1</sup>، كما إستخدمت لدراسة تأثيرات قوة السوق على أداء المؤسسات خاصة عندما تفشل المقاييس المحاسبية في إلتقاط وتفسير تلك التأثيرات، حيث يلتقط المقياس العوائد الإجمالية من الكفاءة أو الإحتكار<sup>2</sup>.

على الرغم من القبول العام لمؤشر q-tobin من قبل العديد من الباحثين في مجال تقييم الأداء إلا أن إستخدامه ظل محدوداً، وحسب الباحثان (Chang and Pruitt) فإنه من بين الأسباب التي حدثت من إستخدام هذا المؤشر هو حجم المعلومات اللازمة لحسابه والتي لا يمكن توفرها في كل الأحوال، إلى جانب أسباب أخرى مثل مشكلة الخطأ في القياس عند تقدير القيمة السوقية للأصول والتي يمكن أن تؤثر على قيم معاملات الإنحدار عند محاولة دراسة علاقة المؤشر بمتغيرات أخرى، وبالتالي فإن هذا دفع مجموعة من الباحثين إلى محاولة تبسيط عملية حساب المؤشر من خلال تقليل حجم المعلومات اللازمة ومن بين تلك المحاولات نجد العمل الذي قام به الباحثان Lindenberg and Ross سنة 1981م حيث حاول الباحثان إقتراح نموذج لوغاريتمي أساسي في حساب نسبة q-tobin<sup>3</sup>. وهذا وفقاً للمعادلة التالية:<sup>4</sup>

$$L-R q = \frac{PREFST + VCOMS + LTDEBT + STDEBT - ADJ}{TOTASST - BKCAP + NETCAP}$$

حيث أن:

- PREFST: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة؛
- VCOMS: سعر الأسهم العادية للشركة (سعر السهم في 12/31 من كل عام) × عدد الأسهم المكتتب بها؛
- LTDEBT: قيمة الديون طويلة الأجل للشركة، معدلة بمعدل آجالها؛
- STDEBT: القيمة الدفترية لمطلوبات الشركة قصيرة الأجل؛
- ADJ: صافي قيمة الأصول قصيرة الأجل؛
- TOTASST: القيمة الدفترية لإجمالي قيمة أصول الشركة؛
- BKCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للشركة؛
- NETCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للشركة، معدلة بنسبة التضخم.

تمكّن الباحثان (Chang and Pruitt) سنة 1994م من تقديم نموذج مبسط تقريبي لتقدير نسبة q-tobin يعتمد على معلومات مالية ومحاسبية محدودة يمكن توافرها في القوائم المالية، ويمتاز بعمليات حسابية بسيطة وأقل تعقيداً مقارنة مع

<sup>1</sup> - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> - عز الدين مصطفى الكور و نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد 3، 2007، ص 263.

<sup>3</sup> - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 40.

<sup>4</sup> - Kee H. Chung and Stephen W.Pruitt , A Simple Approximation of Tobin's q, Financial Management, Vol.23 ,No.3, Autumn 1994, PP 70-71 .

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

النماذج السابقة، بحيث لا تتطلب عملية الحساب تقدير القيمة السوقية للديون والأسهم الممتازة، وقد اعتمد في تقدير القيمة الإستبدالية للأصول على القيمة الدفترية على إفتراض أن لهما نفس القيمة؛ ويستطيع هذا النموذج تقدير قيمة q-tobin تكون قريبة جدا من قيمته الأصلية، وبالتالي إستطاع التفوق على نموذج Lindenberg and Ross في دقة التقدير<sup>1</sup>. وحسب نموذج Chang and Pruitt فإنه يتم حساب قيمة q-tobin التقريبية وفقا للمعادلة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT})/\text{TA}$$

حيث أن:

- MVE: سعر السهم ( في نهاية 12/31 من كل عام) × عدد الأسهم العادية المكتتب بها؛
- PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة؛
- DEBT: قيمة المطلوبات (الديون) قصيرة الأجل - قيمة الأصول قصيرة الأجل + القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل؛
- TA: القيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة.

### رابعا: بطاقة الأداء المتوازن (BSC) Balanced Score Card

تعكس بطاقة الأداء المتوازن التطور الذي بلغته عملية تقييم الأداء في المؤسسات، حيث تترجم رغبة الجهات ذات الصلة بالتقييم في التوسع لإستخدام مقاييس تدمج المؤشرات المالية وغير المالية، وربط العمليات التشغيلية على المدى القصير برؤية وإستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، وبالتالي شكل نظام أكثر شمولية للتعبير عن الوضع الفعلي للمؤسسة في البيئة المعاصرة.

#### 1- نشأة و تعريف بطاقة الأداء المتوازن

كان أول ظهور لبطاقة الأداء المتوازن عام 1992 على يد الباحثان Robert Kaplan بروفيسور في المحاسبة بجامعة هارفرد و David Norton مستشار أعمال في ولاية بوسطن الأمريكية، وذلك إثر دراسة دامت عاما كاملا وشملت إثنا عشر مؤسسة من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنطلق الباحثان من فرضية أن مؤشرات الأداء المالية لم تعد فعالة بالنسبة للمؤسسات الحديثة، وأن اعتماد هذه الأخيرة على المقاييس المالية يؤثر سلبا على خلق القيمة، من هنا قام الباحثان بمناقشة مجموعة من الخيارات والبدائل إنتهت بهم إلى تصميم أداة جديدة لتقييم الأداء تم تسميتها بطاقة الأداء المتوازن<sup>3</sup>. وهي نموذج للوحة القيادة أطلق عليها الباحثان سنة 1996 لوحة القيادة المستقبلية (الإستشرافية)<sup>4</sup>، يقدمان فيه فلسفة جديدة حول القيادة

<sup>1</sup> - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 41.

<sup>2</sup> - Kee H. Chung and Stephen W.Pruitt, Op.Cit., P 71.

<sup>3</sup> - Paul R. Niven, **Balanced Score Card: step-by-step for government and non-profit agencies**, John Wiley and Sons Inc, New Jersey, USA, 2nd edition, 2008, P 14.

<sup>4</sup> - مراكنشي محمد الأمين، مطبوعة في مراقبة التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2012، ص ص 90-92.

متجاوزين استعمال المؤشرات المالية فقط، فتم إدراج محاور استراتيجية تركز على مؤشرات أكثر دقة ترتبط بالتنوع والأجل والقيمة، مقدرة من قبل الزبون وتحسين العمليات الداخلية ونعني ذلك الجانب التنظيمي.

يعرفها البعض ببساطة على أنها إطار متعدد الأبعاد لقياس الأداء الإستراتيجي يجمع ما بين المؤشرات المالية وغير المالية؛ وعرفها كل من Kaplan & Norton بأنها: "نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة الرؤية في مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، تساهم هذه المقاييس في إنجاز الأعمال، ووضع إستراتيجية الأعمال واتصال الإستراتيجية بالأعمال، والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولاً إلى أهداف المنظمة"<sup>1</sup>.

يرى P. Niven والذي يعد من أشهر الباحثين وأكثر الكتاب في بطاقة الأداء المتوازن على أنها مجموعة منتقاة بعناية من المؤشرات القابلة للقياس الكمي والمستمدة من إستراتيجية المؤسسة، تمثل هذه المؤشرات أداة تستخدم من طرف المديرين لتوصيل نتائج أداء المؤسسة إلى الموظفين ومختلف أصحاب المصالح وهو ما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها الإستراتيجية<sup>2</sup>.

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها: "أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة إستراتيجية المنظمة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة"<sup>3</sup>. كما أن ما يعزز أهمية بطاقة الأداء المتوازن هو إعتبار مجلة Harvard business review في عددها 75 لسنة 1992 أن مفهوم بطاقة الأداء المتوازن من بين أهم 15 مفهوماً في الأداء، وعادت لتعتبر نفس المجلة في 1996 المفهوم من بين 75 مفهوماً مؤثراً في القرن العشرين<sup>4</sup>. ولقد تم وصفها بالنظام المتوازن لأنها تحاول إيجاد التوازن بين العناصر التالية<sup>5</sup>:

- المقاييس التي تقيس النتائج قصيرة الأجل والمقاييس التي تقيس النتائج طويلة الأجل؛
- المقاييس الداخلية و المقاييس الخارجية، المقاييس المالية و المقاييس غير المالية؛
- المقاييس المرجعية التي تشير إلى أداء سابق والمقاييس الإرشادية التي تقود أو تحفز الأداء مثل قياس معدلات الشكاوي؛
- المقاييس الموضوعية مثل المقاييس الكمية والمقاييس الذاتية التي تخضع للحكم الشخصي مثل مقاييس رضا العملاء.

**2- أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:** يتضمن الإطار العام لنظام بطاقة الأداء المتوازن أربعة أبعاد أو منظورات رئيسة تتفاعل وتتكامل فيما بينها ضمن ما يعرف بعلاقات السبب والنتيجة لتحقيق رؤية وإستراتيجية المؤسسة، كما يوضح الشكل التالي:

<sup>1</sup> - طاهر محسن منصور العالي ووائل محمد صبحي إدريس، دراسات في الإستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 129.

<sup>2</sup> - Paul R. Niven, Op.Cit., P 31.

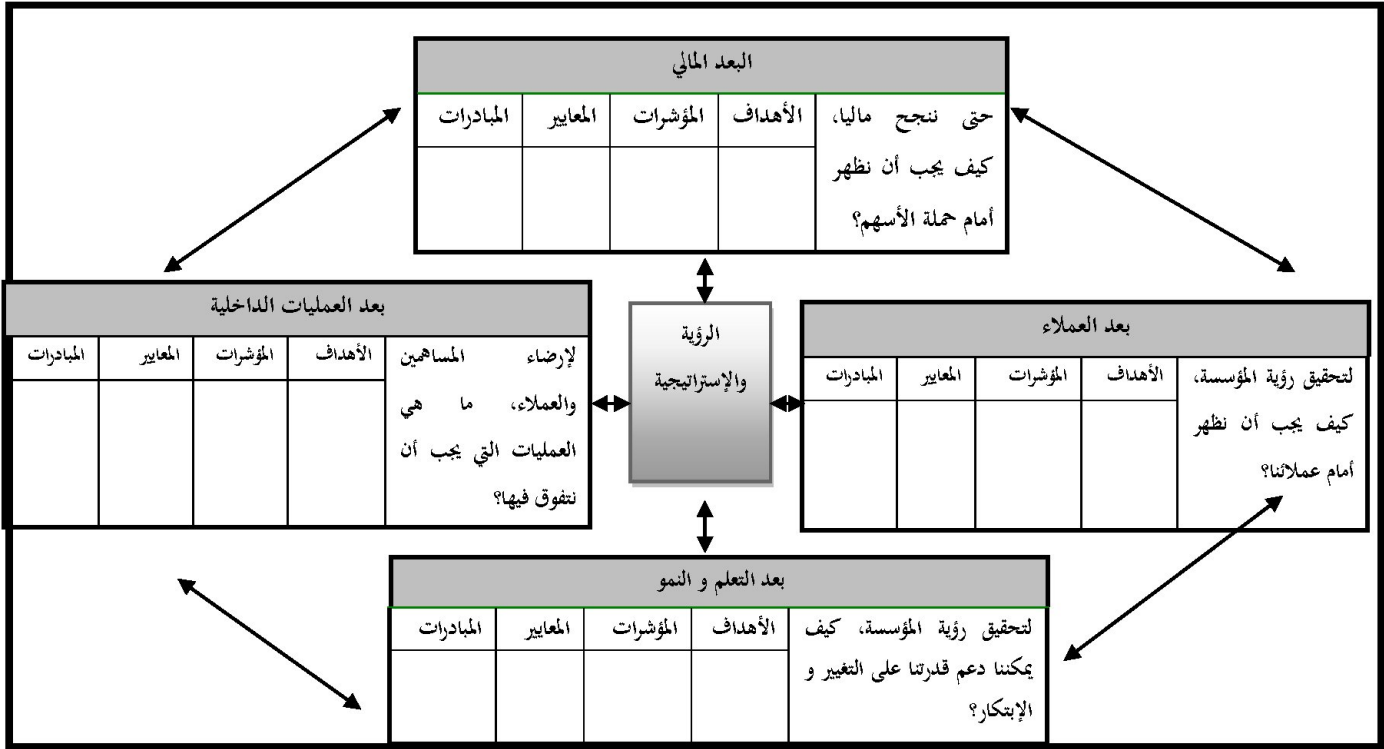
<sup>3</sup> - بوشعور رضية، طويل أحمد، بوطوبة محمد، قياس أداء مؤسسات التعليم العالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC): وسيلة لضمان الجودة (دراسة تطبيقية في جامعة أبي بكر بلقايد الجزائرية)، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 9-11 فيفري 2016، السودان، ص 594.

<sup>4</sup> - سحر طلال إبراهيم، مرجع سابق، ص 358.

<sup>5</sup> - حمد أحمد حمد أبو جزر، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لتقويم أداء البنك الإسلامي الفلسطيني: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012، ص 30.



الشكل رقم (2.2): الأبعاد الأربعة في بطاقة الأداء المتوازن



**Source:** R.Kaplan and D.Norton, Linking the balanced scorecard to strategy, California management review, vol 39, No.1, Fall 1996, P 54.

يتضح من خلال الشكل السابق الأبعاد الجوهرية التي تقوم عليها بطاقة الأداء المتوازن والتي تتمثل في الأبعاد التالية:

- أ- **البعد المالي (Financial perspective):** يُعد البعد المالي أحد محاور قياس وتقييم الأداء، حيث تُمثل نتائج هذا البعد مؤشرات موجهة لبلوغ أهداف المؤسسة والوقوف على مستوى النتائج المحققة بإتباع إستراتيجيتها، كما تقدم المؤشرات المالية صورة واضحة عن الأداء المالي للمؤسسة تسمح بالتأكد من أن تنفيذ الإستراتيجية يساهم فعلا في تحسين النتائج وبلوغ الأهداف<sup>1</sup>.
- ب- **بعد العملاء (Customer perspective):** يهدف بعد العملاء إلى تحديد المقاطعات السوقية المستهدفة والتي يمكن للمؤسسة التموضّع فيها وكذلك مؤشرات الأداء المتعلقة بمؤلاء العملاء داخل القطاعات المستهدفة، ويرى كل من Norton & Kaplan أنه بالنسبة لكل مقاطعة يمتلك المسيرون خمسة مؤشرات أساسية للتعبير عن الأداء ضمن هذا البعد هي: رضا العملاء، الإحتفاظ بالعملاء، إكتساب عملاء جدد، ربحية العملاء وحصصة المؤسسة في القطاعات السوقية المستهدفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Sanjoy Bose and Keith Thomas, Applying the balanced scorecard for better performance of intellectual capital, journal of intellectual capital, Vol 8, No .4, 2007, P 659.

<sup>2</sup> - Roberts S.Kaplan and David P.Norton, The balanced scorecard: Translating strategy into action, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, 1996, P 63.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

ج- **بعد العمليات الداخلية (Internal-Business-Process perspective):** يركز هذا البعد على تحديد المؤسسة لمجموعتها الخاصة من العمليات الداخلية التي تسمح لها بتلبية حاجيات زبائنها وتحقيق النتائج المالية المنتظرة، لذلك اقترح كابلان ونورتن ضمن هذا الإطار نموذجاً عاماً لسلسلة القيمة يمكن لمختلف المؤسسات إستعماله عند إعدادها لبعد العمليات الداخلية.

د- **بعد التعلم والنمو (Learning and growth perspective):** يُعتبر الأساس الذي بُني عليه بطاقة الأداء المتوازن، يسمح بتحديد مدى قدرة المؤسسة على التطوير والتحسين والنمو، حيث يحدد البنية التحتية التي ينبغي بناؤها لخلق نمو طويل الأجل؛ وحسب كابلان ونورتن فإن التعلم التنظيمي والنمو يأتيان من ثلاث مصادر هي الأفراد، الأنظمة والإجراءات التنظيمية.

في الأخير، نشير إلى أن الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن قد لا تكفي لإنجاح عملية تقييم الأداء، حيث أنه في بعض الحالات لا يكون الإهتمام منصباً فقط نحو تحقيق رضا العملاء والمصالح المالية للمساهمين، بل قد يتجه الإهتمام نحو أطراف أخرى كالمجتمع والبيئة والمحيط، لذلك يقترح بعض الباحثين إدخال تلك الأطراف ضمن البطاقة لتحقيق تقييم موضوعي للأداء.

### خامساً: نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية

وضعت هذه اللجنة معيار U4، والذي يتضمن نموذجاً شاملاً لتقييم الأداء، يتكون من ستة مجموعات رئيسية، وأوصت المؤسسات باختيار مؤشرات الأداء التي تناسب مع ظروفها واحتياجاتها والإستراتيجية التي تتبعها.

### الشكل رقم (3.2): نموذج لجنة معايير المحاسبة الإدارية الأمريكية لتقييم الأداء



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على : أيتن محمود سامح المرجوشي، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، دار

النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 41-44.

تعتبر الأساليب السابقة الذكر من أهم الطرق الحديثة المستخدمة لتقييم الأداء على مستوى المؤسسة، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود أساليب حديثة أخرى ونذكر على سبيل المثال: القياس المقارن بالأفضل Benchmarking (المقارنة المرجعية)<sup>1</sup>، المستخدم بشكل كبير، نموذج سلسلة القيمة<sup>2</sup>،... بالإضافة إلى نموذجين حديثين لكن قليلي الإستخدام في الدراسات التطبيقية واللدان يحتاجان لدراسات أخرى، هما نموذج ستة سيجما (Six Sigma)<sup>3</sup>، النموذج البلوري (Performance Prism)<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: أساليب حديثة خاصة لتقييم الأداء في الصناعة المصرفية والمصرفية الإسلامية

إن الأساليب التقليدية والحديثة لتقييم الأداء التي تم عرضها سابقا تطبق على كامل الصناعات ومن بينها الصناعة المصرفية، ونسعى من خلال هذا المطلب إلى عرض نماذج تقييم الأداء إختصت بها الصناعة المصرفية دون غيرها من الصناعات، وتمثل في نموذج CAMELS، نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROK.

### أولا: نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف

#### 1- نشأة و تعريف نظام CAMELS

نتيجة لتطور العمل المصرفي، تعقده، توسعه و تنوع عملياته ظهرت الحاجة إلى توفير نظم رقابية داعمة لوسائل الرقابة السابقة مثل الرقابة الوقائية والحماية تجنبا للوقوع في الأزمات المالية، فظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 ما يُعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Pating System والتي تم مراجعتها عام 1998 يستند إلى الفحص الميداني يُطلق عليه بنظام CAMELS، ويُعتبر من أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المالية<sup>5</sup>. تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - راجع: محمد رفعت حسنين، صابر صبحي محمد عبد ربه، عائشة عبد الفتاح الدجج، نماذج تطبيقية لأسلوب القياس المقارن بالأفضل لتحسين أداء المؤسسات التعليمية "مراكز التعليم المفتوح نموذجا"، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، مصر، العلوم التربوية، العدد الثالث، الجزء الأول، جويلية 2015.

<sup>2</sup> - راجع: نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (عدد خاص)، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 21، العدد 2، 2005، ص 6-7.

<sup>3</sup> - راجع: - حوار إحصان خليل، مدى إمكانية تطبيق مفاهيم ستة سيجما في تقييم وتحسين مستوى الأداء- بحث تطبيقي في عينة من المصارف الأهلية العراقية في النجف الأشرف-، مجلة مركز دراسات الكوفة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، العراق، العدد 49، 2018، ص 239-268.

<sup>4</sup> - Andy Neely, Chris Adams, Mike Kennerley, the performance prism: the scorecard for measuring and managing business success, pearson education limited, great Britain, first edition, 2002.

<sup>5</sup> - يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 205-216، ص 207.

<sup>6</sup> - طارق عبدالعال حماد، مرجع سابق، ص 103.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

CAMELS نظام تصنيف المصارف حسب أدائها ووفق معايير التقييم المتكونة من ستة مؤشرات تجميعية حيث يرمز كل حرف من اسمه إلى أول حرف من اسم العنصر والمؤشر فيه كما يلي: يُرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال (Capital Adequacy) لحماية المودعين وتغطية المخاطر، الحرف A لجودة الأصول (Asset Quality) وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M لجودة الإدارة (Management Quality) ومستوى كفاءتها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف E فيرمز لإدارة الربحية (Earning Management) أي مستوى ومدى مساهمة الربحية في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف L يرمز (Liquidity Position) لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يُرمز لحساسية المصرف إتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to Market Ris) أي مدى حساسية المصرف للتغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وغيرها من المخاطر السوقية التي تؤثر على أدائه<sup>1</sup>. ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية، كما أن تقييم هذه العناصر يأخذ بعين الاعتبار حجم المصرف ودرجة تعقيد نشاطاته و مخاطر المصرف الكلية<sup>2</sup>.

مما تقدم يمكن تعريف نظام CAMELS بأنه نظام رقابي وإشرافي موحد وفعال لتقييم أداء المصارف وتصنيفها لتحديد جدارتها المالية والإئتمانية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، وذلك بإعتماد ستة عناصر أساسية لتمكين السلطة الرقابية من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الأوضاع المالية للمصرف وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي ككل.

### 2- أسس تقييم أداء المصارف وفق نظام CAMELS

تتراوح درجات التصنيف بين التصنيف (1) وهو الأفضل أداء والتصنيف (5) وهو الأسوأ أداء كما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3.2): تصنيف المصارف حسب طريقة CAMELS والإجراءات الرقابية المتخذة

مستوى التصنيف	النسبة الإجمالية	تصنيف المصرف	موقف المصرف	الإجراء الرقابي
1	1 - 1,4	قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	1,5 - 2,4	مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	2,5 - 3,4	معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4	3,5 - 4,4	هامشي (خطر)	خطر قد يؤدي للفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	4,5 - 5	غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة -إشراف-

**المصدر:** محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر - دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار... للسنوات من 2006 حتى 2009، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، ص ص 263-265.

<sup>1</sup> - بورقة شوقي، مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> - عباس فاضل رحيم، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق -دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014، ص ص (25-57)، ص 31.



## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب مالية و34 مؤشر نوعي للوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها؛ يتم وصف حالة المصرف كما يلي<sup>1</sup>:

- المصارف التي تصنيفها (1 و2) سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، قادرة على الصمود أمام التحديات بإستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، رغم ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان إستمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية؛

- المصارف التي تصنيفها (3) بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف التي تتطلب من المصرف المركزي إتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة في إطار زمني معقول؛

- أما المصارف التي تصنيفها (4 أو 5) تشير إلى وجود مشاكل هامة تتطلب تدخل إداري ورقابي جاد وإجراء علاج خاص بها، فإذا تعرض المصرف إلى تحديد في ملاءته يصبح من الضروري إبلاء الإعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور؛ وفي كلتا الحالتين توجد إيجابيات وسلبيات، إلا أننا نرى ضرورة عدم النشر مع وجوب أن تعمل السلطات الرقابية بشكل سري مع الإدارة لتحسين المصارف ذات التصنيف الضعيف دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بالنظام المصرفي.

### 3- مميزات وعيوب نظام CAMELS

يتميز نظام CAMELS كغيره من أنظمة التقييم على مجموعة من المميزات والعيوب، ويمكن تلخيص مميزاته فيما يلي<sup>2</sup>:

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد، وتوحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة؛
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

<sup>1</sup> - يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 208.

<sup>2</sup> - حسين المحمود، إمكانية إستخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المصارف و التأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص ص 63-64.

أما العيوب التي قد تقلل من دقة المعيار و أهميه نتاجه فيمكن تلخيصها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- يعتمد المعيار على تقسيم المصارف لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف إختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء بالإستناد على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، فإذا حدث أي تغيير هيكلي على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فعادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم عند إحتساب درجات التصنيف النهائي؛
- أعطى النظام لكل العناصر أوزانا، لكن من الصعوبة تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء إعتبار للمتغيرات.

#### 4- نظام SCAMELS لتقييم أداء المصارف الإسلامية

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الإستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار ويعتبرونه المعيار الأول في المفاضلة بين المصارف الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين المصرف وعملائه؛ وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS هو عنصر السلامة الشرعية (S)(Shariaa Compliant) وتصبح هذه الطريقة يُرمز لها بـ(SCAMELS)<sup>2</sup>.

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية إرتباطا وثيقا بميثاق الرقابة الشرعية، ويرى العديد من الباحثين من بينهم رفيق يونس المصري ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير لتقييم أداء هيآت الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (4.2): معايير تقييم هيآت الرقابة الشرعية

محتوى المعيار	معيار التقييم
يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف.	معيار المشروعية الحقيقية
يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تفحص من كفاءة المصرف وتنافسيته.	معيار الكفاءة (تكلفة المعاملات)
أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما المقارنة بين المنتجات التقليدية والإسلامية.	معيار القبول لدى الجمهور
من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقة.	معيار الأجر على الفتوى والإستقلالية
يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية و سمعة طيبة لدى الجمهور.	معيار المصداقية

**المصدر:** شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 95.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 64.

<sup>2</sup> - شوقي بوقبة، مرجع سابق، ص 94.

## ثانياً: نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

إن التطور السريع لحيط العمل الذي تنشط فيه المصارف أدى إلى تصاعد مستويات الخطر، ما دفع بالمصارف إلى الإهتمام بأدائها ضمن منظور جديد يأخذ عنصر الخطر بعين الإعتبار، دعمه تطبيق اتفاقيات بازل 2 التي فتحت مجالا واسعا أمام المصارف لتطوير نماذج داخلية للتسيير الكلي والديناميكي للمخاطر، قائمة على مفهوم القيمة المعرضة للخطر VAR، لذلك سنقدم مؤشر الربحية الاقتصادية RAROC\* الذي يتيح للمصرف تقييم أدائه وتوجيه نموه وفقا للمنظور المزدوج للربحية والخطر، هذا الأخير الذي يتمثل في ثلاث أنواع رئيسة هي مخاطر السوق، مخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية.

### 1- نشأة و مفهوم طريقة RAROC

يُعتبر العائد على رأس المعدل بالمخاطر جزء من عائلة مقاييس الأداء المعدلة بالخطر (RAPM)\*\*؛ بدأ إستعماله لأول مرة من طرف مجموعة مصارف الترسـت Trust في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات، ثم إستعمل بشكل واسع من طرف المصارف الأخرى، حيث أصبح يستعمل من طرف أغلب المصارف العالمية الكبرى، ففي نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي اعتبرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء و من أفضل المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية<sup>1</sup>.

يُعرف على أنه النسبة المستخدمة لتحديد عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر وعلى نحو خاص يقوم بمقارنة مقدار رأس المال الاقتصادي المطلوب لضمان إستثمار معين مع العائد المحتمل من الإستثمار ليعكس درجة المخاطر المتضمنة في المشروع المالي<sup>2</sup>، بمعنى آخر فهو النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{RAROC} = \frac{\text{العائد المعدل}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

$$\text{RAROC} = (\text{النتيجة} - \text{المؤنونات الاقتصادية}) / \text{رأس المال الخاص الاقتصادي}$$

هذه النسبة تُقارن مع معدل مرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم المصرف من طرف المستثمرين، كما يمكن مقارنته بمعدل مرجعي آخر والذي يمثل التكلفة المتوسطة المرجحة أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر.

\* Risk Adjusted Return on capital.

\*\* Risk Adjusted Performing Measures.

<sup>1</sup> - طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية-، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، دراسة خاصة رقم 5، 2003، ص 51.

<sup>2</sup> - نبراس محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين الإمام، إستعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر Raroc في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة-، مجلة دراسات محاسبية و مالية، الكلية التقنية الإدارية بغداد، المجلد 7، العدد 21، ديسمبر 2012، صص(169-207)، ص 182.

<sup>3</sup> - Michel Dietsch et Joël Petey, Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, **Revue Banque Edition**, Paris, France, 2003, P 158

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

من جهة أخرى، هذه النسبة لا تقيس خطر محفظة المصرف بالجملة بل تقيس كل خطر بصفة منفردة، دون مراعاة عوامل الإرتباط بين مختلف مكونات هذه المحفظة لا سيما القروض، وهذا يعتبر أكبر أوجه الإختلاف بين تنقيط الخطر بواسطة طريقة RAROC وتنقيط الخطر بواسطة VAR، وعليه عند إستخدام طريقة RAROC النسبة يجب أن تكون أكبر أو تساوي المعدل المرجعي، وهذا يتطلب الحجم المناسب من رأس المال الخاص الفعلي والذي يجب أن يكون كافيا لتغطية هذه الطريقة.

يُستخدم معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في مجالين رئيسيين هما:

- لغرض إدارة المخاطر من أجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة أو عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها المصرف، ومن أجل تحديد رأس المال المطلوب للمصرف ككل؛
- لغرض تقييم الأداء من أجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات أو صفقات مختلفة على أساس مقارنة المخاطر المعدلة الخاصة بالمصادر المختلفة للمخاطر. والهدف هنا كشف مساهمة الصفقة أو العملية في خلق القيمة الإجمالية للمصرف من أجل توفير أساس لموازنة رأس المال والقرارات الخاصة بالتعويضات التحفيزية وتحديد الصفقات التي يكون للمصرف فيها ميزة تنافسية.

### 2- أهداف طريقة RAROC في القطاع المصرفي

تهدف هذه الطريقة لتحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تسعير مختلف المنتجات و الخدمات؛
- قياس المردودية بالنسبة لكل من الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الإستثمارية؛
- حساب إحتمال عدم الحصول على القروض بشكل كمي لإتخاذ القرار المناسب؛
- تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد بدقة مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي؛
- طريقة RAROC أداة لإدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر؛
- تعمل طريقة RAROC على تقييم المخاطر و مطابقتها مع المردودية المحققة لإتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر؛
- تهدف طريقة RAROC إلى جعل إجراءات منح القروض في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع المقترضين؛
- تسمح الطريقة بالتمييز بين نوعين من مخاطر الإئتمان، مخاطر الإئتمان المتوقعة و مخاطر الإئتمان الإستثنائية.

<sup>1</sup> - بورقية شوقي، مرجع سابق، ص 67.



## المبحث الرابع: الكفاءة: مفهومها، أنواعها وأساليب قياسها

إن التطرق للأداء من منظور دراسات الاقتصاد الصناعي يستوجب الحديث عن جانب من أكثر الجوانب المرتبطة بالأداء ألا وهو الكفاءة، خاصة في ظل الأهمية الكبيرة لهذا الجانب في تحليل علاقة هيكل السوق بأدائه، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الكفاءة، أنواعها وأدوات قياسها.

### المطلب الأول: الكفاءة وبعض المفاهيم المرتبطة بها

#### أولاً: مفهوم الكفاءة الاقتصادية

إرتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والنادرة نسبياً المتاحة للمجتمع لتلبية حاجات ورغبات الأفراد المتجددة؛ ويعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي فليريدو باريتو\* الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يُعرف "بأمثلية باريتو"، وحسب باريتو فإن تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (inefficiency)<sup>1</sup>.

تُعرف الكفاءة بأنها: "الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة"، وهو ما يعرف بكفاءة التكلفة أي قدرة المؤسسة على تخفيض نفقاتها من أجل حجم معين من المخرجات؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعبر الكفاءة عن: "الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين"، إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية، ويوضح هذا التعريف جانب آخر للكفاءة وهو كفاءة الربح وهي قدرة المؤسسة على تعظيم أرباحها من أجل توليفة محددة من المدخلات والمخرجات.

يُعرف فيليب لورينو (Lorino Philippe) الكفاءة: "بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون كفوًا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون كفوًا من يساهم في تحقيق الهدفين معاً"<sup>2</sup>. كما تُعرف الكفاءة بأنها: "نسبة المخرجات الفعلية (المحققة) إلى المخرجات القياسية أو المخططة"<sup>3</sup>. وبذلك تزيد كفاءة المؤسسة كلما زادت هذه النسبة.

\* فليريدو باريتو(1848-1923) أحد علماء الاقتصاد و الإجماع في القرن التاسع عشر، وكان من الأوائل الذين فحصوا مضامين فكرة الكفاءة.

<sup>1</sup> - محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 05.

<sup>2</sup> - Philippe Lorino, *Méthodes et pratiques de la performance*, Edition d'organisation, Paris, France, 1998, PP18-20.

<sup>3</sup> - نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الإنتاجية والكفاءات، دار البداية، الأردن، 2008، ص 55.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة تكون كفاءة إذا ما حققت الأهداف المسطرة سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو البلوغ إلى النتائج المقدرة، فمفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على النتيجة كما هو الحال بالنسبة للفعالية، ولكن بكيفية الحصول على هذه النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وأهداف التحقيق، وبالتالي تضم الكفاءة جانبين هما: جانب الفعالية وجانب استغلال الوسائل المتاحة. وبالتالي يمكن تعريف الكفاءة على أنها الطريقة المثلى لاستعمال الموارد.

### ثانيا: مستويات وأنواع الكفاءة

يمكن شرح وتوضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي ودقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث، فحسب كل من Finn R.Forsund and Iennart Hjalmarsson فإنه عادة يمكن التمييز بين ثلاث مستويات وأنواع للكفاءة، إضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- الكفاءة على المستوى الجزئي: ( الكفاءة الاقتصادية = الكفاءة الإنتاجية = الكفاءة التشغيلية للمؤسسة )

يتمثل تحليل الكفاءة على المستوى الجزئي في التركيز على كيفية استخدام الموارد على مستوى الوحدات الإنتاجية، وبالتالي التركيز على خصائص العملية الإنتاجية، ولعل الإشكال المطروح على هذا المستوى يتمثل في كيفية الوصول إلى أحسن الطرق الهندسية والإدارية التي تسمح بتحقيق مستوى الإنتاج الأمثل<sup>2</sup>. حيث تتضمن العملية التشغيلية جانبين الجانب الأول تقني والجانب الثاني تكاليفي، وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف بكفاءة التكلفة<sup>3</sup> Cost Efficiency.

تُعرف الكفاءة التقنية بأنها: "إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، وتحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة، أما الكفاءة السعرية فهي "إختيار أفضل توليفة بين مدخلات العملية الإنتاجية مقارنة بسعر كل وحدة من المدخلات ويتحقق عند تساوي نسبة الناتج الحدي إلى السعر لكل عنصر من المدخلات".

#### 2- الكفاءة على مستوى الصناعة (الكفاءة الهيكلية للصناعة)

يُعبّر مفهوم الكفاءة الهيكلية للصناعة (Structural Efficiency) عن الكفاءة التقنية للصناعة، قدمه الأمريكي Farrell سنة 1957، وطوره كل من فورساند و هجالمارسون (Hjalmarsson & Forsund) في دراستيهما سنتي 1974 و 1978، وتهدف إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة و تحسنها بالإعتماد على أفضل مؤسساتها.

<sup>1</sup> - Finn R. Forsund and Iennart Hjalmarsson, On the measurement of productive efficiency, The Swedish Journal of Economics, Vol. 76, No. 2 (Jun., 1974), PP 141-154.

<sup>2</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 77.

<sup>3</sup> - بورقية شوقي، مرجع سابق، ص 46.

تُقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب Farrell بحساب المتوسط المرجح أو الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة وذلك عند نفس مستوى الناتج المتساوي السابق للصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة على الكمية المنتجة للصناعة؛ وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملات الكمية على عدد المؤسسات<sup>1</sup>. إلا أنه ما يعاب على هذه الطريقة أنها لا تصلح في كل الظروف، خاصة في حالة إختلاف توليفات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات العاملة في الصناعة، لذلك رأى Hjalmarsson & Forsund فيما بعد أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفاء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفاء من الناحية الاقتصادية، وذلك بالإعتماد على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة. وقد أثمرت دراستهما على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية<sup>2</sup>:

- أ- الكفاءة التقنية الهيكلية (Structural Technical Efficiency): هي إنتاج أقصى ما يمكن بعوامل الإنتاج المتاحة؛  
ب- كفاءة الحجم الهيكلية (Structural Scale Efficiency): هي التغير النسبي للمخرجات المحققة إلى التغير النسبي للمدخلات، و بالتالي تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج للمؤسسة أو الصناعة.

من جهة أخرى فإنه في حالة الصناعات التي تتمتع بوجود اقتصاديات السلم فإن المتوسط المرجح لقيمة الكفاءة الخاصة بمجموعة من المؤسسات العاملة داخل الصناعة والتي تتمتع بكفاءة عالية سوف يعبر عن كفاءة متدنية لتلك الصناعة، لأنه عند تجميع تلك المؤسسات في مؤسسة واحدة فإن الحجم الكبير لفاته المؤسسة الأخيرة سوف يمكنها من تحقيق كفاءة أكبر من تلك التي تحققت على مستوى كل مؤسسة لوحدها، لهذه الأسباب إقترح Farrell لتقييم الكفاءة على مستوى الصناعة مقارنة خصائص الإنتاج على مستوى الصناعة (أي خصائص التكاليف و الخصائص الفنية للإنتاج مثل حجم المخرجات الناتجة عن إستخدام حجم معين من المدخلات) بمعايير الكفاءة على مستوى نفس الصناعة داخل الدولة أو مناطق أخرى<sup>3</sup>.

غير أن نقص المعلومات الخاصة بمختلف الصناعات على المستوى العالمي و الإقليمي، قد يجعل من عملية تقييم الكفاءة على مستوى الصناعة عبر طريقة المقارنة بين مختلف الصناعات أمرا صعبا، وفي كثير من الحالات لا يمكن تجسيده على أرض الواقع، وبالتالي فإن هذا يتطلب التحول إلى حساب الكفاءة الهيكلية على مستوى الصناعة فقط، من خلال الإعتماد على مقارنة دالة الإنتاج الكفاءة\* (efficient production function) الخاصة بالصناعة داخل كل دولة من دول العينة.

<sup>1</sup> - M. J. Farrell, The Measurement of Productive Efficiency, **Journal of the Royal Statistical Society**, Vol 120, No 3, 1957, PP 253-290 , P(261).

<sup>2</sup> -Finn R Forsund & Lennart Hjalmarsson, Frontier production function and technical progress : A study of general milk processing in Swedish dairy plant, **Econometrica**, Econometric Society, vol. 47(4), 1979, PP 883-900.

<sup>3</sup> - M.J.Farrel, Op.Cit., PP (253-290), P 261.

\* ويتم تشكيل دالة الإنتاج الكفاءة عن طريق تحديد مجموعة التوليفات التي تعبر عن مستويات الإنتاج الكفاءة وهذا يتم من خلال تمثيل توليفات الإنتاج لكل المؤسسات العاملة في الصناعة عبر نقاط ومن ثم العمل على تحديد أحسن النقاط التي تعبر عن مستوى جيد للكفاءة وتمثيلها في شكل منحني.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

أي أن هذه المقارنة سوف تعتمد على الكفاءة الخاصة بأكفأ مؤسسة داخل كل صناعة كمؤشر عن كفاءة تلك الصناعة، وبالتالي تُحمل خصائص المؤسسات الأخرى داخل الصناعة، وهذا ما يشكل أحد نقائص هاته الطريقة، غير أنه حسب Farrell فإن هذه الطريقة تعتبر أكثر عملية وسهلة التطبيق على أرض الواقع ولا تتطلب توفر المعلومات الخاصة بكل المؤسسات العاملة داخل الصناعة بل يكفي الإعتماد على دالة الإنتاج الكفاءة داخل تلك الصناعة لإجراء عملية المقارنة.

### 3- الكفاءة على المستوى الكلي (كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل)

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم تخصيص الموارد بشكل أمثل، ويعتمد في تحليل هذه الكفاءة على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الإحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الإحتكار إلى حالة المنافسة التامة.

### 4- الكفاءة (X) Efficiency

طُور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لايبينستين (Leibenstein)\* عام 1966، الذي إعتبر مشكلة الكفاءة محور وجوه النظرية الاقتصادية الجزئية التي ركزت على نوع واحد فقط من الكفاءة هي الكفاءة التخصيصية للموارد (Allocative efficiency) وإهمالها لأنواع أخرى من الكفاءة قد تكون أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية<sup>1</sup>. ومن بين هذه الأنواع الكفاءة (X) التي تتشابه مع الكفاءة التخصيصية للموارد من حيث المضمون المتعلق بمقارنة الكفاءة الإنتاجية الحالية لمؤسسة أو صناعة أو اقتصاد ما مع المعدلات القصوى لتلك الكفاءة، و تختلف عنها من حيث مصادر اللاكفاءة<sup>2</sup>.

حيث لاحظ Leibenstein في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر متمثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال، وبالتالي فسر هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل؛ وبالتالي إستنتج Leibenstein أن اللاكفاءة (X) تنتج عن ضعف القرارات الإدارية خاصة ما تعلق منها بجوانب إدارة العمل وتحفيزها وإدارة المعرفة على مستوى المؤسسة وكذلك إستعداد المؤسسة وموظفيها على تبني التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج، بينما تنشأ اللاكفاءة التخصيصية عن ضعف العلاقة التقنية التي تربط مدخلات العملية الإنتاجية (سواء إختيار التوليفات الخاصة بعملية الإنتاج)<sup>3</sup>.

\* هارفي لايبينستين Leibenstein (1922-1994) اقتصادي أمريكي، تعتبر الكفاءة -X- أحد أهم إسهاماته في علم الاقتصاد.

1 - Harvey Leibenstein, Allocative Efficiency vs. "X-Efficiency", **The American Economic Review**, Vol 56, USA, No 3, Jun 1966, PP (392-415), P 392.

2 - Roger S. Frantz, On the Existence of X-Efficiency, **Journal of Post Keynesian Economics**, Vol 2, No 4, summer 1980, PP (509-527), P 509 .

3 - Harvey Leibenstein, Op.Cit., PP 392-415.



تُقاس الكفاءة (X) بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات، وباستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى إنحراف القيم الحالية من القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء<sup>1</sup>.

يرى بعض الإقتصاديين أن هذا النوع من الكفاءة في العمل المصرفي يتأثر بعوامل عديدة منها مشاكل الوكالات المصرفية المتعلقة بمالكي ومسيري هذه الوكالات، التشريعات، التنظيمات والبنية القانونية للمصارف حجم ونطاق العمليات المصرفية.

### 5- كفاءة الأسواق المالية

يُعتبر المفكر الإنجليزي (Eugène Fama) أول من صاغ نظرية كفاءة الأسواق المالية سنة 1965، وجاء تعريفه لها كما يلي: "يكون السوق المالي كفاءاً إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها"<sup>2</sup>؛ وبالتالي يقصد بالكفاءة في سوق الأوراق المالية على أنها تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة تسمح بتحقيق إستجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، وتكون السوق كفاءة إذا كانت الأسعار تعكس نظام المعلومات عن أداء الشركة المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق وذلك وفق مجموعة من الشروط الضرورية للكفاءة والتي تتطلب<sup>3</sup> :

- وجود منافسة تامة بين مختلف المتدخلين في السوق؛
- توفر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداول أدواتها في السوق؛
- الإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

### ثالثاً: الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولكن قد يبرز الإختلاف عند قياس الكفاءة نتيجة لإختلاف طبيعة المصارف بالإضافة إلى صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها؛ وتفرق الكتابات في مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية بين نوعين من الكفاءة هي كفاءة التكاليف و كفاءة الأرباح.

<sup>1</sup> - عبد الحميد بوخاري و علي بن ساحة، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011، ص 138.

<sup>2</sup> - Philippe Gillet, L'efficacité des Marchés Financiers, Economica, Paris, France, 1999, P 11.

<sup>3</sup> - مفتاح صالح و معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها-، مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010، ص 182.

## 1- كفاءة التكاليف (C-EFF) Cost Efficiency

تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف المصرف بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل؛ وتتميز بها المصارف الكفوة إداريا من خلال ممارستها رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار منخفضة، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للمصرف، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة المصرف على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى؛ عمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب المصرف من تكاليف أفضل ممارسة في العينة وبمنحني تكاليف عند حده الأدنى، وذلك لنفس المتغيرات ووفق نفس الظروف<sup>1</sup>. تُصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين كالتالي<sup>2</sup>:

أ- **الكفاءة الفنية أو التقنية (Efficiency Technical)**: تقيس قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات؛ وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

ب- **الكفاءة التخصيصية (Allocative Efficiency)**: تقيس قدرة المصرف على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعارها، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

يُفترض أن هناك مصارف كفاءة تقنيا وهذا يعود إلى نوعية تنظيمها الذي يمكنها من تحسين إدارة المعاملات المالية، بسبب سيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية ما يجعلها تقدم الحد الأقصى من الخدمات اعتماد على مستوى معين من الموارد إضافة إلى معرفة أسعار الموارد واختيار التركيبة الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات، وعليه فإن المصارف ذات الكفاءة التقنية والتخصيصية هي التي تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغيرات الأسعار وإشتداد المنافسة في السوق<sup>3</sup>.

## 2- كفاءة الأرباح (P-EFF) Profit Efficiency

تقيس هذه الكفاءة التغيرات في أرباح المصرف بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف المصرف المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف

<sup>1</sup> - عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، م3، ع3، 2007، ص 256.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جدة، السعودية، م22، ع2، 2008، ص 34.

<sup>3</sup> - وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس و الثلاثون، 2015، ص 113.

والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل المصرف في إنتاج كمية من المخرجات المخطط لها أو الإستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات؛ وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين هما<sup>1</sup>:

أ- **كفاءة الأرباح المعيارية (SP-EFF) (Standard Profit Efficiency)**: هي تعبر عن المدى الذي تقع فيه أرباح المصارف دون أفضل وأقصى ربح محقق من قبل أفضل مصرف داخل عينة الدراسة، حيث تقيس كفاءة الربح مدى إقتراب المصرف من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى.

ب- **كفاءة الأرباح البديلة (AP-EFF) (Alternative Profit Efficiency)**: من التطورات الحديثة في تحليل الكفاءة مفهوم كفاءة الربح البديل لـ (Berger and Mester 1997) والتي تُعتبر التمثيل الأقرب للواقع، عندما يكون إفتراض المنافسة الكاملة في تركيبة الأسعار موضع شك (نفترض وجود قوة السوق في تركيبة الأسعار وتشكك في فرضية المنافسة الكاملة) وعندما يكون هناك مشكلات في المعاملات الخاصة بحساب الأسعار؛ تقيس كفاءة الربح البديل كفاءة جهود إدارة المصرف وعوامل البيئة التي يعمل فيها المصرف، وتختلف عن الأرباح المعيارية في كونها تستخدم كميات المخرجات بدلا من أسعارها<sup>2</sup>.

تُعتبر كفاءة الربح (المعياري و البديل) من أكثر مفاهيم الكفاءة الاقتصادية شمولية، فبمقارنتها مع كفاءة التكلفة نجد أن كفاءة الربح تعتمد في نتائجها على كل من التكاليف والإيرادات، وبالتالي توفر معلومات أشمل تفيد في تحليل كفاءة المصرف؛ فالدراسات التي تنظر بشكل جزئي لنتائج كفاءة التكلفة، يمكن أن يشير إلى عدم كفاءة تكاليف المصرف دون الأخذ في الحسبان احتمالية الزيادة في الإيرادات بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف و بالتالي قد تكون نتائجها خادعة.

تُعتبر المفاهيم الثلاثة للكفاءة الاقتصادية (كفاءة التكلفة، الربح المعياري، الربح البديل) حسب Berger and Mester أحسن أساس اقتصادي لتحليل كفاءة المؤسسات المالية لأنها تركز على تعظيم رد الفعل الاقتصادي على أسعار السوق والمنافسة، بدلا من التركيز فقط على إستخدام التكنولوجيا؛ وهذا ما يوافق منهج تحليل الاقتصاد الصناعي المتبع في هذه الدراسة.

### المطلب الثاني: أساليب قياس الكفاءة الاقتصادية

كثيرا ما تُستخدم الطرق الكمية في الدراسات الحديثة كبديل للنسب المالية في قياس كفاءة المؤسسات المصرفية، حيث قام (Berger & Humphrey) بتطبيق تقنيات قياسية مختلفة تُقسَّم إلى مجموعتين: المقاييس اللامعلمانية التي تركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وليس لها شكل محدد لدوال الإنتاج، بل تعتمد على البرمجة الخطية لتقدير الكفاءة الخاصة بالوحدات المعنية بعملية التقييم، والمقاييس المعلمانية (العشوائية) التي تُركز على الكفاءة في التكاليف وتعتمد على دالة الإنتاج من

<sup>1</sup> - بورقية شوقي، مرجع سابق، ص 54.

<sup>2</sup> - عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، مرجع سابق، ص 259.

نوع كوب دوغلاس Cobb-Douglas وكذلك الدوال اللوغاريتمية المتسامية وتقنيات التقدير الإحصائي، من أجل تقدير الكفاءة الخاصة بالوحدات المدروسة؛ تختلف الطريقتين أساسا على مستوى الفرضيات المطبقة على المعطيات، بالإضافة إلى قضية الأخذ أو عدم الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية. ولعل أهم طريقتين والأكثر إستعمالا هما: طريقة التحليل بتطويق البيانات (DEA) وطريقة التحليل العشوائي (SFA)<sup>1</sup>.

### أولا: المقاييس اللامعلمانية للكفاءة

أغلب الدراسات الخاصة بقياس الكفاءة باستخدام المقاييس اللامعلمية ركزت على إستخدام طريقة التحليل بتطويق البيانات أو كما يسمى أيضا طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA)\*؛ طُورت هذه الطريقة من طرف جازنز وكوبار و رودس (Charnes, Cooper, and Rhodes) سنة 1978 والذي عُرف فيما بعد بنموذج (CCR) لتقييم كفاءة القطاع العام غير الربحي، في حين إستعملت لأول مرة في القطاع المصرفي من طرف شورمان وقولد (Sherman and Gold) سنة 1985<sup>2</sup>. تستخدم هذه الطريقة تقنيات البرمجة الخطية (الرياضية) لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات إتخاذ القرار (DMU)\*\* والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وتقوم DEA ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل مؤسسة، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المؤسسات الأخرى، فإذا حصلت مؤسسة على أفضل نسبة كفاءة تصبح "حدود كفاءة" وتقاس درجة عدم الكفاءة للمؤسسات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفاءة بإستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمؤسسة محصور بين الواحد والذي يمثل الكفاءة الكاملة، والصفر والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة<sup>3</sup>.

تعود نشأة أسلوب DEA إلى دراسة Farell سنة 1957 التي حاول من خلالها قياس الكفاءة الإنتاجية لنموذج من مدخلة واحدة ومخرجة واحدة، ثم طورت هذه الطريقة في دراسة (Charnes et Al) سنة 1978 التي عممت النموذج إلى نموذج متعدد المدخلات والمخرجات<sup>4</sup>؛ فالتحليل البياني الذي قدمه Farell لا يسمح بإجراء مقارنة الكفاءة الخاصة بمجموعة من

<sup>1</sup> - Berger A., Humphrey D, Efficiency of financial Institutions, International Survey and Directions for Future Research, European Journal of Operational Research, No.98, January 1997, P P 175-212.

\* بالإنجليزية DEA- Data Envelopment Analysis، وبالفرنسية -L'Analyse d'Enveloppement des Données- AED-، و يرجع سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات أو تحليل مغلف البيانات إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفاءة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفاءة.

<sup>2</sup> - Mohamed Khaled Bader et al, Cost, revenue and profit efficiency of Islamic versus conventional banks: international evidence using data envelopment analysis, Islamic Economic Studies, IRTI, Vol.15, No.2 January 2008, P 29.

\*\* تُعرف وحدات إتخاذ القرار (Decision-Making Unit) على أنها: عدد من الوحدات الإدارية التي تعمل في المجال نفسه، كمجموعة كليات أو مدارس، أو مستشفيات أو مصارف، تستخدم نفس المجموعة من المدخلات والمخرجات، ونزغ في قياس الكفاءة النسبية لهذه الوحدات (الفروع)، حيث تقاس كفاءة كل وحدة مقارنة بقية الوحدات الأخرى في المجموعة.

<sup>3</sup> - Quey-Jen Yeh, The Application of Data Envelopment Analysis in conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation, The journal of the Operational Research Society, Vol.47, N8, Aug., 1996, PP (980-988), P 981.

<sup>4</sup> - فريد بن خنو و محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية بإستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، عدد 12\_2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 141.



وحدات القرار التي تعتمد على أكثر من عنصرين من مدخلات الإنتاج لإنتاج أكثر من منتج، لذلك تطلب الأمر اللجوء إلى تقنيات البرمجة الخطية لتقدير كفاءة وحدات القرار السابقة، إلى جانب التوصل إلى أحسن علاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية الخاصة بكل وحدة من تلك الوحدات؛ وهذا ما أدى إلى ظهور نموذج CCR في تطبيق طريقة الـ DEA لحساب الكفاءة سنة 1978<sup>1</sup>.

ظهرت نماذج عديدة لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب (DEA)\* من أبرزها نموذج CCR الذي شهد إهتمام كبير من قبل الباحثين في ميدان الكفاءة، ونموذج BCC الذي تم إعتبره كنموذج بديل لنموذج CCR في قياس الكفاءة؛ وكلا النموذجين يمكنان من إيجاد مؤشر الكفاءة إما من جانب المدخلات (تخفيض المدخلات) وتسمى نماذج التوجيه الإدخالي Input oriented models أو من جانب المخرجات (زيادة المخرجات) وتسمى نماذج التوجيه الإخراجي Output oriented models.

### 1- النموذج الأساسي لأسلوب (DEA) (نموذج (\*\*CCR))

يُسمى أيضا نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) Contestant return scale لأنه يعتمد على خاصية ثبات عائد الحجم للإنتاج، أي أن التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفاء يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية المخرجات التي تقدمها وقت تحركها إلى الحدود الكفاءة وتعتبر هذه الخاصية ملائمة فقط عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى أحجامها المثلى؛ لكن في الواقع قد توجد الكثير من العوائق تمنع الوحدات من تحقيق هذه الأحجام بالمنافسة غير التامة وقيود التمويل<sup>2</sup>؛ و فيما يلي شرح لهذا النموذج.

أ- البيانات: يقوم نموذج الـ CCR بتحليل الكفاءة على مستوى مجموعة تتكون من n وحدة قرار (j=1,2,...,n) ( $DMU_1, DMU_2 \dots DMU_o \dots DMU_n$ ) والتي يتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب الـ DEA، تعتمد هذه المجموعة

<sup>1</sup> - William W.Cooper, Lawrence M.Seiford and Joe Zhu, **Handbook on data Envelopment Analysis**, Kluwer series, Kluwer Academic Publishers, USA, 2004, P 4.

\* تجدر الإشارة إلى وجود نماذج أخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA أهمها النموذج التجميعي (Additive Model) الذي طوره Charnes وآخرون سنة 1985، وهو النموذج الذي يجمع في أن واحد بين التوجه المدخلي والتوجه المخرجي أي تخفيض المدخلات وزيادة المخرجات في آن واحد؛ نموذج التغليف الحر (Free Disposal Hull) (FDH) الذي إقترحه Tulkens سنة 1993 الذي يلغى فرضية تحذب حدود الإنتاج (VRS)، نموذج الكفاءة الممتازة (Super Efficiency) الذي يؤكد على قيمة مؤشر الكفاءة للوحدة المقيمة أكبر من الواحد الصحيح، ونماذج التباطؤ (Slacks Based DEA Models). للتوضيح أكثر حول هذه النماذج راجع: عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص ص 139-146.

\*\* نسبة إلى مؤسسيه: Charnes, Cooper and Rhodes.

<sup>2</sup> - بن لباد محمد، عباس عبد الحفيظ، قادري رياض، الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي للبيانات (DEA) -دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان 2014-، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 9-11 فيفري 2016، ص ص (475-482)، ص 479.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

على  $m$  عنصر مختلف من المدخلات ( $i=1,2,\dots,m$ ) لإنتاج  $S$  منتج مختلف ( $r=1,2,\dots$ )، كما أن الوحدة  $DM_j$  تستهلك الكمية  $X_{ij}$  من عنصر الإنتاج  $i$  وهذا من أجل إنتاج الكمية  $y_{rj}$  من المنتج  $r$ ، حيث تكون كل من  $X_{ij}$  و  $y_{rj}$  موجبة<sup>1</sup>.

ب- **الفرضيات:** ينطلق نموذج ال CCR من الفرضيات التالية<sup>2</sup>:

- كل وحدة قرار DMU تستخدم على الأقل عنصر واحد من أجل إنتاج منتج واحد؛  
 - إحدى الوحدات داخل النموذج تمثل الوحدة الأكثر كفاءة داخل المجموعة ( $DMU_o$ )، وبالتالي فإن الكفاءة الخاصة بماته الوحدة تكون مساوية للواحد الصحيح، أما الكفاءة الخاصة بالوحدات الأخرى تكون أقل من أو يساوي الواحد؛ وعليه سيتم العمل على تقييم الكفاءة الخاصة بماته الوحدة عبر إيجاد الوزن النسبي لمدخلات العملية الإنتاجية وكذلك الوزن الخاص (حجم ونوع) بكل منتج داخل مزيج منتجات الوحدة.

ج- **الشكل الرياضي الكسري لنموذج ال CCR:**

يكون كالتالي<sup>3</sup>:

$$\text{Max } \theta_0(u, v) = \frac{\sum_{r=1}^S u_r Y_{r0}}{\sum_{i=1}^m v_i X_{i0}} = \frac{u_1 Y_{10} + u_2 Y_{20} + \dots + u_S Y_{S0}}{v_1 X_{10} + v_2 X_{20} + \dots + v_m X_{m0}}$$

دالة الهدف (تعظيم مؤشر الكفاءة  $\theta$  بالنسبة لوحدة إتخاذ القرار  $O$ )

تعمل هذه الدالة تحت قيدين هما: أي وحدة قرار ذات مجموعة المعاملات  $u$ ،  $v$  المقيمة مع بقية الوحدات يجب أن لا

تفوق القيمة 1 (100%) والتي تعني الكفاءة الكاملة، وتكون الصياغة الرياضية للقيود كما يلي:

$$S/C \begin{cases} \frac{\sum_{r=1}^S u_r Y_{rj}}{\sum_{i=1}^m v_i X_{ij}} \leq 1 & \text{for } j = 1, 2, \dots, o \dots n \\ u_r, v_i \geq 0 & \text{for all } r \text{ and } i \end{cases}$$

حيث أن:

$U_r$ : المعامل أو الوزن المخصص للمخرج  $r$  ليلعب درجة الكفاءة (100%): تمثل الوزن النسبي لمساهمة الوحدة  $O$  في الإنتاج الإجمالي للمنتج  $r$  داخل المجموعة محل الدراسة؛

$V_i$ : المعامل أو الوزن المخصص للمدخل  $i$  ليلعب درجة الكفاءة (100%): تمثل الوزن النسبي للكمية التي تستهلكها الوحدة  $O$  من إجمالي الكمية المستهلكة من العنصر  $i$  داخل المجموعة محل الدراسة.

<sup>1</sup> -Stavárek,I.Repkova, Efficiency in the Czech banking industry: A Non-Parametric approach, Acta universitatis agriculturae silvic ulturae mendelianae brunensis, Volume LX, Number 2, 2012, P P(357-366), P 359.

<sup>2</sup> - William W. Cooper, Lawrence M. Seiford and Joe Zhu, Op.Cit., P 10.

<sup>3</sup> - Sherman David.Zhu Joe, Service Productivity Management, Springer Science + Business Media, New York, USA, 2006, P 64.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

يحاول النموذج التوصل إلى أمثل وزن لمدخلات ومخرجات الوحدة محل الدراسة ( $DMU_o$ )، وهذا تحت فرض أن هاته الوحدة تمثل الوحدة الأكثر كفاءة داخل المجموعة.

د- نظرية الكفاءة: تتحدد الكفاءة بنموذج CCR كما يلي:

-  $DMU_o$  تكون كفاءة إذا كانت  $\theta^* = 1$  و يوجد على الأقل حل أمثل  $(v^*, u^*)$ ، مع  $0 < u^*$  و  $0 < v^*$ ؛ فإذا كانت  $DMU_o$  كفاءة فإنها تشكل مع وحدات أخرى كفاءة الحدود الكفاءة للوحدات الأخرى غير الكفاءة.

- ما عدا ذلك  $DMU_o$  غير كفاءة.

ه- التحول من النموذج الكسري إلى النموذج الخطي: نظرا لصعوبة التوصل إلى حل النموذج السابق (بسبب مشكلة تعدد الحلول)، نقوم بتحويل النموذج الكسري إلى نموذج خطي، و يتم ذلك عبر شكلين مختلفين يمكن التعبير عنهما رياضيا كما يلي:

الجدول رقم (5.2): البرنامج الخطي الخاص بتدنية المدخلات و تعظيم المخرجات في نموذج CCR

التوجه المدخلي	التوجه المخرجي
البرنامج الخطي الخاص بتدنية المدخلات - عند حجم معين للمخرجات الوهمية المساوية للواحد-	البرنامج الخطي الخاص بتعظيم المخرجات - عند حجم معين للمدخلات الوهمية المساوية للواحد-
$\text{Min } \theta_o = \sum_{i=1}^m v_i X_{io}$ $\text{S/C}$ $\sum_{r=1}^s u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} \leq 0 \text{ for } j = 1, 2, \dots, n$ $\sum_{i=1}^m v_i x_{io} = 1$ $u_r, v_i \geq 0 \text{ for all } r \text{ and } i$	$\text{Max } \theta_o = \sum_{r=1}^s u_r y_{r0}$ $\text{S/C}$ $\sum_{r=1}^s u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} \leq 0 \text{ for } j = 1, 2, \dots, n$ $\sum_{r=1}^s u_r y_{r0} = 1$ $u_r, v_i \geq 0 \text{ for all } r \text{ and } i$

المصدر: عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص ص 126-128.

من جهة أخرى، ونظرا لزيادة عدد القيود الخطية السابقة مقارنة بعدد المتغيرات، فإن الأمر يتطلب الإعتماد على تقنية الحل بالنموذج الثنائي من أجل تبسيط عملية الحل، وبالتالي فإن هذا النموذج يحاول القيام بإعطاء أوزان للوحدات محل الدراسة كوحدات نظيرة للوحدة التي نريد حساب الكفاءة الخاصة بها<sup>1</sup>، و لإيجاد مؤشر الكفاءة  $\theta_o$  للتوجه المدخلي أو مؤشر الكفاءة  $\phi_o$  للتوجه المخرجي يجب حل مسألتي البرمجة الخطية الثنائية الموضحتين في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - R. Ramanathan, An Introduction to Data Envelopment Analysis: A Tool for Performance Measurement, Sage Publications, INDIA, 1st edition, 2003, P 51.

الجدول رقم (6.2): الصيغة الثنائية لنموذج تدنية المدخلات و نموذج تعظيم المخرجات في نموذج CCR

التوجه المدخلي	التوجه المخرجي
الصيغة الثنائية لنموذج تدنية المدخلات	الصيغة الثنائية لنموذج تعظيم المخرجات
$\text{Min } \theta_o$ $S/C$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq \theta_o x_{io} \quad i = 1, 2, \dots, m$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r = 1, 2, \dots, S$ $\theta_o, \lambda_j \geq 0 \quad j = 1, 2, \dots, n$	$\text{Max } \phi_o$ $S/C$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq \phi_o y_{ro} \quad r = 1, 2, \dots, S$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq x_{io} \quad i = 1, 2, \dots, m$ $\phi_o, \lambda_j \geq 0 \quad j = 1, 2, \dots, n$

Source :Wade D. Cook and Joe Zhu, **Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA**, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005, P 10.

شهد نموذج الـ CCR العديد من التعديلات أهمها التعديل الذي قامت به مجموعة الـ CCR سنة 1979، والخاص بتعويض شرط عدم السلبية للأوزان الخاصة بمدخلات ومخرجات وحدات إتخاذ القرار بقيم موجبة تماما وعلى الشكل التالي:

$$U_r, V_i \geq \varepsilon$$

حيث أن  $\varepsilon$  تمثل أصغر قيمة موجبة ممكنة يعبر عنها في بعض الأحيان بعدد من الرتبة  $10^{-5}$ ،  $10^{-6}$ .

## 2- نموذج الـ DEA (BCC\*)

الذي صاغه كل من Banker, Charnes and Coper سنة 1984، يُعتبر تطوير لنموذج CCR وسمي بنموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRC) Variable return scale لأنه يعطي عائدا متغيرا على حجم الإنتاج، يُمكن من معرفة ما إذا كان العائد ثابتا، متزايدا أو متناقصا و هذا ما يمثله الواقع الفعلي<sup>2</sup>؛ وبالتالي يأخذ بعين الإعتبار إمكانية وجود اقتصاديات السلم في عملية الإنتاج الخاصة بتلك الوحدات. نتيجة لما سبق فإن نموذج BCC يفرز نوعين من الكفاءة الإنتاجية على مستوى كل وحدة: الكفاءة التقنية وكفاءة اقتصاديات السلم (الكفاءة الحجمية المرتبطة بحجم معين من المخرجات)، وعند مقارنة مؤشر الكفاءة بنموذج CCR ومؤشر الكفاءة بنموذج BCC لنفس الوحدة و نجد هناك إختلاف فهذا يعني أن الوحدة غير كفؤة من ناحية الحجم، أما إذا تساوى المؤشرين فهذا يعني بأن الوحدة المقيمة تتميز بثبات عوائد الحجم.

لتوضيح الأهمية النسبية لهذه الأنواع من الكفاءة فإن النموذج الجديد حاول في البداية تخليص النموذج السابق من آثار اقتصاديات السلم، وحاول قياس الكفاءة التقنية لكل وحدة من الوحدات محل الدراسة، عبر مقارنتها مع كفاءة الوحدات الأخرى التي تنشط عند نفس المستوى من الإنتاج، ولهذا فقد تم كتابة النموذج المرافق (مع إجراء تعديل بإضافة قيد الحجم الذي يجعل الوحدات المرجعية بالنسبة للوحدات غير الكفؤة من أن تكون متماثلة لها في الحجم فلا أكبر ولا أصغر) كما يلي:

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 84-85.

\* نسبة إلى مؤسسيه: Banker, Charnes and Coper .

<sup>2</sup> - بن لباد محمد، عباس عبد الحفيظ، قادري رياض، مرجع سابق، ص 479.



الجدول رقم (7.2): برنامج تقييم الكفاءة وفق نموذج BCC

التوجه المدخلي	التوجه المخرجي
Min $\theta_o$	Max $\phi_o$
S/C	S/C
$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq \theta_o x_{io} \quad i = 1, 2, \dots, m$	$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq \phi_o y_{ro} \quad r = 1, 2, \dots, S$
$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r = 1, 2, \dots, S$	$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq x_{io} \quad i = 1, 2, \dots, m$
$\theta_o, \lambda_j \geq 0 \quad j = 1, 2, \dots, n$	$\phi_o, \lambda_j \geq 0 \quad j = 1, 2, \dots, n$
قيود الحجم $\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1$	قيود الحجم $\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1$

Source :Wade D. Cook and Joe Zhu, **Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA**, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005, P 10.

لحساب مقدار الكفاءة الناتجة عن اقتصاديات السلم، يجب الإشارة أولاً إلى أن قيمة الكفاءة الإنتاجية التي تم حسابها

وفق نموذج CCR تساوي قيمتها وفق النموذج الجديد BCC مضروبة في كفاءة اقتصاديات السلم، وفقاً للعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{الكفاءة التقنية (الفنية، الإنتاجية) بـ CCR} = \text{الكفاءة التقنية بـ BCC} \times \text{كفاءة اقتصاديات السلم (الكفاءة الحجمية)}$$

بالتالي فإن كفاءة اقتصاديات السلم تساوي حاصل قسمة قيمة الكفاءة الإنتاجية وفق نموذج CCR على قيمتها وفق

نموذج BCC كما يلي<sup>2</sup>:

$$SE = \frac{TE_{DEA \ CCR}}{TE_{DEA \ BCC}}$$

من جهة أخرى، يمكن الاعتماد مباشرة على الحلول المتحصل عليها من خلال حل النموذج المرافق لنموذج DEA

الـCCR، ومن ثم تقدير نمط اقتصاديات السلم لدى تلك الوحدة عبر التركيز على قيمة  $\sum \lambda_j$  و يكون وفق الحالات التالية<sup>3</sup>:

$$- \sum \lambda_j = 1 \quad \text{في هذه الحالة نقول إن الوحدة تتمتع باقتصاديات للسلم ثابتة؛}$$

$$- \sum \lambda_j > 1 \quad \text{في هذه الحالة نقول إن الوحدة تتمتع باقتصاديات للسلم متناقصة؛}$$

$$- \sum \lambda_j < 1 \quad \text{في هذه الحالة نقول إن الوحدة تتمتع باقتصاديات للسلم متزايدة؛}$$

رغم إنفراد نموذج DEA كأسلوب غير معلمي لتقييم الكفاءة لسهولة وعدم الحاجة لوجود افتراضات مقيدة مسبقاً

على دالة الإنتاج، إلا أنه واجه العديد من الانتقادات أهمها عدم قدرته على التمييز بين عدم الكفاءة والأخطاء العشوائية، فكل

<sup>1</sup> -Timothy J. Coelli and al, **an introduction to efficiency and productivity analysis**, Springer Science Business Media, Inc, USA, Second Edition, 2005, PP 172-173 .

<sup>2</sup> - Sufian Saeed, and al, Examining efficiency of Islamic and conventional banks in Pakistan: using data envelopment analysis, **global journal of management and business research finance**, volume 13,issue 10,version 1.0, USA, 2013, P 28.

<sup>3</sup> -William W.Cooper and al, **data envelopment analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Kluwer Academic Publishers, USA, 2002, P 122.

## الفصل الثاني..... نظم تقييم الأداء في الصناعة

إنحراف لقيم الإنتاج الحالية للوحدة المقيمة عن القيم المقدرة تعبر بصفة مطلقة عن اللاكفاءة، بغض النظر إذا ما كانت مستمدة من عدم فعالية العمليات أو من التأثيرات الخارجية المستقلة، وبالتالي فمقدار الخطأ العشوائي في أسلوب DEA يساوي الصفر؛ إضافة إلى أن الأسلوب يتجاهل الأسعار يركز في قياس الكفاءة على الأساس التكنولوجي وليس التحسين الاقتصادي<sup>1</sup>.

### ثانيا: المقاييس المعلمانية للكفاءة

تُعتبر الطرق المعلمية أكثر تطورا بالمقارنة مع الطريقة الغير معلمية، حيث يقوم تقدير الكفاءة على أساس التحسين الاقتصادي، وتسمح الطرق المعلمية لإدماج كل من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية؛ وتمثل في كل من طريقة الحد السميك (Thick Frontier Approach)(TFA)، طريقة التوزيع الحر (Distribution-Free Approach)(DFA) وطريقة التحليل العشوائي (SFA) التي سنطبقها في دراستنا لتقييم كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة.

**1- طريقة التحليل العشوائي (SFA) (Stochastic Frontier Analysis):** تُدعى أيضا بنموذج الخطأ المركب، طورها كل من (Aigner Lovell, Schmidt, Broeck den Van) عام 1977، ومن خلال القواعد الأساسية لنظرية الكفاءة (X) تُبين طريقة التحليل العشوائي المنحني الحدودي الذي يمثل مجموعة النقاط الأكثر كفاءة، حيث أن المسافة بين كل ملاحظة والمنحني تمثل درجة عدم الكفاءة، كما يمكن أن تبتعد الملاحظات المسجلة عن المنحني بسبب الخطأ العشوائي الذي يضم أخطاء القياس والصدمات الخارجية المتمثلة في تغيرات السياسة الاقتصادية وتطورات الأسواق المالية العالمية التي تؤثر على المؤسسات المصرفية<sup>2</sup>. يُفترض أن يتبع الجزء العشوائي توزيعا طبيعيا متماثلا يكون سالب بالنسبة لدالة الإنتاج وموجب لدالة التكاليف، بينما تتبع عدم الكفاءة توزيع غير متماثل، تضم كل من عناصر نقص الكفاءة الفنية وعدم الكفاءة التخصيصية<sup>3</sup>.

**أ- دالة الإنتاج العشوائي the stochastic production frontie:** تعتمد طريقة SFA في تقدير معاملات الكفاءة على مستوى أي وحدة اقتصادية على دراسة دالة الإنتاج العشوائية لتلك الوحدة، ومن خلال الإعتماد على الشكل اللوغاريتمي لدالة الإنتاج من شكل دالة كوب دوغلاس، إتفق أصحاب المقالين على أن دالة الإنتاج العشوائية تكون من الشكل التالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup>-Kiyota, Efficiency of commercial banks in Sub-Saharan Africa: A comparative analysis of domestic and Foreign banks, a paper prepared for presentation at the CSAE conference on "Economic development in Africa", University of Oxford, USA, 2009, P6.

<sup>2</sup> - Kabir Hassan and Khaled A. Hussein, Static and Dynamic Efficiency in the Sudanese Banking System, Review of Islamic Economics, No.14, 2003, p 16.

<sup>3</sup> - بورقية شوقي، مرجع سابق، ص 111.

<sup>4</sup> - راجع:

- Subal C. Kumbhakar and C. A. Knox Lovell, Stochastic Frontier Analysis, Cambridge University Press, UK, 1st paperback edition, 2003, P 72.

- Alkaterini Kokkinou, Geo., M.Sc, B.Sc. Econ, Stochastic Frontier Analysis: empirical evidence on Greek productivity, University of Glasgow, UK, June 2009, PP ( 1-21), P P 4-6.

$$\ln q_{it} = \beta_0 + \sum_n \beta_n \ln x_{nit} + v_{it} - u_{it}$$

$$\text{or } q_{it} = \exp(\beta_0 + \sum_n \beta_n \ln x_{nit} + v_{it} - u_{it})$$

$$q_{it} = \exp\left(\beta_0 + \sum_n \beta_n \ln X_{nit}\right) \times \exp(v_{it}) \times \exp(-u_{it})$$

حيث أن:  $q_{it}$  تمثل مخرجات الوحدة  $i$  في الزمن  $t$ ،  $x_{nit}$  المدخلة  $n$  للوحدة  $i$  في الزمن  $t$ ،  $v_{it}$  معامل الخطأ،  $u_{it}$  متغير عشوائي غير سالب مرتبط بالكفاءة التقنية للوحدة  $i$  في الزمن  $t$ ؛ بالتالي فإن الكفاءة التقنية على مستوى الوحدة يتم تقديرها بعد تقدير معالم دالة الإنتاج العشوائية السابقة (تقدير قيمة  $u_{it}$ ) ومن ثم تقوم بإستنتاج قيمة الكفاءة التقنية كما يلي:

$$TE_{it} = \exp(-u_{it}) \quad 0 \leq TE_{it} \leq 1$$

ب- **حدود التكلفة Cost frontiers**: إن غياب المعلومات الكافية عن أسعار مدخلات العملية الإنتاجية يدفع عملية التحليل إلى الإعتماد على المعلومات المتوفرة عن الكميات الخاصة بمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، وهذا عبر دراسة دوال البعد أو المسافة (Distance Function) الفاصلة بين إحدائيات وخصائص الإنتاج الحالي للوحدة محل التقييم، عن الخصائص المثلى لتلك العملية الإنتاجية، أما في حالة توفر تلك المعلومات اللازمة حول أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، فإن هذا يسمح بدراسة كفاءة التكلفة لتلك الوحدة محل الدراسة، وهذا عبر تحديد حدود التكلفة المثلى لتلك الوحدة، ودراسة بعد التكاليف الحالية لتلك الوحدة عن حدود التكلفة المثلى الخاصة بها، وعادة يتم التعبير عن حدود التكلفة المثلى للوحدة وفق الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$C_i \geq C(W_{1i}, W_{2i}, \dots, W_{Ni}, q_{1i}, q_{2i}, \dots, q_{Mi})$$

أي أن التكلفة الحالية للوحدة الإنتاجية  $C_i$  يجب أن يكون أكثر من أو يساوي حدود التكلفة المثلى، حيث  $W_{Ni}$  تمثل سعر المدخلة  $N$  للوحدة  $i$ ، ولقد تم إستخدام دالة كوب دوغلاس في التعبير عن حدود التكلفة المثلى للوحدة  $i$  كما يلي:

$$\ln c_i = \beta_0 + \sum_{n=1}^N \beta_n \ln w_{ni} + \sum_{m=1}^M \Phi_m \ln q_{mi} + v_i + u_i$$

بإفتراض أن  $\sum_{n=1}^N \beta_n = 1$  فإن المعادلة السابقة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\ln (c_i/w_{Ni}) = \beta_0 + \sum_{n=1}^N \beta_n \ln (w_{ni}/w_{Ni}) + \sum_{m=1}^M \Phi_m \ln q_{mi} + v_i + u_i$$

بالتالي فإن كفاءة التكلفة يمكن تقديرها كما يلي:  $CE_i = e^{(-u_i)}$

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 88.

## خلاصة الفصل الثاني:

إن موضوع الأداء واسع و متشعب، تختلف النظرة إليه باختلاف مجال التخصص، نوع الأداء، نظرة كل باحث، إلا أنه في المجال الاقتصادي نميز بين ثلاث مستويات للأداء، الأداء الكلي (أداء الاقتصاد الوطني)، و الأداء البيئي (أداء الصناعة) الذي يشكل العنصر الثالث في نموذج الاقتصاد الصناعي SCP، الأداء على المستوى الجزئي (أداء المؤسسات) الذي يعبر عن مدى بلوغ الأهداف المسطرة؛ هذا الأخير يمثل الأساس التي يُبنى عليه الأداء على مستوى الصناعة والذي بدوره يمثل نقطة إنطلاق الأداء على مستوى القطاعات الاقتصادية و التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني؛

لا يمكن الحكم على مستوى أداء المؤسسة إلا إذا تم قياسه و تقييمه، هذه العملية التي عرفت تطورات كبيرة إنتقالا من الأسلوب التقليدي المتمثل في التحليل المالي الذي عرف قصورا في تقييم الأداء الحقيقي للمؤسسة إلى الأساليب الحديثة القائمة على أساس القيمة منها مؤشرات اقتصادية مثل EVA و مؤشرات بورصية مثل MVA ، q-tobin ، أساليب تجمع بين المقاييس المالية و غير المالية (بطاقة الأداء المتوازن، نموذج لجنة المعايير المحاسبية الأمريكية)، إضافة إلى دون أن ننسى أساليب إختصت بها الصناعة المصرفية مثل طريقتي CAMELS و RAROC؛

إن التطرق للأداء من منظور دراسات الاقتصاد الصناعي يستوجب الحديث عن جانب من أكثر الجوانب المرتبطة بالأداء ألا وهو الكفاءة، فالمؤسسات التي تحقق مستويات عليا من الكفاءة تكون في وضعية جيدة للمنافسة في الأسواق، لذلك تطرقنا إلى الأساليب القياسية لتقييم الكفاءة والمتمثلة في المقاييس اللامعلمانية وأهمها طريقة DEA والمقاييس المعلمانية وأهمها طريقة SFA .

الفصل الثالث:

تحليل العلاقة بين هيكل

السوق المصرفي وأداء المصارف

### تمهيد:

إن تطور الأحداث الاقتصادية بشكل كبير دفع الاقتصاديين إلى البحث عن بعض النماذج الاقتصادية التي تمكن من تفسير تلك الظواهر بشكل واقعي، ومن هنا ظهر الاقتصاد الصناعي الذي يدرس حركية الصناعة وطريقة عملها وفق نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (SCP)، محور إهتمامه تحليل الأداء على مستوى الصناعة.

تعددت الدراسات التي تناولها تحليل الاقتصاد الصناعي، إلا أن تحليل العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات الناشطة به شكل محور اهتمام هذا المنهج منذ ظهوره إلى يومنا هذا، نظرا للأهمية الكبيرة لنتائج هذه الدراسة سواء بالنسبة لإدارة المؤسسات من جهة والسلطات المنظمة للصناعة من جهة أخرى، كما شهد هذا النوع من التحليل تطورا من النموذج الأولي التقليدي المعروف بنموذج الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) لـ Bain و Mason والذي يمثل رواد مدرسة هارفارد إلى المنهج الحديث لـ Demsetz و Peltzman بإدخال عنصر الكفاءة في تحديد طبيعة هذه العلاقة والذي يمثل رواد مدرسة شيكاغو.

هذه العلاقة التي طُبقت في أسواق وصناعات متعددة وفي دول كثيرة، ومن بين أهم الأسواق التي تناولتها السوق المصرفي كون المصارف ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وأن نموذج SCP هو الإطار الأكثر استخداما في سبيل تحليل أثر التركيز على أداء الصناعة المصرفية، ولمعالجة هذه العلاقة قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي كإطار مرجعي تحليلي للدراسة؛
- المبحث الثاني: المنهج التقليدي (SCP) لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف؛
- المبحث الثالث: المنهج الحديث لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف.



## المبحث الأول: مدخل للتعريف بالاقتصاد الصناعي كإطار مرجعي تحليلي لهذه الدراسة

يركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي على إطار جديد للتحليل الاقتصادي يُعرف بالتحليل البيئي Meso Analyse (التحليل القطاعي)، هذا المستوى من التحليل الواقع بين التحليل الجزئي للاقتصاد Micro Analyse والتحليل الكلي للاقتصاد Macro Analyse، ووفقا لهذا التحليل يُنظر إلى الصناعة على أنها مجموعة مؤسسات مرتبطة مع بعضها بعلاقات تتميز بالحركية والمرتبطة أساسا بالدولة وتأثير الأعوان المسيطرين.

### المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الصناعي

يؤدي سماع مصطلح الاقتصاد الصناعي من غير المختصين إلى فهم أنه يخص اقتصاديات الصناعات المعملية (التحويلية) التي تشكل القطاع الاقتصادي الثانوي\*؛ إلا أن الحقيقة أوسع من ذلك فأفكار الاقتصاد الصناعي يمكن تطبيقها على قطاع الخدمات، القطاع الزراعي، الأسواق المالية، السياحة...<sup>1</sup>؛ لذلك لا بد من تحديد دقيق لمصطلح الصناعة.

#### أولا: مفهوم الصناعة

أعطي لمفهوم الصناعة أكثر من معنى شأنه في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية، ففي اللغة العربية يُقصد بكلمة الصناعة، الصناعة التحويلية وليس النشاط الإنتاجي، إلا أن هذا الأخير أخذ يشيع في الوقت الحاضر بسبب انتشار مصطلحات مثل صناعة السياحة، النقل، ... إذن كلمة الصناعة أُخذت لتستعمل للدلالة على النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه وموقعه<sup>2</sup>، لذلك أَلَح Cabral في كتابه introduction to industrial organization على ضرورة الإشارة إلى مصطلح الصناعة بمفهومه الواسع، أي مجموعة النشاطات التي تسمح بتحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات<sup>3</sup>. كما يُعرف Chamberlin الصناعة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا، ويعرفها Jean Pierre Angelier أنها "مجموعة من المؤسسات المختلفة من حيث الحجم، الأهداف، قواعد العمل والتنظيم الداخلي، هذه المؤسسات تقيم علاقات فيما بينها بالاتجاه نحو إنتاج سلع أو خدمات (مختلفة، متماثلة) المعروضة في نفس السوق، هذه العلاقات التي تبين حالة المنافسة في الصناعة"<sup>4</sup>.

\* فميز بين ثلاث قطاعات: القطاع الاقتصادي الأولي وتمثله الصناعات الإستخراجية، القطاع الاقتصادي الثانوي وتمثله الصناعة التحويلية، أما القطاع الاقتصادي الثالث فيمثله قطاع الخدمات ومن بينه قطاع المصارف الذي يمثل موضوع بحثنا.

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 27.

<sup>2</sup> - عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 15.

<sup>3</sup> - L. Cabral, **introduction to industrial organization**, MIT Press, USA, 2000, P 3.

<sup>4</sup> - مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**؛ دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 21.



مما سبق نخلص إلى التعريف التالي للصناعة: "مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها لبعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس الزبون". ويقصد كذلك بمصطلح الصناعة تجمع عدد من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال، وهذا ما يجعله أحيانا قريبا من معنى القطاع وأحيانا أخرى قريبا من معنى السوق<sup>1</sup>.

### ثانيا: الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الصناعي فرع متميز من الاقتصاد الذي يتعامل مع المشاكل الاقتصادية للمؤسسات والصناعات وعلاقتهم بالمجتمع؛ ويُعرف بأسماء عديدة مع إختلافات هامشية مثل: « Economics of Industries » اقتصاديات الصناعة، « Industry and Trade » الصناعة والتجارة، « Industrial Organization and policy » التنظيم الصناعي والسياسة، « Business Economics » اقتصاديات الأعمال...، إلا أن المصطلح الشائع هو « Industrial economics » الذي اعتمد في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين من خلال كتابات P.W.S Andrews ، لكن رغم ذلك نجد أن بعض الاقتصاديين خصوصا الأمريكيين يُفضلون مصطلح Industrial Organization<sup>2</sup>.

غير أن Bo Carlsson فرق بين المصطلحين الأخيرين واعتبر أن مصطلح Industrial economics يعد أشمل من مصطلح (IO) Industrial Organization، حيث يجمع بينه وبين مصطلح آخر وهو (ID) Industrial dynamics، فمصطلح (IO) Industrial Organization يهتم بدراسة هيكل الصناعة والظروف التنافسية من خلال دراسة عدد وحجم المؤسسات عبر تطبيق نموذج الهيكل-السلوك-الأداء بطريقة معيارية أستاتيكية (ثابتة)<sup>3</sup>، و هو ما نجده في أعمال كل من Bain و Mason، Robinson، Chamberlin<sup>4</sup>؛ في حين يهتم مصطلح Industrial dynamics بدراسة عملية التطور في العلاقة بين عناصر نموذج ال SCP للصناعة المعنية (تحليل ديناميكي)<sup>5</sup>، وهو ما نجده في أعمال كل من Marshall و Schumpeter وحتى في أعمال Nelson & Winter ، ولا يوجد الآن إجماع واضح على هذا المصطلح.

من خلال جمعنا للتعريف التي قدمت للاقتصاد الصناعي يمكن التمييز بين مجموعتين، تناولت الأولى الاقتصاد الصناعي على أنه تطور للاقتصاد الجزئي، أما المجموعة الثانية فقد تناولت الاقتصاد الصناعي على أنه فرع مستقل عن الاقتصاد الجزئي، ونستعرض فيما يلي أهم التعاريف لأهم الباحثين في مجال الاقتصاد الصناعي التي تعكس النظرتين بالإضافة إلى تعاريف أخرى.

<sup>1</sup>- Jean- Louis Levet, Op.Cit., P 7.

<sup>2</sup>-Barthwal R.R., Op.Cit., P1.

<sup>3</sup>-Bo Carlsson, Industrial dynamics : a framework for analysis of industrial transformation, revue d'économie industrielle, vol 61, 3e trimestre 1992, P P (7-32), P P 7-8.

<sup>4</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 104.

<sup>5</sup> - Bo Carlsson, Op.Cit., P 8.

## 1- الاقتصاد الصناعي كجزء متكامل مع الاقتصاد الجزئي

يرى Stigler أن الاقتصاد الصناعي لا يشكل فرعاً جديداً لأن مجال بحثه هو نظرية السعر وتخصيص الموارد وعليه يعد جزءاً من النظرية الاقتصادية الجزئية؛ أما Cahuc فينظر للاقتصاد الصناعي على أنه الحقل الذي يُطبق فيه الاقتصاد الجزئي الحديث في ظل المنافسة غير التامة وعدم تماثل المعلومة، بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية الألعاب واقتصاد المنظمات ليست أدوات تحليل للاقتصاد الصناعي، لكنها أجزاء متكاملة للاقتصاد الجزئي الحديث، والاقتصاد الصناعي هو مجال تطبيق تلك النظريات. حيث يقول Cahuc أن: "الاقتصاد الجزئي الحديث ليس مدرسة أو منهجاً مؤسساً قائماً بذاته، وإنما ظهر في نهاية سنوات السبعينات تحت ظرف وجود عدد متزايد من الأعمال التي كانت تهدف إلى دراسة السلوكيات الفردية بما فيها التفاعلات الإستراتيجية ونقص المعلومات، كل هذا في ظل الفرضية التقليدية حول العقلانية التامة"<sup>1</sup>.

## 2- الاقتصاد الصناعي كتخصص مستقل

من جهة أخرى إعتبر باحثون آخرون أن الاقتصاد الصناعي مذهب قائم بذاته، انطلق من أساسيات الاقتصاد الجزئي القديم<sup>2</sup>، وعلى غير المعهود في تحليل الاقتصاد الجزئي فإن الاقتصاد الصناعي ينطلق من وجهة النظر القائلة بأنه على الأقل في الأسواق الصناعية المنافسة غير التامة، وعليه يسعى إلى تحليل النتائج المترتبة على الحالات التي تجمع بين المنافسة والاحتكار واعتمد في ذلك على نظرية سلوك المنتج<sup>3</sup>؛ حيث إعتبر Scherer أن مجال الاقتصاد الصناعي يشمل الطريقة التي يتم من خلالها التوفيق بين الأنشطة الإنتاجية والطلب على السلع والخدمات داخل المجتمع، من خلال آلية توجيه معروفة مثل آلية السوق الحرة، وهذا في الوقت الذي يؤثر فيه التباين في آليات التوجيه على مدى قدرة المنتجين على إشباع حاجيات المجتمع<sup>4</sup>.

أما Cabral فيقول أنهما مذهبين منفصلين عن بعضهما البعض من خلال نظرتهما إلى الظروف التنافسية للأسواق، ويُعرف الاقتصاد الجزئي على أنه الاقتصاد الذي يدرس نوعين فقط من الهياكل هما: المنافسة التامة والإحتكار التام، أما الاقتصاد الصناعي فيعرفه على أنه اقتصاد المنافسة غير التامة، خاصة ما تعلق منها بالهياكل الوسيطة بين المنافسة التامة والإحتكار التام، أي ما تعلق بالمنافسة الإحتكارية وإحتكار القلة<sup>5</sup>. من جهة أخرى يرى \*J.Tirole أن الاقتصاد الصناعي طور اقتصاد جزئي

<sup>1</sup>- Jean- Louis Levet, Op.Cit.,P 24.

<sup>2</sup>- Kim Huynh et Damien Besancenot, **Economie industrielle**, Ed Amphi économie, France, 2004, P 11.

<sup>3</sup>- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 17.

<sup>4</sup>- Jean- Louis Levet, Op.Cit., P 25.

<sup>5</sup> - L. Cabral, , Op.Cit.,P 3.

\* **Jean Tirole** اقتصادي فرنسي فائز بجائزة نوبل للاقتصاد لسنة 2014، إعتبر أحد خبراء الاقتصاد الأكثر تأثيراً في عصرنا إثر تقديمه تحليلاً بعنوان "قوة السوق وسبل ضبطها" "Market power and regulation"، إقترح إطاراً لتصميم التنظيمات وتطبيقها على عدد من الصناعات منها الخدمات المصرفية والإتصالات. يركز بحثه في الاقتصاد الصناعي وتنظيم الصناعات بالتعاون مع Jean-Jaques Laffont، النظام المصرفي، تمويل المؤسسات، الاقتصاد الدولي، الربط بين علم الاقتصاد وعلم النفس ولديهم موضوع موحد هو نظرية الألعاب ونظرية المعلومات.

## الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف

جديد قريب من تطلعات أصحاب القرار داخل المؤسسات، أكثر تطوراً من عملية تحليل هيكل السوق وسلوك المؤسسات، إلى جانب توفيره إمكانية تقييم كفاءة الأسواق من قبل الاقتصاديين والمختصين في مجال قوانين المنافسة.

يمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي في الجدول رقم (1.3).

**الجدول رقم (1.3): أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي**

الاقتصاد الصناعي	الاقتصاد الجزئي التقليدي	أوجه الاختلاف
معلومات غير كاملة و غير مثلى (Alchian & Demsetz)	معلومات كاملة و مثلى.	جودة المعلومات
عقلانية إجرائية (Simon)	عقلانية مثلى.	عقلانية الأفراد الاقتصاديين
تنوع هيكل السوق (Baumol, Panzar & Willig)	تكافؤ العرض و الطلب، منافسة تامة و مثلى	خصائص الأسواق
مختلف، دخول غير متساوي للسوق (Coase, Bain)	متساوي.	حجم المؤسسات
تعدد تقنيات الإنتاج، تنافسية سريعة و غير سريعة (Nelson & Winter)	متشابهة من حيث تقنيات الإنتاج.	دالة الإنتاج
المؤسسات تطور سلوكاتها الإستراتيجية من أجل الحصول على سلطة السوق (Mason) « Price-maker »	« Price-taker »، غياب سلطة السوق والسلوك الإستراتيجي.	سلوك المؤسسات
ضرورة تنظيم السوق من طرف الدولة (Joskow & Rose, Stigler)	السوق منظم ذاتياً.	تنظيم السوق

**Source:** Jean- Louis Levet, **L'économie Industrielle en évolution : les faits face aux théories**, ed. Economica, Paris, France, 2004, P 33.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن اقتصاديو هاته المجموعة يجدون أن الاقتصاد الصناعي يختلف عن الاقتصاد الجزئي التقليدي في العديد من المبادئ، وهو ما سمح لهم من إعتبار الاقتصاد الصناعي كمذهب قائم بذاته، وإلى جانب ما سبق فقد فرق Mason بين المذهبين من خلال النقاط التالية:

- الهدف من الاقتصاد الصناعي ليس البحث عن الأمثلية؛
- يهتم الاقتصاد الصناعي بنشاط هيكل الأسواق دون إهمال بسيكولوجية أفرادها وردود أفعالهم اتجاه إستراتيجيات منافسيهم؛
- يستخدم الاقتصاد الصناعي التحليل الديناميكي من أجل دراسة سياسات المؤسسات ضمن الهياكل المختلفة للأسواق؛
- يرفض الاقتصاد الصناعي تحليل التوازن العام الذي يبحث عن نطاق أقصى رفاهية ممكنة للمستهلك، والذي يحدد من خلال دراسة الإحلال و المرونة، حيث يتوجه إلى دراسة الصناعات والمؤسسات والتي تعد أهم من دراسة سلوك المستهلك؛
- أثبت واقع الأسواق محدودية النظرية التقليدية للاقتصاد الجزئي، وهذا لعجزها عن تفسير ظهور هيكل المنافسة غير التامة في الأسواق، وكذلك سياسات التسعير و المنافسة غير السعيرية بين المؤسسات.

### 3- تعاريف أخرى للاقتصاد الصناعي

إن تعريف الاقتصاد الصناعي بالشكل المفصل صعب جداً، لأن المناهج التي يعتمد عليها كما يؤكد الاقتصاديون الصناعيون تعتبر شديدة التنوع كما تتميز بكثرة أدوات التحليل<sup>1</sup>، ورغم تعدد التعاريف واختلافها إلا أنها كانت تهدف إلى نفس الفكرة التي طرحها أحمد سعيد بلخرمة وهي: أن الاقتصاد الصناعي أو كما يطلق عليه اقتصاديات الصناعة "علم يهتم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما، وانعكاسات ذلك على سلوك المؤسسات الصناعية ضمن هذا السوق وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المؤسسات، ثم السياسات الصناعية الحكومية المناسبة إزاء ذلك"<sup>2</sup>.

كما تناول J.M.Chevalier تعريف الاقتصاد الصناعي من جانبي كل من الدولة والمؤسسة، فمن الجانب الأول يتعلق بتحديد صنف التدخل الذي يمكن تنفيذه من أجل حماية مصالح المستهلكين، أما من جانب المؤسسة فيتعلق بتشخيص الطريقة التي تتموقع من خلالها تلك المؤسسات داخل الأسواق التي تنشط بها، وكذلك تشخيص النشاط الديناميكي لتلك الأسواق وهذا من حيث مزايا المتعاملين داخل الأسواق، درجة المنافسة والتكامل، التركيز والإستراتيجية المتبعة من قبل المتعاملين<sup>3</sup>.

فالاقتصاد الصناعي واحد من التخصصات العلمية التي توفر أفضل الوسائل لتحليل سلوك الفاعلين الاقتصاديين في قطاع معين، فهو أساس للإستراتيجية حيث يمكن تعريفه على أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة سلوك المؤسسات فيما يخص الإنتاج، البيع وتحليل مركزها التنافسي والواقع أن فهم آليات المنافسة تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد الصناعي<sup>4</sup>.

إن مجال الاقتصاد الصناعي عموماً يسعى إلى فهم بيئة أعمال المؤسسة لتحليل الديناميكية الاقتصادية، ويهدف إلى<sup>5</sup>:

- الكشف عن أوضاع السوق التنافسية الأقل مثالية من حيث الرعاية الاجتماعية، والبحث عن الآليات التي تميز من خلالها بين الأسواق الأكثر مثالية، على سبيل المثال نسعى إلى فهم لماذا تقوم بعض المؤسسات على اعتماد إستراتيجية لمكافحة سلوك المنافسة من المؤسسات الأخرى، وكذا الآثار المترتبة على القرارات الإستراتيجية بناء على هيكل السوق؛

- بشكل أكثر تحديداً فإن الاقتصاد الصناعي يسعى إلى تحديد السبب الذي يجعل المؤسسات تدخل وتخرج من السوق، كيف تستطيع بعض المؤسسات البقاء والإستمرار في السوق، ولماذا تقرر المؤسسات الإبتكار أو لا، وما هي النتائج المترتبة على هذه القرارات بخصوص تطور الصناعة التي تنتمي إليها.

<sup>1</sup> - Kim Huynh et Damien Besancenot, Op.Cit.,P 8.

<sup>2</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 39.

<sup>3</sup> - Jean Marie chevalier, **Industrie**, encyclopédie économique, P 1541.

<sup>4</sup> -Godefroy Dany Neguyen, **Economie industrielle appliquée**, librairie Vuibert, Paris, France, 1995, P 1.

<sup>5</sup> -Chapelle Karine, Op.Cit., P P 3-4.



أما Jean Pierre Angelier فيُعرف الاقتصاد الصناعي بأنه " ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يهدف إلى دراسة النشاط الحركي للصناعة تحت تأثير محيطها والسلوك الاستراتيجي للمؤسسات التي تكونها " <sup>1</sup>.

يتكون الاقتصاد الصناعي من عنصرين رئيسين، العنصر الأول يختص بالجانب الوصفي للمعلومات الخاصة بالمؤسسات الصناعية وبيئتها الصناعية وعرض عوامل الإنتاج والسياسات التجارية ودرجة المنافسة السائدة... والعنصر الثاني المتعلق بسياسة المؤسسات الصناعية وعملية إتخاذ القرار <sup>2</sup>.

من بين التعاريف الشاملة للاقتصاد الصناعي نجد التعريف الذي قدمه Rainelli الذي عرفه بأنه " ذلك العلم الذي يهدف إلى دراسة النظام الإنتاجي وإستراتيجيات أجزائه الإنتاجية، حيث لا يكتفي بدراسة هياكل السوق ومختلف المتغيرات المفسرة للهياكل الممكنة للأسواق، بل يتعدى ذلك إلى دراسة السلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات والصناعات والسلطات العمومية خلال عملية بحثها عن رفايتها القصوى " <sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الصناعي هو ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يدرس التطور الحركي للعلاقة: هيكل الصناعة (أو شكل السوق الموجود في الصناعة من حيث المنافسة أو الاحتكار) ⇔ السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصناعية من حيث حجم الإنتاج والسعر ⇔ وأخيرا أداء المؤسسات داخل الصناعة من حيث معدل الربحية والكفاءة والتقدم التقني، من أجل الوصول إلى أحسن إستراتيجية تُمكن المؤسسات من حُسن التموّج داخل الصناعة التي تنتمي إليها وكذلك الوصول إلى أمثل تدخل للدولة للحفاظ على مصالح الأفراد.

### المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الصناعي

#### أولاً: نشأة الاقتصاد الصناعي

يُجمع بعض الباحثين على أن أعمال آدم سميث تعتبر من الأعمال الأولى التي أدت إلى ظهور الاقتصاد الصناعي، خاصة بعد صدور كتابه المشهور ثروة الأمم « Wealth of Nations » سنة 1776 م <sup>4</sup>، والذي إعتبر فيه أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية والتي يمكن مضاعفتها من خلال تقسيم العمل، وبالتالي درس عوامل الإنتاج وآليات التوازن داخل الأسواق، كما إهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع، وسائل تنظيم التجارة، إضافة إلى أطروحاته المتعلقة بحرية السوق واليد الخفية التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الإستثمار، ودعوته إلى الحد من تدخل الدولة؛ بعد آدم سميث والتطور التاريخي

<sup>1</sup>- Jean Pierre Angelier, **Economie industrielle élément de méthode**, Office publications universitaires, Alger, 1993, P 5.

<sup>2</sup>- مدحت كاظم القريشي، مرجع سابق، ص 9.

<sup>3</sup>- Jean- Louis Levet, Op.Cit., P 27.

<sup>4</sup>- Barthwal R.R, Op.Cit., P1.

للتحليل الاقتصادي الذي تمخض عنه العديد من الإسهامات، نذكر منها إسهامات المدرسة التاريخية التي تأسست في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر، وأهم روادها W.S.Jevons في مجال البحث عن التوازن داخل الأسواق. خلال نهاية القرن التاسع عشر ظهرت العديد من الأصوات المناهضة للإحتكار خاصة بعد صدور قانون منع الإحتكار (Sherman<sup>act</sup>) الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1890، الذي كان نقطة الإنطلاق لأعمال ألفريد مارشال A.MARSHAL .

**الاقتصاد الصناعي عند ألفريد مارشال:** بدأ كتاباته في نفس الفترة التي بدأت الصناعة الحديثة تتأسس في إنجلترا عام 1879، ألف مع زوجته كتاب اسمه الاقتصاد الصناعي يهدف لإيجاد حلول للنقائص التي ظهرت حول النظرية الاقتصادية العاجزة عن إيجاد تفسير للوقائع الاقتصادية نهاية القرن 19 ووصولاً إلى إطار تحليلي أكثر وصفاً للواقع<sup>1</sup>. ولقد أخذ مارشال بعين الاعتبار دور الهياكل الإنتاجية في عملية النمو ( وبالتالي طوّر اقتصاديات السلم)، وحدد مفاهيم المرونة وقدم مجموعة من الأدوات التي تسمح بفهم جيد للوقائع الصناعي، كما شدد على أهمية استراتيجيات الشركات المبتكرة، وكذلك قام بتعميم التحليل فيما يخص فكرة تناقص الغلة وأشار إلى مفاهيم حواجز الدخول<sup>2</sup>، و في كتابه مبادئ الاقتصاد (1890)، نفى مارشال قانون تناقص الغلة في المجال الصناعي الذي تحدث عنه ريكاردو في المجال الزراعي وتم إثبات الأفضلية في سيطرة مؤسسات على أخرى، عن طريق الغلة المتزايدة غير المحدودة الذي يمكن فهمه من خلال الاقتصاديات الداخلية وكذا الخارجية والوصول بهيكل الصناعة أخيراً إلى حالة الاحتكار<sup>3</sup>، وبالتالي وقع مارشال في تناقض خاصة أن نقطة إنطلاق أعماله قانون منع الاحتكار (Sherman<sup>act</sup>).

جاء الحل لمشكلة مارشال من خلال مدرسة كامبرج في بريطانيا، حيث وجد آرثر بيغو Arthur pigou الذي قام بدراسة الحجم الأمثل للمؤسسة مشيراً إلى أن اقتصاديات الحجم تعاني محدودية بسبب الميزة المحدودة بمهارات وكفاءات رجال الأعمال والمقاولين، إضافة إلى ما قدمه جون روبينسون Joan Robinson الذي طوّر تحليل للمنافسة الكاملة يهدف إلى فهم عمل وحركية عدد قليل من المؤسسات الكبيرة<sup>4</sup>.

من جهة أخرى شهدت تلك الفترة ظهور نقاش كبير بين مؤيدي فكرة الاقتصاد الحر والسماح لظهور محتكرين في الأسواق من بينهم Von Halle، وبين مؤيدي فكرة تدخل الدولة لتنظيم السوق، ومعارضين لفكرة الإحتكار مثل J.B.Clark و R.T.Ely، هذا الأخير لم يقم بإدانة المؤسسات الكبيرة على إعتبار حجمها أو وزنها داخل الأسواق، وإنما أدان السلوكات السلبية التي يمكن أن تمارسها من أجل الحد من المنافسة داخل الأسواق<sup>5</sup>.

1 - Jean-Marie Chevalier, Op.Cit., P 1536.

2 - Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, Edition economica, Paris, France, 2<sup>ème</sup> édition, 1991, P 4.

3 - Jean-Marie Chevalier, Op.Cit., P 1536.

4 - Jean Pierre Angelier, Op.Cit., P P 6-7.

5 - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 108.

### ثانيا: تطور الاقتصاد الصناعي وفق منهج مدرسة هارفارد Harvard

تعتبر دراسات جامعة هارفارد الأمريكية وعلى رأسها كل من E. Mason (1939 - 1949) و J.Bain (1951) -1956) التيار الرئيس للاقتصاد الصناعي المعتمد على نموذج (SCP)، وقد تطور هذا النموذج أساساً من الدراسة التي تمت بالمدرسة في الثلاثينيات، متصلة بدراسة Chamberlain عن المنافسة الاحتكارية المنشودة عام 1933<sup>1</sup>.

### 1- تطور الاقتصاد الصناعي من بداية القرن العشرين إلى سنة 1920

شهدت هذه الفترة ظهور أعمال Moody من خلال كتابه "The Truth About Trusts" الذي ألفه سنة 1904م وركز فيه على نقد قانون منع الإحتكار (Scherman act)، وهذا من خلال محاولة تبيان آثاره السلبية على المؤسسات الكبيرة، وقام بإعداد إحصاء لحالات الإحتكار على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة؛ تلت أعمال Moody العديد من الأعمال الأخرى ذات الطابع التجريبي حول آثار الإحتكار داخل الأسواق ومنها أعمال Eddy (1916) وأعمال Fetter (1924)، كما شهدت الفترة إصدار ألفريد مارشال كتابه Industry and Trade سنة 1919م<sup>2</sup>.

من جهة أخرى قام Willian Ripley بإصدار مؤلفين الأول بعنوان "Industrial concentration as shown by the census" سنة 1907 والذي تعرض فيه إلى دراسة التركيز داخل الأسواق عبر معيارين هما: عدد المؤسسات النشطة داخل الصناعة والإنتاج الإجمالي داخل الصناعة، أما مؤلفه الثاني تحت عنوان "Trusts, pools and corporations" سنة 1916م حاول من خلاله دراسة أشكال الإندماج بين الشركات خاصة ما تعلق بـ "trusts"؛ كما أصدر J.M.Clarks كتابين الأول تحت عنوان "Economics of overhead costs" في 1923م، والثاني تحت عنوان "The social control of business" في 1926م اللذان قدما مساهمة أساسية في الاقتصاد الصناعي، تناول في الأول مشاكل الإحتكار من وجهة نظر تمييز السعر وتنظيم الخدمات العامة، أما الثاني تناول فيه موضوع المنافسة المحتملة.

من جهة أخرى تعتبر أعمال Pigou الأولى في تطوير مفهوم التكلفة، إنطلاقاً من الإطار التحليلي المارشالي للاقتصاديات الخارجية والداخلية. طور Pigou نظرية التمييز في الأسعار، وتمكن من إظهار كيف أن هذا المفهوم يمكن أن يُستخدم في تحليل مشاكل التنظيم؛ هذه الأعمال التي مهدت إلى ميلاد المدرسة المؤسسية لـ Thorstein Veblen, John R. Commons، اللذان إعتبرا أن مشاكل الإحتكار لا تنفصل عن القضايا القانونية وأصرا على ضرورة التدخل القانوني لعلاج المشاكل الناجمة عن التركيز الاقتصادي.

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 22 - 25.

<sup>2</sup> - Jean Pierre Angelier, Op.Cit., P P 37-38.



إلى جانب الأعمال السابقة، تطرق الاقتصادي Knight إلى مفهوم الخطر وظروف عدم التأكد، والذي إعتبر المقاول وظهور المؤسسات كإستجابة لظروف الخطر وعدم التأكد، ما جعله في تناقض مع مبادئ الاقتصاد الجزئي التقليدي من حيث توفر المعلومات، مما أدى إلى تغير ظروف إتخاذ القرار للمتعاملين الاقتصاديين.

### 2- تطور الاقتصاد الصناعي خلال الفترة 1920-1960

شهدت الفترة 1920-1960 العديد من الإضطرابات النظرية، وظهور أدوات جديدة ورئيسة في عملية التحليل في الاقتصاد الصناعي متعلقة بالمنافسة غير التامة والإحتكارية إضافة إلى ملكية المؤسسات والرقابة عليها؛ ويرجع ذلك أساسا إلى إنتشار المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير في العديد من القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى إنفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها، أي أن الشركات أصبحت تسير من قبل إدارة في الغالب ليس لها أي جزء من ملكية الشركة. مما دعى إلى ضرورة البحث عن أدوات جديدة للتحليل الاقتصادي، وهو ما شكل محور دراسة كل من Berle et Means سنة 1932م اللذان ركزا على ظاهرة إنتشار المؤسسات الكبيرة وأثرها على التركيز في الأسواق<sup>1</sup>.

إنفق معهما A.R.Burns الذي رأى أن الحل الوحيد لظاهرة إنتشار المؤسسات الكبيرة هو تقبل الهياكل الجديدة للأسواق، والعمل على وضع الإجراءات والقوانين التي تسمح بضبط نشاط هذه المؤسسات، وهو ما شكل بداية التناقض مع مبدأ المنافسة التامة للنظرية الكلاسيكية التقليدية، ليأتي بعدها Joan Robinson الذي يعد أول من تطرق إلى مصطلح المنافسة غير التامة Concurrence imparfaite سنة 1931، وChamberlain الذي يعد أول من وضع إطار للمنافسة الإحتكارية Concurrence monopolistique سنة 1933.

أ- إسهامات James Mason : ركز Mason بصفة خاصة على أهمية هيكل السوق والظروف الموضوعية الأخرى للسوق كأساس لتعريف الأنماط الشائكة للسلوك بالأسواق<sup>2</sup>، بمعنى آخر تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وسلوك المؤسسات داخلها، كما اقترح إمكانية وجود علاقة لهما مع أداء المؤسسات داخل الصناعة<sup>3</sup>.

شكلت الأعمال السابقة ( Berle et Means, Burns, Robinson, Chamberlain ) منطلقا لأعمال Mason الذي أطلق عليه Richard Arena الأب الروحي للاقتصاد الصناعي (على الرغم من عدم تعرضه لمفهوم الأداء ولم يقترح أي علاقة سببية بين الهيكل والسلوك)، إلا أنه حاول التوصل إلى إيجاد أدوات تحليل جديدة تمكن من وصف الأحداث الواقعية والحقيقية للأسواق والمؤسسات وليس البحث عن الأداء الأمثل؛ هذا ما جعل Mason يتوصل إلى وضع أداة جديدة للتحليل

<sup>1</sup> - Jean- Louis Levet, Op.Cit., P 42.

<sup>2</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 23.

<sup>3</sup> - Yves Morvan, Op.Cit., P 7.

الاقتصادي وبالتحديد تحليل وظيفة الأسواق (le fonctionnement)، وهو نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) والذي تم عرضه لأول مرة في الملتقى الذي نظمته منظمة American Economica Association سنة 1938م<sup>1</sup>.

من جهة أخرى أعلن Mason رفضه لنموذج المنافسة التامة كنموذج للتحليل الاقتصادي واعتبره نموذج غير واقعي، الأمر الذي جعل اقتصاديو المدرسة الليبرالية لشيكاغو (Friedman و Stigler) ينتقدونه، حيث إعتبروا أن الأصل في التحليل الاقتصادي هو المنافسة أما باقي هيكل السوق فهي هيكل مؤقتة سرعان ما تؤول إلى التوازن التنافسي بفعل القوى التنافسية، وأن الاحتكار الحكومي الفدرالي هو الشكل الخطير الوحيد في الاحتكار.

ب- **إسهامات Joe Bain:** استمر المتعاقبون في جامعة هارفارد و على رأسهم Bain وهو تلميذ Mason التركيز على أهمية هيكل السوق، وبعد الملاحظات الإحصائية التي أجراها Bain تمكن من استنتاج وجود علاقات سببية في اتجاه واحد يؤثر من خلال بعضها هيكل السوق على سلوك المؤسسات وأخرى يؤثر من خلالها سلوك المؤسسات على أدائها داخل السوق، حيث اكتشف وجود ارتباط إحصائي بين معدّل الربح في الصناعة ودرجة التركيز داخلها وكذلك الحال مع قوة عوائق الدخول<sup>2</sup>، وبذلك استنتج وجود علاقة غير مباشرة بين أداء المؤسسات وهيكل السوق ومن هنا برز النموذج الثلاثي المعروف في الاقتصاد الصناعي وهو نموذج SCP والذي يعين النموذج الذي يضم هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات وأدائها structure-comportement- performance.

إشتهر Bain بشكل خاص بدراساته حول احتكار القلة وحواجز الدخول التي يملك فيها Paolo Sylos Labini أيضاً مساهمات أساسية، وشكلت دراسات كلا الباحثين الأساس النظري الواسع مع التطبيقات التجريبية الهامة لدرجة أن Franco Modigliani عندما قدم عمل المؤلفين في عام 1958 تحدث عن حدود جديدة للبحث عن احتكار القلة<sup>3</sup>.

كما قام Robbin Marris بدراسة السلوك الإستراتيجي في ظل الظروف الحديثة للمؤسسات، أما H.Simon فقد قام بدراسة عملية إتخاذ القرار في إطار الاقتصاد الصناعي، وهذا بعدما تعرض لمفهوم عدم التأكد خلال سنوات الخمسينات، الأمر الذي شكل منعرجاً جديداً في مسار إختلاف فكر الاقتصاد الجزئي التقليدي والاقتصاد الصناعي، حيث أشار إلى مفهوم العقلانية الإجرائية والتي تعتبر نقضا لمفهوم العقلانية التامة التي قام عليها الاقتصاد الجزئي التقليدي، ثم تلت الأعمال السابقة العديد من الأعمال ركزت على دراسة الهياكل الوسيطة للأسواق، على غرار أعمال Stigler حول الإحتكار الثنائي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Jean- Louis Levet, Op.Cit., P 43.

<sup>2</sup> - John Sutton, **Market Structure: Theory and Evidence**, Handbook of Industrial Organization, North-Holland, Amsterdam, First edition, vol 3, 2007, P 2307.

<sup>3</sup> - Patrizio Bianchi, **Bain and the origins of industrial economics**, **The European Review of Industrial Economics and Policy**, Number 7, décembre 2013. Available at <http://revel.unice.fr/eriep/index.html?id=3608>. Consulté le 12/03/2017 à 10 :30.

<sup>4</sup> - Jean Tirole, **The theory of industrial organization**, MIT press, USA, 1988, P 2.

## المطلب الثالث: فترة السبعينيات من القرن العشرين و ظهور الاقتصاد الصناعي الحديث

### أولاً: إسهامات مدرسة شيكاغو وظهور الاقتصاد الصناعي الحديث

بعد الأعمال التي قدمها كل من Bain و Mason ظهرت أعمال جديدة لاقتصاديين آخرين بداية من سنوات السبعينات ساهمت في تطوير إطار التحليل الذي عرف به الاقتصاد الصناعي، مما سمح بظهور الاقتصاد الصناعي الحديث، بعدما أثبتت التجارب السابقة ضعف منهج الاقتصاد الصناعي التقليدي في تفسير الوقائع؛ تمثلت هذه الإسهامات في نظريات السلوكيات الإستراتيجية، والتي ضمت مجموعة من النظريات مثل سلطة المحتكر لـ spence نظريات احتكار القلة، هذا الشكل من هيكل السوق الذي يمثل أساس تحليل الاقتصاد الصناعي، نظرية الوكالة ونظرية تكاليف المعاملات، تدويل أنشطة المؤسسات، تطوير المنافسة الغير سعريّة، تحديد السياسة الصناعية إلى جانب نظرية الأسواق التنافسية<sup>1</sup>. مستخدمين في ذلك بعض الأدوات الحديثة مثل أدوات الاقتصاد القياسي ونظرية الألعاب والتي وفرت أدوات مهمة لدراسة التفاعل الاستراتيجي بين المتعاملين خاصة في ظل الحركية ونقص المعلومات، كما تم الإهتمام أيضا بدراسة الحصة السوقية وإعتبارها مؤشر لسلطة السوق<sup>2</sup>.

كما شهدت هاته الفترة أيضا ظهور أعمال Scherer حول العلاقات الجديدة التي تربط عناصر نموذج الـ SCP، وأعمال Williamson حول تكاليف المعاملات، أعمال Leibenstein حول الكفاءة X، أعمال Porter حول الإستراتيجيات التنافسية والعديد من الدراسات التجريبية حول هيكل السوق والربحية<sup>3</sup>.

### ثانياً: نظرية الأسواق التنافسية

#### 1- مفهوم نظرية الأسواق التنافسية وفرضياتها

شهدت فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين جملة من الأعمال لاقتصاديو التنظيم الصناعي وهم William Baumol, John Panzar and Robert Willing تمخض عنها ظهور نظرية الأسواق التنافسية في كتابهم بعنوان « Contestable Markets and The Theory of Industry Structure » سنة 1982، وتقوم هذه النظرية على فكرة المنافسة المحتملة (La concurrence potentielle) بدلا من فكرة المنافسة التامة التي سادت النظرية النيوكلاسيكية، وبالتالي لا تتمتع المؤسسات القائمة في الصناعة بأي حماية من إمكانية دخول منافسين جدد.

<sup>1</sup>- Yves Morvan, Op.Cit., P 18.

<sup>2</sup>- W. Shepherd, Mainstream industrial organization and « new » schools, **Revue économique**, N°3, Mai 1990, P P 453- 480.

<sup>3</sup>- بوسنة محمد رضا، مرجع سابق ص ص 111-112.

بالنسبة لـ Baumol and al، فإن الأسواق التنافسية تختص بمجموعة من الفرضيات هي<sup>1</sup>:

- حرية الدخول إلى السوق (دخول دون تحمل أي تكاليف إضافية): جميع المؤسسات القائمة في السوق أو الجديدة يمكنها الحصول على نفس تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع، وتملك نفس دوال التكاليف، ولا توجد عوائق تنظيمية للدخول؛
- حرية الخروج من السوق: لا يوجد عوائق أمام خروج المؤسسات من السوق، مما يزيد من احتمال دخول منافسين جدد؛
- المؤسسات القائمة في الصناعة متعددة المنتجات؛
- المؤسسات الجديدة الداخلة إلى الصناعة تسلك سلوك المتابع، والمؤسسات القائمة تحافظ على نفس سلوكها بمعنى لا يمكن تغيير الأسعار على المدى القصير، على اعتبار أن المستهلكون حساسون للتغيرات في الأسعار؛
- غياب التكاليف الثابتة.

في إطار هذه الفروض، لا تبقى للمؤسسات القائمة قوة إحتكارية، فحتى لو كان هناك مؤسسة واحدة أو عدد قليل من المؤسسات في السوق، فإن التنافسية التامة تضمن أن لا تحقق هذه المؤسسات أي أرباح في توازن المدى الطويل، فلو حدث ذلك لدخلت مؤسسة جديدة لتبيع بسعر أقل فتتلاشى هذه الأرباح، وأهم من ذلك تميل هذه الأسواق للعمل بـ (السعر- التكلفة الحدية)  $O=$ ، فتتحقق بذلك شرط أساسي لأمثلية باريتو، وتنطبق هذه النتيجة على توازن المدى الطويل في المنافسة التامة. والجديد في حالة التنافسية التامة هو أن هذه النتيجة لا تحتاج إلى عدد كبير من المؤسسات القائمة في السوق، بل طالما يمكن للمؤسسة الجديدة أن تدخل السوق بحرية عندما يكون  $P > MC$ ، وأن تكون لها القدرة المالية للخفض القليل في السعر بأن تنتج إنتاجا يزيد قليلا عن إنتاج مؤسسة قائمة، فلن يزيد السعر عن التكلفة الحدية في توازن المدى الطويل. وقد ثبت الشرط الكافي في هذه الحالة هو أن تكون هناك إثنان (أو أكثر) من المؤسسات القائمة بالسوق، وعليه فعلى نقيض الحال في المنافسة التامة يكفي هنا وجود إحتكار ثنائي لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

## 2- آلية التوازن في نظرية الأسواق التنافسية

يعتبر السوق تام التنافس إذا كانت مفتوحة تماما أمام المنافسة الجديدة، وتتطلب وضعية توازنه توفر شرطين أساسيين هما<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - راجع:- عبد الحميد محبوب، الرقابة المجتمعية في ظل التحول إلى نظام السوق، مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، ص ص 2-3. متاح على الموقع الإلكتروني [www.pidegypt.org/conferences/mixed-economys.html](http://www.pidegypt.org/conferences/mixed-economys.html)، تاريخ الإطلاع 2018/10/15 على الساعة 22:00.

- José Alberro and Raines Schwabe, the theory of contestable markets and its legacy in antitrust practice, **Economics committee newsletter**, Volume 16, Number 1, Winter 2016, P 21 .

- Vöxi Heinrich Amavilah, Baumol, Panzar, and Willig's theory of contestable markets and industry structure: A summary of reactions, **Resource and Engineering Economics Publications Services**, Paper No.41974, October 2012 ,USA, PPI-10.

- Jean- Louis Levet, Op.Cit., P 194.

<sup>2</sup> - Jean Marie chevalier, **L'économie industrielle des stratégies d'entreprise**, Montchrestien, Paris, France, 2ème edition, 2000, P 163.



- قابلية وضعية التوازن للتحقيق (منطقية): يعني أن التوازن بين العرض والطلب في السوق يجب أن يكون مربحا بالنسبة لجميع المؤسسات العاملة في السوق؛ وحتى تكون وضعية التوازن في صناعة ما قابلة للتحقيق فإنه من أجل عدد  $n$  من المؤسسات التي تنتج  $y$  عند السعر  $P$  فإن:  $\sum_{i=1}^n Y_i = Q(P)$  حيث أن  $Q(P)$  تمثل طلب السوق، ومن أجل كل مؤسسة تنشط في السوق فإن:  $P \cdot Y_i - C(Y_i) \geq 0$  حيث أن  $C(Y_i)$  هي دالة التكلفة لكل مؤسسة تعمل في الصناعة<sup>1</sup>.
- أن تكون وضعية التوازن في السوق دائمة: بمعنى أنه لا يوجد أي حافز لدخول منافسين جدد، وأن المؤسسات الجديدة لا تحقق ربحا أعلى من المؤسسات القائمة في السوق، وأن هذه الأخيرة لا تحقق خسائر.

### 3- أهمية نظرية الأسواق التنافسية

من الواضح أن لنظرية الأسواق التنافسية أهمية كبيرة بالنسبة لتحليل الرفاهية والسياسة العامة، وعلى وجه الخصوص فإن تركيزها على المنافسة الممكنة بدلا عن المنافسة الفعلية كآلية للتوزيع الأمثل للموارد أمر مهم، وتوحي النظرية بأن الإهتمام يجب أن ينصب على زيادة التنافسية بالأسواق فضلا عن إقتصاره على منع زيادة التركيز، وقد تشمل السياسة الواضحة في هذا الإتجاه إزالة القيود الحكومية والقانونية على الدخول (أو الخروج)، وتحسين نوعية الإحصاءات والمعلومات الأخرى، ورفع كفاءة أسواق الأصول المستعملة، فمن شأن هذه التطورات أن تزيد من تحديد المنافسة الجديدة ومن ثم تقلل من القوة السوقية للمؤسسات القائمة<sup>2</sup>.

فظهر هذه النظرية وحسب بعض الاقتصاديين، كانت بطلب من شركة الإتصالات الأمريكية AT&T التي حاولت تبرير وضعية الإحتكار الطبيعي الذي شهدته في السوق الأمريكية نهاية السبعينات، من خلال إثبات أن العائد الذي كانت تحصل عليه لم يكن بمستوى العائد الذي يحصل عليه المحتكر الحقيقي، أي أن وضعيتها في السوق لم تسمح لها بممارسة سلطة السوق، وهذا راجع إلى تهديدات المؤسسات الجديدة بالدخول للسوق في حال إكتشافها لإمكانية الحصول على أرباح مغرية<sup>3</sup>.

رغم أهمية هذه النظرية في التحليل الاقتصادي إلى أنه وُجهت لها العديد من الإنتقادات تمحورت حول عدم واقعية الفروض التي بنيت عليها وتركزت في نقطتين: عدم واقعية وجود صناعة أو سوق تنعدم فيها عوائق الدخول والخروج، ففي حالات يحتاج الدخول إلى الصناعة إستثمار مبدئي من النوع الذي لا يسترد جزئيا وبالتالي ينطوي على تكاليف غارقة غير مسترجعة ويكون السوق في هذه الحالة غير تام التنافس و تظهر فيه مرة ثانية عوائق الدخول؛ أما النقطة الثانية عدم واقعية أن المؤسسات القائمة في السوق ليس لها رد فعل تجاه المؤسسات الراغبة في الدخول لحماية نفسها أو لزيادة حصتها السوقية.

<sup>1</sup>- J.Baumol and al, Contestable Markets: An Uprising in the Theory of Industry Structure: Reply, **The American Economic Review**, vol 73, N° 3, June 1983, P 495.

<sup>2</sup>- روجر كلارك، مرجع سابق، ص 163.

<sup>3</sup>- J.Baumol, Contestable Markets: An uprising in the theory of industry structure, **the American Economic Review**, Vol 72, N° 1, March 1982, PP 14- 15.

بالرغم مما قدمته هذه الإسهامات من تجديد لأفكار الاقتصاد الصناعي، إلا أنها لم تحقق الغاية المنشودة والمتمثلة في تفسير الظواهر المشاهدة في الواقع بواسطة نظريات متكاملة، حيث لم تستطع تبيين النشاط الحركي داخل الأسواق وكيفية الانتقال من توازن إلى آخر، إلى جانب بعض الأعمال الأخرى التي جاءت بعد ذلك والتي أهملت جانبي التوازن والأمثلة في استغلال الموارد إلا أنها حاولت تقييم النشاط الحركي داخل الأسواق على غرار أعمال نيلسون وونتر، وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الصناعي عرف جملة من الأعمال غير المتجانسة فيما بينها والتي كان ينقصها عنصر التوفيق فيما بينها<sup>1</sup>.

### ثالثاً: نظرية الألعاب Game theory

تسمى أيضاً نظرية المباراة، هي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لإتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة والتي تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة، تُعتبر من النظريات الرياضية الأكثر استخداماً في علم الاجتماع، السياسة و الاقتصاد؛ ففي المجال الأخير، تهدف النظرية إلى توقع تصرفات العملاء الاقتصاديين و ذلك بوضع فرضية كون كل عميل يبحث بشكل عقلائي عن طريقة تمكنه من مضاعفة أرباحه وتقليل حجم خسارته. و توفر هذه النظرية مجموعة من الإستراتيجيات في حالة تعدد العملاء المتفاعلين. وتتم تحديداً بالحالات التي تكون فيها القرارات المتخذة من قبل كل عميل ما تؤثر على ردود أفعال العملاء الآخرين.

### المطلب الرابع: أهمية تطبيق نموذج SCP في دراسة السوق المصرفي والسوق المصرفي الإسلامي

تنبع أهمية نموذج SCP في قطاع المصارف كونها ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وهو الإطار الأكثر استخداماً في سبيل تحليل أثر التركيز على أداء الصناعة المصرفية؛ وحسب دياتش Dietsch فإن نموذج SCP هو القاعدة النظرية لدراسة المنافسة في السوق المصرفي، من خلال دراسة أثر شروط الدخول على درجة التركيز وتأثير هذه الأخيرة على الأسعار والهوامش المحققة من طرف المصارف، أي أن درجة التركيز في السوق تؤثر بشكل مباشر على درجة المنافسة بين المصارف<sup>2</sup>؛ إستعمل من طرف العديد من الباحثين وتوصلت أغلبها إلى وجود إرتباط موجب بين درجة تركيز السوق المصرفي وأداء المؤسسات المصرفية.

أما على مستوى السوق المصرفي الإسلامي، فمن خلال إطلاعنا على الدراسات الميدانية التي أجريت حول محددات أداء المصارف الإسلامية من خلال تطبيق نموذج SCP فهي قليلة، لذلك تجدر الإشارة إلى أن قضايا التركيز المصرفي والمنافسة في القطاع المصرفي الإسلامي، تحتاج إلى العديد من الدراسات والأبحاث وأن من التوجيهات المفيدة للبحوث المستقبلية، التي قد تزود صناع القرار بمعلومات متطورة، تساعد في وضع تصور حول صناعة المصارف الإسلامية، وتساعد في صياغة السياسات والإستراتيجيات المناسبة.

<sup>1</sup> - Yves Morvan, Op cit., P 32.

<sup>2</sup> - Saeed Al-Muharrami and al, Op cit., P 3490.



## المبحث الثاني: المنهج التقليدي (SCP) لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف

يُعتبر نموذج SCP المرجع النظري للاقتصاد الصناعي في تحليل الأسواق والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات، من أجل التوصل إلى تحليل الأداء الواقعي لهذه الأسواق؛ لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عناصر هذا النموذج، العلاقات التي يمكن أن تربط بين عناصره، وشرح كيفية تحليله للعلاقة بين هيكل السوق وأداء الصناعة بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة.

### المطلب الأول: عناصر نموذج هيكل - سلوك - أداء

جاء تأكيد العلاقة السببية القائمة ذات الاتجاه الواحد في النموذج [هيكل ← سلوك ← أداء] من طرف Mason و Bain التي مفادها أن أداء السوق يرتبط بسلوك المنتجين والمستهلكين الذي يتحدد بهيكل السوق، هذا الأخير الذي يرتبط هو أيضاً بمعطيات أساسية مثل التكنولوجيا، والطلب على المنتج<sup>1</sup>. لكن الدراسات الحديثة تؤكد تعقد هذه العلاقات (نفي العلاقة ذات الاتجاه الواحد)، وشهد نموذج SCP جملة من النقاشات بين الاقتصاديين دارت حول ضرورة اعتباره كنظام تتفاعل مكوناته فيما بينها وبالتالي إمكانية وجود تغذية عكسية بين مكوناته<sup>2</sup>، وهي الإضافة التي قدمها Sherer سنة 1970 بالإضافة إلى ذلك وضع الإطار التحليلي مع إدراجه الشروط الأساسية التي تعمل وفقها صناعة معينة<sup>3</sup>. وبالتالي إضافة إلى العناصر الثلاث الأساسية المختصرة في SCP، تم إضافة عنصرين ثانويين بإمكانهما التأثير على عمل النموذج، هما الظروف الأساسية للصناعة والسياسة الحكومية للدولة، وهذا من أجل جعل عملية التحليل أكثر واقعية؛ ويمكن عرض مكونات النموذج في العناصر التالية:

### أولاً: الظروف الأساسية للصناعة

هي عبارة عن جملة من العوامل العامة التي تساهم في تحديد ظروف العرض والطلب داخل الصناعة وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة؛ تتمثل في العوامل العامة التي تحدد خصائص المنتج، موقعه في دورة حياته، رد فعل الزبائن على تغيرات الأسعار (المرونة السعرية) ومعدل نمو الطلب، إمكانية الإحلال بين السلع، طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج، مبادئ منظمات المهنة، شروط العمل والنشاط النقابي، الخصائص الدورية أو الموسمية، التكاليف المحتملة للنقل، وأيضاً النطاق الجغرافي للسوق<sup>4</sup>. هذه العوامل تؤثر بدرجة كبيرة على هيكل السوق، فالتوزيع الجغرافي على سبيل المثال يمكن أن يحدد عدد البائعين المتدخلين في السوق، في حين نوع التكنولوجيا المستعملة قد تكون عاملاً لتمييز المنتجات أو قد تشكل عائقاً من عوائق الدخول، كذلك السوق التي يكون معدل نمو الطلب فيها كبير تحفز أكثر المؤسسات على الدخول.

<sup>1</sup> - Dennis W-Carlton et Jeffrey M-Perloff, Op.Cit., P 373.

<sup>2</sup> - Godefroy Dang Nguyen, Op.Cit., P 7.

<sup>3</sup> - Johann Le ROUX, "Stratégies D'approvisionnement Et D'innovation Des Entreprises De Transformation Des Produits de La Mer", Thèse De Doctorat ,Ecole de Doctorale de sciences de la mer, Bretagne, 2003 , P 85.

<sup>4</sup> -Godefroy dany neguyen, Op.Cit., P 5.

### ثانيا: هيكل السوق

تميز الخصائص الهيكلية للسوق بأنها غير قابلة للتغيير في المدى القصير عكس الخصائص الظرفية التي تكون قابلة للتغيير في المدى القصير؛ ويستخدم تعبير هيكل السوق للدلالة على الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المؤسسات التي تنتمي إلى الصناعة والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المؤسسات ومن ثم أدائها في المستقبل<sup>1</sup>؛ لذا فعملية تحليل هيكل السوق تهدف إلى تحديد حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل السوق<sup>2</sup>. ويمكن للسوق أن تأخذ هيكلًا واحد من بين أربعة هياكل معروفة هي المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام.

يتم تحديد هيكل السوق من خلال المزج بين خصائص مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في كل من تركيز السوق، مدى التمييز بين المنتجات المعروضة في السوق، وجود وفعالية عوائق الدخول إلى السوق، ومدى التكاملات العمودية والأفقية بين المؤسسات التي تعمل في السوق؛ ويمكن أن نميز بين نوعين من هياكل السوق، يتمثل الأول في الهيكل المسطح أو البسيط أين يتم التنظيم داخل السوق (تنافسي)، أما الثاني فيتمثل في الهيكل المعقد أين يتم التنظيم خارج السوق (غير تنافسي)<sup>3</sup>.

في نهج أكثر شمولي لتحليل هيكل الصناعة الذي يستند إلى تحليل قوى التنافس الخمس لـ Porter أو محددات قوى الربحية في الصناعة التي تمثل أهمية عظمى في صياغة الإستراتيجية التنافسية؛ وتحليل القوى الخمس يتطلب متابعة مستمرة لما يحدث في البيئة المحيطة والمؤثرة في الصناعة، لتحديد المنافسين وخصائصهم، احتمال دخول منافسين جدد، ومعرفة خصائص المنتجات البديلة، وما هي قوة العملاء والموردين؛ ويعد تحليل قوى التنافس مدخلا رئيسا لتحليل الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة في البيئة الصناعية، من خلال تحديد المنافسين الأقوياء ومدى فاعليتهم وتأثيرهم في الصناعة، وكذلك تحديد المنافسين الضعفاء، وكيفية التغلغل والنمو في الصناعة التي يعملون فيها.

### ثالثا: سلوك المؤسسات في السوق

يُقصد بسلوك المؤسسات مجموعة السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات في ظل هيكل السوق السائد وظروف الطلب فيها وسلوكها تجاه المؤسسات المنافسة لها في السوق، من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في التأثير على حجم نفوذها في السوق وكذلك تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها، وتشمل أهم السياسات السلوكية للمؤسسات في السوق سياسات التسعير للمنتجات، سياسات تحديد كميات الإنتاج، سياسات تنمية الإنتاج أو المبيعات وسياسات البيع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 41.

<sup>2</sup> - Jean Pierre Angelier, Op.Cit., P 65.

<sup>3</sup> - Ababacar Mbengue, Paradigme SCP, théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux, **XIV ème conférence Internationale de management stratégique**, pays de la Loire, Angers, 2005, P 3.

<sup>4</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 126.

كما يمكن أن نميز بين نوعين من السلوكيات الإستراتيجية التي تتبناها المؤسسات في السوق و تتمثل في:

**1- السلوك الإستراتيجي غير المتعاون:** تهدف المؤسسة من خلاله إلى زيادة أرباحها على حساب أرباح المنافسين من خلال منع المنافسين من دخول السوق أو الحد من قوتهم بالتأثير في رؤية المنافسين المحتملين حول عدوانية المؤسسات القائمة، ونجاح هذه الإستراتيجية تتطلب امتلاك ميزة تنافسية.

**2- السلوك الإستراتيجي التعاوني:** ينطوي على القرارات التي تسهل تنسيق الإجراءات بين المؤسسات القائمة في الصناعة والحد من المنافسة بينهم لزيادة أرباح كل المؤسسات في السوق.

نظرا لتشعب جوانب السلوك فقد إنحصرت الدراسات السابقة للاقتصاد الصناعي على مجموعة محدودة من الإستراتيجيات والتي إشملت عادة على إستراتيجية الإعلان ، التسعير، البحث والتطوير والتكامل.

### رابعاً: أداء المؤسسات في السوق

إن السلوكيات هي التي تحدد الأداء، ويقصد بأداء المؤسسات في الصناعة مدى تحقيقها للأهداف المخطط لها أو التي تسعى من أجل تحقيقها من خلال سلوكها التسعيري أو الإنتاجي في السوق؛ ويُقاس الأداء في السوق بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تختلف حسب تفضيل المحلل ويمكن القول أن مفهوم الأداء في الاقتصاد الصناعي له بعدين: بالنسبة للمؤسسة فهو يشمل النتائج المالية، القوة السوقية والفعالية، أما بالنسبة للصناعة فهو يشمل الكفاءة، الإنتاجية، التطور التقني ورضا العملاء<sup>1</sup>.

### خامساً: السياسات الحكومية

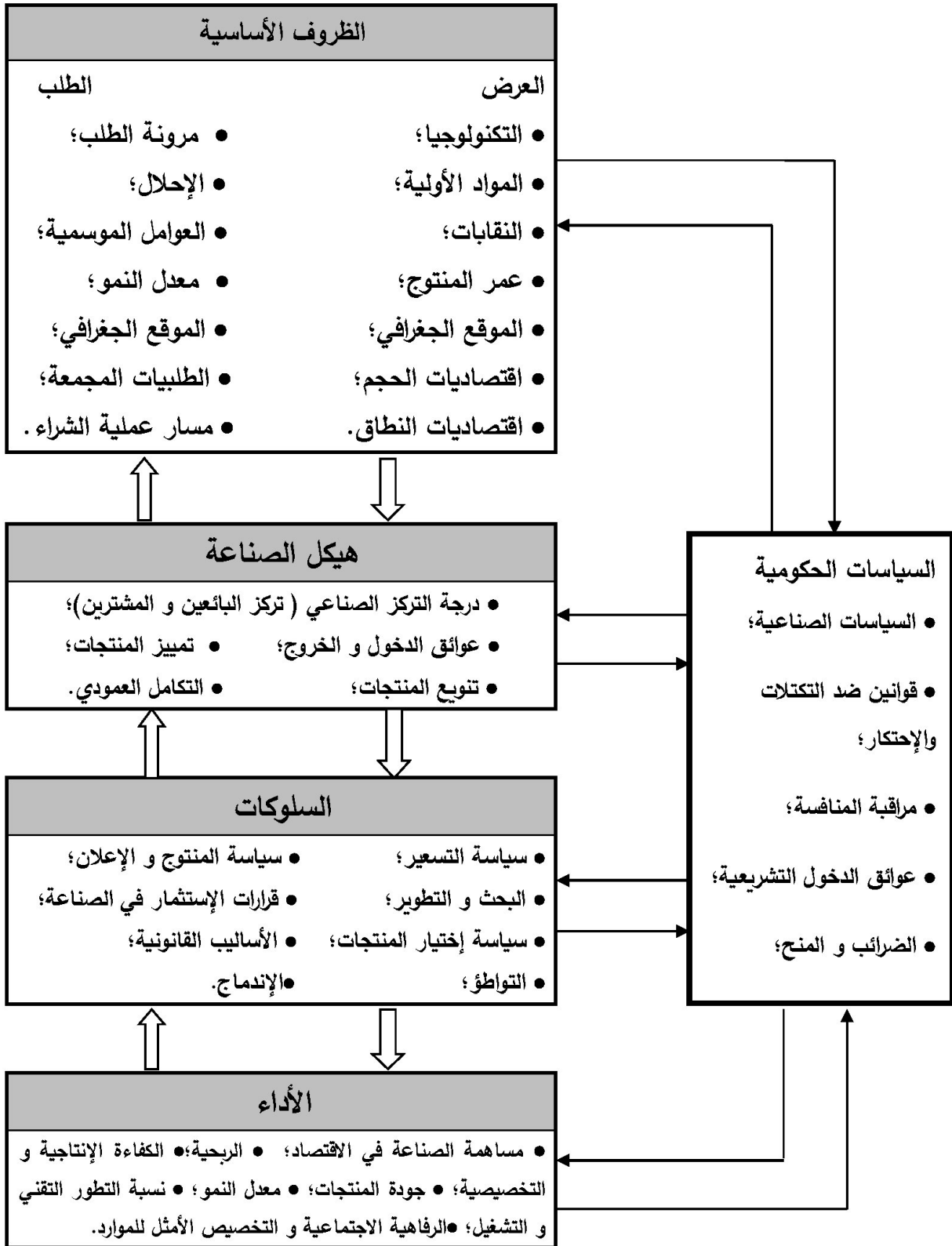
تستطيع الدولة من خلال أدوات سياساتها الاقتصادية التأثير على هيكل السوق وسلوك وحداتها الإنتاجية، في سبيل تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وتمتلك الحكومات أدوات عديدة تستطيع من خلالها التدخل والسيطرة على الصناعات والأسواق نذكرها فيما يلي<sup>2</sup>: سياسة الترخيص الصناعي، سياسة الحماية الجمركية، سياسة القروض الصناعية، سياسة المشتريات الحكومية، الإعفاء من ضرائب الشركات، سياسة سعر الصرف، سياسة مكافحة (منع) الإحتكار، السياسات الحكومية إتجاه الإندماج بين المؤسسات وأخرا سياسة السوق المفتوحة.

يمكن توضيح العناصر الأساسية لنموذج SCP وعلاقات السببية في إتجاهين (تأثر و تأثير) والتي تربط بين هذه العناصر من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> - Godefroy Dang Nguyen, Op.Cit., P 04.

<sup>2</sup> - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سابق، ص 251.

الشكل رقم (1.3): مكونات نموذج الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)



**Source:** Dennis W. carlton and Jeffrey M. perloff, Economie industrielle, Groupe De Boeck s.a, Bruxelles , 2 édition, 2008 , P 03

## المطلب الثاني: المتغيرات التقليدية المستخدمة لتحليل علاقة هيكل السوق بأداء الصناعة

استخدمت معظم الدراسات التي تناولت هيكل السوق والأداء الذي عبر عنه بالربحية الصيغة العامة لنموذج الاقتصاد القياسي التالي:  $\pi = f(C, B, D)$ ، هذا النموذج الذي يميز بين العوامل المحددة للربحية على جانب كل من العرض والطلب، حيث  $\pi$  هو المتغير التابع ويمثل مؤشر للربحية، و  $C, B, D$  المتغيرات المستقلة، وبناء على هذا النموذج تعتمد الربحية في السوق على المتغير (C) ويعكس سهولة التواطؤ (والذي عادة يقاس بواسطة تركيز السوق)، والمتغير (B) ويشمل متغيرات تمثل شروط الدخول للسوق، والمتغير (D) ويمثل ظروف الطلب.

فمن جانب العرض، ترتبط الربحية بكل من عوائق الدخول والتواطؤ، فالعوائق العالية للدخول تحمي المؤسسات القائمة من المنافسة الممكنة، وبذلك تمثل شرطا ضروريا للربحية العالية، ولكن بصرف النظر عن تحديد المنافسة الجديدة، فإن المنافسة بين المؤسسات الموجودة أصلا بالسوق قد تمحو أي أرباح غير عادية. لذا فإن فاعلية التواطؤ في السوق تحدد إلى أي درجة يمكن إستغلال الموقف الإحتكاري؟ وطالما يمكن للمؤسسات القائمة أن تهدد المنافسين الجدد بصورة أكثر فاعلية في حالة إحتكار محكم للقلة، فقد تتمكن علاوة على ذلك من رفع العوائق الفعالة في مواجهة المنافسة الجديدة. وتوحي هذه الإعتبارات بإمكانية تفاعل كل من عوائق الدخول والتواطؤ معا لتحديد الربحية.

أما من جانب الطلب نجد أن نمو السوق أو مرونة الطلب السعرية أو كليهما معا يؤثران في الربحية، حيث أن النمو السريع و/ أو عدم مرونة الطلب من شأنهما أن يزيدا من قوة الإحتكار عند ثبات ظروف العرض؛ وفيما يلي عرض تحليلي لطبيعة العلاقة بين هاتين المتغيرات.

### أولاً: تحليل العلاقة بين تركيز السوق ومؤشرات الأداء

تعتبر دراسة العلاقة بين تركيز السوق والربحية اللبنة الأولى لتحليل العلاقة بين هيكل السوق-الأداء، حيث قام مجموعة من الباحثين بدراسات تجريبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتكون المنطلق لدراسات أخرى في مختلف دول العالم وفي صناعات مختلفة، وفيما يلي عرض لنتائج أهم دراسات تحليل العلاقة بين مؤشر التركيز ومؤشرات مختلفة للأداء.

#### 1- تحليل علاقة تركيز السوق بالربحية

أ- دراسة Bain: تعد دراسة Bain (1951)\* بمثابة الدراسة الأولى والرائدة في مجال إختبار إمكانية وجود علاقة موجبة بين التركيز و الربحية<sup>1</sup>؛ فقد تناول عينة مكونة من 42 صناعة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1936-1940) تحتوي

\* سنتناول هذه الدراسة بالتفصيل لأنها تعتبر أساس العديد من الدراسات التي جاءت بعدها.

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 182.



## الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف

في مجملها على 335 مؤسسة، أي بمتوسط ثمان مؤسسات في كل صناعة، حيث لاحظ Bain أن البيانات الخاصة بأكثر من نصف الصناعات في عينة الدراسة قد تم حساب نسب الربحية لها عبر استخدام البيانات الخاصة بـ ثلاث، أربع، أو خمس مؤسسات من تلك الصناعة، أي أن قيم الربحية المحسوبة لكل صناعة أعطت وزن أكبر لبيانات المؤسسات الكبيرة بما على حساب المؤسسات الصغيرة<sup>1</sup>.

لدراسة العلاقة بين تركيز السوق والربحية لا بد من إختيار المؤشرات لقياس كل طرف من طرفي العلاقة، فبينما يخص تركيز السوق (تركيز المنتجين أو البائعين (Seller concentration))، إعتد Bain على نسبة التركيز لأكثر ثمان مؤسسات داخل الصناعة  $C_8$ ، حيث قسم Bain عينته من حيث مؤشر التركيز إلى فئتين: صناعات ذات نسبة التركيز 70% فما فوق، وصناعات ذات نسبة التركيز أقل من 70%<sup>2</sup>.

أما لحساب وتقييم الربحية على مستوى المؤسسة فضل Bain الإعتداد على مؤشر العائد على المبيعات، لكن عدم توفر المعلومات عن هذا المؤشر جعله يعتمد على مؤشر آخر هو مؤشر العائد على حقوق الملكية للمساهمين، وتم تجميع البيانات الخاصة بالمؤسسات من قبل لجنة الأوراق المالية (Securities and exchange commission SEC) خلال الفترة المدروسة مركزا على الصناعات التي حصل فيها على البيانات الخاصة بجزء كبير من المؤسسات العاملة بها، وألغى الصناعات التي لا يملك بيانات خاصة بها أو يملك جزء صغير فقط من المؤسسات العاملة بها<sup>3</sup>.

من جهة أخرى لحساب الربحية للصناعة قام Bain بالخطوات التالية:

- حساب متوسط ربحية كل مؤسسة داخل الصناعة في كل سنة من سنوات الدراسة؛
- حساب ربحية الصناعة في كل سنة من سنوات الدراسة: بالمتوسط المرجح لربحية المؤسسات داخل الصناعة معتمدا في عملية الترجيح على رأس المال لتلك المؤسسات؛
- حساب معدل الربحية خلال فترة الدراسة: بالمتوسط الحسابي لقيم ربحية الصناعة في كل سنة من سنوات الدراسة.

أوضحت النتائج التي تحصل عليها Bain أن معدلات الربح العالية تتميز بها الصناعات التي يفوق التركيز بها 70% أين كانت قيمتها تتراوح ما بين 9.8% و 16.3%، كما لوحظ أنه في الصناعات التي يقل فيها التركيز عن 30% سجلت هي الأخرى معدلات مرتفعة للربحية تراوحت ما بين 6.3 و 17%، هذه النتائج دفعت Bain إلى إستنتاج أن هناك دلائل ضعيفة على وجود علاقة خطية موجبة بين الربحية والتركيز؛ من جهة أخرى، فقد كان متوسط معدلات الربح في الصناعات

<sup>1</sup>- Leonard W. Weiss and al, **Structure, conduct and performance**, Harvester Wheatsheaf, USA, 1991. P 166.

<sup>2</sup> - Michael Gort and Rao Singamsetti, **Concentration and Profit Rates : New evidence on an Old Issue**, Chapter in NBER book ,National Bureau of Economic Research, Explorations in Economic Research, Volume 3, number 1,1976 PP (1-20), P2.

<sup>3</sup>- Stephen Martin, **advanced industrial economics**, Blackwell Publishers, USA, 1<sup>st</sup> published, 1993, P 452.



ذات نسبة التركيز الأعلى من 70% حوالي 11.88%، مقارنة بحالة الصناعات ذات التركيز الأقل من 70% والتي بلغت 7.5%، وقد كان هذا الفرق معنويًا عند 1%<sup>1</sup>. وبالتالي حسب Bain فإن معدلات الربح المرتفعة ترتبط والتواطؤ الفعال، وبالتالي ترتبط والتركيز المرتفع للصناعات مقارنة بما هو عليه الحال في الصناعات ذات التركيز المعتدل أو المنخفض.

كانت دراسة Bain المنطلق للعديد من الدراسات فيما بعد والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

ب- دراسة Mann (1966): إعتد Mann نفس أسلوب دراسة Bain حيث حدد عينة مكونة من 30 صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1950-1960)؛ وتوصل Mann إلى نتائج مشابهة لنتائج Bain والتي مفادها أن الصناعات التي كانت نسبة التركيز بها أكبر ثمان مؤسسات بما 70% فما فوق تميزت بنسب مرتفعة للربحية قدرت في المتوسط بـ 13.3%، مقابل 9% في الصناعات التي كان تركيزها أقل من 70%، وبالتالي فإن هذا سمح لـ Mann من إستنتاج العلاقة الموجبة بين التركيز و الربحية<sup>2</sup>.

ج- دراسة William Shepherd (1972): إختلفت دراسة Shepherd عن الدراسات السابقة في إعتداده على البيانات الخاصة بالمؤسسات بدلا من بيانات الصناعة، وإستخدام الإنحدار المتعدد تمكن الباحث من تقدير معادلة إنحدار لربحية 231 مؤسسة مختلفة ومجموعة من المتغيرات المفسرة المتوقع تأثيرها على الربحية وكانت كما يلي<sup>3</sup>:

$$\pi = 6,67 + 0,2123 MS + 0,0273 CR4 - 0,2995 \log(\text{assets}) + 0,2498 ASR$$

توضح نتائج معادلة الإنحدار أن كل من الحصة السوقية وتركيز الصناعة وحجم الإنفاق على الإعلان (كمؤشر لتمييز المنتجات) لها تأثير موجب ومعنوي على الربحية (المقاسة بمعدل العائد على حقوق المساهمين)، إلا أن تأثير الحصة السوقية وحجم الإعلان على الإنفاق كان قويا مقارنة مع تأثير التركيز الذي كان ضعيفا، أما متغير حجم المؤسسة فكان له تأثير سالب وبالتالي إستنتج Shepherd أنه كلما تزايد حجم المؤسسة تراجعت كفاءتها ومن ثم تراجعت ربحيتها.

## 2- تحليل علاقة تركيز السوق بالهامش سعر - تكلفة

نتيجة للإختلاف في تحديد طبيعة علاقة هيكل السوق بالربحية، إستخدم الباحثين نسبة الهامش سعر-تكلفة كمؤشر للأداء بديل عن الربحية، ويمكن ذكر بعض الدراسات في هذا المجال في ما يلي:

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 182-183

<sup>2</sup> - H. Michael Mann, Seller Concentration, Barriers to Entry, and Rates of Return in Thirty Industries 1950-1960, The Review of Economics and Statistics, Vol 48, No 3, Aug 1966. PP 296-307.

<sup>3</sup> - William G. Shepherd, The Elements of Market Structure, The Review of Economics and Statistics, Vol54, No1, Feb 1972, PP 25-37.

أ- دراسة **Collins and Preston**: ففي سنوات 1968-1969 قام كل من Collins and Preston بأول تحليل منهجي لدراسة علاقة التركيز بالهامش سعر-تكلفة، لسهولة الحصول على البيانات الخاصة بهذا الأخير مما يعني استخدام عينات أكبر من الصناعات مقارنة مع الدراسات السابقة، حيث تناول الباحثان عينة من 417 صناعة من مجموعة الأربع أرقام (four-digit industries) في 1963 وعينة مقارنة من 243 صناعة من ذات المجموعة في (1958) و (1963)، وباستخدام الإنحدار المتعدد تمكنوا من تقدير معادلة إنحدار الهامش كدالة في نسبة التركيز لأربع مؤسسات، ومؤشر للتوزيع الجغرافي (GD)، ومؤشر كثافة رأس المال (ko)، وكانت المعادلة المقدرة ل (417) صناعة في 1963 كما يلي<sup>1</sup>:

$$PCM = 1954 + 0,096 CR - 0,029 GD + 0,092 KO \quad /R^2 = 0,19$$

توضح نتائج عملية الإنحدار وجود علاقة موجبة ومعنوية ( عند مستوى 1% ) لكل من التركيز (CR) وكثافة رأس المال على الهامش (السعر-التكاليف) رغم ضعف قيمتها، ومعامل سالب ومعنوي ( عند مستوى 5% ) لمتغير التوزيع الجغرافي GD (الذي كلما كان صغيرا دل على وجود توزيع جغرافي كبير لمنتجات الصناعة) مما يدل على العلاقة الموجبة والمتوقعة التي تربط بين التوزيع الجغرافي للمنتجات والهامش، وما يلاحظ أن الجزء الأكبر من التغير في الهامش غير مفسر في المعادلة كما يتضح ذلك من قيمة  $R^2$ ؛ كما توصل الباحثان إلى ما يلي:

- كانت العلاقة بين الهامش والتركيز معنوية في حالة الصناعات ذات التركيز المستقر أو المتزايد و لم تكن كذلك في الصناعات ذات التركيز المتناقص؛

- كان تأثير التركيز على الهامش أكبر في حالة صناعات سلع المستهلك بالمقارنة مع صناعات سلع المنتج، وقد فسرا ذلك بتوفر المعلومات والقدرة على المساومة من جانب المشتري لسلع المنتج.

أوضحت دراسة للمتابعة قام بها Leonard Weiss (1971-1974) أن نتائج Collins and Preston لم تتأثر بإضافة متغيرات توضيحية أكثر، بإستخدام 399 مؤسسة من صناعات Collins and Preston لسنة 1969، كانت المعادلة المقدرة كما يلي<sup>2</sup>:

$$PCM = 16.3 + 0,05CR - 0,03GD + 0,12K/S + 1,3A/S - 1,9CO/TE + 0,02I/S + 0,26G + 0,0008C.CR + 0,10 MID - 0,03 PLANT K \quad /R^2 = 0,43$$

توضح نتائج عملية الإنحدار أن جميع المتغيرات (نسبة التركيز، التوزيع الجغرافي، K/S نسبة رأس المال إلى المبيعات، A/S نسبة الإعلان إلى المبيعات، CO/TE نسبة العمالة المركزية إلى إجمالي العمالة، G نمو المخرجات السابقة، C.CR حاصل

<sup>1</sup> - Norman R. Collins and Lee E. Preston, Price-Cost Margins and Industry Structure, **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 51, No.3 (Aug., 1969), PP 271-286.

<sup>2</sup> - Kenneth D.George and al, **Industrial Organisation – competition, growth and structural change**, Routledge, London, fourth edition, 1992, P P 292-293.

ضرب النسبة المتوية للمبيعات التي تذهب للمستهلكين ونسبة التركيز، MID متوسط المبيعات المخططة إلى إجمالي مبيعات الصناعة، PLANT K رأس المال المطلوب المخطط) كانت لها الإشارات الجبرية المتوقعة عند مستوى معنوية 5%، بخلاف (I/S نسبة إنتاج المخزون إلى المبيعات)، ويلاحظ بالأخص إحتفاظ التركيز بالتأثير الموجب المعنوي على الهامش السعر-التكلفة، وبتأثير إضافي متزايد في الصناعات الأكثر توجها للمستهلك (كما يشير ذلك معامل C.CR).

ب- دراسة **Strickland and Weiss (1976)**: إستخدمت أسلوب المعادلات الآتية الأكثر تطورا لتقدير العلاقة بين الربحية وهيكل السوق، بتقدير نموذج إحصائي من ثلاث معادلات أخذت فيها كل من الهامش وكثافة الإعلان والتركيز كمتغيرات داخلية، قُدر النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) لعينة من 408 صناعة من مجموعة أربعة أرقام بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1963، أوضحت نتائج (OLS) تأثير موجب ومعنوي للتركيز وكثافة الإعلان (كعائق للدخول نتيجة تمييز المنتج) على الهامش، بينما التأثير المشترك للمتغيرين معا على الهامش غير المعنوي، ويُفسر الباحثان أنه في حالة التركيز، فإن الإرتباط الخطي مع باقي المتغيرات المستقلة (اقتصاديات الحجم كعائق للدخول) يمكن أن تفسر التأثير غير المعنوي للتركيز على الهوامش. نتائج هذه الدراسة إنتقدت من طرف Martin (1979) على أساس فني واقترح نموذج أكثر تطورا للتقدير مستخدما طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) على عينة مقسمة إلى صناعات سلع المستهلك وصناعات سلع المنتج مكونة من 209 من صناعات الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 الذي وجد تأثير موجب وغير معنوي للتركيز CR4 على الهوامش للصناعة<sup>1</sup>.

ج- دراسة **Salinger (1990)**: توصل الباحث في دراسته أن الإندماج الأفقي يجعل السوق أقل قدرة على المنافسة وبالتالي زيادة تركيز السوق الذي بدوره يؤدي إلى إرتفاع الهامش سعر- تكلفة، وبالتالي على السلطات القائمة على مكافحة الإحتكار أن تكون صارمة إتجاه عمليات الإندماج الأفقي الأخذ بعين الإعتبار سياسة الإندماج المثلى، فإذا كان هناك دليل قوي على وجود كفاءة ناتجة عن عمليات الدمج وأدلة قليلة على وجود سلوكيات تواطئية ناتجة عن زيادة تركيز السوق بسبب الإندماج، يجب أن يكون هناك دليل قوي بأن عمليات الدمج لا تنتهك معايير التركيز<sup>2</sup>.

### 3- علاقة هيكل السوق و مؤشر الأداء السوقي q-tobin

كما ذكرنا سابقا أنه نتيجة لقصور مؤشرات الأداء التقليدية المتمثلة في مؤشرات الأداء ذات الطبيعة المحاسبية في التعبير عن المستوى الحقيقي للأداء، ظهرت مؤشرات حديثة من بينها مؤشر q-tobin، هذا الأخير الذي إستخدم من قبل عدة باحثين لتحديد طبيعة العلاقة بين تركيز السوق وأدائه وأثبتت تفوق مؤشر q-tobin عن المقاييس المحاسبية في تحديد طبيعة العلاقة، ومن

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 187-188.

<sup>2</sup> -Michael Salinger, the concentration-Margins Relationship Reconsidered, **Brookings Papers :Microeconomics**, Columbia university, 1990, PP (287-335).

بين أهم الدراسات في هذا المجال دراسة Lindenberg and Ross (1981)، دراسة Smirlock, Gilligan and Marshall (1984)، دراسة Salinger (1984)، دراسة Cannolly and Schwartz (1985)<sup>1</sup>.

توصلت دراسة Lindenberg and Ross إلى أن المؤسسات التي شهدت نسبة  $q$ -tobin مرتفعة في عينة الدراسة كان نتيجة تميز منتجاتها عن منتجات المنافسين، وبالتالي وجود عوائق دخول فعالة في الصناعة التي تنشط بها تلك المؤسسات، أما المؤسسات التي شهدت نسبة  $q$ -tobin منخفضة لكونها تنشط داخل صناعات شديدة المنافسة، أو صناعات تتميز بتنظيم قانوني مشدد خاصة فيما يتعلق بالرقابة على نشاط المؤسسات المحتكرة؛ كما توصلت الدراسة إلى إرتباط قوي بين مؤشر  $q$ -tobin و الهامش سعر- تكلفة، وإرتباط ضعيف بين مؤشر  $q$ -tobin ونسبة التركيز في الصناعة<sup>2</sup>.

ثانياً: تحليل العلاقة بين عوائق الدخول إلى السوق والربحية

### 1- دراسة Bain (1956)

بعد تأكيد العلاقة الموجبة بين التركيز داخل السوق والربحية سنة 1951، وسع Bain دائرة بحثه في دراسة له سنة 1956 ليستوعب أثر عوائق الدخول إلى جانب التركيز على ربحية السوق في مؤلفه "Barriers to new competition"، فحسب Bain فإن التركيز المرتفع ووجود عوائق دخول فعالة داخل الصناعة يساهمان معا في تحديد ربحية الصناعة<sup>3</sup>.

لتأكيد هذا التصور، قام Bain بدراسة تجريبية على عينة مكونة من 20 صناعة، وحاول تقدير شدة عوائق الدخول الخاصة بكل صناعة، من خلال التركيز على ثلاث مصادر هي: حجم اقتصاديات السلم، تمييز المنتجات، والمزايا المطلقة لتكاليف المؤسسات القائمة بالصناعة مقارنة بالمؤسسات الراغبة في الدخول للصناعة، وبناء عليها صنف Bain عينته إلى ثلاث مجموعات حسب شدة عوائق الدخول: صناعات ذات عوائق دخول عالية جدا، صناعات ذات عوائق دخول عالية وصناعات ذات عوائق دخول معتدلة و منخفضة. كما استخدم Bain نسبة التركيز لأكثر أربع مؤسسات في كل صناعة كمؤشر للتركيز.

توصل Bain إلى وجود علاقة موجبة بين كل من عوائق الدخول و شدة التركيز (أي أن الصناعات ذات عوائق الدخول العالية جدا قد إتسمت بالتركيز المرتفع جدا<sup>4</sup>؛ و من جهة أخرى وجد Bain أن معدلات الربح أعلى بكثير في صناعات التركيز المرتفع مقارنة بصناعات التركيز المنخفض، ومن جهة أخرى فإن معدلات الربح كانت مرتفعة جدا في صناعات عوائق الدخول العالية جدا، وبالتالي فإن كل من التركيز وعوائق الدخول له تأثير موجب على ربحية الصناعة؛ وأن دور عوائق

<sup>1</sup> - Dennis C.Mueller, the dynamics of company profits an international comparison, wissenschaftszentrum Berlin publication, Cambridge university press, Cambridge, New York, USA,1990, PP 10-16.

<sup>2</sup> - Dennis W. carlton and Jeffrey M. perloff, Op cit, P 396.

<sup>3</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 183.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.



الدخول في هذا التأثير هو أكبر من دور تركيز الصناعة، كما أضاف Bain إلى أن العلاقة بين المتغيرات السابقة لا يمكن أن تكون مجرد علاقة خطية بسيطة بل علاقة معقدة<sup>1</sup>. أوضحت دراسة للمتابعة قام بها Martin باستخدام عينة Bain ومن خلال تشكيل أربعة معادلات إنحدار مختلفة نفس نتائج Bain حول أهمية عوائق الدخول في التأثير على الربحية، وأن دورها كان أكبر من دور تركيز السوق الذي كان غير مستقر، وهذا ما يشير إلى علاقة غير خطية معقدة بين المتغيرات السابقة.

### 2- دراسة Mann (1966)

أدرج Mann عوائق الدخول في عملية تحليل علاقة تركيز الصناعة والربحية في دراسة على عينة من 30 صناعة خلال الفترة (1950-1960) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام بتقسيم الصناعات ذات التركيز المرتفع حسب شدة عوائق الدخول إلى ثلاث فئات، وتحصل Mann على نتائج مشابهة لنتائج Bain، سجلت معدلات مرتفعة للربحية بالصناعات التي تتميز بعوائق للدخول كبيرة قدرت بـ 16.4% في المتوسط، في حين سجلت الصناعات ذات عوائق الدخول المتوسطة والمنخفضة معدلات للربحية في حدود 11.9%، وبالتالي فإن كلتا الدراستين (Mann و Bain) يشيران إلى أن عوائق الدخول والتركيز يمثلان إثنين من المحددات الرئيسة للربحية في الصناعة<sup>2</sup>.

### ثالثاً: تحليل العلاقة بين نمو السوق و /أو المرونة السعرية والربحية

تتوقع النظرية الاقتصادية أن نمو السوق أو إنكماشه قد يؤثر على دور تركيز الصناعة على هوامش التكلفة-السعر، غير أن الدراسات التجريبية في هذا المجال لم تحدد طبيعة العلاقة بشكل كامل وصحيح، ففي حين توصلت دراسات إلى إثبات وجود علاقة عكسية بين نمو السوق وتركيزها، توصلت دراسات أخرى إلى إثبات عدم وجود علاقة بين المتغيرين؛ فمن جانب الطلب نجد أن نمو السوق أو مرونة الطلب السعرية أو كليهما معا يؤثران أيضا على الربحية، حيث أن النمو السريع و /أو عدم مرونة الطلب من شأنها أن يزيدا من قوة الإحتكار عند ثبات ظروف العرض.

من بين الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نمو السوق والتركيز داخله نجد دراسة Porter (1974) الذي درس العلاقة من خلال معادلة إنحدار لشرح أرباح تجار التجزئة، ووجد معامل سالب ومعنوي لهذه العلاقة وهو ما يفسر أن معدلات نمو مرتفعة تؤدي إلى تركيز أقل؛ وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Grabowski and Muelier (1978) الذي استخدم نفس بيانات ونموذج Porter، من جهة أخرى إختبر Bradburd and Caves (1980) دور نمو السوق فوجد علاقة سلبية مع التركيز وتأثير ضعيف على نسبة المخرجات إلى رأس المال كمؤشر للتكاليف الغارقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Stephen Martin, Op cit, P 458.

<sup>2</sup> - H. Michael Mann, Op cit, P (296-307).

<sup>3</sup> -John E. Kwoka, the effect of market growth and concentration on industry price-cost margins, **Eastern Economic journal**, Eastern Economic association, vol.16(3), July-September 1990, PP(221-227), P 222.

- دراسة **Pagoulatos and Sorenson (1980)**: إستخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS) وعينة من 47 صناعات الغذاء في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1967)، فتبين أن للتركيز تأثير موجب ومعنوي على الهوامش (عند مستوى معنوية 10%)، وتأثير سالب ومعنوي لمرونة الطلب السعرية على الهوامش (عند مستوى معنوية 5%).<sup>1</sup>

ومن بين الدراسات التي توصلت إلى إثبات عدم وجود علاقة بين نمو السوق وتركيزه دراسة **David Kamerschen (1968)**، الذي حاول دراسة نفس عينة **Nelson و Shepherd** (التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نمو السوق وتركيزه) خلال الفترة 1947-1963.<sup>2</sup> وبالتالي عند دراسة أثر نمو الطلب في السوق على أدائه سيتأثر هو الآخر بطبيعة البيانات المعتمدة في عملية التحليل، وبالتالي فإنه تم التعامل مع تركيز السوق ومعدل نموه على أنهما متغيران مستقلان وهذا عند دراسة معادلة إنحدار معدلات الربحية على كليهما.

- دراسة **Kwoka (1990)**: توصلت الدراسة إلى أن أثر التركيز على هامش الربح في السوق كان كبيراً عند معدلات نمو متوسطة (12% في عينة الدراسة)، وعليه فإن زيادة أو تراجع معدلات نمو السوق ينتج عنه أثر منخفض لتركيز السوق على الهوامش، كما أن تأثير معدل نمو السوق على العلاقة تركيز- هامش الربح يكون منخفضاً في الصناعات شديدة رأس المال، ويكون التأثير فقط في حالة معدلات النمو الموجبة، أما في حالات الركود فإن معدلات النمو لا تؤثر على علاقة تركيز السوق بالهامش.<sup>3</sup>

#### رابعاً- تحليل العلاقة بين تركيز السوق، عوائق الدخول، نمو السوق والربحية

##### 1- دراسة **Wilson Comanor and (1967)**:

في دراسة شاملة قام بها الباحثان **Comanor and Wilson** لتحليل علاقة هيكل السوق والربحية من خلال تأثير المحددات الثلاث الرئيسية وهي الاختلاف في كل من تركيز السوق، عوائق الدخول الناتجة عن تمييز المنتجات واقتصاديات السلم واختلاف معدلات نمو السوق، حيث طبقت الدراسة على عينة مكونة من 41 صناعة (صناعة المنتجات الاستهلاكية) من الصناعات ذات ثلاث أرقام (**three- digit industries**) خلال الفترة 1954-1957، حاول الباحثان تقدير العلاقة بين ربحية الصناعة و بقية المتغيرات المفسرة من خلال النموذج الرياضي التالي<sup>4</sup>:

$$\pi = 0,039 + 0,245 \text{ ASR} + 0,00577 \log(\text{ACR}) + 0,0339 \text{ GR} + 0,0184 \text{ Local} + 0,000395 (\text{CR4})(\text{HBD})$$

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص 188.

<sup>2</sup> - David Kamerschen, market growth and industry concentration, **journal of the American association**, vol 63, N 321, 1968, PP (228-241).

<sup>3</sup> - John E. Kwoka, Op cit, PP(221-227).

<sup>4</sup> - Stephen Martin, Op cit, P 466.



فبينما إستخدم Bain المقاييس النوعية لتحديد متغيرات هيكل السوق، إستخدم الباحثان Comanor and Wilson بعض المقاييس الكمية للتعبير على قيم بعض المتغيرات الهيكلية؛ إعتد الباحثان على مقياسين للتركيز: الأول مقياس مطلق يتمثل في نسبة التركيز لأكثر أربع مؤسسات في الصناعة  $C_4$ ، والثاني مقياس صوري (dummy variable) يعبر عن التركيز إذا ما كان كبير أم لا معتمداً في ذلك على نسبة التركيز لأكثر ثمان مؤسسات في الصناعة  $C_8$ ، يأخذ القيمة 1 إذا كان  $(C_8 > 70\%)$  والقيمة 0 إذا كان  $(C_8 \leq 70\%)$ ، كما تم التعبير عن معدل الربح على مستوى الصناعة بـ The after-tax rate of return on shareholder equity ، أما تمييز المنتجات فُعبر عنها بنسبة نفقات الإعلان إلى المبيعات.

توصلت المعادلة إلى علاقة موجبة ومعنوية بين نسبة نفقات الإعلان إلى المبيعات وربحية الصناعة، مما يدل على أهمية تمييز المنتجات في التأثير على الربحية، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Weiss (1974) علاقة موجبة و معنوية بين الربحية وكثافة الإعلان. كما تبين وجود علاقة طردية بين كل من متطلبات رأس المال ومعدل نمو السوق وربحية الصناعة، ولم تختلف نتيجة الدراسة عن ما توصل إليه Bain أن التأثير الموجب لتركيز الصناعة على ربحيتها مرتبط بوجود عوائق دخول للسوق.

**2- دراسة Shepherd:** في دراسة أخرى لـ Shepherd ومن خلال معادلة إنحدار تدرس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاث السابقة على ربحية المؤسسات الناشطة في السوق، توصل الباحث إلى أن المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو كبير تكون السبابة في تحقيق أرباح معتبرة، كما أن المؤسسات التي تنشط في صناعات ذات عوائق دخول مرتفعة لها القدرة على تحقيق أرباح مرتفعة، إلا أن عوائق الدخول أقل أهمية التركيز المعبر عنه بالحصصة السوقية من حيث مساهمتها في زيادة ربحية المؤسسة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: النموذج القياسي التقليدي لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف

تُشير أدبيات الموضوع الكلاسيكية إلى أن هناك فرضيتين متنافستين تفسران العلاقة الإيجابية بين تركيز السوق أو الحصصة السوقية مع الربحية، وهما فرضيتي (SCP) وفرضية (MS) التقليديتان<sup>2</sup>؛ طبقت العديد من الدراسات في مجال الصناعة المصرفية هذا النموذج أهمها دراسة Smirlock (1985)، دراسة Evanoff and frontier (1988)، دراسة Molyneux et al (1994)، دراسة Molyneux and Forbes (1995)....<sup>3</sup>، وإستندت هذه الدراسات الموجهة لإختبار الفرضيات على تقدير النموذج التالي<sup>4</sup>:

$$\pi = \beta_0 + \beta_1 \text{ Conc} + \beta_2 \text{ MS} + \sum \beta_K Z + \varepsilon$$

<sup>1</sup> - Ibid, P 471.

<sup>2</sup> - Mostak Ahmed, Op cit, P 2.

<sup>3</sup> - Joaquin Maudos, Market structure and performance in Spanish banking using a direct measure of efficiency, **Applied Financial Economics, Taylor & Francis Journals**, vol 8, N°2, 1998, PP (191-200), P 192.

<sup>4</sup> - علام محمد موسى حمدان و زين خلف سالم العطيات، هيكلية السوق المصرفية الإسلامية و علاقتها بكفاءة الأداء -دراسة مقارنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2005-2012)، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد الخامس و الخمسون، العدد الثاني، فيفري 2015، ص ص (327-361)، ص 340.

## الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف

تم تشكيل نموذج إنحدار يكون فيه ربحية المصرف (أداء المصرف) كتابع لكل من التركيز والحصة السوقية وبعض المتغيرات الأخرى ذات الصلة بخصائص المصرف والمتغيرات الاقتصادية والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على أداءه.

### أولاً: فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) التقليدي

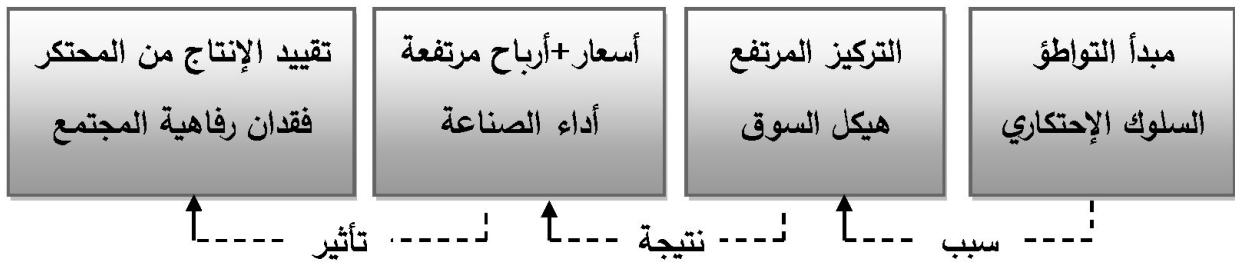
أشار Bain (1951) في فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) إلى أن السوق الأكثر تركيزاً بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو إحتكارية تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين (ممثلاً في صناعة المصارف توضع معدلات فائدة عالية على القروض ومعدلات فائدة أقل على الودائع بالمقارنة مع بيئة تنافسية أخرى) تُسهم في تحقيق أرباح عالية، وهو ما يعرف بالتركز في صناعة المصارف Concentration، فوفقاً لهذه الفرضية فإن هناك قلة من الشركات المحتكرة هي التي تقوم بقيادة بقية الشركات نحو وضع أعلى الأسعار وتخفيض التكاليف، وتحقيق أعلى مستويات الأرباح على حساب المستهلكين<sup>1</sup>.

أي أن أرباح المصارف المتحققة هي نتيجة لتكاتف المصارف معاً وإحتكارها للسوق المصرفية، وهذا ما أشار إليه Bain عند تنظيره لهذه الفرضية، بحيث أشار إلى أن المنافع الكبرى هي نتيجة لتركز السوق، فمنظمات الصناعة المركزة تحالف فيما بينها، بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار، ويحقق لها عوائد مرتفعة؛ ويمكن توضيح فرضية (SCP) بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Con} > 0 ; \frac{\partial \pi}{\partial MS} = 0$$

يمكن تمثيل نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) التقليدي في الشكل التالي:

### الشكل رقم (2.3): نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) التقليدي



المصدر: من إعداد الطالبة.

فتركز المصارف- وغيرها من معوقات المنافسة- يخلق بيئة تؤثر في سلوك المصارف وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، وينتج عنها خسارة إجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات المصرفية، ناتجة عن ممارسة المصارف لقوتها السوقية، والتي تنشأ من زيادة مستويات التركيز وفقاً لفرضية SCP.

<sup>1</sup> - محمد سلامة مكازي عناسوة وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف السعودية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، "سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2012، ص ص (25-78)، ص 27.

<sup>2</sup> - علام محمد موسى حمدان، يزن خلف العطيات، مرجع سابق، ص 332.

### ثانيا: فرضية الكفاءة التقليدية (TE) Traditional Efficiency (TE)

قُدمت من قبل Demsetz (1973) ومن بعده Peltzman (1977)<sup>1</sup>؛ أُطلق على النموذج العديد من التسميات حسب المقاربة التي تنظر إليها، نموذج قوة السوق النسبية (RMP) (Relative Market Power) لـ Shepherd (1982) التي تؤكد على أن منظمات الحصة السوقية الكبيرة والمنتجات المتميزة هي فقط القادرة على ممارسة القوة السوقية في تسعير منتجاتها وتحقيق أرباح عالية، نموذج الحصة السوقية (MS) (Market share) نظرا لإستخدام مؤشر الحصة السوقية كمقياس لكفاءة المؤسسات.

حيث يرى Demsetz أن دور التركيز في تحديد شكل الأداء الخاص بالمؤسسات يعد صغيرا، ويُمكن إثبات ذلك من خلال دراسة علاقة الربح بحجم المؤسسة، هذا الأخير كلما إقترب من حجم الإنتاج الأمثل كلما زاد أثر تركيز الصناعة على الأداء، ومن هنا يتضح دور الكفاءة في تفسير العلاقة هيكل-أداء و ليس التواطؤ، إنما حجم الحصة السوقية هي وحدها التي يمكن أن تزيد من ذلك الأثر<sup>2</sup>؛ كما يرى Peltzman بأن النتائج التي تم التوصل إليها حول العلاقة هيكل-أداء والتي كانت قائمة على مبدأ التواطؤ تعتبر غير تامة، وأن هناك ضرورة لقيام مجموعة من الأبحاث التي بإمكانها إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه الكفاءة في تفسير هذه العلاقة<sup>3</sup>.

يقوم هذا النموذج على فرضية أن الإختلافات في كفاءة المؤسسات وتشتتها داخل السوق تخلق عدم مساواة في الحصة السوقية، إذ أن المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من المصارف، و هو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الأداء (أكثر المؤسسات كفاءة تحصل على ربحية أعلى)، وبالتالي علاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح؛ فالشركات الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية، وبالتالي تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من المصارف، وهذا على عكس فرضية (SCP) التي تفرض أن الاحتكار في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة للشركات المحتكرة. ويمكن توضيح هذه الفرضية بالعلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Con} = 0 ; \frac{\partial \pi}{\partial MS} > 0$$

يُمكن تمثيل نموذج الكفاءة التقليدية أو كما سنطلق عليها في بحثنا فرضية قوة السوق النسبية (RMP) في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - Saeed Al-Muhrrami and Kent Matthews, Market Power versus Efficient-Structure in Arab GCC Banking, **Cardiff economics working papers**, cardiff Business school, Cardiff university, United Kingdom, June 2009, E2009/7, P4.

<sup>2</sup> - Harold Demsetz, Industry Structure, Market Rivalry, and Public Policy, **Journal of Law and Economics**, Vol16, No1, Apr 1973, PP (1-9).

<sup>3</sup> - Sam Peltzman, The Gains and Losses From Industrial Concentration, **National Bureau of Economic Research**, NBER Working Papers 0163, Inc. 1977. URL: <http://www.nber.org/papers/w0163.pdf>. Consulté le 15/02/2018 à 11:34.

<sup>4</sup> - علام محمد موسى حمدان، زين خلف العطيّات، مرجع سابق، ص 332.

الشكل رقم (3.3): نموذج قوة السوق النسبية (RMP)



المصدر: من إعداد الطالبة.

نستنتج من خلال الطرح السابق أن نموذج الهيكل-السلوك-الأداء يختلف عن نموذج الحصة السوقية، فنموذج SCP يرى بأن كل المؤسسات الناشطة داخل الصناعات مرتفعة التركيز بإمكانها الحصول على أرباح غير عادية، أي أن مؤشر الأداء العام للصناعة سيكون مرتفعاً في حالة التركيز المرتفع، بينما يركز نموذج RMP على المؤسسات ذات الحصة السوقية الكبيرة ويرى بأن التركيز المرتفع سيكون في صالح المؤسسات ذات الحصة السوقية الكبيرة دون غيرها، وعليه فإنه يجعل من الحصة السوقية كشرط للإستفادة من مزايا التركيز المرتفع، أي أنه يرى بعدم وجود علاقة مباشرة بين تركيز الصناعة وربحياتها على عكس النموذج الأول التي كانت فيه العلاقة مباشرة، أما العلاقة هيكل سوق-أداء فتعتبر مباشرة في كلى النموذجين على اعتبار أن كل من التركيز والحصة السوقية هما مؤشران من مؤشرات هيكل السوق.

سارت العديد من الدراسات وفق المنهج التقليدي من خلال محاولة تفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف عبر الإعتماد على النموذجين السابقين نذكر بعضها في العنصر الموالي.

ثالثاً: دراسات طبقت نموذج (SCP) التقليدي لتحليل العلاقة هيكل سوق- أداء في السوق المصرفي ونتائجها

إنقسمت نتائج دراسات هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات نستعرضها فيما يلي:

1- دراسات أثبتت تحقق فرضية (SCP) التقليدية: أي أن ربحية المصارف يحددها تركيز السوق المصرفي وليس الحصة السوقية للمصارف ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة Katib (2004): على عينة من 20 بنكا تجاريا ماليزيا للفترة 1989-1996، بينت الدراسة أن تركيز السوق كان بسبب عمليات الإندماج التي تمت خلال الفترة بتشجيع من الحكومة والمصرف المركزي الماليزي، مما أدى إلى إرتفاع الأرباح الإحتكارية ولم تؤدي إلى رفع كفاءة المصارف التي يُتوقع حدوثها بسبب الإندماج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -Nasser Katib, market structure and performance in the Malaysian banking industry: a robust estimation, **8<sup>th</sup> capital markets conference**, Indian institute of capital markets paper, December 2004, PP (1-21).



- دراسة **Bhatti and Hussain (2010)**: 20 بنكا تجاريا باكستانيا خلال الفترة 1996-2004، السوق المصرفي الباكستاني يمتاز بالتركز تسيطر عليه المصارف الرائدة، هذا التركيز قلل من تكلفة التواطؤ رغم التحرير الذي يُعتقد أن يزيد من المنافسة، و نتائج الأداء أعلى من الأرباح العادية لجميع المشاركين في السوق<sup>1</sup>.
- دراسة **Mostak Ahmed (2012)**: السوق المصرفي في دولة بنغلاداش خلال الفترة 1999-2011، نتائج العينة الرئيسية لم تدعم أي فرضية. ومع ذلك تُدعم عينة فرعية (2002-2011) فرضية **SCP**، كما يشير متغير الملكية إلى أن المصارف المملوكة من طرف الحكومة أقل ربحية من المصارف التجارية الأخرى في السوق<sup>2</sup>.
- **دراستين لـ علام محمد موسى حمدان وآخرون (2013) (2014)**: الأولى تدرس السوق المصرفي الفلسطيني بسبع مصارف خلال الفترة 2005/2010<sup>3</sup>، والثانية تدرس السوق البحريني بخمسة عشر مصرفا خلال الفترة 2005/2010<sup>4</sup>.
- دراسة **Etty Nurwati and al (2014)**: تناولت السوق المصرفي الأندونيسي خلال الفترة 1999/2011، تشير نتائج الإنحدار علاقة هامة بين تركيز السوق (**HHI**) ومعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) للمصارف الإسلامية الأندونيسية، كما أن لعدد وحدات الأعمال الإسلامية تأثير على **ROA** و **ROE**، في حين لم تظهر ملكية المصرف أي علاقة مهمة مع مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية<sup>5</sup>.
- نتيجة لما توصلت له الدراسات أعلاه والمدعمة لفرضية **SCP** التقليدية، أوصت منظمي السوق المصرفية والمشرفين على المصارف في الدول محل الدراسة بالحد من تأثير قوة السوق من التركيز بتوفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية من خلال مايلي:
- وضع المزيد من التشريعات التي تسهم في التحرير المالي، من خلال إزالة العوائق والقيود على الإستثمار وتشجيع سياسة دخول مصارف جديدة إلى السوق، أمور من شأنها إبراز المصارف الأكثر كفاءة، ومن ثم وضع أسعار تنافسية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية؛
- ضرورة إحكام الرقابة والمتابعة على القطاع المصرفي الذي يعتبر القطاع الحيوي في اقتصاد أي دولة، من خلال مراقبة أداء المصارف ومراجعة إرشادات الإقراض بصفة دورية، مراقبة الأسعار المفروضة من المصارف ومحاولة التدخل لمنع أي ممارسات احتكارية.

<sup>1</sup>- Ghulam Ali Bhatti and Haroon Hussain, Evidence on structure conduct performance hypothesis in Pakistani commercial banks, **international journal of business and management**, Vol. 5, No 9, September 2010, PP(174-187).

<sup>2</sup>- Mostak Ahmed, Op cit, PP 1-18.

<sup>3</sup>- علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2013، ص ص (116-147).

<sup>4</sup>- علام محمد موسى حمدان وآخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 152، ص ص (329-377).

<sup>5</sup>-Etty Nurwati and al, Market Structure and Bank performance: Empirical evidence of Islamic banking in Indonesia, **Asian Social Science**, Canadian of Science and Education, vol.10, No.10, 2014, PP (105-117).

## 2- دراسات أثبتت تحقق فرضية الكفاءة التقليدية

من جهة أخرى إرتبط متغير الحصة السوقية إيجاباً وبدلالة إحصائية مع معدلات الأداء وبالتالي فإن نتيجة الدراسة لا تدعم فكرة التركيز في سوق المصارف يؤدي إلى أرباح إحتكارية، وتؤيد فرضية الكفاءة-الميكمل (التقليدي) بأن تركز السوق هو نتيجة لكفاءة المصارف الرائدة ومن بين هذه الدراسات ما يلي: دراسة Smirlock (1985) سبع ولايات أمريكية للفترة 1978/1973 لأكثر من (2700) وحدة مصرفية حكومية<sup>1</sup>، دراسة Polus and Samuel (2000) على عينة مكونة من 44 بنكا تجاريا في إتحاد شرق الكاريبي (ECCU) خلال الفترة الزمنية 1999/1991<sup>2</sup>، دراسة Smad (2008) السوق المصرفي في بنغلاداش خلال الفترة الزمنية 2002/1999<sup>3</sup>، دراسة علام محمد موسى حمدان وآخرون (2012) على السوق المصرفي السعودي خلال الفترة 2010/2005<sup>4</sup>.

## 3- دراسات لم تثبت تحقق فرضيتي (SCP) و (MS) التقليديتين

من جهة أخرى لم تُثبت بعض الدراسات تحقق أي من الفرضيتين المتنافستين، نذكر منها:

دراسة عز الدين الكور (2011): على أربعة عشر بنكا تجاريا أردنيا ولفرة 2006/1993، تركز سوق المصارف التجارية في الأردن يرجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل من المصارف على حصص سوقية مرتفعة، إلا أنه ونتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز ورفع مستويات المنافسة لم يكن هناك أية تحالفات بين المصارف الأكثر تركُّزاً تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة المصارف التجارية الأردنية<sup>5</sup>. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة علام محمد موسى حمدان وآخرون (2013) لذلك توصي المشرفين على السوق المصرفي بتشجيع الاندماج الأفقي بين المصارف لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة المصارف، والحفاظ على التوازن القائم في السوق ومنع التركيز والإحتكار من خلال تشجيع سياسة الدخول للسوق لتشجيع المنافسة، وسن التشريعات التي تحد من ظهور أي ممارسات إحتكارية، والإستمرار في تشجيع المصارف على الكفاءة في إدارة مواردها المالية وإستخدام التقنيات المتقدمة في العمل المصرفي من أجل دعم قدرتها التنافسية في السوق المحلية والأسواق العالمية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - Michael Smirlock, Evidence on the (non) relationship between concentration and profitability in banking, **journal of money, credit and banking**, vol.17, issue 1, 1985, PP (69-83).

<sup>2</sup> -Tracy Polius and Wendell Samuel, banking efficiency in the eastern Caribbean currency union: an examination of the structure-conduct-performance parading and the efficiency hypothesis, **Money Affairs**, Centro de Estudios Monetarios Latinoamericanos, CEMLA, vol (1),PP(75-92).

<sup>3</sup> - Samad Abdus, Market structure, conduct and performance: Evidence from the Bangladesh banking industry, **Journal of Asian Economics**, Elsevier, vol. 19(2), April 2008, PP (181-193).

<sup>4</sup> - علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف السعودية، مرجع سابق، ص ص 65-78.

<sup>5</sup> - عز الدين الكور، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص ص (399،414).

<sup>6</sup> - علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق وربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مرجع سابق، ص ص (116-147).



- دراسة علام محمد موسى حمدان ويزن خلف العطيّات (2015): في السوق المصرفية الخليجية (الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين والسعودية) خلال الفترة الزمنية 2012/2005، ومن خلال منهجية مقارنة بين المصارف الإسلامية والأخرى التقليدية، بينت النتائج أن المصارف الإسلامية في بعض الدول تتسم بالتركز، إلا أن تحليل العلاقة بين التركيز والأداء قد بينت أن المصارف التقليدية هي من تستفيد من تركيزها في تحقيق عوائد مرتفعة، وبشكل عام فإن المصارف الإسلامية لم تستخدم خاصية التركيز داخل السوق لفرض أسعار غير تنافسية، فتركيزها قد يفسر بجدائة السوق الإسلامية - مقارنة بالتقليدية- أو بدخولها المبكر للسوق وإستحواذها على حصص سوقية مرتفعة نظرا لإستقطابها فئة معينة من المودعين والمستثمرين<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: المنهج الحديث لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف

توصلت بعض الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة هيكل السوق - أداء إلى عدم تحقق الفرضيات المطروحة في المنهج التقليدي (فرضية SCP) وفرضية قوة السوق النسبية RMP، هذه الأخيرة التي تعرف بفرضية الكفاءة - هيكل بمفهومها التقليدي (التركيز على الحصة السوقية كمؤشر للكفاءة دون إدراج مؤشر مباشر للكفاءة في النموذج الذي تمت دراسته)، وبالتالي ظهر المنهج الحديث القائم على القياس المباشر للكفاءة، كما ظهرت متغيرات جديدة لتفسير طبيعة هذه العلاقة.

### المطلب الأول: بعض المتغيرات المستحدثة لتحليل علاقة هيكل السوق بأداء الصناعة

توجد العديد من المتغيرات المستحدثة لتحليل علاقة هيكل السوق-أداء إلا أننا سنذكر البعض منها فيما يلي:

#### أولاً: الخطر

إن تطور بيئة الأعمال وزيادة حدة المنافسة داخل الأسواق نتج عنه زيادة حجم المخاطر، ما دفع العديد من الباحثين لإدراج عنصر الخطر في تحليلهم لطبيعة العلاقة بين هيكل السوق وأدائه؛ ووفقاً لنظرية المحفظة فإن الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة عادة ما تكون الأعلى عائداً، وبالتالي فإن العلاقة المفترضة بين المخاطر والعائد تكون موجبة، إلا أن نتائج الدراسات تبينت بين العلاقة الموجبة والسالبة، ومن بين الدراسات الحديثة في الصناعة المصرفية التي أدرجت عنصر الخطر ما يلي:

1- دراسة Nellie Liang (1989): تم إستخدام نظام المعادلات الآنية لتقدير العلاقة بين الأرباح والمخاطر، لإختبار إذا ما كان التأثير المقدر لتركيز السوق على الأرباح متحيزاً عند تجاهل المخاطر، هذه الأخيرة تم قياسها بالانحراف المعياري للأرباح، وأظهرت النتائج علاقة عكسية بين مخاطر المصرف وأرباحه، وفسر ذلك بأن زيادة المخاطر من شأنها أن ترفع التكاليف مثل

<sup>1</sup> - علام محمد موسى حمدان ويزن خلف العطيّات، هيكلية السوق المصرفية الإسلامية و علاقتها بكفاءة الأداء - دراسة مقارنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2012-2005)، مرجع سابق، ص 327-361.

أقساط التأمين على الودائع غير المؤمنة التي يطلبها المستثمرون الذين يتجنبون المخاطر وبالتالي تنخفض الأرباح؛ من جهة أخرى يصبح تأثير تركيز السوق على أرباح المصارف (رغم ضعفه) أكبر بمجرد تضمين المخاطر في الدراسة<sup>1</sup>.

2- دراسة **Peiyi Yu and Werner Neus (2005)**: شملت الدراسة أكبر 288 مصرف في الصناعة المصرفية الألمانية خلال الفترة 2002/1998، وتحاول التأكد مما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي في تلك الفترة الذي أقر بإنخفاض ربحية المصارف الألمانية لأسباب هيكلية وليس لأسباب دورة الاقتصاد الكلي، وكانت نتائج معادلة الإنحدار تشير إلى **علاقة موجبة بين المخاطر التي تم قياسها بالإنحراف المعياري لعوائد الأصول والربحية**، علاقة سالبة بين الحصة السوقية والربحية (رفض فرضية RMP)، وعلاقة موجبة ومهمة بين كل من تركيز السوق وكفاءة الحجم والربحية (قبول كل من فرضيتي SCP التقليدية وفرضية كفاءة الحجم)، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر المحفظة عامل رئيس في تحديد العلاقة هيكل - أداء<sup>2</sup>.

إستخدمت دراسات أخرى متغيرات أخرى لقياس المخاطر ومنها الرافعة المالية (نسبة القروض إلى الأصول)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، رأس المال إلى إجمالي الأصول وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وأثبتت **العلاقة الموجبة بين المخاطر والربحية** نذكر منها: دراسة **Saeed Al-Muharrami and Kent Matthews (2009)** التي توصلت إلى علاقة موجبة بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول و ROA<sup>3</sup>، دراسة **Belaid Rettab and all (2010)** التي توصلت إلى علاقة سالبة بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومؤشر الأداء<sup>4</sup>، دراسة **Sami Mensi (2010)** التي بينت علاقة سالبة بين نسبي رأس المال إلى إجمالي الأصول وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشرات الأداء ROA و ROE<sup>5</sup>.

### ثانيا: المجموعات الإستراتيجية

تم تقديم نظرية المجموعات الإستراتيجية لأول مرة من طرف **Hunt** سنة 1972، وتم تطويرها بواسطة **Newman (1973-1978)**، هذه النظرية التي لاقت إهتماما متزايدا منذ ظهورها في بحوث الإدارة الإستراتيجية والاقتصاد الصناعي خاصة ما تعلق برصد الإختلافات في مستويات الأداء من قبل المؤسسات التي تنتمي إلى مجموعات إستراتيجية مختلفة<sup>6</sup>؛ وعُرفت

<sup>1</sup> - Nellie Liang, bank profits, risk, and local market concentration, **journal of economics and business**, volume 41, issue 4, November 1989, PP (297-305).

<sup>2</sup> - Peiyi Yu and Werner Neus, market structure, scale efficiency and risk as determinants of German banking profitability, **Wirtschaftswissenschaftliches Seminar**, School of Business and Economics, University of Tübingen, January 2005, PP (1-36).

<sup>3</sup> - Saeed Al-Muharrami and Kent Matthews, Op cit, PP (1-10).

<sup>4</sup> - Belaid Rettab and al , Op cit, PP 190-203.

<sup>5</sup> - Sami Mensi and Abderrazak Zouari, Op cit, PP 151-166.

<sup>6</sup> - Grzegorz Halaj and Dawid Zochowski, Strategic groups and bank's performance, **Financial theory and practice**, Volume.33,issue 2, February 2009, PP (153-186), PP 154-155.

## الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف

على أنها مجموعة من المؤسسات الناشطة في نفس الصناعة والتي تتبنى سلوكيات مشتركة وتتنافس مع بعضها البعض في الصناعة<sup>1</sup>؛ ونعني بالمجموعات الإستراتيجية تلك المجموعات الجزئية التي تضم مؤسسات لها خصائص إستراتيجية متماثلة وتتبع إستراتيجيات متقاربة أو تخضع لنفس عوامل المنافسة، وبالتالي يُمكن النظر إلى المجموعات الإستراتيجية على أنها مؤشر آخر من مؤشرات هيكل السوق يمكن أن يكون له تأثير على مؤشر التركيز داخل السوق.

تم التعامل مع المجموعات الإستراتيجية كنهج منفصل عن الاقتصاد الصناعي، تم ربطه بـ SCP بواسطة Newman (1978) الذي جادل بأن المجموعات الإستراتيجية هي جزء من الهيكل<sup>2</sup>. وتوصل إلى وجود أثر كبير وموجب للتركيز داخل الصناعة على مؤشر أداء الصناعة التي تحتوي على مجموعات إستراتيجية متجانسة فيما بينها، مقارنة بأثر ضعيف للتركيز على الصناعات التي لا تحتوي على مجموعات إستراتيجية، أو الصناعات التي تكون المجموعات الإستراتيجية الناشطة بها غير متجانسة، لأن التجانس في نشاط المؤسسات داخل المجموعات الإستراتيجية عامل مهم في تسهيل عملية التواطؤ فيما بينهم<sup>3</sup>.

توصلت دراسات طُبقت في الصناعة المصرفية إلى نفس نتيجة Newman نذكر على سبيل المثال:

1- دراسة José A'ngel Z'unig- Vicente and al (2003): والتي طُبقت على المصارف الخاصة الإسبانية خلال الفترة 1997/1983، وحاولت الإجابة على التساؤل التالي: هل توجد فروق في الأداء بين المجموعات الإستراتيجية، وهل هذه الإختلافات مستقرة عبر الزمن للمؤسسات التي شهدت تحولات بيئية جذرية ومستمرة؟، توصلت الدراسة إلى أن هناك إختلافات كبيرة في الأداء بين المجموعات الإستراتيجية سنوات 1991، 1992، 1997، في جميع مؤشرات الأداء المستخدمة، لكن هذه الإختلافات لا توجد في سنوات أخرى<sup>4</sup>.

2- دراسة Grzegorz Halaj and Dawid Zochowski (2007): في القطاع المصرفي البولندي، ومن خلال تحليل الإندثار تبين أن تقسيم المصارف إلى مجموعات إستراتيجية يحسن من إستعادة الربحية في القطاع المصرفي من حيث ROA وإيرادات الفوائد الصافية؛ فالإختلافات الهامة بين معلمات نفس المتغيرات التفسيرية لمجموعات مختلفة تشير إلى أن المجموعات المحددة تختلف في الأداء وفي طريقة المصارف في التفاعل مع الصدمات للحفاظ على أرباحها، وبالتالي فإن الإستفادة من نظرية المجموعات الإستراتيجية في تحديد هيكل القطاع المصرفي تسهل تقييما مسبقا لإمكانات المصارف وبالتالي إستقرار النظام المالي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - Graham Leask and David Parker, Strategic group theory: review, examination and application in the UK pharmaceutical industry, **Journal of Management Development**, Vol 25 Issue 4, 2006, PP (1-33).

<sup>2</sup> - Ashis Taru Deb and K.V.Bhanu Murthy, strategic groups in Indian private banking industry, **college of vocational studies**, Delhi university, India, PP(122-157),P 123.

<sup>3</sup> - Howard H. Newman, Strategic Groups and the Structure-Performance Relationship, **the Review of Economics and Statistics**, Vol 60, No 3, Aug 1978. pp 417-427.

<sup>4</sup> - José A'ngel Z'unig- Vicente and al, Dynamics of the strategic group membership-performance linkage in rapidly changing environments, **journal of business**, research 57(2004), 1378-1390.

<sup>5</sup> - Grzegorz Halaj and Dawid Zochowski, Op.Cit., PP 153-186.

على الرغم من وجود أدلة تجريبية ماضية على إثبات وجود علاقة موجبة بين المجموعات الإستراتيجية والأداء، مع ذلك فإن الأدلة التجريبية الحالية غير حاسمة تماما، لعدم وجود أدلة تجريبية قوية لدعم العلاقة بين العنصرين.

### ثالثا: تنوع المنتجات

نظرا لأن تنوع المنتجات أحد محددات هيكل السوق، فإن العلاقة بين التنوع والأداء تعتبر من أكثر الدراسات التجريبية في مجال تفسير العلاقة بين هيكل السوق والربحية؛ وعلى الرغم من أهمية الدراسة النظرية لإستراتيجية التنوع للمؤسسات في تقليل المخاطر، زيادة الحصة السوقية، رفع معدلات النمو، الإستخدام الكفء للموارد البشرية والمالية، تحقيق وفورات النطاق...و أثر كل ما سبق في تحقيق معدلات أداء مرتفعة للمؤسسات التي تتبنى هذه الإستراتيجية، إلا أن الدراسات التجريبية فشلت في إقامة علاقة ثابتة وواضحة بين التنوع والأداء، وفي معظم الحالات تكون غير حاسمة، وبالتالي الحد من تعميم النتائج.

تباينت نتائج الدراسات التجريبية حول تفسير هذه العلاقة، بين العلاقة الموجبة، السالبة و/أو المعنوية وعدم وجود علاقة، ومن بين الدراسات التي أثبتت تحقق أثر إيجابي ومعنوي لإستراتيجية التنوع على أداء الصناعة نذكر على سبيل المثال: دراسة Miller (1969) على عينة من 106 من الصناعات التحويلية الفرعية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1962/1958، وتوصل Miller إلى أن جميع المتغيرات المفسرة في معادلة الإنحدار لها تأثير معنوي على الربحية، وبصفة خاصة يشير المعامل السالب لنسبة التخصص (نسبة العمالة الأولية إلى العمالة الكلية) إلى أن معدلات الربح ترتبط إيجابا بالتنوع، وتؤيد هذه النتيجة وجهة النظر القائلة بأن تأثيرات القوة الإحتكارية مرتبطة بالتنوع مثلا من خلال التسعير النهي، مناطق التأثير...<sup>1</sup>

من جهة أخرى، توصلت دراسات أخرى إلى إثبات وجود علاقة سالبة ومعنوية بين إستراتيجية تنوع المنتجات والربح المحقق في الصناعة، مثل دراسة Ivan Pavić و Maja Pervan في صناعة التأمين الكرواتية، هذه العلاقة السلبية بين مقياس التنوع (Entropy, 1-HHD) والربحية (ROA, ROE) تُدعم فرضية التخصص بمعنى أن شركات التأمين غير المتنوعة تتفوق على شركات التأمين المتنوعة<sup>2</sup>. وفي دراسة مقارنة بين ستة دول آسيوية (أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايلندا) لتأثير التنوع على أداء المؤسسات العاملة في بيئات مؤسسية مختلفة، وجد أن التنوع يؤثر سلبا على الأداء في البيئات المؤسسية الأكثر تطورا، مع تحسين الأداء في البيئات الأقل تطورا والتي يوفر فيها التنوع فوائد محدودة عندما تحدث صدمة على مستوى الاقتصاد؛ وبالتالي فإن نتائج التنوع تتأثر بالبيئات المؤسسية والإستقرار الاقتصادي والإنتساب إلى مجموعات الأعمال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - روجر كلارك، مرجع سابق، ص ص 360-361.

<sup>2</sup> - Ivan Pavić and Maja Pervan, Effects of corporate diversification on its performance: the case of Croatian non-life insurance industry, **Economic thought and practice**, periodical of the university of Dubrovnik, GOD XIX, june 2010, PP (49-66).

<sup>3</sup> -Abhirup Chakrabarti and al, diversification and performance:evidence from East Asian firms, **strategic management journal**, 28, 2007, PP 101-120.



في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تنوع المنتجات والربح المحقق كدراسة Marinels؛ أما في السوق المصرفي فحسب إطلاعنا لم نجد دراسات تطرقت لهذه العلاقة ونخص بالذكر السوق المصرفي الإسلامي المتميز بتنوع منتجاته وتجدها وما يمكن أن تلعبه هذه الخاصية في التأثير على مستويات الأداء لهذا النوع من المؤسسات.

### رابعا: التوزيع الجغرافي

يُعتبر التوزيع الجغرافي هو الآخر من بين العناصر التي تم دمجها في تفسير العلاقة بين هيكل السوق وربحيته، وتم إيماده كعامل معدل لأثر التركيز على الأداء، فالصناعات التي يتأثر الطلب على منتجاتها بالبعد الجغرافي بين الموردين والعملاء تشهد أثر ضعيف لحرية الدخول على أداء المؤسسات الناشطة بها، حيث إستنتج كل من Eaton and Lipsey من خلال دراستهما أن الصناعات التي يكون بها بعد جغرافي كبير بين الموردين والعملاء، والتي تتميز بتكاليف نقل معتبرة فإن درجة المنافسة بها يكون لها أثر ضعيف على الأرباح المحققة بها، هذه النتيجة شكك فيها كل من Parkman and Johnson اللذان إعتبرا تأثير التوزيع الجغرافي أكثر تعقيدا<sup>1</sup>؛ وفي مجال الصناعة المصرفية تم إدراج عنصر التوزيع الجغرافي في العديد من الدراسات نذكر منها:

- دراسة **Saeed Al-Muharrami and Kent Matthews** (2009): على دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، سلطنة عُمان، قطر) خلال الفترة 2002/1993، والتي قامت بإدراج متغير التنوع الجغرافي (المعبر عنه بمعدل السكان لكل فرع) ومتغير الرفاعة المالية كمؤشر للمخاطر وكمحدد من بين محددات الربحية، وكانت النتائج تشير إلى علاقة موجبة بين المتغيرين وROA، وبالتالي علاقة عكسية غير متوقعة بين التنوع الجغرافي والأداء وعلاقة طردية متوقعة بين المخاطر والأداء، ومن جهة أخرى علاقة موجبة ومعنوية بين تركيز السوق والأداء<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: مدخل الكفاءة في تفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف

شهد النموذج التقليدي المستخدم في تفسير العلاقة هيكل السوق - أداء جدلا واسعا على الرغم من النتائج التي توصل إليها النموذج، كما توصل مجموعة من الباحثين من خلال أعمالهم الميدانية إلى إثبات عدم تحقق الفرضيات الخاصة بالنماذج السابقة، من جهة أخرى إختلفت نتائج الدراسات في البيئة الواحدة في دعم أثر التركيز أو الحصة السوقية في أداء المصارف، فهناك حقيقة مفادها أن متغير الحصة السوقية قد يشير أيضا إلى قوة السوق، ويلتقط متغيرات أخرى ليس لها علاقة بالكفاءة، وهو الذي أشار له (Shepherd) سنة 1986 والتي إفترض أن الأداء يفسر بواسطة الكفاءة، إضافة إلى التأثير المتبقي للحصة السوقية، فمن غير الملائم إستخدام متغير الحصة السوقية كمؤشر للكفاءة دون إجراء ضبط لمفاهيم الكفاءة المباشرة ضمن نماذج العلاقة مع أداء المصارف.

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 140-141.

<sup>2</sup> - Saeed Al-Muharrami and Kent Matthews, Op cit, PP (1-10).

## الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف

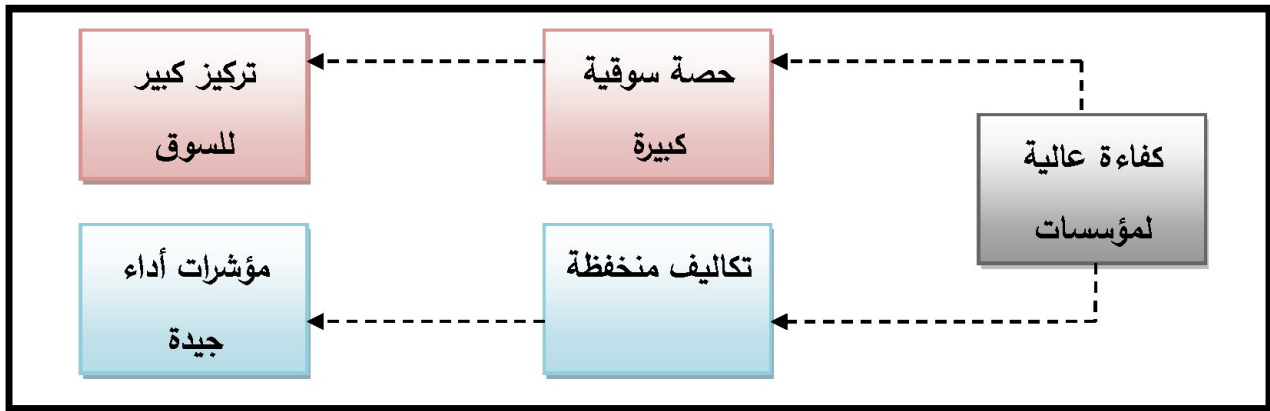
حسب باحثو مدرسة شيكاغو فإنه يمكن للكفاءة أن تحدد شكل العلاقة هيكل-أداء من خلال التأثير على البعدين:

هيكل وأداء كما يلي:

- **البعد هيكل السوق:** فالمؤسسات التي تتميز بالكفاءة يمكنها عرض منتجاتها بتكاليف أقل وجودة أعلى مقارنة بمنافسيها، ما يسمح لها من زيادة مبيعاتها وبالتالي تعزيز قوتها السوقية؛ الحصول على سلطة سوقية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تركيز السوق؛

- **البعد أداء السوق:** من جهة أخرى فإن زيادة الهامش الذي تحصل عليه تلك المؤسسات الكفاءة تسمح بتحسين مؤشرات الأداء الخاصة بها، وعليه فإن العلاقة الموجبة التي يمكن أن تنشأ بين هيكل السوق والأداء يرجع بالأساس إلى الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسات داخل السوق. وعليه يمكن تمثيل نموذج الكفاءة - هيكل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4.3): نموذج الكفاءة - هيكل لتحليل علاقة هيكل السوق-أداء



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

لإختبار مدى تحقق فرضية الكفاءة - هيكل على أرض الواقع، فقد تم الإعتماد على إستخدام نماذج تضم المفاهيم المباشرة للكفاءة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تناولت الدراسات الحديثة أساليب مباشرة لقياس الكفاءة منها دراسات كل من Berger and Hannans (1993)، Berger (1995)، دراسة Berger and Mester (1997)، دراسة Maudos and Pastor (2003)،...، حيث وضعت إختباراً متزامناً لجميع الفرضيات المتنافسة، وحددت مقاييس مباشرة للكفاءة (الكفاءة الفنية و الكفاءة التخصيضية، الكفاءة X، كفاءة الحجم، كفاءة التكلفة، كفاءة الربح المعياري والربح البديل)، والتي يُتوقع أن تكون علاقتها إيجابية مع الأداء، والتي يشترط لصحتها أيضاً أن تكون العلاقة إيجابية بين متغيرات الكفاءة ومتغيرات قوة السوق (مقاييس التركز والحصة السوقية) بحيث تكون الحصة والسوقية والتركز نتاجاً لعلاقة إيجابية مع متغيرات هيكل الكفاءة وهو ما يعرف بعلاقة الهيكل - الربح الموجبة.

فبالإضافة إلى فرضية SCP وفرضية RMP التقليديتين تم إضافة فرضيات الكفاءة كما سنراه في العنصر الموالي.



### المطلب الثالث: نموذج Berger لتفسير علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف

يرجع الفضل في تطوير نماذج الكفاءة إلى الاقتصادي Allen N Berger الذي قام بمجموعة من الأعمال حاول من خلالها دراسة مدى تأثير متغير الكفاءة في تحديد العلاقة هيكل-أداء من خلال تطوير نماذج رياضية لدراسة ذلك التأثير.

#### أولاً: عرض نموذج Berger (1995)

إستخدم Berger في النموذج الذي وضعه لتحليل طبيعة العلاقة بين هيكل السوق والأداء إختباراً متزامناً لأربع فرضيات متنافسة (إثنتان لقوة السوق وإثنتان للكفاءة)، بهدف إعطاء حكم على طبيعة هذه العلاقة من خلال إشارة ومعنوية متغير كل فرضية في المعادلة الخاصة بالأداء. ويعتبر نموذج Berger كأساس للكثير من الأعمال التي جاءت بعده<sup>1</sup>.

#### 1- فرضيات قوة السوق (هيكل السوق): تضم الفرضيتين التاليتين:

أ- فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) التقليدية: والتي تفترض وجود أثر مباشر وموجب لهيكل السوق وأداء مؤسساته، من خلال احتمال وجود عمليات تواطؤ بين المؤسسات المتواجدة داخل الصناعات ذات التركيز المرتفع، مما يؤدي إلى تحسن أداء تلك المؤسسات، ولتحقق هذه الفرضية يشترط أن يكون متغير التركيز له معامل موجب ومعنوي في معادلة الأداء.

ب- فرضية قوة السوق النسبية (RMP): أو كما يطلق عليها فرضية الكفاءة التقليدية (TE) وتفترض وجود أثر مباشر وموجب لهيكل السوق على أداء مؤسساته، إلا أن هذا التأثير يكون من خلال الحصة السوقية للمؤسسات، وحتى تتحقق هذه الفرضية فإنه يشترط أن يكون لمتغير الحصة السوقية في المعادلة الخاصة بالأداء معامل موجب ومعنوي.

2- فرضيات الكفاءة: عكس فرضيات هيكل السوق التي تفترض وجود علاقة مباشرة بين هيكل السوق والأداء، فإن فرضيات الكفاءة تفترض وجود علاقة غير مباشرة بين هيكل السوق والأداء وأن الكفاءة هي الوسيط في هذه العلاقة.

أ- فرضية الكفاءة X (ESX): تدرس أثر الكفاءة الناتجة عن توفر إدارة وتكنولوجيا جيدة على العلاقة هيكل-أداء، ويشترط لتحققها أن يكون لمتغير الكفاءة X معامل موجب ومعنوي في المعادلات الثلاث (الأداء، تركيز السوق، الحصة السوقية)؛

ب- فرضية كفاءة الحجم (ESS): تحاول دراسة مساهمة الكفاءة الناتجة عن حجم الإنتاج المرتفع للمؤسسات على العلاقة هيكل-أداء؛ ويشترط لتحقق هذه الفرضية أيضاً أن يكون لمتغير كفاءة الحجم (ESS) معامل موجب ومعنوي في معادلة الأداء، وكذلك معامل موجب ومعنوي في المعادلة الخاصة بتركيز السوق أو المعادلة الخاصة بالحصة السوقية للمؤسسات؛

<sup>1</sup> -Allen N. Berger, The Profit-Structure Relationship in Banking-Tests of Market-Power and Efficient Structure Hypotheses, Journal of Money, Credit and Banking, Vol 27, No 2, May1995. pp404-431.

## الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف

حاول Berger الإجابة على الفرضيات السابقة من خلال الإعتماد على نموذج واحد، يضم معادلة رئيسة وأربع معادلات ثانوية أخرى، يحاول من خلال المعادلة الرئيسية قياس أثر كل من متغيرات الهيكل ومتغيرات الكفاءة ومتغيرات أخرى خارجية على الأداء، وعلى أساس إشارة كل متغير يتم قبول أو رفض إحدى الفرضيات السابقة، تأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$\pi = f (CONC_m; MS_i; XEFF_i; SEFF_i; Z_{im}) + \varepsilon_i$$

حيث أن:

- المتغير التابع يمثل  $\pi$  ربحية المصرف محل الدراسة والتي يتم قياسها باستخدام مؤشرات أسعار الفائدة للودائع والقروض، أو باستخدام مؤشرات الربحية مثل ROE، ROA؛
- المتغيرات المستقلة: هي مجموعة المتغيرات التي بإمكانها التأثير على مستوى الأداء المحقق للمصارف وتتمثل أهمها في:

- $CONC_m$  : تركيز السوق  $m$ ؛

- $MS_i$  : الحصة السوقية للمؤسسة  $i$ ، إستخدمت من أجل توضيح مدى تحقق فرضية قوة السوق النسبية (RMP)؛

- الكفاءة XEFF و SEFF: وتتمثل في الكفاءة  $X$  وكفاءة الحجم وتم إستخدامهما للتعرف على مدى تحقق فرضية الكفاءة - هيكل من خلال تحقق فرضيتيهما الفرعيتين، وبالتالي فإن الإشارة المتوقعة لكل من المتغيرين XEFF و SEFF هي موجبة، بينما الإشارة المتوقعة للمتغيرين  $CONC_m$  و  $MS_i$  هي معدومة.

يتم التحقق من مدى تحقق الفرضيات السابقة من خلال قيم المعاملات، ومن جهة أخرى إذا حصل أحد متغيرات الكفاءة على معامل موجب ومعنوي، فلتتحقق فرضيات الكفاءة يُشترط تحقق شرط إضافي يمكن التعبير عنه في المعادلتين التاليتين:

$$CONC_m = f (XEFF_i; SEFF_i; Z_{im}) + \varepsilon_i \quad \text{for all } i \text{ in } m$$

$$MS_i = f (XEFF_i; SEFF_i; Z_i) + \varepsilon_i$$

فتغيرات الكفاءة يمكنها تفسير العلاقة هيكل السوق - أداء من خلال تحقيقها لأثر موجب وهام إحصائياً على أداء المصارف، بشرط تحقيقها لأثر موجب وهام إحصائياً على متغيرات قوة السوق (التركيز والحصة السوقية)، وبالتالي تحقق فرضية الكفاءة - هيكل، لأنه يُتوقع أن تساهم كل من الكفاءة  $X$  وكفاءة الحجم في زيادة القوة السوقية للمؤسسة التي تتصف بالكفاءة، مما يمكن أن تساهم في زيادة التركيز داخل السوق، نتيجة تحسن القوة السوقية للمؤسسات الرائدة داخل الصناعة. وذلك لأن تلك المؤسسات لها قدرة فائقة على تقليل تكاليف الإنتاج، ما يساهم في زيادة ربحية المؤسسات ذات الكفاءة المرتفعة.

**3- فرضية الحياة الهادئة (الساكنة):** تعود هذه الفرضية إلى الباحث (Hicks, 1935) وهي تفترض أن المؤسسات التي لديها سيطرة وقوة سوقية نتيجة إمتلاكها لحصة سوقية كبيرة من جهة وكذلك بسبب تميز الصناعة التي تنشط بها بتركيز مرتفع، قد

تستفيد من ميزة الأسعار غير التنافسية في بيئة أكثر هدوء يتم فيها بدل مجهود أقل بالإبتعاد عن مصاعب تقليل التكاليف<sup>1</sup>. بمعنى آخر فإن هذه الظروف السابقة تجعل تلك المؤسسات تحس بأمان إتجاه المنافسة الأجنبية، أي أن تنشط في ظروف هادئة، مما يقلل لديها الحافز على تحسين كفاءتها، مما قد يؤثر على حجم ربحيتها؛ و لدراسة هذه الفرضية أضاف Berger إلى نموذجهِ معادلتِي إنحدار لدراسة إمكانية تأثير كل من التركيز والحصة السوقية لكل مؤسسة على الكفاءة الخاصة بها على النحو التالي<sup>2</sup>:

$$\begin{aligned} XEFF_i &= f (CONC_m ; MS_i ; Z_i) + \varepsilon_i \\ SEFF_i &= f (CONC_m ; MS_i ; Z_i) + \varepsilon_i \end{aligned}$$

تتحقق فرضية الحياة الهادئة بظهور معاملات سالبة ومعنوية لكل من التركيز والحصة السوقية، أما إذا كان المعامل موجب ومعنوي فهذا يدل على أن الخصائص الهيكلية بإمكانها المساهمة في تحسين كفاءة المؤسسات الناشطة بها وبالتالي عدم تحققها. في حال تحققت فرضية الحياة الهادئة، فإن العلاقة الإيجابية بين الربحية وبين هيكل السوق ستتلاشى جزئياً بسبب الزيادة في التكاليف الناتجة عن إنخفاض كفاءة التكلفة، وهو الأمر الذي قد يفسر السبب في ضعف العلاقة بين الربحية وهيكل السوق في العديد من الدراسات مثل دراسة Gilber، وهو ما قد يساعد أيضاً في تفسير الإرتباط القوي للأسعار بالتركز وليس بالأرباح<sup>3</sup>؛ على الرغم أنه من غير الضروري أن يتم إعتبار فرضية الحياة الساكنة جزء من نموذج القوة السوقية، لكن في كثير من الأحيان يتم تضمينها ضمن فرضيات القوة السوقية، وقد وجدت دراسة Berger أن آثار الحياة الساكنة في القطاع المصرفي تبدو أكبر بعدة مرات من الخسائر الاجتماعية المرتبطة بالتسعير الخاطئ للمنتجات المصرفية.

### ثانياً: أهم الدراسات التي طبقت نموذج Berger في السوق المصرفي ونتائجها

شكلت دراسة Berger (1995) المنطلق للعديد من الدراسات الأخرى تمحورت أساساً حول السوق المصرفي، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا وبعض الدول النامية، حيث تباينت النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، من حيث الفرضيات المحققة. ومن بين الدراسات التي أثبتت تحقق فرضية SCP التقليدية نذكر منها: دراسة Saeed Al-Dinesh Prasad Gajurel, Shyam Pradhan (2009)، دراسة Muharrami and Kent Matthews (2011)، أما الدراسات التي أثبتت تحقق فرضية RMP التقليدية نذكر منها دراسة سامي منسي وعبد الرزاق زواري (2010) ودراسة بوسنة محمد رضا (2016)، في حين أثبتت دراسات أخرى تحقق فرضية الكفاءة - الهيكل منها دراسة Lalith Seelanatha (2011)، دراسة Sherene A. Bailey (2007)، دراسة Chorlareas and al (2011)، دراسة عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي (2007)، Adnan Kasman and al (2011). (أنظر الدراسات السابقة).

<sup>1</sup>- رنا جهاد حسن النواس، مرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup>- Dinesh Prasad Gajurel, Shyam Pradhan, Structure-Performance Relation in Nepalese banking industry, **International conference on economics, business and management**, IPEDR, vol.2(2011), P 28.

<sup>3</sup>- رنا جهاد حسن النواس، مرجع سابق، ص 59.

### خلاصة الفصل الثالث:

يُعتبر نموذج الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) الإطار المرجعي للإقتصاد الصناعي، تجمع بين عناصر هذا النموذج علاقات سببية في اتجاهين (تأثر وتأثير)، وشكلت دراسة العلاقة هيكل-أداء محور اهتمام الباحثين منذ ظهور النموذج إلى يومنا هذا، وطبقت في أسواق عديدة منها السوق المصرفية، وكانت علاقة التركيز بالربحية أولى الدراسات في هذا المجال وتوصلت نتائجها إلى علاقة غير خطية بين المتغيرين سرعان ما تضعف بعد إدخال الحصة السوقية كمتغير مفسر للربحية، كما كان لعوائق الدخول للسوق دور في تعزيز العلاقة بين التركيز والربحية، إلا أن أثر عوائق الدخول كان أكبر من أثر التركيز، من جهة أخرى لم تحدد الدراسات طبيعة العلاقة بين نمو السوق و/أو المرونة السعرية و الربحية؛ دراسات تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف كانت في اتجاهين رئيسين:

● الإتيان الأول: يحاول دراسة خصائص نموذج ال SCP التقليدي [هيكل ⇌ سلوك ⇌ أداء] ، ركزت دراسته على تأثير درجة التركيز في السوق المصرفي على أداء المصارف، وهذا انطلاقاً من فرضية أن سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع والقروض وكذلك نسب فائدة منخفضة على الودائع ونسب فائدة مرتفعة على القروض مما يخفض من فائض المستهلك ويزيد من فائض المنتج؛

● الإتيان الثاني: تطرق إلى المنهج الحديث لنموذج SCP [هيكل ⇌ سلوك ⇌ أداء] من خلال تأثير الكفاءة على هيكل السوق، فعند تمتع الصناعة المصرفية بكفاءة كبيرة في التكاليف و الناتجة عن اختيار المستوى الأنسب لحجم الإنتاج (اقتصاديات السلم) ونطاق الإنتاج (مجال نشاط المصارف من خلال نوع وعدد المنتجات والخدمات) يسمح للمصارف بالتوسع في منح القروض وجذب الودائع وهذا عبر تقديم نسب فائدة منخفضة نسبياً على القروض ونسب فائدة مرتفعة نسبياً على الودائع مما يمنحها سلطة سوقية أكبر نتيجة الزيادة في حصتها السوقية.

الفصل الرابع:

المصارف الإسلامية

وتحليل هيكل السوق المصرفي

في الدول محل الدراسة

## تمهيد:

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة المجتمع الإسلامي فحسب، بل في جميع دول العالم، ويظهر ذلك من خلال الإنتشار الواسع لهذه المصارف في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وأصبحت منافسا قويا للمصارف التقليدية، تتميز باختلاف وخصوصية في طبيعة العمل المصرفي، الأسس التي تقوم عليها، منتجاتها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

إن المتتبع لنشاط الصيرفة الإسلامية تظهر له التطورات الكمية والتنوعية لهذه الصناعة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه التطورات لم ترقى إلى المستوى الذي يمكنها في كسب حصة سوقية مرموقة في السوق المصرفي العالمي، مما يتطلب مجموعة من التحديات خاصة فيما يتعلق بضبطها وتنظيمها والرقابة عليها.

إخترنا في دراستنا هذه سوقين مصرفين من أهم الأسواق المصرفية العالمية التي تستقطب المصارف الإسلامية في إطار ما يسمى بالنظام المصرفي المزدوج وهما ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، تنبع أهمية هذين السوقين لإعتبرات تنظيمية وتحفيزية، حيث كانت السبابة لإصدار الأطر التشريعية التي تكفل تقنين نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتنظم أعمالها، سعيًا منا لدراسة طبيعة هيكل السوق المصرفي في هاتين الدولتين في هذا الفصل وعلاقتها بأداء المصارف الإسلامية الناشطة فيها في الفصل الموالي.

سيتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: المصارف الإسلامية: الماهية والخصوصية؛
- المبحث الثاني: المصارف الإسلامية: التطورات، التنافسية والتحديات؛
- المبحث الثالث: المصارف الإسلامية: التنظيم، الرقابة والإشراف؛
- المبحث الرابع: تحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2011-2018.



## المبحث الأول: المصارف الإسلامية: الماهية والخصوصية

نظرا لأهمية ومكانة الصناعة المصرفية الإسلامية في الوقت الحالي، وجب علينا الوقوف للتعرف على هذا النوع المتميز من الصناعة من خلال التطرق إلى ماهية المصارف الإسلامية وخصوصيتها.

### المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

#### أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

سارت كل التعاريف التي أعطيت للمصارف الإسلامية على نفس النهج، مع إختلافات بسيطة، أكد البعض على تجارية هذه المصارف، بينما أكد إتحاد آخر على دورها التنموي؛ ومن خلالها يمكن أن نلخص إلى التعريف التالي:

- **المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية:** يقوم كغيره من المصارف بتعبئة الودائع من الجمهور العريض ومنح التمويل لطلابه، وفق صيغ التمويل الإسلامية ودون التعامل بمعدلات الفائدة؛
- **المصرف الإسلامي والتنمية الاقتصادية:** يقوم المصرف الإسلامي بتوظيف وإستثمار الأموال المتجمعة لديه إستثمار مباشر أو الإستثمار بالمشاركة في العديد من المشاريع الاقتصادية المباحة التي تؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية؛
- **المصرف الإسلامي والتنمية الاجتماعية:** يهدف المصرف الإسلامي إلى تنمية أموال المودعين من خلال إختيار الإستثمارات المجدية والتي تعود بالنفع عليهم، كما تعمل المصارف الإسلامية على نشر التكافل الإجتماعي من خلال تخصيص جزء من نشاطها للقروض الحسنة ولو في حدود ضيقة. ونظرا للطبيعة المنفردة لهذه المؤسسات فقد أطلقت عليها أسماء عديدة مثل مصارف المشاركة ومصارف التمويل البديل وحتى مصارف التمويل الأخلاقي.

#### ثانياً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

##### 1- نشأة المصارف الإسلامية

جاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، أو كما تسمى أيضا بمصارف خالية من الفائدة نتيجة للصحة الإسلامية عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أن الجذور التاريخية للصيرفة الإسلامية يمكن ردها إلى عهد الرسول الكريم محمد صل الله عليه وسلم، إلا أن التفكير المنهجي الحديث في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء المصارف الإسلامية يرجع إلى الأربعينيات من القرن العشرين عندما أنشأت في ماليزيا سنة 1940 م صناديق للإدخار تعمل دون فائدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - راجع:- عبد القادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 21، ع 2، جدة، السعودية، 2008، ص ص (29-66)، ص: 52.

- قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية -دراسة مقارنة-، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 41-43.

يرى بعض الباحثين أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي كان في أواخر الخمسينات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، بإنشاء مؤسسة تقبل الودائع من الموسرين دون عائد، ثم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد، إلا أن التجربة المذكورة لم يكتب لها النجاح بسبب الإفتقار إلى جهاز إداري ومالي كفاء، وعدم إقبال المودعين على الإيداع لدى المصرف؛ في حين يرى آخرون أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي تعود إلى 25 يوليو 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية من طرف أحمد النجار الذي استوحى فكرتها من بنوك التوفير الشعبية الألمانية ولقد أقيمت بمحافظة الدقهلية بمركز ميت غمر بجمهورية مصر العربية، حيث استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات؛ وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر سنة 1971 (بنك إسلامي حكومي) كان أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء، وكانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى وحقق نجاحا كبيرا ومازال قائما إلى يومنا هذا.

### 2- تطور المصارف الإسلامية

جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية ضمن توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء نتاج ذلك إعداد إتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974، باشر البنك نشاطه عام 1975 بمدينة جدة ليكون أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية. ويتميز البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية. كما تم في العام نفسه (1975) إنشاء أول بنك إسلامي متكامل يقدم جميع الخدمات المصرفية والإستثمارية للأفراد هو بنك دبي الإسلامي، وكان نظامه الأساسي مصدرا فكريا لعدد من المصارف الإسلامية التي أسست بعده خاصة في منطقة الخليج<sup>1</sup>.

توالى إنشاء المصارف الإسلامية لتصل سنة 2018 إلى 520 مصرف على مستوى العالم (301 مصرف إسلامي و219 نافذة إسلامية) وبمحصنة سوقية بلغت 6% من إجمالي الأصول المصرفية العالمية، في أكثر من 45 دولة أصدر العديد منها قوانين خاصة لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي منها الإمارات، الكويت، إنجلترا، ماليزيا، سنغافورة، السودان وفرنسا؛ وقد صاحب الزيادة في عدد المصارف الإسلامية زيادة في حجم الأصول التي بلغت عام 2018 ما يزيد عن 1,7 ترليون دولار أمريكي وتتنافس العديد من الدول لتصبح عاصمة الصيرفة الإسلامية ومنها السعودية وإنجلترا وماليزيا والبحرين وسنغافورة والإمارات خاصة ولاية دبي بعد أن إشتدت الحاجة إلى الإعتماد على عمليات الإستثمار والتمويل الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية<sup>2</sup>.

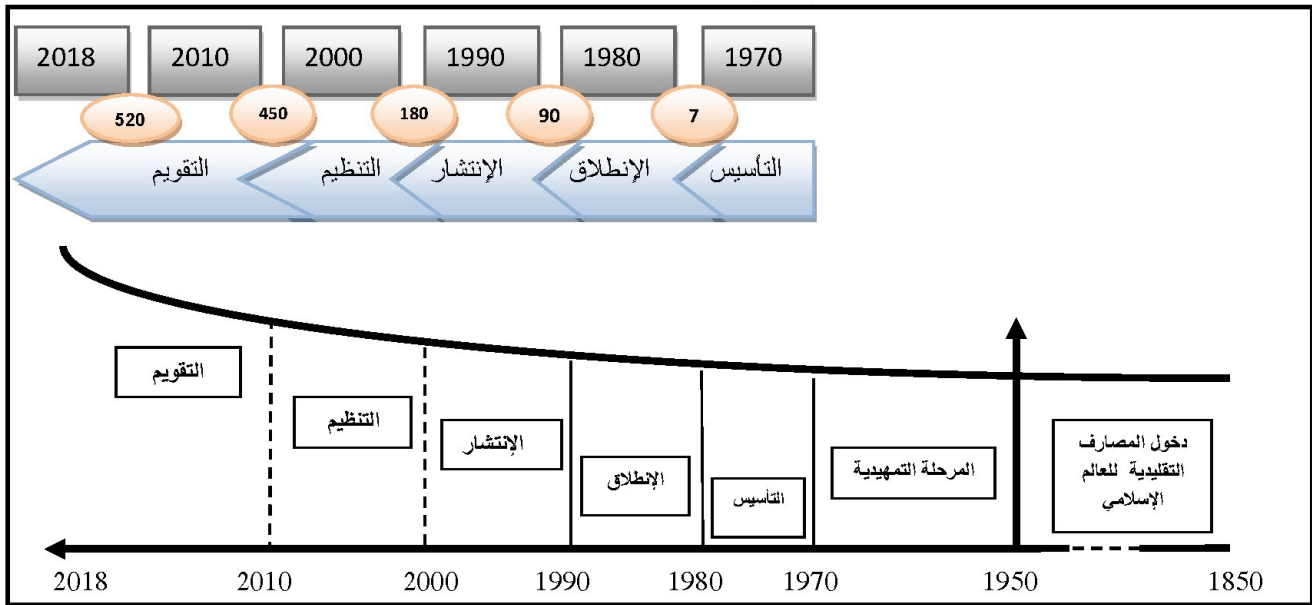
<sup>1</sup> - راجع: - حيدر بونس الموسوي، المصارف الإسلامية - أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 24-25.

- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 24.

<sup>2</sup> - ICD-Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2019, P 27.

يمكن توضيح مسار تطور المصارف الإسلامية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1.4): مسار تطور المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: - عز الدين خوجة، تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية وآفاق المستقبل، ندوة الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف1، الجزائر، 18-20 أبريل 2010؛ - عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع والترجمة، سوريا، 2014، ص 64.

-ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2019**, P 27.

يختصر الشكل السابق تطور المصارف الإسلامية من حيث مراحل تأسيسها وعددها منذ سنة 1950 إلى غاية 2018، حيث يظهر من خلاله أن العالم الإسلامي عرف دخول المصارف التقليدية إليه منذ سنة 1850، في حين بدأت المنداة بضرورة تأسيس مصارف إسلامية منذ عشرينيات القرن العشرين، والتي بدأت تظهر بوادرها بشكل فعلي سنة 1950 إلى غاية 1970، شكلت هذه المرحلة التمهيد لتأسيس المصارف الإسلامية والتي تخللها بعض التجارب العملية، إلا أنها لم تستمر أو لا يمكن إعتبارها مصارف إسلامية بالشكل المنظم؛ لتبدأ مرحلة التأسيس الفعلي لهذه المصارف والتي وصل عددها إلى 7 مصارف مع حلول سنة 1980، ومن ثم توسع تأسيس هذه المصارف قليلا فوصل عددها حوالي 90 مصرفا مع حلول 1990، وشكلت هذه المرحلة بما يسمى مرحلة الإنطلاق؛ بعدها بدأت المصارف الإسلامية في الإنتشار في الدول الإسلامية وغير الإسلامية حتى وصل عددها حوالي 180 مصرفا مع حلول سنة 2000؛ بعدها راج الإهتمام بهذه المصارف خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث وصل عددها إلى حوالي 450 مصرفا سنة 2010 و520 مصرفا سنة 2018.

يذهب البعض إلى إعتبار المرحلة الحالية من عمر الصناعة المصرفية الإسلامية مرحلة إنتقالية تتطلب متابعة ودراسة مستمرة لتقويم النتائج التي أفرزتها، والتوصل في النهاية إلى إطار عملي يمكن تطبيقه على الجهاز المصرفي كله بما يحقق الإستقرار والأمان، على إعتبار أن النظام المصرفي الإسلامي يمتلك خطوط دفاع قوية تبعد المصارف الإسلامية عن احتمالات الإفلاس.

ثالثاً: أنواع المصارف الإسلامية

يمكن تقسيم المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقاً لعدة أسس نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.4): أنواع المصارف الإسلامية

حسب معيار النطاق الجغرافي
مصارف إسلامية محلية النشاط ( بنك الهلال الإماراتي)؛ مصارف إسلامية دولية النشاط ( بنك البركة الإسلامي).
حسب المعيار الوظيفي
مصارف إجتماعية بالدرجة الأولى (بنك ناصر الإجتماعي)؛ مصارف تنموية دولية (البنك الإسلامي للتنمية)؛ مصارف تمويلية إستثمارية (بيت التمويل الكويتي)؛ مصارف إسلامية متعددة الأغراض (خدمات، تجارة، زراعة، صناعة...) مثل بنك دبي الإسلامي.
حسب المعيار التوظيفي
مصارف إسلامية صناعية (بنك الكويت الصناعي)؛ مصارف إسلامية زراعية ( البنك الزراعي السوداني)، مصارف الإدخار والإستثمار الإسلامي، مصارف التجارة الخارجية الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية)، مصارف إسلامية تجارية (بنك البركة الجزائري).
حسب معيار الملكية
مصارف إسلامية مملوكة للدولة بالكامل (بنك ناصر الإجتماعي)؛ مصارف إسلامية حكومية مملوكة لأكثر من دولة (البنك الإسلامي للتنمية)؛ مصارف إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد (بنك دبي الإسلامي).
حسب معيار حجم النشاط
مصارف إسلامية صغيرة الحجم، مصارف إسلامية متوسطة الحجم، مصارف إسلامية كبيرة الحجم.
حسب معيار الإستراتيجية المستخدمة
مصارف إسلامية قائدة ورائدة، مصارف إسلامية مقلدة وتابعة، مصارف إسلامية حذرة أو محدودة النشاط.
حسب معيار العملاء المتعاملين مع المصرف
مصارف إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد (بنك السلام)؛ مصارف إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والمصارف الإسلامية العادية (البنك الإسلامي للتنمية).

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية- العادية، غير العادية، الإلكترونية-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 75-77.

المطلب الثاني: خصوصية عمل المصارف الإسلامية

أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية قيامها على نظام المشاركة الذي يتركز على مجموعة من الضوابط التي أقرتها الشريعة الإسلامية ليكون التعامل منظماً وفي ظل اقتصاد عادل، هذه الضوابط هي<sup>1</sup>:

أولاً: القواعد الشرعية للمصارف الإسلامية

1- قاعدة الربا: يُحرم الإسلام الفائدة على القروض التقليدية أو المدخرات، بمعدل عائد ثابت ودون مشاركة في المخاطر، بإعتبارها معاملة جائرة، وليس معنى إستبعاد الفوائد الربوية أن المصرف الإسلامي لا يهدف إلى تحقيق الربح بل يسعى إلى ذلك

<sup>1</sup> - حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية - دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص ص 121-129.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

عن طريق إستثمار الأموال وفق مجموعة من الصبغ الإسلامية؛ فالمغزى الاقتصادي من تحريم الربا هو ربط العملية التمويلية بإنتاج السلع والخدمات وتداولها، وبذلك يصبح كل من الإنتاج والتداول نشاطا اقتصاديا تنمويا نافعا يُسهم في بناء اقتصاد حقيقي.

**2- قاعدة الغرر:** الغرر لغة، من الفعل غَرَّرَ، يُقال غَرَّرَ بنفسه وماله تغيريا وتَغَرَّرَ: عرضها للهلكة من غير أن يعرف، والاسم الغَرَرُ، والغرر هو الخطر<sup>1</sup>؛ أما إصطلاحا فيُعرف بأنه "صفة في المعاملة تجعل بعض أركانها مستورة العاقبة (النتيجة)"، ما يعني أن الغرر هو الجهالة في بعض أركان العقد أو كلها، ما يزيد من حجم الخطر الذي يحيط بأطراف العقد<sup>2</sup>.

**3- قاعدة الأخلاق:** هي قاعدة مُضَوِّنة في سابقتيها ومكملة لهما؛ لأن أهم أسباب تحريم الربا والغرر هي الأبعاد الأخلاقية التي تدعو للعدالة في توزيع المخاطر والعوائد لضمان حقوق كل أطراف المعاملة المالية؛ وتمثل القواعد التي يقوم عليها التمويل الإسلامي مُثُلا أخلاقية مستمدة من قيم الشريعة الإسلامية في شكل أحكام شرعية قائمة على أوامر ونواهي يجب أن يتقيد بها الإنسان المسلم في علاقاته بغيره؛ وتمثل الأخلاق أهم العناصر التي جذبت الفكر الغربي للإهتمام بالتمويل والاقتصاد الإسلامي.

### ثانيا: القواعد الاقتصادية للمصارف الإسلامية

**1- قاعدة المشاركة في تحمل المخاطر:** لأن الفائدة محرمة شرعا فإن الممول يصبح مستثمرا وليس دائنا، يتقاسم صاحب المشروع وصاحب المال المخاطر والأرباح وفقا لحصة كل منهما في رأس المال، ويتجسد ذلك من خلال قاعدتين أساسيتين هما:

**أ- قاعدة الغنم بالغرم:** أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر)، وباعتبار أن عميل المصرف هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الإستعداد لتحمل الخسارة (الغرم)<sup>3</sup>؛ فالغنم أو الربح ليس قيمة محددة سلفا للعملية الإستثمارية، بل نتاج المرحلة الأخيرة من هذه العملية، فلا قيمته معلومة ولا تحقيقه مؤكد، هذا المفهوم يؤسس لعلاقة مختلفة بين المصرف الإسلامي وعملائه من المدخرين وطالبي التمويل عن تلك العلاقة في المصرف التقليدي والمبنية على أساس عائد معلوم مسبقا نتيجة العمل بسعر الفائدة.

**ب- قاعدة الخراج بالضمان:** أي أن من يضمن أصل شيء جاز له أن ينتفع بما تولد عنه من عائد<sup>4</sup>؛ ويقصد بها أن المنفعة (الخراج) لا يتحقق إلا بتحتمل قدر من المخاطرة نتيجة الخسائر المحتملة في العملية الإستثمارية، كأن يضمن المصرف

<sup>1</sup> - ابن منظور، لسان العرب المحيطة، دار الجليل، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، 1988، ص 972.

<sup>2</sup> - محمد أمين علي القطان، أثر الغرر على الوفاء في العقود والآثار المترتبة على عدم تسليم العقود، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2010، ص 3.

<sup>3</sup> - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي - دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 94.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص 95.

الإسلامي أموال المودعين في شكل ودائع أمانة تحت الطلب، ويكون الحراج جائز الإنتفاع به لمن ضمن (المصرف) لأنه ملزم بإستكمال النقصان وتحمل الخسارة في حال وقوعها؛ أي أن الحراج غنم والضمان غرم.

**2- قاعدة الإرتباط بالاقتصاد الحقيقي:** من أهم عوامل إندلاع الأزمة المالية العالمية 2007 انفصال الدائرة الاقتصادية الحقيقية ممثلة في الإنتاج من السلع والخدمات عن الدائرة النقدية والمالية ممثلة في النقد والأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، كنتيجة لنظام قائم على فصل المخاطر وتحقيق العوائد على أصول وهمية غير حقيقية؛ في حين أن نظام التمويل الإسلامي فيمارس من خلال عدة صيغ تؤدي إلى إيجاد اقتصاد حقيقي لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات، وعندما يذكر مصطلح المعاوضات فهذا يعني أن طرفا يقدم سلعة وغالبا يتمثل بالمصرف، وطرفا آخر يقدم ثمنا وغالبا يكون العميل، وبالتالي تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما وهذا يعني أن هناك معاملة حقيقية جرت في الحياة الاقتصادية، وهذا يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل وأن الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتفوق بمرات كثيرة على حجم الديون الأمر الذي يسهم في توظيف قسم من هذا الدخل في تسديد هذه الديون، والقسم الآخر يحول إلى التوظيف بما يخدم النشاط الاقتصادي، وهذا يعني في النتيجة ندرة حدوث الأزمات الاقتصادية لأن الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي ينمو بمعدل أكبر وأسرع من نمو الديون<sup>1</sup>.

**3- قاعدة التمويل القائم على الأصول:** إن أهم أوجه الإختلاف بين العمل المصرفي الإسلامي ونظيره التقليدي تكمن في إعتداد الأول على مبدأ التمويل القائم على الأصول بدلا من التمويل القائم على الديون، ويبرز من خلال ما يلي:

**أ- صيغ المشاركات والمضاربات:** يكون فيها المصرف شريكا برأس المال أو فيه للمستثمرين، ويتحول من مجرد ممول للمشروع إلى شريك في حقوق الملكية وما يتبعها من مشاركة في الربح والخسارة.

**ب- صيغ البيوع والإجارة:** وهي الصيغ الأقل مخاطرة من السابقة؛ ذلك أن المصرف يتحول فيها إلى تاجر في السلع والخدمات، وإن كانت توفر طرقا تمويلية لأصحاب العجز في الموارد المالية، إلا أنها توفر آلية فعالة لتوازن الاقتصاد من خلال أسبقية توفير السلع على ضخ النقود في صورة معاكسة للتمويل الربوي الذي يقدم النقود قبل توفر المقابل لها.

### ثالثا: القواعد الإجرائية للمصارف الإسلامية

**1- قاعدة التملك:** من أهم إفرازات قاعدتي الربا والمخاطرة مبدأ التملك كأساس لإستحقاق الربح في الصيغ والعقود التي تبرمها المصارف الإسلامية، سواء في المشاركات حيث تكون الملكية في رأس المال، أو في البيوع حيث يشترط تملك الأصول قبل إعادة

<sup>1</sup> - حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، مؤتمر: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، نوفمبر 2009، ص 8.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

بيعتها، أو في الإجارة حيث يشترط إستمرار الملكية للأصول المؤجرة، وفي كل صيغة تنشأ المخاطرة وتقاس بناء على حجم الملكية وطبيعة أصولها، فالمخاطرة التي تعتبر معياراً للسلامة الشرعية مصدرها إشتراط ملكية الأصول؛ ومنشأ قاعدة التملك الأحكام الشرعية الناظمة للعقود التي تنص عن النهي عن "بيع ما لم تملك"، وعن "ربح ما لم يضمن"، وعن "الخراج بالضمان".

**2- قاعدة الوكالة:** تنشأ بإعتبار أن المصرف الإسلامي وكيلا عن أصحاب الودائع الإستثمارية في إستثمار أموالهم، فالوكالة هي الأساس في إدارة كل من المشاركة والمضاربة، والتي تقضي بإستمرار ملكية الأموال لأصحابها والتعهد بها للطرف الثاني في إدارتها وإستثمارها. والوكالة بإعتبارها تصرفاً في أموال الغير مبنية على مبدأين: مبدأ التحفظ وتجنب المخاطر ومبدأ الإفصاح.

**3- قاعدة توزيع الربح والخسارة:** إن ما يميز المصرفية الإسلامية عن التقليدية هي مشاركة المصرف لأصحاب الودائع الإستثمارية في نتائج المصرف، وفق ما ينص عليه عقد المضاربة، لذلك يجب أن يخضع المصرف لقواعد تقسيم الأرباح والخسائر وفق نصوص واضحة في عقد حساب الإستثمار توضح حقوق المودعين وإلتزاماتهم تجنباً لأي غرر أو جهالة تحيط بالعقد.

**4- قاعدة المطابقة الشرعية:** لكي تلتزم المصارف الإسلامية بضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، فإنها تخضع لرعاية هيئة شرعية تقوم بالتدقيق والمراجعة المستمرين (قبل بداية أي نشاط مصرفي، أثناء أدائه، بعد الإنتهاء منه) للتأكد من السلامة الشرعية لكافة الأنشطة والمعاملات المالية التي تقوم بها المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها.

### المطلب الثالث: صيغ التمويل والإستثمار في المصارف الإسلامية

في هذا المطلب نتعرف على طبيعة صيغ المصرفية الإسلامية والتي ندرجها في مجموعتين هما:

#### أولاً: صيغ التمويل والإستثمار الإسلامي القائمة على المشاركة في الربح والخسارة\*

**1- التمويل بالمشاركة:** هي صيغة يتزوج فيها عنصر رأس المال والعمل في تمييز رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا التثمين؛ وهي عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما ينشأ عنه من العُثم والعُرم<sup>1</sup>، ويتم التمويل بالمشاركة في قيام المصرف الإسلامي (الشريك الممول) بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ مشروع ما (صناعي، تجاري، زراعي...) بغرض تحقيق الربح، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل) الحصة المكتملة، وبنسب متفاوتة أو متساوية، بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة إلى حصة العمل الخبرة والإدارة<sup>2</sup>.

\* صيغ التمويل والإستثمار في المصارف الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة ( المشاركة في عائد الاستثمار) تعتبر صيغ ذات عائد متغير.

<sup>1</sup>- صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها، التطورات المستقبلية - دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2008، ص 59.

<sup>2</sup>- حمد محمود المكاوي، الإستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، جامعة المنصورة، مصر، 2011، ص 146.

2- **التمويل بالمضاربة (القرض):** هي "عقد مشاركة بين طرفين أحدهما رب المال الذي يقدم المال والآخر العامل أو المضارب الذي يقدم جهده وخبرته، على أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين حسب نسبة شائعة من الربح يتفق عليها طرفا عقد المضاربة، وإذا حصلت الخسارة فتكون على رب المال، ويخسر العامل جهده الذي بذله، بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤولياته"<sup>1</sup>.

3- **التمويلات الشبيهة بالمضاربة:** تُعتبر كل من المزارعة والمساقاة والمغارسة أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية لتحقيق الأرباح في مجال القطاع الزراعي، تلتقي فيها القوى المالية المعطلة مع القوى البشرية المعدلة في حركة تفاعلية تساهم في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي المتاحة وتشغيل العمال وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

أ- **المزارعة:** هي عقد من عقود المشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج مشتركاً، ولكن حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد<sup>2</sup>، ويُشترط في المزارعة أن تكون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، أما الآلات والبذور فيمكن تقديمها من أحد الطرفين مع زيادة نصيبه من الناتج<sup>3</sup>.

ب- **المساقاة:** هي "عقد شراكة بين مالك شجرة والعمل عليه، ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة"<sup>4</sup>. ويمكن تطبيق المساقاة على أكثر من صورة<sup>5</sup>:

- أن يقوم المصرف بسقي الأراضي التي يعجز عنها أصحابها بحيث يدفع إلى من يرغب في العمل أجره معينة، ويكون دور المصرف هو توفير التمويل اللازم لجلب المياه وتوفير أدوات السقي...، ويقسم الناتج بينهما؛

- يمكن تطبيق صيغة ثلاثية بين صاحب الشجرة والعامل والمصرف، العامل يجب أن يكون شريكاً لأجيراً لدى المصرف، فيقسم الناتج بين الثلاثية، وتعتبر الصيغة الثانية هي الأنسب للتطبيق العملي للمصرف الإسلامي مقارنة بالصورة الأولى لأن العامل هنا سيتقاضى أجره ثابتة سواء صرح الناتج أم ملك وهذا ما ينافي صيغة المساقاة باعتبارها صيغة مشاركة في الربح والخسارة.

ج- **المغارسة:** هي "عقد بين صاحب أرض وبين عامل يدفع بموجبه الأول أرضه للثاني ليغرس فيها شجراً من عنده"<sup>6</sup>، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة، بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو يقوم البنك بدور العامل يعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الإسلامي.

<sup>1</sup> - أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 81-82.

<sup>2</sup> - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 274.

<sup>3</sup> - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 184.

<sup>4</sup> - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 406.

<sup>5</sup> - فتيحة عقون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الاستثمار - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص 62.

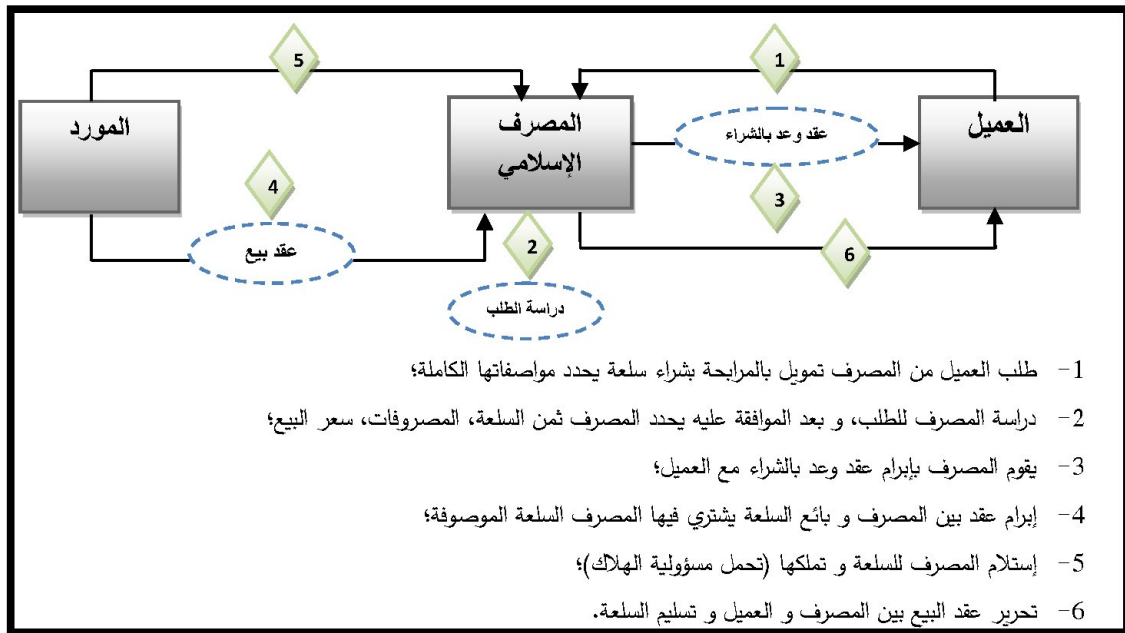
<sup>6</sup> - منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1998، ص 16.

ثانياً: صيغ التمويل والإستثمار الإسلامي القائمة على البيوع\*

لجأت المصارف الإسلامية إلى البيوع لتجاوز صعوبات استخدام المضاربة والمشاركة، وحاولت تطويرها للعمل المصرفي.

**1- التمويل بالمرايحة:** هو بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويطبق المصرف الإسلامي صيغة المرايحة من خلال شراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فإذا اقتنع المصرف بحاجة السوق إليها قام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرايحة، وهو أن يعين المصرف قيمة الشراء مضافاً إليها ما يكلفه المصرف من مصروف ويطلب مبلغاً معيناً من الربح لمن يبغي فيها الزيادة عن قيمتها ومصروفاتها. ثم يتفق الطرفان على مكان وشروط تسليم وطريقة سداد السلعة، والذي عادة يكون البيع أجلاً حيث يدفع الثمن على دفعات أو أقساط محدد في فترات زمنية متفق عليها<sup>1</sup>. ويمكن عرض خطوات المرايحة المصرفية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2.4): خطوات تنفيذ المرايحة المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة.

**2- صيغة بيع السلم:** عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه أيضاً في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته؛ وهو "عقد يقوم على مبادلة عوضين، أولهما حاضر وهو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه"<sup>2</sup>، ولأن المشتري يدفع الثمن ويأخذ سلعا بعد مدة، ففي الغالب تكون السلع أرخص من قيمتها

\* صيغ التمويل والإستثمار في الإسلامية القائمة على المدبونية تُعتبر صيغ ذات عائد محدد (معلوم).

<sup>1</sup> - أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص ص 87-88.

<sup>2</sup> - عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 16.

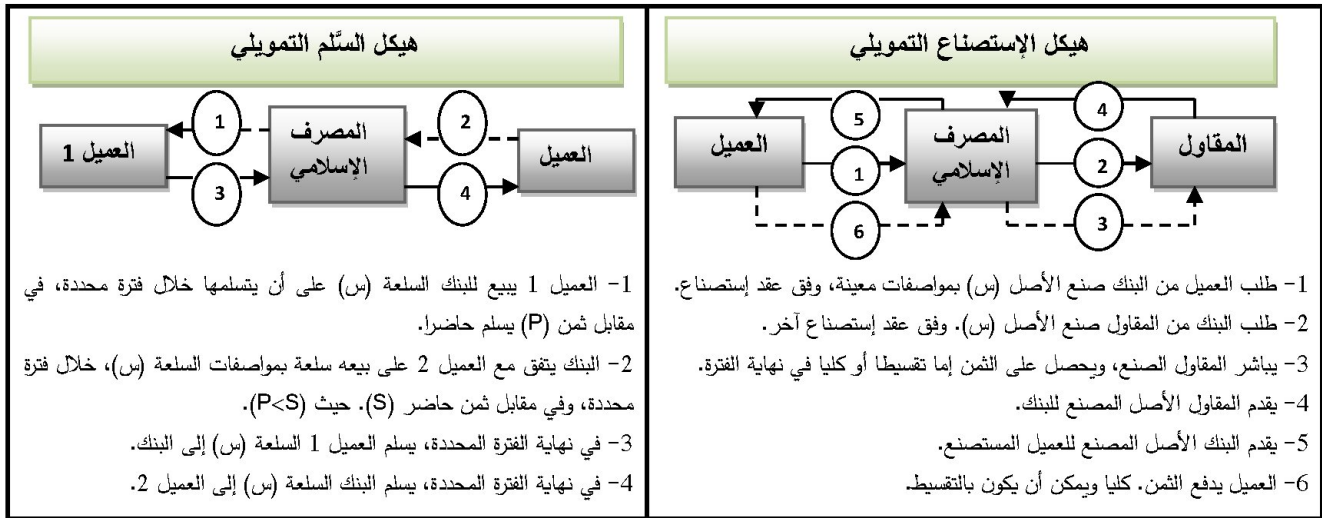
## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

الآن؛ وهو بيع آجل بعاجل<sup>1</sup>: فالآجل هو السلعة المباعة الذي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد. ويُسمى سَلَمًا لتسليم رأس المال في مجلس العقد<sup>2</sup>.

يُعتبر عقد السَلَم عكس البيع الآجل (الذي يتم فيه تسليم البضاعة في الحال مع تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم) وهو من الأساليب التمويلية الذي تعتمد المصارف الإسلامية، فإذا كان البيع بثمن مؤجل يقدم تمويلًا من البائع إلى المشتري حيث يمنحه أجل محدد لسداد الثمن المتفق عليه، فإن السَلَم يقدم تمويلًا من المشتري إلى البائع لأن المشتري هو الذي يدفع الثمن مقدماً عند التعاقد ويحصل البائع على فترة زمنية محددة لتسليم المباع المتعاقد عليه.

**3- التمويل بالإستصناع:** هو "عقد يشترى به في الحال شيئاً مما يُصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد"<sup>3</sup>، ويُسمى المشتري مستصنعا والبائع صانعا، والشيء محل العقد مستصنعاً وال عوض هو الثمن.

### الشكل رقم (3.4): خطوات تنفيذ السَلَم الموازي والإستصناع الموازي في المصارف الإسلامية



**Source :** Mohammed Obaidullah, Islamic financial services, Islamic economic research center, JEDDAH, 2005, PP 97-100.

**4- التمويل بالإجارة:** هي "عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم". هذه المفاهيم والشروط تخص الإجارة كما تسمى في كتب فقه المعاملات سواء كانت على المنافع الشخصية أو العينية، إلا أن الذي تطبقه المصارف الإسلامية يخص إجارة من عقارات ومنقولات، وهو ما يسمى بالتمويل التأجيري ولا يختلف عنه في المصارف التقليدية، إلا في بعض الشروط التي تخص المصارف الإسلامية وهي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص 171.

<sup>2</sup> - حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 269.

<sup>3</sup> - أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 91.

<sup>4</sup> - بورقية شوقي، مرجع سابق، ص 26.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

- لا يجوز للمصرف التعاقد على التأجير إلا بعد امتلاك ما يراد تأجيره؛
- يجوز أن يقوم المصرف الإسلامي بتوكيل طرف آخر لاقتناء الأشياء المراد تأجيرها؛
- لا يجوز ربط الأقساط الإيجارية بسعر الفائدة السائدة في السوق؛
- أن يتحمل المصرف هلاك السلعة المؤجرة بصفته مالك ما لم يكن ذلك تقصير من المستأجر.

### المبحث الثاني: المصارف الإسلامية: التطورات، التنافسية والتحديات

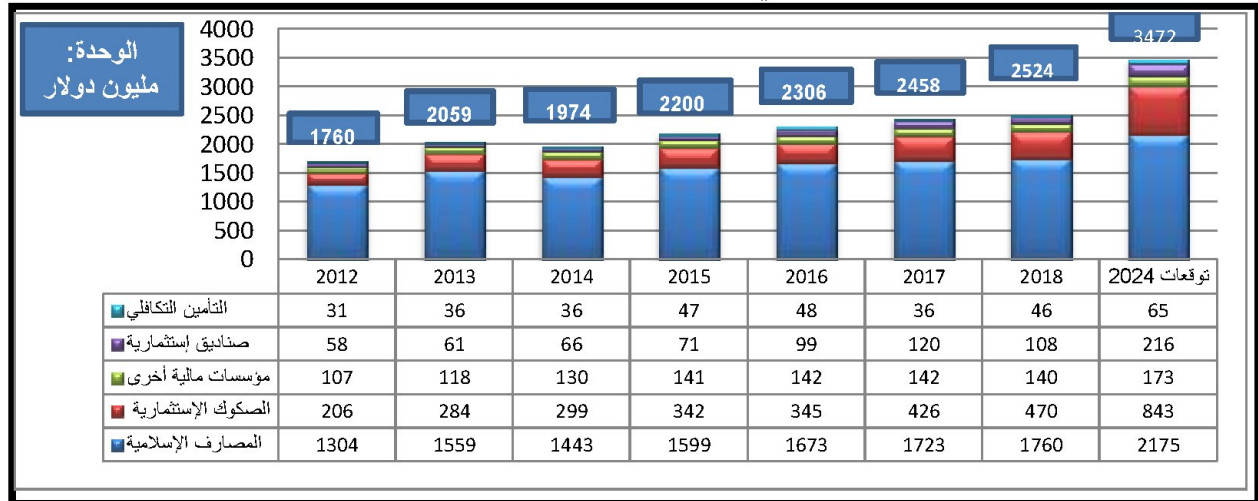
شهدت المصارف الإسلامية نمواً متسارعاً كونها تمتلك من المقومات التي تحقق لها الأمان وتقليل المخاطر، إلا أن تحليل مؤشرات التنافسية تُظهر بشكل عام أن المصارف التقليدية أكبر قدرة على المنافسة إستناداً إلى مؤشرات الأداء والحصة السوقية، ما يطرح على المصارف الإسلامية مجموعة من التحديات التي تمكنها من حُسن التمتع في الصناعة المصرفية العالمية.

### المطلب الأول: التطورات الكمية والنوعية للمصارف الإسلامية

#### أولاً: التطورات الكمية للمصارف الإسلامية

1- تطور وتوزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية: لأن المصارف الإسلامية جزء من الصناعة المالية الإسلامية سنتطرق لتطور وتوزيع هذه الأخيرة لمعرفة مكانة المصرفية الإسلامية فيها؛ تجاوزت أصول الصناعة المالية الإسلامية نهاية سنة 2018 قيمة 2,5 ترليون دولار\* موزعة على خمس أنواع هي: المؤسسات المصرفية، شركات التأمين التكافلي، صناديق الإستثمار، منتجات الصكوك، المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى كصناديق الزكاة والأوقاف وغيرها. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

#### الشكل رقم (4.4): تطور وتوزيع إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2018



Source : ICD-Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2019, PP 25-45

\* نلاحظ وجود إختلاف في تقدير أصول الصناعة المالية الإسلامية بين المؤسسات والهيئات القائمة على متابعتها، بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، البنك الإسلامي للتنمية، مؤسسة EDBIZ، إلا أننا سنعمد الإحصائيات التي جاءت في تقارير مؤسسة تومسون رويترز بإعتبار الأكبر تفاؤلاً حول الصناعة المالية الإسلامية.

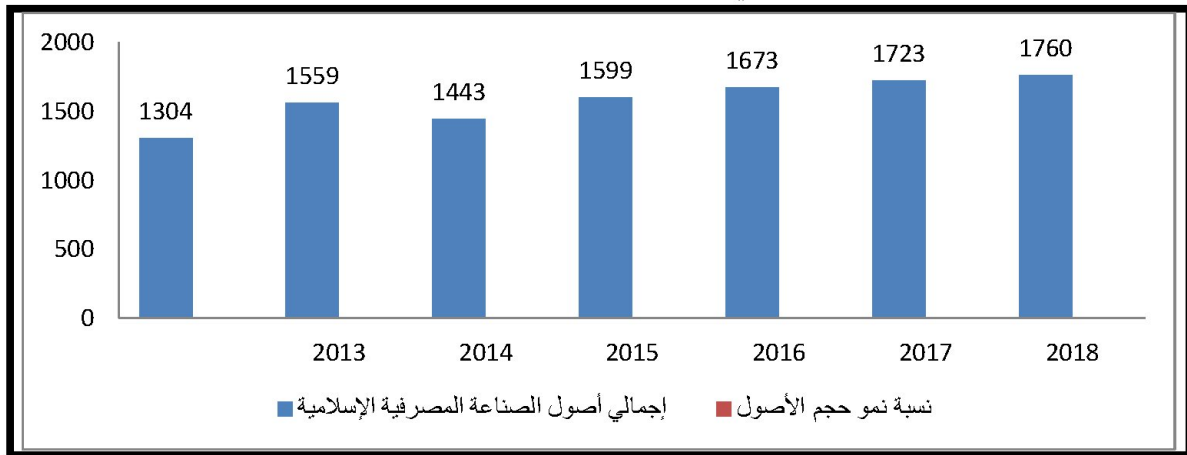
## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

من خلال الشكل البياني السابق نُلجِّصُ الإستنتاجات التالية:

- التطور الكبير والسريع للصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة المدروسة بمتوسط معدل نمو سنوي تجاوز 6%؛
- تستحوذ المصارف الإسلامية تقريباً على ثلاثة أرباع إجمالي الأصول الصناعية المالية الإسلامية تجاوزت 1,7 ترليون دولار سنة 2018، بمتوسط نسبة خلال الفترة المدروسة تجاوزت 72,56%، متبوعة بالصكوك الإستثمارية بنسبة متوسطة تقدر بـ 15,30% خلال الفترة المدروسة، في حين تتقاسم بقية المؤسسات نسبة 12,14% من إجمالي الأصول؛
- تعود سيطرة الأصول المصرفية على أغلب أصول الصناعة المالية الإسلامية لإعتبارات تاريخية، حيث تمثل باكورة المؤسسات المالية الإسلامية من حيث النشأة، وإلى الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية وزيادة الوعي الشرعي لدى العملاء وبخاصة منهم المودعون، كل ذلك في ظل إرتفاع شريحة المتعاملين مع المؤسسات المصرفية مقارنة ببقية المنتجات والمؤسسات التي تعتبر محصورة في عملاء ومستثمرين محددين؛
- في جانب ثانٍ تتزايد حصة الصكوك في هيكل الأصول المالية الإسلامية، في ظل ما تشهده من تطور متزايد في عدد الإصدارات وحجمها، سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، وما تعرفه من عمليات لتقنين عمليات إصدارها وتداولها في عدد مهم من الأسواق والمراكز المالية الدولية.

**2- تطور أصول المصارف الإسلامية:** تجاوزت أصول المصارف الإسلامية نهاية سنة 2018 قيمة 1,7 ترليون دولار، ويمكن توضيح تطور حجمها خلال الفترة 2012-2018 في الشكل التالي:

الشكل رقم (6.4): تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية خلال الفترة 2012-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الشكل رقم (5.4).

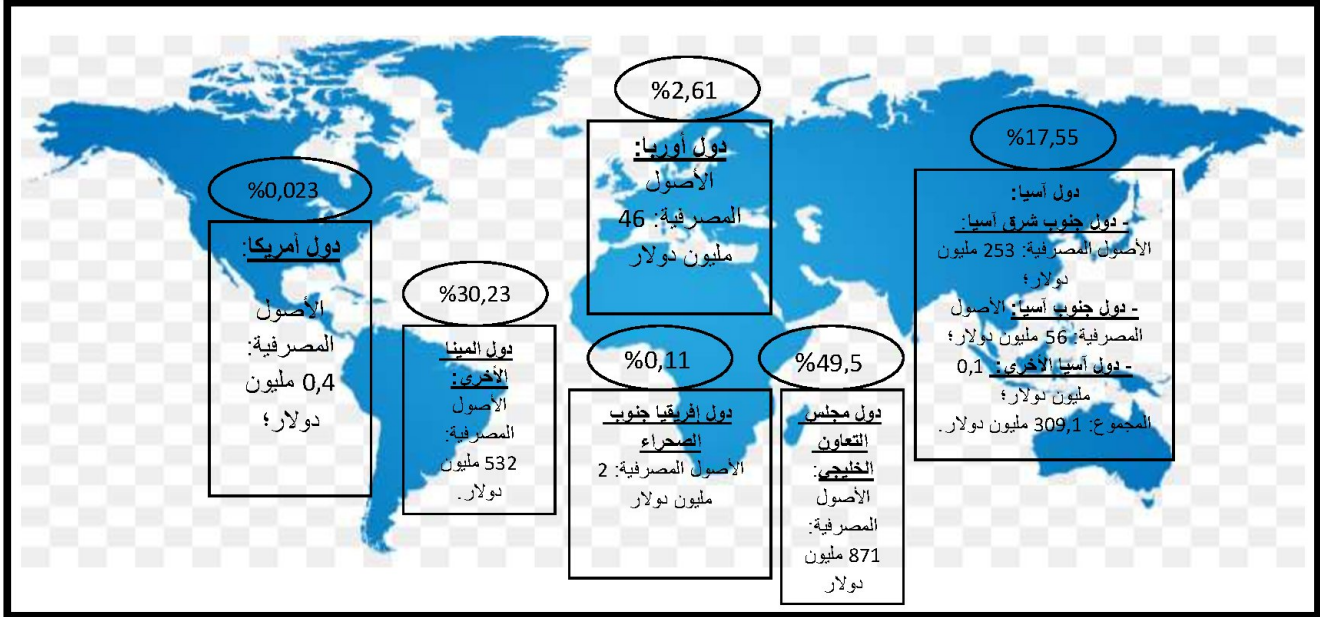
**3- التوزيع الجغرافي للمصارف الإسلامية:** لم يعد إنتشار المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة والمؤسسات المصرفية الإسلامية بصفة خاصة حكراً على الدول الإسلامية بل تعداه إلى الدول الغربية، حيث أسهمت الأزمة المالية العالمية 2008 في زيادة الإهتمام الغربي بالمالية والمصرفية الإسلامية وبدأت العديد من الدول في إتخاذ مبادرات وإجراءات لتوفير المناخ الملائم لنشاط



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

ومؤسسات التمويل الإسلامي؛ وتعرف 45 دولة على الأقل أنشطة مصرفية إسلامية تقدمها 520 مؤسسة مصرفية (301 مصرف إسلامي و219 نافذة إسلامية) سنة 2018، كنتيجة لإرتفاع مصداقية العمل المصرفي الإسلامي وزيادة الطلب عليه.

### الشكل رقم (6.4): التوزيع الجغرافي لأصول المصارف الإسلامية لسنة 2018



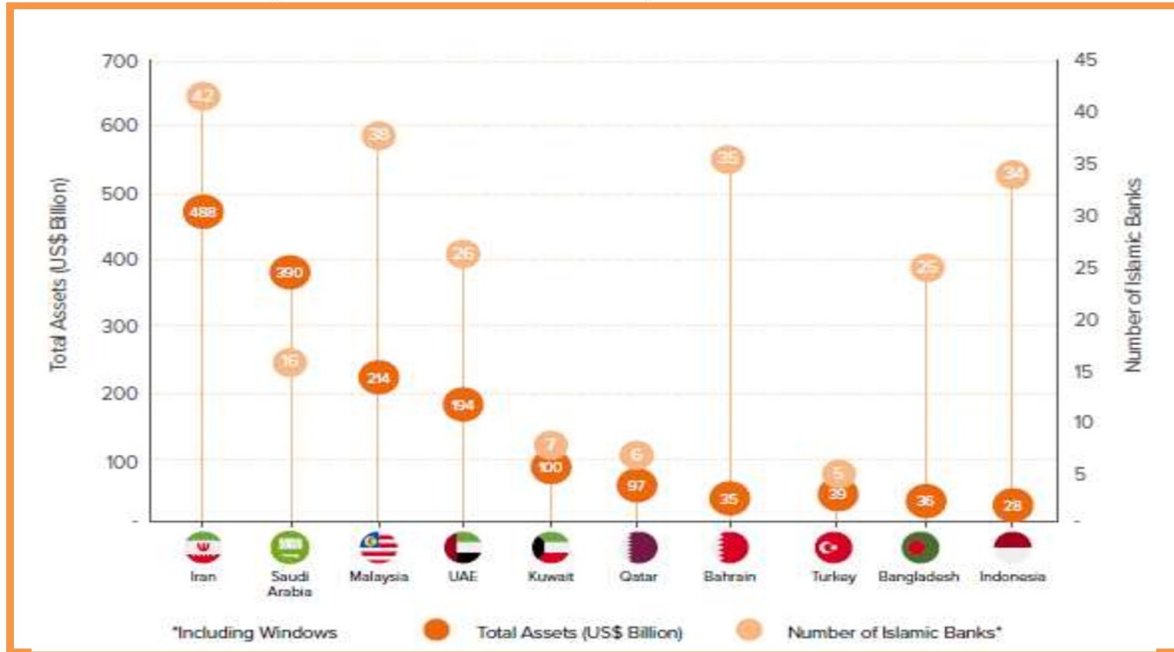
Source : ICD-Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2019, P 27.

بالنظر لتوزيع الأصول المصرفية الإسلامية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تحوز على أكبر حصة قاربت 50% سنة 2018 بقيمة 871 مليون دولار، متبوعة بدول المينا الأخرى (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي إستحوذت على ما نسبته 30,23%، كما إحتلت دول جنوب شرق آسيا ودول جنوب آسيا المرتبة الثالثة والرابعة بنسب 14,37% و3,18% على التوالي وبمجموع 17,55%، في حين أن الدول الأوربية ودول إفريقيا جنوب الصحراء والدول الأمريكية تعرف معدلات أدنى برغم ما شهدته العديد من الأنظمة من إنفتاح على المالية الإسلامية، وتعود النسبة الأضعف إلى دول آسيا الأخرى بنسبة 0,0057%. بالتالي يظهر لنا التركز الكبير للأصول المصرفية الإسلامية في القارة الآسيوية حيث تحوز على النسبة الأكبر تتعدى قيمتها 90% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية.

#### 4- دراسة التركز للمصارف الإسلامية في العالم

بناء على التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية فإن هذه الأخيرة تشهد تركزا في القارة الآسيوية من جهة، وتركز في عدد قليل من الدول من جهة أخرى، بحيث تستحوذ 10 دول فقط على ما يفوق 91% من الأصول المصرفية الإسلامية، والشكل التالي يوضح حصة أهم عشر أنظمة في الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم.

الشكل رقم (7.4): حصة أهم عشر أنظمة في الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم لسنة 2018



Source : ICD-Thomson Reuters, Islamic Finance Development Report 2019, P 27.

يتضح من الشكل البياني أن أربع دول تحوز على أكثر من 72% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية وهي إيران بنسبة 27,3%، السعودية بنسبة 22,16%، ماليزيا 12,16%، الإمارات العربية المتحدة بنسبة 11,02%، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي الخمسة (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين) تقع ضمن أهم الأنظمة التي تستقطب الصناعة المصرفية الإسلامية بنسبة 46,36%، و إذا إستثنينا تركيا التي تصنف جغرافيا أنها ضمن القارة الأوروبية فإن جميع الدول التسعة تقع ضمن القارة الآسيوية.

تعود أهم الأسباب وراء تركيز المصارف الإسلامية في الدول الآسيوية لإعتبرات تنظيمية وتحفيزية، بحيث تعرف جميع الدول العشر الموضحة في الشكل البياني أعلاه قوانين منظمة للعمل المالي الإسلامي في كل مؤسساته أو عدد منها، وكانت سبابة منذ نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين في إصدار الأطر التشريعية والتنظيمية التي تكفل تقنين نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتنظم أعمالها.

#### ثانيا: التطورات النوعية للمصارف الإسلامية

مثلت الأزمة المالية العالمية 2007 نقطة إرتقاء مهمة للصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة و المصرفية الإسلامية بصفة خاصة، من خلال ما تحصلت عليه من إعتراف دولي بقواعد عملها ومعايير نشاطها، والتي تم ترجمتها في سلسلة من القوانين والإجراءات التحفيزية الداعمة للنشاط المصرفي الإسلامي، في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

1- تطور البيئة القانونية و التشريعية: يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

### الجدول رقم (3.4): تطور البيئة القانونية والتشريعية للصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية

في الدول الإسلامية : دول مجلس التعاون الخليجي					
السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
لا يوجد	قانون 2006/06	قانون 2003/30	قانون 2012/13	دليل المصارف الإسلامية 2004	مرسوم 2012/69
بيئة قانونية قوية و جيدة لهذه الدول (باستثناء السعودية)، مكنتها من إحتلال المراتب الأولى في تقرير التنافسية العالمية للمصرفية الإسلامية ومؤشرات الحوكمة المتعلقة بالإطار التنظيمي والشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية.					
في الدول الإسلامية : دول جنوب شرق آسيا					
باكستان	ماليزيا	إيران	تركيا	أندونيسيا	ماليزيا
- دستور 1977 : المادة 38 التخلص من المعاملات الربوية؛ -1980: قانون شركات المضاربة	10 مارس 1983 : القانون رقم 276 المتعلق بالمصارف الإسلامية.	1 سبتمبر 1983 : قانون البنوك اللاربوية.	- 16 ديسمبر 1963 : قانون البيوت الخاصة؛ - 19 سبتمبر 2005 : قانون البنوك التشاركية.	- 2008 : القانون رقم 21 خاص بالبنوك الشرعية.	- 30 جوان 2013 : قانون الخدمات المالية الإسلامية.
باستثناء إيران التي قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي، فإن بقية الدول تسمح بنشاط المصارف الإسلامية إلى جانب المصارف التقليدية في إطار قوانين منفصلة، هذه الدول تمثل نماذج ناجحة مع تفاوت في المستوى فيما بينها فيما يتعلق بالدول التي تبنت النظام المالي المزوج.					
في الدول الإسلامية : الدول العربية غير الخليجية					
السودان	قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991 ثم 2004	اليمن	قانون رقم 21 لسنة 1996 و المعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2009	الأردن	قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000
لبنان	قانون رقم 575 لسنة 2004 خاص بإنشاء المصارف الإسلامية	سوريا	المرسوم التشريعي رقم 35 لسنة 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية	العراق	تعليمات المصرفية الإسلامية رقم 06 لسنة 2011
أرض الصومال	القانون رقم 2012/55 المتعلق بالمصارف الإسلامية	ليبيا	القانون رقم 46-2012 بشأن المصارف	جزر القمر	القانون رقم 03 لسنة 2013 المتعلق بالبنوك ( نص على السماح بالعمليات المصرفية الإسلامية)
تونس	قانون رقم 48-2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية	مصر	إنشاء المصارف الإسلامية كان وفق مراسيم تنفيذية خاصة: فيصل الإسلامية و ناصر الإجتماعي	موريتانيا	إتجاه قوي للعمل على الإطار القانوني للمصرفية الإسلامية في الفترة المقبلة.
باستثناء السودان التي قامت بأسلمة نظامها المالي ابتداء من سنة 1991، فإن أغلبية الدول العربية توفر على الأقل قانونا أو نظاما متعلق بمجموع الأنشطة المالية الإسلامية أو بعضها (قوانين خاصة، إضافة فصول أو أبواب ضمن القوانين التقليدية، تعليمات و إجراءات متميزة) إلا الجزائر و مصر و موريتانيا.					
في الدول غير الإسلامية					
بريطانيا	تقديم الخدمات المالية الإسلامية في 22 بنكا منها 6 بنوك إسلامية؛ إجراءات ضريبية تسمح بمعاملة عادلة و متساوية للمنتجات المالية و المصرفية الإسلامية مع التقليدية؛ تشريع صيغ المراجعة و الإجازة و المشاركة المنتهية بالتملك و إدراجها ضمن آليات التمويل العقاري...	فرنسا	إدراج المخططات الضريبية المتعلقة بالمراجعة و صكوك الإستثمار و التورق و الإجازة و الإستصناع.	دول أخرى مثل لوكسمبورغ، إيرلندا، اليابان، هونغ كونغ، أستراليا، اليابان، جنوب إفريقيا، كينيا...	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية - دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر بينك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص ص 114-118.

## 2- تطور البيئة الرقابية والإجرائية

أ- **المعايير الرقابية:** نتيجة لعملة المعايير الرقابية لإتفاقية بازل، أنشأ مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي إعتنى بتخريج معايير للرقابة المصرفية وعلى رأسها معيار كفاية رأس المال الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية كبديل عن إتفاقيات بازل الثلاث.

ب- **المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية:** الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية\*، تحاول الأولى تقنين الأحكام الفقهية المرتبطة بالمعاملات المالية الإسلامية من أجل توحيدها وتقريب الإختلافات الواردة فيها وتيسير التعامل بها، تناولت جزء كبير من تفصيلات العقود المالية الإسلامية؛ أما المعايير المحاسبية فبرزت الحاجة إليها لإختلاف طبيعة عقود التمويل الإسلامي عن التقليدي، ووفرت إطارا محاسبيا للرقابة على نشاط هذه المؤسسات ومتابعة عملياتها في إطار أساليب محاسبية تضمن إحترام المبادئ العامة للمحاسبة والمراجعة وتوفر الإطار الملائم للقياس والعرض والإفصاح عن أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية. وتصدر الهيئة كتابين، الأول خاص بالمعايير الشرعية ويتضمن آخر إصدار له (58) معيار شرعيا، والثاني خاص بالمعايير المحاسبية ويتضمن (27) معيار، المراجعة (5) معيار، الحوكمة (7) معيار، الأخلاقيات (2) معيارين<sup>1</sup>.

3- **تطور الإهتمام العلمي والبحثي:** برزت الصناعة المالية والمصرفية بصفة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، حيث أصبحت تستحوذ على حصة مهمة من الإهتمامات البحثية والأكاديمية والمعرفية في كثير من دول العالم. تسيطر فيها ماليزيا على أهم المؤسسات العلمية والبحوث المنشورة في العالم بفضل البنية العلمية التحتية التي توفرها لدراسة المالية الإسلامية، حيث بلغ عدد المؤسسات الجامعية والمراكز العلمية التي تدرس المالية الإسلامية في ماليزيا ب60 مؤسسة منها 30 مؤسسة توفر تخصصات كاملة، وفي مستوى متقارب تحتل بريطانيا الريادة ب69 مؤسسة من ضمنها 27 مؤسسة توفر تخصصات كاملة، تليهما كل من أندونيسيا، الإمارات، باكستان، السعودية التي توفر سوى 25 مؤسسة من ضمنها 4 مؤسسات توفر تخصصات كاملة رغم أنها توفر أكبر الدول من حيث الأصول المالية الإسلامية، تمثل فيها دراسات المصرفية الإسلامية نسبة تتجاوز 30%<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية

لتقييم تنافسية المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها المصارف التقليدية سنقوم بإجراء مقارنة بين النظامين سواء على مستوى الأسواق المصرفية المحلية أو على المستوى العالمي، ولأخذ فكرة عن هذه الوضعية سنأخذ أهم الأسواق المتفوقة في مجال الصيرفة الإسلامية كأمثلة بإعتبارها الأكبر من حيث حجم الأصول، كما أنها تعتبر الأكثر تقدما في مجال الصيرفة الإسلامية.

\* تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعروفة بإختصار بـ AAOIFI وفقا لإتفاق الشراكة الذي تم التوقيع عليه من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في 26 فبراير 1990 في الجزائر العاصمة، وتم تسجيله في 27 مارس 1991 في دولة البحرين. وهي هيئة إستشارية تهدف لتوفير المعايير الشرعية والمحاسبية والرقابية لضبط العمل المالي الإسلامي.

<sup>1</sup> - خلود أحمد طنش وإبراهيم عبد الحليم عبادة، إستقلالية هيآت الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوبي- دراسة تحليلية نقدية-، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص (615-650) ص ص 621-622.

<sup>2</sup> - ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2019**, P P 61-65.

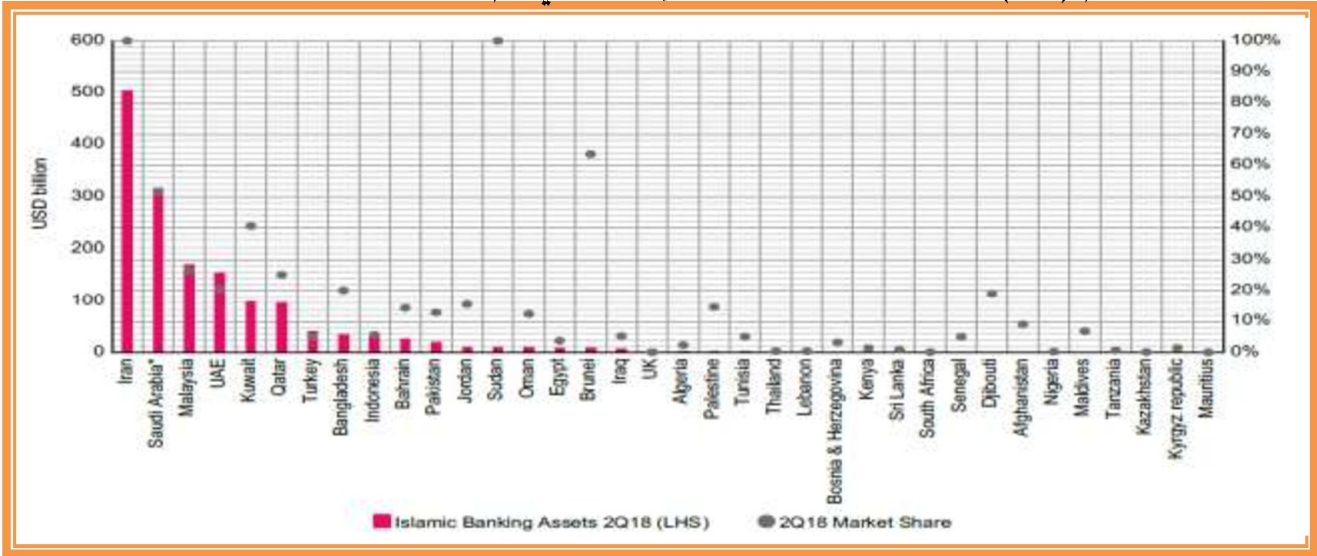


## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

أولاً: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية من حيث الحصة السوقية لحجم الأصول

بلغت حصة المصارف الإسلامية نسبة 6% على المستوى العالمي سنة 2018، ما يدل على أن أصولها لازالت منخفضة على المستوى العالمي، أما على مستوى الأسواق المحلية فكانت حصة أهم الدول في هذا المجال كما يلي:

الشكل رقم (8.4): الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في أهم الأسواق العالمية لسنة 2018

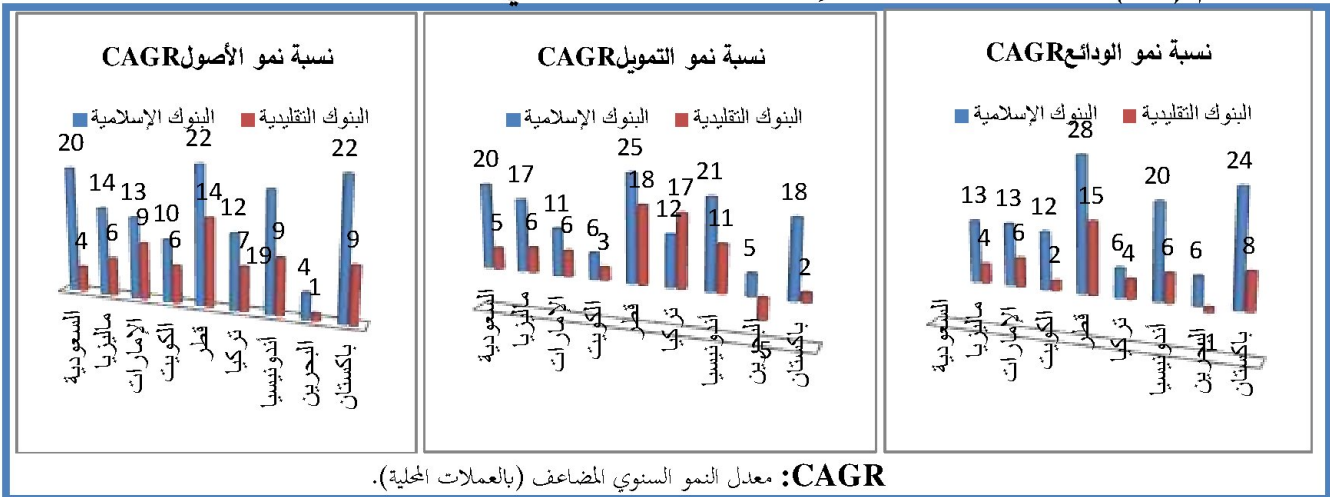


Source : Islamic financial services board, **Islamic financial services industry- stability report 2019**, Bank Negara, Malaysia, June 2019,P14.

باستثناء إيران والسودان أين يسود النظام المصرفي الإسلامي الكامل، تفاوتت نسبة أصول المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في السوق المصرفي المحلي من دولة إلى أخرى، قاربت 65% بروناني، تجاوزت 50% في السعودية، تجاوزت 40% في الكويت، ما بين 20% إلى 30% في كل من بنغلاداش، الإمارات العربية المتحدة، قطر وماليزيا.

ثانياً: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية من حيث نسبة النمو في حجم الأصول والودائع والتمويلات

الشكل رقم (9.4): معدلات نمو المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في بعض الدول خلال الفترة 2010-2014



Source : **World Islamic banking competitiveness report 2016**, PP 46-63.

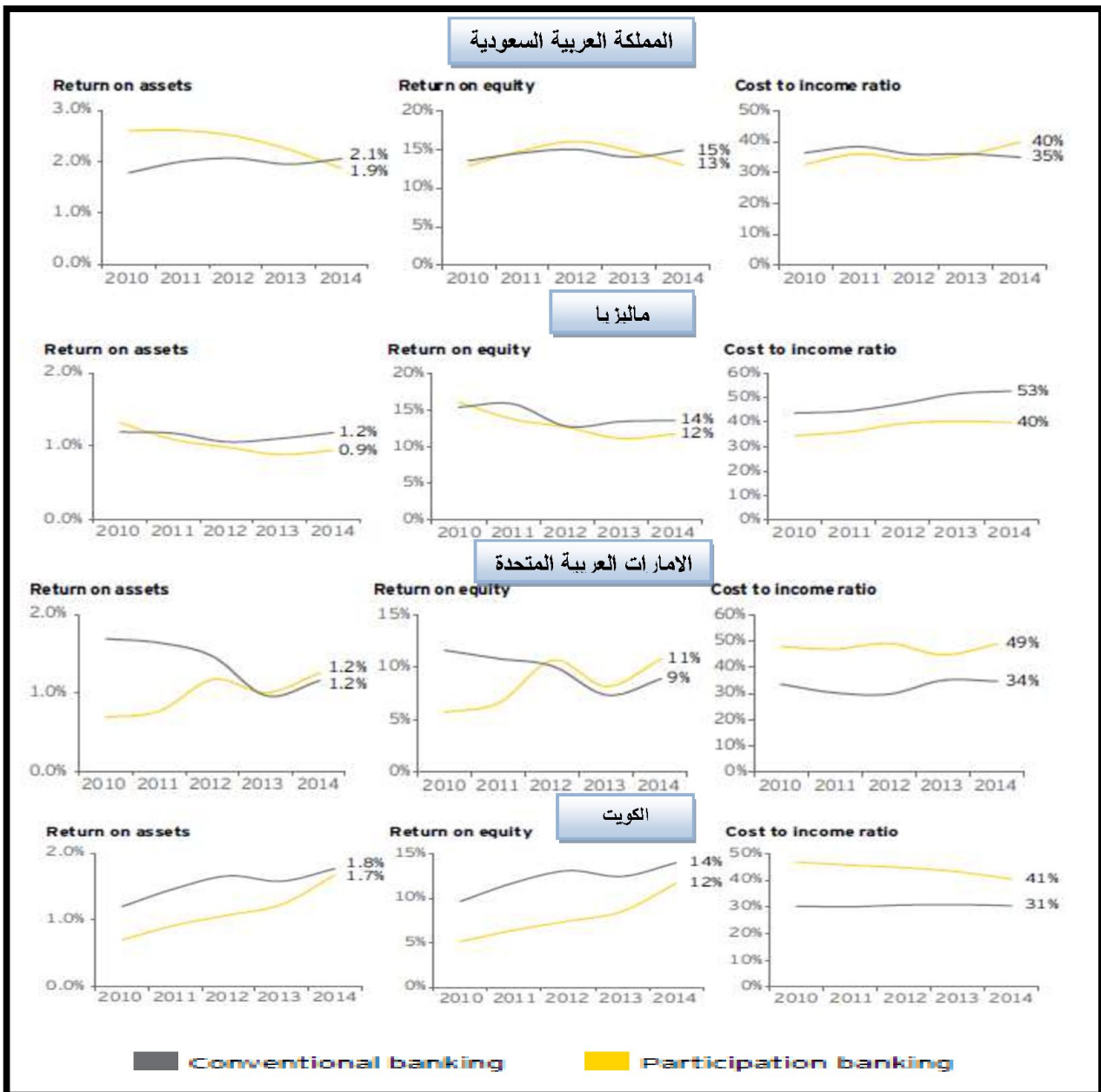
## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن المصارف الإسلامية حققت معدلات نمو أكبر مقارنة مع نظيرتها التقليدية في كل الأسواق محل الدراسة وفي الجوانب الثلاث الأصول والتمويل والودائع خلال الفترة المدروسة، هذا ما يدل على الثقة المتزايدة التي حققتها المصارف الإسلامية التي أصبحت تشكل تحديا للمصارف التقليدية في الأسواق العالمية. رغم هذا النمو الملحوظ في حجم المصارف الإسلامية إلا أن حصتها من القطاع المصرفي العالمي لازالت ضعيفة.

ثالثا: تقييم تنافسية المصارف الإسلامية من حيث مؤشرات الأداء

يمكن عرض مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية في بعض الدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (10.4): تطور مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في بعض الدول خلال الفترة 2010-2014



Source : World Islamic banking competitiveness report 2016, PP 46-63.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

نلاحظ من خلال المنحنيات السابقة تفاوت مؤشرات الأداء بين المصارف الإسلامية والتقليدية من دولة لأخرى كما تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، و يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- تفوق المصارف الإسلامية في السعودية من حيث ROA و ROE (عدا سنة 2014)، أما فيما يخص نسبة التكلفة إلى إجمالي الإيرادات فنلاحظ أنها أكبر في المصارف التقليدية مقارنة بالإسلامية مما يعني تمتع هذه الأخيرة بكفاءة في إدارة التكاليف؛
- المصارف التقليدية في ماليزيا أفضل أداء من حيث ROA و ROE مع تقارب في النسب، كما نلاحظ أن المصارف الإسلامية تحقق هوامش أرباح أعلى من بحكم الفارق المعترف في نسبة التكلفة إلى الدخل والذي بلغ 13% سنة 2014؛
- في الإمارات العربية المتحدة، تفوق المصارف التقليدية عموما وفي جميع مؤشرات الأداء وبفارق كبير، ما يشير إلى سيطرة المصارف التقليدية التي تبلغ حصتها السوقية 80% حسب تقرير تنافسية البنوك الإسلامية لسنة 2016؛
- تحسن مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف الإسلامية في الكويت وتفوقها على نظيرتها التقليدية فيما يتعلق بـ ROE والذي بلغ نسبة 11% في آخر الفترة للمصارف الإسلامية مقابل 9% للتقليدية، أما من حيث التكاليف فنلاحظ أن المصارف الإسلامية لا زالت تعاني من عدم الكفاءة في إدارة التكاليف فالفرق يبدو واضحا وصل 15% سنة 2014.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه اللوحة عن أهم الأسواق المصرفية التي تجمع المصارف التقليدية والإسلامية، أن مستوى المنافسة بين هذين النوعين من المصارف متفاوت بين الدول، وبشكل عام تظهر المصارف التقليدية أكبر قدرة على المنافسة إستناد إلى مؤشرات الأداء والحصة السوقية من الأصول، ويمكن إرجاع هذا التفوق لعدة عوامل منها: الخبرة، التوسع الجغرافي، الإلمام بمعطيات السوق...، إلا أن النمو المتواصل للمصارف الإسلامية مؤشرا لإرتفاع قدرتها التنافسية مستقبلا.

### المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية

يمكن حصر المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية<sup>1</sup>:

#### أولا: التحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية

غالبا ما ترتبط بالإدارة المصرفية في جانبي جميع الموارد المالية وطرق تمويلها وإستثمارها، وتمثل في:

<sup>1</sup>- راجع: - محمد العقول، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول حول: صيغ مبتكرة للتمويل الإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، 5-6 نيسان 2011، ص ص (70-95).

- تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي - دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 156-171.

- عيسى دراجي ومحمد أوسرير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

**1- تأهيل الموارد البشرية:** إن طبيعة إستثمارات المصارف الإسلامية تشكل مصدرا من مصادر المخاطر التي تواجهها نظرا لطبيعتها الخاصة والتي تتطلب توافر نوعية مميزة من الموارد البشرية المؤهلة شرعيا ومصرفيا بما يضمن الربط بين واقع العمل المصرفي ومتغيراته السريعة وقواعد الشريعة الإسلامية.

**2- تحديات مرتبطة بالرقابة الشرعية:** لا تكتمل هوية المصارف الإسلامية إلا بوجود هيآت رقابة شرعية تتابع أعمال المصارف للتأكد من مشروعيتها، إلا أن عمل هذه الهيآت لاقى مشاكل بسبب غياب منهج واضح ينظم عملها وصلاحتها.

**3- تحديات مرتبطة بعدم وجود سوق مالي إسلامي ثانوي:** تكمن أهميته للمصارف الإسلامية في منحها القدرة على الدخول في إستثمارات متوسطة وطويلة المدى تتحاشى من خلالها تعطيل فوائدها المالية. فهو يساعد على تعبئة الأموال عن طريق إصدار الصكوك وغيرها من الأدوات المالية الشرعية بدلا من اللجوء إلى المستثمرين مباشرة، لا سيما أن تلك المؤسسات لا يمكنها اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية أو المصارف التقليدية في حالة نقص السيولة أو الرغبة في توظيف فائض سيولتها.

**4- تحديات الهندسة المالية:** إن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بحاجة إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي لابتكار وتطوير أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية العلمية.

**5- تحديات صغر حجم رأس المال:** يُعتبر من المعوقات الرئيسة لنمو المصارف الإسلامية والحد من كفاءتها، فمن المعروف اقتصاديا أن هناك حد أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار وفرات الحجم، التي تحدث آثارا إيجابية على كفاءة التشغيل وربحية المصرف. ورغم التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية، إلا أنها تعاني من صغر حجمها مقارنة مع المصارف العالمية، فمثلا يبلغ حجم أصول أكبر مصرف في العالم سنة 2018 هو البنك الصناعي والتجاري الصيني 4 ترليون دولار، مقارنة بحجم أصول الصيرفة الإسلامية ككل التي بلغت 1,7 ترليون دولار، الأمر الذي حد من إنطلاقها لمواكبة الصناعة المصرفية المتقدمة.

**6- تحدي السيولة:** تم تناول مشكلة السيولة وإدارتها في المصارف الإسلامية من عدة أوجه نلخصها في ما يلي:

- الإفتقار إلى السوق المالية البينية (الأنتربنك Interbank) بين المصارف الإسلامية: لعدم إكمال شبكة المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والعالمي حتى يسهل تبادل النقدية فيما بينها؛
- سوق النقد: الذي يعتمد على الفائدة في المصارف التقليدية، والتورق والمراجحة في المصارف الإسلامية، فالمؤسسات الإسلامية تعاني نقص واضح في الأدوات اللازمة لإدارة السيولة، فهي بحاجة إلى قنوات إستثمار قصير و متوسط الأجل؛
- المشكلات التي تواجهها المصارف الإسلامية مع المصارف المركزية: كتطبيق هذه الأخيرة نفس نسبة الإحتياطي الإلزامي وصعوبة الحصول على التمويل من المصارف المركزية.

ثانيا: التحديات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية

هي المشكلات المرتبطة ببيئة عمل المصارف الإسلامية وتساهم بطريقة غير مباشرة في المشكلات الداخلية، أهمها:

**1- المنافسة غير المتكافئة مع المصارف التقليدية العالمية:** أبرز مظاهرها تقديم المصارف التقليدية للمنتجات الإسلامية مما يزيد من حدة المنافسة؛ وكما هو معروف أن المنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر المؤسسات التي تفتقد للكفاءة الخروج من السوق، فإن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يضعها أمام حالة منافسة غير متكافئة معها، لذا يجب على المصارف الإسلامية تطوير أدواتها الحالية وإبتكار الجديدة منها لتواكب التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية<sup>1</sup>.

**2- تحديات مرتبطة بالإشراف والرقابة المصرفية:** تخضع المصارف الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها، سواء على المستويات المحلية أو مستوى المؤسسات الدولية، فأغلبية الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تتواجد بها تلزم سلطاتها الرقابية المصارف الإسلامية بالمعايير والضوابط المالية نفسها التي تطبقها على المصارف التقليدية دون مراعاة خصوصيتها.

**3- تحديات مرتبطة بالإطار المحاسبي:** عملت البنوك المركزية على إلزام المصارف عموما بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقت منها بعض الدول معايير محلية لا تخرج في جوهرها عنها، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية. لذا تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مسؤولة عن تعديل وإصدار المعايير المحاسبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن هذا لم يحدث تغييرا ملموسا بسبب أن هذه الهيئة منظمة طوعية وليس لها صلاحيات ملزمة لتنفيذ معاييرها<sup>2</sup>.

**4- تحديات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر:** هي تحديات تشكلها مقررات إتفاقية بازل 2 وتطبيقها الذي ينعكس سلبا على أرباح المصارف الإسلامية للأسباب التالية<sup>3</sup>:

- إضطرار المصارف الإسلامية إلى إحتجاز نسبة عالية من الأرباح لزيادة رأس مالها وتحسين نسبة كفاية رأس المال، ما يؤثر على عملية توزيع الأرباح على المساهمين وبالتالي عدم شراء أصول جديدة؛

- قد تلجأ المصارف الإسلامية إلى زيادة درجة أصولها من خلال زيادة إحتياطاتها النقدية، وتخفيض آجال التمويل والإستثمار وبالتالي إنخفاض عائدات الأصول؛

- إضطرار المصارف الإسلامية لتخفيض محفظة الإستثمار والتوظيف لإحداث التوازن المطلوب بين إستخدامات الأموال فيها ونسبة الملاءة عند إحتساب أوزان المخاطرة.

<sup>1</sup>- حيدر يونس الموسوي وكمال كاضم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولة والتحرر المالي - مع إشارة خاصة عن إتفاقية بازل 2، - مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 11، العدد 4 لسنة 2009، ص ص (98-121)، ص 108.

<sup>2</sup>- منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2001، ص 42.

<sup>3</sup>- حيدر يونس الموسوي وكمال كاضم جواد، مرجع سابق، ص ص 109-110.

**5- التحديات التكنولوجية:** رغم محاولة المصارف الإسلامية تطوير أدواتها وخدماتها بالأساليب التقنية والتكنولوجية الحديثة إلا أنها لم ترقى بعد للمستوى التكنولوجي الذي تستخدمه الصيرفة التقليدية، فعلى العموم تواجهها مشكلة إرتفاع تكلفة تطبيق النظم التكنولوجية المتوافقة مع الشريعة، فضلا عن ضرورة مراعاتها القواعد المنظمة للبنك المركزي<sup>1</sup>.

**6- تحدي التحول نحو الصيرفة الشاملة:** يعتبر ظهور الصيرفة الشاملة من أبرز الإنعكاسات التي أفرزتها العولمة وحدة المنافسة في الأسواق المصرفية، وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تعد أقرب الأشكال من الناحية النظرية إلى مفهوم المصارف الشاملة القائم على تنوع الموارد والاستخدامات، إلا أن الواقع العملي يثبت عدم إنطباق هذا المفهوم على هذه المصارف، فهناك تفاوت بين ما هو مدون في النظم الأساسية وعقود التأسيس لهذه المصارف وبين ما قامت بتنفيذه.

**7- تحدي الاندماج المصرفي:** إن إقامة تحالف بين المصارف الإسلامية سيمكنها من العمل معا في تمويل مشاريع معينة والمشاركة في المخاطر وتطوير منتجات مصرفية جديدة، إضافة إلى زيادة وتنوع قاعدة عملائها؛ غير أن الزيادة في حجم المنشأة لها سلبياتها المتمثلة في الصعوبات الإدارية للحجم الكبير والمتابعة والمراجعة والمحاسبة والتواصل بين الإدارات، وبالتالي لا بد من تبني رؤية متكاملة من الإصلاحات الضرورية في هيكل ومهام المصارف الإسلامية في ظل الاندماج. تهدف هذه الرؤية إلى زيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية، من خلال خفض متوسط تكلفة الوحدة وتحقيق وفورات داخلية ناتجة عن تقليص الأجهزة الإدارية وتعزيز القدرة على الإستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب المخصص.

### المبحث الثالث: المصارف الإسلامية: التنظيم، الرقابة والإشراف

تعتبر السياسات الحكومية أحد أهم عناصر نموذج SCP، تعتمد الدول للسيطرة على الصناعات والأسواق من خلال أدوات سياساتها الاقتصادية التي تؤثر على هيكل السوق وسلوك مؤسساتها لتحسين وتطوير أداءها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ والصناعة المصرفية أهم هذه الصناعات والتي تحتاج إلى ضبط وتنظيم نظرا لخصوصيتها ودورها الرئيس في الاقتصاديات الحديثة.

#### المطلب الأول: مفهوم وأهداف عملية تنظيم السوق المصرفي

##### أولا: تعريف عملية تنظيم السوق المصرفي والمصطلحات ذات الصلة

ما يلاحظ على المؤلفات المتخصصة في تنظيم السوق المصرفي إستعمال المتخصصين للمصطلحات التالية: الرقابة المصرفية، الإشراف المصرفي، التنظيم المصرفي، وإعطاء تعريفات مختلفة ومتداخلة فيما بينها حسب رأي كل جهة، وإن كان المصطلح الأخير يقصد به ضبط السوق، فإن المصطلحين الآخرين يُستعملان لنفس المعنى كما سنراه فيما يلي.

<sup>1</sup> - محمد شايب، المصارف الإسلامية وحتمية تبني التكنولوجيا الحديثة مقارنة بنظيرتها التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 28، سبتمبر 2014، ص 57.



يُعرف Stigler (1971) تنظيم السوق على أنه " أي سياسة تمارسها الحكومات بغية التدخل وتغيير نتائج السوق"، وأضاف Chang (1979) إلى تعريف Stigler أنه يهدف لتحقيق المصلحة العامة<sup>1</sup>؛ وتطبيق تعريف تنظيم السوق المحدد من طرف Crew and Parker (2006)<sup>2</sup> على السوق المصرفي، نعرف تنظيم السوق المصرفي بأنه عملية وضع إطار من القواعد والقوانين التي تسمح بتحديد طبيعة التعامل بين المصارف الناشطة داخله، وتوجيههم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة التي أهمها حماية المودعين والعملاء، زيادة فعالية وتنافسية النظام المصرفي، تحقيق الإستقرار النقدي والمالي للدولة.

يُميز الإحتياطي الفدرالي الأمريكي بين مصطلحي الإشراف والرقابة المصرفية "على الرغم من أن مصطلحي الإشراف والرقابة المصرفية يستعملان كمترادفان، غير أنه في الواقع فإن كل مصطلح يعبر عن أنشطة متميزة لكنها متكاملة؛ فالإشراف المصرفي هو عمليات الرصد والتفتيش والفحص في المؤسسات المصرفية لتقييم حالتها ومدى إلتزامها بالقوانين واللوائح ذات الصلة...، أما الرقابة المصرفية فهي عملية إستصدار اللوائح المحددة والمبادئ التوجيهية التي تحكم العمليات والأنشطة المصرفية"<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق يمكننا أن نميز بين تنظيم السوق المصرفي والرقابة والإشراف على نشاطه، حيث تعتبر عملية الرقابة المصرفية إحدى مراحل ووظيفة من وظائف تنظيم السوق المصرفي، تُعرف على أنها "مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتخذها و(أو) تتبعها السلطة الإشرافية-الضبطية، لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة وإحترامها بشكل صحيح ولتقوية أداء القطاع المصرفي، من حيث الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وترقية نوعية الأصول والمنتجات، وفي مجابهة المخاطر التي قد تقوي كفاءته في تخصيص الموارد المالية بالاقتصاد أو إستمراره في الوجود؛ غير أن عملية تنظيم السوق المصرفي تتعدى الرقابة المصرفية لتشمل أيضا عملية التخطيط وإعداد القوانين التي تسمح بتحسين أداء تلك الصناعة وتحقيق الأهداف العامة الأخرى، هذه العملية في كثير من الأحيان هي أكثر تعقيدا من الرقابة المصرفية"<sup>4</sup>.

### ثانيا: أهداف عملية تنظيم السوق المصرفية

يمكن حصر أهداف تنظيم السوق المصرفي من قبل السلطات الرقابية في النقاط التالية<sup>5</sup>:

**1- حماية المودعين:** الذين يمثلون أهم ركن في النظام المصرفي، من خلال إجبار المصارف الإحتفاظ بالسيولة المناسبة، توجيه الإستثمارات إلى الميادين ذات المخاطرة المقبولة وتطبيق مجموعة من الإجراءات الإحترازية للتقليل من مخاطر الإفلاس.

<sup>1</sup> - G.E.Hebbink and H.M.Prast, regulation and banking :a survey, Nederlandsche bank afdeling wetenschappelijk onderzoek en econometrie, Onderzoksrapports WO&E nr565, Amsterdam, December 1998, P 1.

<sup>2</sup> - Michael Crew and David Parker, international handbook on economic regulation, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2006, P 34.

<sup>3</sup> - Board of Governors of the Federal Reserve System, the Federal Reserve System: Purposes and functions, Washington D.C.:FRS publications, 2005, PP 59-60.

<sup>4</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص 175.

<sup>5</sup> - شودار حمزة، مرجع سابق، ص ص 19-21.

2- التأثير على درجة المنافسة في السوق وطبيعته هيكله: من خلال تشريعات منح التراخيص للمصارف للتأثير على عددها في السوق وتغليب الصفات الإحتكارية للسوق المصرفي، وما لهذا الأخير من تأثير على سلوك المصارف وأدائها.

3- تحقيق الإستقرار النقدي والمالي: تمثل المصارف أهمية بالغة لسيورة الاقتصاد وقوام النظام الاقتصادي، وعلى أساس أدائها وكفاءته يتأثر النمو ومؤشرات التنمية، لذلك تهدف الرقابة المصرفية إلى التحكم في التوسع الإئتماني عن طريق الرقابة النقدية التي تحفظ التوازنات النقدية بما يسهم في تحقيق النمو والتحكم في التضخم.

4- تحقيق فعالية وتنافسية النظام المصرفي: من أهم مؤشرات النظام المصرفي الجيد هو قدرته على تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية وهو ما تسعى إليه السلطات الرقابية من خلال خلق بيئة تشريعية ورقابية تعمل على تشجيع الفعالية والتنافسية لضمان المستوى المطلوب من الخدمات وتدعيم المصارف على تطوير خدماتها لمسايرة التطورات التكنولوجية.

5- حماية العملاء: من مختلف الممارسات التعسفية التي يمكن أن تطالم خلال فترة العقد، و في هذا الإطار تُلزم معايير الرقابة المصرفية المصارف بتوضيح حقوق العملاء وإلتزامهم بصورة دقيقة منعا لأي إلتباس، وتزويدهم بكل المعلومات الضرورية المتعلقة بعملياتهم المصرفية خاصة منها المتعلقة بالتكاليف والأعباء المالية التي تنشأ عن عمليات الإقراض، إضافة إلى ضمان المساواة في المعاملة في الحصول على الإئتمان والإقتراض وشفافية البيانات، ناهيك عن الإلتزام بحماية بياناتهم و معلوماتهم المصرفية.

### المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في التنظيم والإشراف على المصارف والمصارف الإسلامية

يقوم البنك المركزي في الدولة بغض النظر عن طبيعته (تقليدي أو إسلامي) بتنظيم السوق المصرفي، إلا أن العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية تتسم بالتشعب حيناً وبالتعقيد أحياناً أخرى، ذلك لأن هذه العلاقة تختلف وفق نماذج وبيئات مختلفة، فهناك النظام المصرفي الإسلامي الكامل (السودان، إيران، باكستان)، وهناك النظام الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية لكن مع اختلاف القوانين والأنظمة المنظمة لها أو ما يعرف بالنظام المصرفي المزدوج (ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، سوريا، لبنان)، وهناك أنظمة لا تتميز بازدواجية القوانين وبالتالي تخضع فيها جميع المصارف لقوانين النظام المصرفي التقليدي (الجزائر، مصر، موريتانيا)، كما تختلف هذه العلاقة بين ما هو واقع وما هو مفترض.

### أولاً: دور البنك المركزي في الرقابة على الإئتمان ومدى صلاحيتها للتطبيق على المصارف الإسلامية

إن الرقابة النقدية التقليدية بإعتمادها على أدوات مستوحاة من آليتي سعر الفائدة ومعدل الخصم، تكون محل تعارض مع مبادئ المصارف الإسلامية، وهو ما يجعل من تطبيقها على هذه المصارف أو إعفاؤها محل نظر؛ من جهة أخرى توجد أدوات للرقابة النقدية التقليدية غير متعارضة مع الضوابط الشرعية، إلا أن المصارف الإسلامية تمتاز بطبيعة عمل مختلفة عن تلك التي لأجلها إبتكرت هذه الآليات الرقابية، وهو ما يطرح تساؤلا آخر عن توافق هذه الأدوات مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.



تعتبر الرقابة على الائتمان من أهم أنواع الرقابة التي تمارسها المصارف المركزية، بالإعتماد على العديد من الأدوات التي نشأت وتطورت مع تطور الأنظمة البنكية، مع اختلاف في عددها وكيفية إستعمالها من نظام بنكي لآخر، وعموماً يمكن تقسيمها لمجموعتين رئيسيتين: أدوات الرقابة الكمية وأدوات الرقابة الكيفية والتي نستعرضها في ما يلي<sup>1</sup>:

**1- أدوات الرقابة الكمية:** هي الوسائل التي تؤثر على الحجم الكلي للائتمان المصرفي دون الإهتمام بمجالات إستخدامه، وهي:

**أ- معدل الإحتياطي القانوني (الإجباري)\*:** عند مقارنة النظامين التقليدي والإسلامي، نجد الإختلافات التالية<sup>2</sup>:

- ينخفض حجم ووزن الحسابات الجارية وترتفع الحسابات غير الجارية في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية؛
- تتوفر في التمويل الإسلامي خصائص مميزة من حيث غلبة الطبيعة السلعية والعينية؛
- التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية من حيث التوقيت والإتجاه والحجم، ولهذا تأثير على النتائج الفعلية للتوظيف من حيث الربح و الخسارة. وعلى ضوء ذلك يقترح الباحثون في تطبيق معدل الإحتياطي القانوني على المصارف الإسلامية الحلول التالية:
- تطبيق نسبة الإحتياطي النقدي كاملة على الحسابات الجارية وإعفاء ودائع الإستثمار المخصصة والعام المشترك طويل الأجل؛
- تطبيق نسبة الإحتياطي النقدي بصورة منخفضة على ودائع التوفير والإستثمار العام الأخرى التي يسمح بالسحب منها، وتزداد درجة التخفيض كلما زادت درجة النقص في السيولة أو السحب منها.

**ب- سعر إعادة الخصم\*\*:** لا يمكن تطبيقه على المصارف الإسلامية لأنها لا تتعامل بالإقراض الربوي ولا تقوم بخصم الأوراق التجارية؛ لذلك إقترح مجلس الفكر الإسلامي بباكستان تغيير أسلوب نسب المشاركة في الربح ويتضمن هذا تعيين الحد الأدنى والأقصى لنسب المشاركة في أرباح التمويل وتستثمر حصيلة الودائع المركزية في حسابات الإستثمار في المصارف الإسلامية وتستخدم حصيلة شهادات الإقراض المركزية في إقراض البنوك القادرة على السداد مستقبلاً، وإقترح شابرا وآخرون إنشاء صندوق تعاوني مشترك يديره البنك المركزي وتساهم فيه البنوك الأعضاء بحصة معينة من السيولة ويستخدم لمواجهة طوارئ العجز؛ وإقترح محمد الجارحي بأن يقوم البنك المركزي بإصدار نوعين من الشهادات الودائع المركزية وشهادات الإقراض المركزية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - كمال مطهري، تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص 102 و ما بعدها.

\* النسبة من حجم الودائع التي تلزم البنوك المركزية التجارية بإيداعها على شكل نقود مركزية أو أصول سائلة في حساباتها لدى البنوك المركزية بهدف حماية المودعين، التحكم في حجم التوسع الائتماني للمصارف وكمية النقود التي تخلقها.

<sup>2</sup> - محمد أحمد صقر وبنينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، 2013، الجامعة الأردنية، ص ص (512-523)، ص 518.

\*\* يسمى أيضا سعر البنك وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم السندات، أو على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية؛ وهو ما يعطيه الحرية في تحديد معدلات إعادة الخصم، والأوراق التجارية والمالية المقبولة لإعادة خصمها وحجمها، ويجعل منها أداة للتحكم في سيولة المصارف والعرض النقدي.

<sup>3</sup> - موالدي سليم وآخرون، البنوك الإسلامية: بين تحدي الضوابط الشرعية وإشكالية التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية، مجلة نماد للاقتصاد و التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص ص (126-136)، ص 132.

ج- **عمليات السوق المفتوحة\***: نظرا لأن المصارف الإسلامية لا تستطيع إستثمار فوائضها النقدية في شراء السندات وأذونات الخزينة لأنها مبنية على الفائدة، فإن بإمكان البنك المركزي إصدار سندات مقارضة إسلامية (صكوك) لمشاريع تنموية تمولها الحكومة مبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، تكتتب المصارف فيها لإستثمار الفائض النقدي لديها.

د- **نسبة السيولة\*\***: لا يمكن إعفاء المصرف الإسلامي من تطبيق نسبة السيولة والتساهل معه خاصة مع عدم توفر الملجأ الأخير للإقراض له، لكن إحتسابها يجب أن يتكيف مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، لأن عددا من مكونات السيولة لا يتفق مع النظم المحاسبية في المصارف الإسلامية، مثل أذونات الخزينة، سندات الحكومة الأوراق التجارية والحكومية. ويُقترح على البنك المركزي أن يقبل من المصارف الإسلامية وديعة في شكل مضاربات تظهر في ميزانيته على إعتبار أنها أصول شبه سائلة<sup>1</sup>.

هـ- **تحديد السقوف الإئتمانية\*\*\***: هذا المعيار قد تكون له آثار سلبية على جميع المصارف، ولكن آثاره السلبية تزداد بالنسبة للمصارف الإسلامية التي هي مصارف إستثمارية بالدرجة الأولى، بسبب حجب جانب من حساباتها عن الإستثمار ما يؤدي إلى تخفيض معدل أرباحها وإضعاف قدرتها التنافسية؛ من جهة أخرى فإن فرض هذه النسبة على المصارف التقليدية بالإضافة إلى أنه يقيد من قدرتها على خلق النقود، فإن له تأثير جانبي بتوجيه سيولة هذه المصارف نحو الإستثمار في الأوراق المالية، في حين أن المصارف الإسلامية قد لا تجد البديل المتاح في ظل سيادة نظام مصرفي تقليدي يتعامل بسعر الفائدة. من جهة أخرى يرى الباحثون أن تقتصر على تحديد سقف للأموال المستثمرة في المراجعة للأمر بالشراء حتى تدفع المصارف الإسلامية لإستعمال الأدوات الأخرى الأكثر فائدة اقتصاديا وتنمويا كالمضاربة والسلم والإستصناع، أما غير ذلك فهو معوق لعملها.

### 2- أدوات الرقابة الكيفية: تُستخدم للتأثير على الإئتمان المصرفي من حيث نوعيته ومجالات إستخدامه وأهمها<sup>2</sup>:

أ- **المعايير النوعية للتوزيع الإئتماني**: الهدف منه هو تخصيص الإئتمان وإعطاء أولوية لبعض القطاعات. ويترك قرار المفاضلة للبنك المركزي بدلا من ترك الحرية لقوى السوق لإجتذاب الإئتمان وتخصيصه. وهذا المعيار ينسجم مع خصائص المصارف الإسلامية وهو أقل حدة من المعيار الذي ينصب على المقدرة الكلية للمصرف (السقوف الإئتمانية).

\* تتمثل في دخول البنك المركزي السوق النقدي بائعا أو مشتريا للسندات بهدف تقليص أو زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان البنكي، إذ يعتمد إلى شراء السندات أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي لزيادة قدرة البنوك على منح الإئتمان ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق، والعكس صحيح.

\*\* يقتضي هذا الأسلوب قيام البنك المركزي بإجبار البنوك على الإحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى مكونات معينة من الخصوم خوفا من وقوع البنوك في خطر الإفراط في الإقراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، و بالتالي تجميد جزء من هذه الأصول في محافظ البنوك للحد من قدرتها على الإقراض.

1- محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، مرجع سابق، ص 518.

\*\*\* يلجأ البنك المركزي لهذه السياسة للتحكم بشكل مباشر في المقدرة الكلية لكل بنك بالنسبة لمنح الإئتمان، هذا ما يتيح إلى التحكم في مقدرة الجهاز المصرفي بأكمله، كأسلوب قوى للسيطرة على التضخم، وتتخذ هذه السياسة أشكالا متعددة: إما بتحديد ما يمكن أن يقدمه البنك إلى العملاء من قروض كحجم إجمالي، أو تحديد حجم الإئتمان الذي يسمح للبنك بتقديمه كنسبة من رأسماله حتى لا يستطيع التوسع في الإئتمان، إلا إذا قام بزيادة رأسماله، وهو ما يصعب تحقيقه في الأجل القصير، أو بتحديد حجم الإئتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك لعمل واحد.

2- محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، مرجع سابق، ص 519.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

ب- **الهوامش النقدية للإئتمان:** يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأدنى للدفع النقدية (الهامش) التي يجب دفعها بدءاً لتنفيذ بعض العمليات كالإتمادات المستندية وخطابات الضمان، وتعديل هذا الهامش يحدث تأثيراً مباشراً في حجم الإئتمان الممنوح. هذا المعيار يحتاج إلى تطوير بحيث يرتبط بصيغ التوظيف والإستثمار في المصارف الإسلامية، ويجري تكيفه شرعاً مع كل صيغة مستخدمة، ففي حالة الإتمادات التي ليس لها غطاء أو لها غطاء جزئي مثلاً، يتم تنفيذه إما بصيغة المشاركة أو المضاربة، إذ لا يمكن للمصرف الإسلامي أن يتقاضى فائدة على تغطية الجزء المكشوف من الإ اعتماد على عكس المصارف التقليدية.

ج- **وضع ضوابط مباشرة على مجالات الإئتمان:** تحتوي التشريعات المصرفية العربية على بعض الضوابط المباشرة التي تحضر أو تضع قيوداً على منح الإئتمان، كمنع التعامل في العقار والمنقول بالشراء أو البيع أو بالمقايضة، منع فتح عميل تسهيلات إئتمانية تزيد في مجموعها عن رأس مال البنك وإحتياطاته... بعض هذه الضوابط لا تنسجم مع المصارف الإسلامية كحضر التعامل بالعقار والمنقول، فأغلب إستثمار المصارف في مجالات سلعية ثابتة أو متداولة.

د- **تحديد أنواع الضمانات وشروط الإقراض:** يمنح التشريع المصرفي للبنوك المركزية سلطة معينة في تحديد أنواع الأصول المقبولة كضمان للقروض وتحديد النسبة بين قيمة الضمان والقروض وتحديد مدة التخزين لكل أصل مقدم كضمان، وهذه الضوابط يمكن تطبيقها على التمويل الإسلامي على أن يراعى بداية أن يكون عقد البيع مستوفياً للشروط الشرعية، ونافذ لآثاره ولا تشوبه شبهة الربا. أما التخزين فما هو إلا وسيلة لضمان تأكد ملكية البنك للسلعة بمقتضى عقد البيع، ويجب تحديد طبيعة العمليات والغرض منها والفجوة التمويلية التي يراد تغطيتها بوضوح لإختيار الصيغة التمويلية المناسبة والتأكد من توفر شروط صحتها.

هـ- **الإقناع الأدبي\*:** يرى الباحث محمد عفر بأن هذا الأسلوب قابل للتطبيق في النظام المصرفي الإسلامي إذا كان بإمكان البنك المركزي إتخاذ إجراءات ملزمة، أو توقيع جزاءات في حالة عدم تجاوب المصارف معه، وبالتالي لا يختلف الأمر كثيراً في هذا الجانب عن النظام المصرفي التقليدي؛ ونظراً لأهمية هذه الأداة في عمل البنك المركزي فقد إقترحها مجلس الفكر الإسلامي في باكستان في تقريره المقدم لأسلمة النظام المصرفي في البلد، مع مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي لن تتأثر بإلغاء الفائدة<sup>1</sup>.

### ثانياً: دور البنك المركزي في الرقابة على كفاءة أداء المصارف

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى متابعة البنك المركزي لمؤشرات أداء المصارف التجارية التابعة له، والتأكد من كفاءتها، هذا النوع من الرقابة تتميز به الصناعة المصرفية عكس صناعات أخرى تكون فيها مسؤولية الرقابة على كفاءة أداء المؤسسة على عاتق إدارتها العليا فقط؛ ويركز هذا النوع من الرقابة على نشاط المصرف التجاري بصفته وسيطاً مالياً وكذلك بصفته منتجاً<sup>2</sup>.

\* يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف في الإتجاه الذي يرغب فيه، أي إقناعها بالتضامن معه لتنفيذ سياسة معينة كالحد أو التوسع في الإئتمان، تمويل قطاعات اقتصادية معينة، ويتوقف مدى فاعلية هذه الوسيلة على مدى هيبة البنك المركزي، وعلى مدى التضامن بينه وبين البنوك التجارية.

<sup>1</sup>- كمال مطهري، مرجع سابق، ص 190.

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص 121 و ما بعدها.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

**1- الرقابة على أداء المصارف كوسيط مالي:** يساهم البنك المركزي في رفع كفاءة أداء المصارف في مجال الوساطة المالية من خلال دوره الهام في تنظيم وضبط هذا النشاط ووضع مبادئ رقابية ومؤشرات تلزم المصارف بتحقيق المستوى المطلوب منها ويتعلق الأمر بالجوانب التالية:

**أ- الرقابة على ملاءة رأس المال الممتلك:** يزداد إهتمام السلطة النقدية بالرقابة على مدى كفاية ومتانة رأس المال الممتلك بالمصارف التجارية يوماً بعد يوم بإعتباره الضمان الأول على مدى قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته، ويعتمد في هذا على مجموعة من المؤشرات التي تختلف باختلاف الهدف من عملية الرقابة وكذا أهداف السياسة النقدية. ويستعين في هذا المجال بالنصائح المقدمة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها لجنة بازل.

**ب- الرقابة على كفاءة إدارة السيولة المصرفية:** يُعنى موضوع السيولة بإهتمام السلطات الرقابية والمصارف التجارية لسببين هما: نسبة المطلوبات النقدية للمصارف إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، وقسماً كبيراً من مطلوباتها هو إلتزامات قصيرة الأجل.

**ج- الرقابة على كفاءة إدارة المخاطر المصرفية:** تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، الأمر الذي يستدعي متابعة دائمة من الجهات الرقابية لإدارة هذه المخاطر وتسييرها على مستوى المصرف التجاري، وذلك بوضع الضوابط الرقابية اللازمة لتخفيض حجمها وتقليص حدتها وحماية المصارف من إحتتمالات التعرض لها ولضمان سلامتها وإستقرارها.

**2- الرقابة على أداء البنك التجاري بصفته منتج:** بتقييم كفاءته في أداء نشاطه بوجه عام وأداء نشاطه الإنتاجي بوجه خاص؛ وفي هذا الإطار، تركز الهيآت الرقابية للبنك المركزي على دراسة مردودية البنك وتقدير ربحيته بتحليل هيكل الإيرادات والتكاليف. تعطي نتائج هذه الرقابة حكماً على مدى قدرة البنك على مواجهة المنافسة المصرفية المشددة والإستمرار في نشاطه.

### المطلب الثالث: دور لجنة بازل في التنظيم والرقابة على أداء المصارف والمصارف الإسلامية

إن تطور النظام المصرفي في العالم وإشتداد المنافسة بين المصارف سواء محلياً أو عالمياً أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي هددت سلامتها، الأمر الذي تولد عنه تشكيل لجنة للرقابة المصرفية سُميت بلجنة بازل، نعرف عليها ودورها في النقاط الآتية.

#### أولاً: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

نتيجة لتفاقم المشاكل المالية وتزايد حجم الديون الخارجية لدول العالم الثالث والمنافسة القوية من البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية وسيطرتها على حوالي 38% من أسواق التمويل الدولية<sup>1</sup>، وفي أعقاب إفلاس بنك هيرسات في ألمانيا وبنك فرانكلين في الولايات المتحدة الأمريكية تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات

<sup>1</sup> - Badi Salem Alrawashdeh and Princess Nora Bint Abdul Rahman, To what extent Saudi banks committed to the decision of the Basel II committee, *Merit Research Journal of Art Social Science and Humanities*, Volume 1 No(5), 2013, PP (67-75), PP 68-69.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

الرقابية" (BCBS)\*، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة (G-10) مع نهاية 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) بمدينة بازل السويسرية<sup>1</sup>. يقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيآت الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى لـ 13 دولة هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي لجنة إستشارية فنية لا تستند لأي إتفاقية دولية لذلك فإن قراراتها وتوصياتها لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، إنما توضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لتحفيز الدول على إتباع المعايير<sup>2</sup>؛ تهدف اللجنة إلى ما يلي:

- وضع حد أدنى لكفاية رأس مال المصارف والعمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛
- تحقيق منافسة عادلة بين المصارف بإزالة مصدر للمنافسة غير العادلة نتيجة فروقات الرقابة الوطنية على رأس المال؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة المصرفية.

### ثانيا: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

**1- معيار بازل I (معيار كوك للملاءة المصرفية\*\*):** تم إصداره سنة 1988، ويعتبر معيار بازل I أول محاولة دولية من أجل توحيد معيار كفاية رأس المال للبنوك العابرة للحدود في البداية، وبالخصوص البنوك اليابانية على إعتبار أن تسعة من أكبر عشرة بنوك على مستوى العالم سنة 1988 كانت بنوك يابانية<sup>3</sup>، لتصبح بعد ذلك إتفاقا عالميا، وتم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة لا تقل عن 8%، حيث ضم رأس المال في البداية شريحتين هما:

- **الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي** يضم (رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين)، الإحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة)؛
- **الشريحة الثانية: رأس المال المساند** يضم (الإحتياطات غير المعلنة، إحتياطات إعادة تقييم الأصول، إحتياطات مواجهة الديون المتعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين، الأوراق المالية). أما أصول البنك فقد تم ترجيحها بمعدلات تتناسب وحجم الخطر الذي تواجهه.

في أبريل 1995 قامت اللجنة بإقتراح تعديلات أصبحت جاهزة للتطبيق في 1998 تمثلت في إدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف بعد أن كانت الإتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الإئتمان فقط، وإضافة شريحة ثالثة لرأس المال (رأس المال

\* The Basel Commutée on Banking Supervision.

<sup>1</sup> -Juliusz Jablecki, The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy, **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**, Volume 2No (1),2009, PP (16-35), P P 16-17

<sup>2</sup> - حياة نجار، مرجع سابق، ص 94.

\*\*سبة إلى خبير مصرفي إنجليزي من بنك إنجلترا المركزي و كانت توصيات بازل I مبنية على مقترحات تقدم بها كوك والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة.

<sup>3</sup> -Daniel K. Tarullo, **Banking in basel: The Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008, P 47.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

الإضافي) والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل لسنتين التي يمكن إستخدامها لمواجهة المخاطر التي تتحملها المصارف وتكون في حدود 250% من رأس المال الأساسي، أطلق على هذا التعديل معيار كفاية رأس المال 1.5<sup>1</sup>؛ وأصبح يحسب كما يلي:

$$\text{معيار كفاية رأس المال (بازل 1.5) = إجمالي رأس المال ( الشريحة الأولى + الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5 \leq 8\%$$

**2- معيار بازل II:** نتيجة للتطورات المصرفية السريعة ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل I وأصبحت الإتفاقية أقل إلزاماً، وبعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل في أبريل 2003 إتفاقية جديدة (بازل II) وبدأ تطبيقها نهاية 2006؛ والتي نصت على ثلاث ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة المصرفية وتحقيق الإستقرار المصرفي كما يلي:

**أ- الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا لرأس المال):** جاءت إتفاقية بازل II بنظرة أشمل وأدق لمخاطر المصارف بإضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل، كما تم الإعتماد على أسلوب جديد لتقييم المخاطر يُعرف بأسلوب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم) تكون مسؤولية القيام به على عاتق المؤسسة نفسها دون اللجوء إلى أطراف خارجية<sup>2</sup>. حيث أصبح الشكل الجديد لمعدل كفاية رأس المال على الشكل التالي:

$$\text{معيار كفاية رأس المال (بازل II) = إجمالي رأس المال ( رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال الإضافي ) / المخاطر الإئتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية} \leq 8\%$$

**ب- الدعامة الثانية (الرقابة الإحترازية أو الإشرافية):** تُعتبر من الركائز المهمة التي تقوم عليها الإتفاقية الثانية لكفاية رأس المال بالنظر إلى دورها في خلق نوع من التناسق بين كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يواجهها المصرف بالإضافة إلى الإستراتيجية التي يتبعها في التعامل مع هذه المخاطر؛ تتركز هذه الدعامة على أربعة مبادئ أساسية هي:

- يجب على المصارف إمتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقاً لحجم المخاطر وأن تمتلك أيضاً إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛

- يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها وإتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛

- إلزام المصارف بالإحتفاظ بزيادة في رأس المال عن الحد المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك؛

- يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع إنخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب و إتخاذ

إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

<sup>1</sup>- عمار عريس ومجدوب بوحوي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 10.

<sup>2</sup>- صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لإتفاق بازل II و الدول النامية، أبو ظبي، 2004، ص 18.



ج- **الدعامة الثالثة (إنضباط السوق):** تهدف هذه الدعامة إلى إرساء تنظيم فعال للسوق قوامه الإتصال البنكي المبني على الشفافية والإفصاح بإنسياب المعلومات الدقيقة بصفة دورية ومستمرة تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المخاطر بطريقة دقيقة<sup>1</sup>، من خلال الإفصاح عن هيكل وحجم الأموال الخاصة، الإفصاح عن كفاية رأس المال تبعاً لحجم المخاطر المحتملة والإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر وإستراتيجية إدارتها<sup>2</sup>.

مما سبق، نستنتج أن إتفاقية بازل II بدعائمتها الثلاثة لها انعكاسات هامة على إدارة المصارف ونظم عملها ورسالتها وأدائها، إلا أن نجاح ذلك يتوقف على مدى الجهود والإمكانات المطلوبة من المصارف والسلطات النقدية والرقابية على حد سواء في تحقيق الأهداف المتوخاة والتي تتمثل أساساً في ضرورة مراقبة، قياس ومعالجة أفضل للمخاطر المصرفية.

3- **معييار بازل III (نحو نظام مصرفي أكثر صرامة):** نتيجة لعدم تمكن إتفاقية بازل II من تحقيق إستقرار للنظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية تُوِّجَت ببازل III، الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب إجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها، وبعد المصادقة عليها أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الإلتزام نهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015؛ وجاء معيار بازل III على عنصرين رئيسيين هما تحسین جودة وكفاية رأس المال من جهة، والتركيز على مشكلة السيولة وكيفية إدارتها من جهة أخرى؛ وأهم ما جاءت به إتفاقية بازل III هو:

أ- **تدعيم القواعد الإحترازية الخاصة برأس المال:** حاول المعيار تدعيم كفاية وجودة رأس المال بفرض النسب التالية<sup>3</sup>:

- الرفع من نسبة مساهمة رأس المال الأساسي من 2% إلى 6% موزعة على حقوق المساهمين بـ 4.5% ورأس المال الإضافي بـ 1.5%، كدليل على أهمية البنود الأساسية في تغطية الخسائر والمخاطر المالية؛
- نسبة الشريحة الثانية في حدود 2% من الأصول المرجحة بمخاطرها؛
- إلغاء الشريحة الثالثة التي كانت معتمدة لتغطية مخاطر السوق في بازل II؛
- تكوين مَصَدِّ رأسمالي قدره 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، يتشكل من حقوق المساهمين في الأوقات الجيدة. كإجراء تحوطي إتجاه الصدمات والأزمات المستقبلية.

وبهذا يرتفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%؛ تمثل حقوق المساهمين ثلثي قيمته أي 67%، بصفتها تشكل 4.5% و2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في الشريحة الأولى والمصد الرأسمالي على التوالي. ويُحسب بالصيغة التالية:

<sup>1</sup> - Antoine Sardi, **Bale II**, AFGESE editions, Paris ,France, 2004, P 17.

<sup>2</sup> - حياة نجار، مرجع سابق، ص 107.

<sup>3</sup> - Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: International framework for for more resilient banks and banking systems**, Basel: bank for international settlements, December 2010, (rev June 2011), P 28.

معيار كفاية رأس المال (بازل III) = رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند + المصدر الرأسمالي/ المخاطر الإئتمانية+ المخاطر السوقية+ المخاطر التشغيلية  $\leq 10.5\%$

ب- إدخال نسبة الرافعة المالية **Leverage Ratio** (نسبة الإئتمانية) كوسيلة مكتملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر: لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية (دون الأخذ بمخاطرها)<sup>1</sup>؛ تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة لا تستند للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر<sup>2</sup>.

نسبة الرافعة المالية = رأس المال (الشريحة الأولى) / إجمالي الموجودات  $\leq 3\%$

ج- تعزيز سيولة المصرف: تعتبر مؤشرات السيولة من أهم العناصر المستحدثة في بازل 3، فقد كان لنقص سيولة المصارف إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر في نشر الملحع ما بين المستثمرين والمودعين، فسعت اللجنة لبلورة معيار عالمي للسيولة بإقتراح نسبتين<sup>3</sup>:

- نسبة تغطية السيولة (LCR) (Liquidity Coverage Ratio): تهدف هذه النسبة لتقييم قدرة البنك على مواجهة صدمات سيولة قصيرة الأجل (30 يوم)، و ضمان أن البنك يحوز على مستوى مناسب من أصول سائلة عالية الجودة لمواجهة ضغط سيولة شديدة لفترة 30 يوم، و تُحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية السيولة (LCR) = الأصول السائلة عالية الجودة/ مجموع صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم  $\leq 100\%$

- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (Net Stable Funding Ratio): تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل، نتيجة تراجع في الربحية و الأداء، أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك و أصوله. و تُحسب بالعلاقة التالية:

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) = قيمة التمويل المستقر المتوفر / قيمة التمويل المستقر المطلوب  $\leq 100\%$

<sup>1</sup> - I bid, PP 61 -63.

<sup>2</sup> - سارة بركات، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص (91-115)، ص 103.

<sup>3</sup> - Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**, December 2010, PP 3 -8, 25-27.

ثالثاً: معيار كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

شكلت الاختلافات الجوهرية بين نظامي عمل المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية تمايز واضح في طبيعة مصادر الأموال وخصوصية التمويل والإئتمان بين المصرفيتين، ما فرض على الهيئات الداعمة للعمل المصرفية الإسلامي الإجتهد لصياغة مبتكرة لمعيار كفاية رأس المال ملائم لخصائص بنود الميزانية في مصارف المشاركة، ومسايرة للتطورات الدولية لمتطلبات الرقابة المصرفية التي نصت عليها إتفاقيات بازل الثالث؛ وفي ما يلي شرح لهذا المعيار<sup>1</sup>.

**1- نسبة كفاية رأس المال لهيئة المحاسبة والمراجعة:** إتمدتها هيئة المحاسبة و المراجعة سنة 1999، مثلت اللبنة الأولى في عملية الموازنة بين مبادئ الرقابة المصرفية التقليدية و قواعد التمويل الإسلامي، و شكل طرحه قاعدة أساسية لتطوير المعيار لاحقاً، كما أسهم بقوة في المطالبة بإدراج الودائع الإستثمارية ضمن عناصر الميزانية بعد أن كانت كثير من المصارف الإسلامية تصنفها ضمن بنود خارج الميزانية. وتم صياغة النسبة بشكل يستهدف مراعاة متطلبات إتفاقية بازل I في ضرورة تغطية رأس المال للمخاطر الإئتمانية و السوقية من جهة، و تحميل جزء من مخاطر الأصول الممولة من حسابات الإستثمار لأصحابها، كما يلي:

معيار كفاية رأس المال = رأس المال + احتياطي معدل الأرباح\* + احتياطي مخاطر الإستثمار\*\* / الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها الممولة  
من رأس المال و المطلوبات عدا حسابات الإستثمار + 50% من الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الإستثمار ≤ 08%

حيث أن: بسط النسبة يعرف برأس المال المؤهل الذي يشمل شريحتين: رأس المال ومكوناته من أموال خاصة وأرباح محتجزة وإحتياطات وإحتياطي إعادة تقويم الأصول كشريحة أولى، وإحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار كشريحة ثانية مشتركة بين المساهمين وحسابات الإستثمار.

**2- معيار كفاية رأس المال لمجلس الخدمات المالية الإسلامية\*\*\*:** صدر هذا المعيار بالتزامن مع إتفاقية بازل الثانية، تم إصداره نهاية 2005 من أجل البدء بإعتماده إنطلاقاً من سنة 2007، ويعتبر خطوة جيدة في إتجاه تعزيز المعايير الرقابية الخاصة بالمصرفية الإسلامية، واقترح المجلس معدلين لحساب كفاية رأس المال في مصارف الإسلامية تبعا لنسبة الحماية والضمان التي تتوفر عليها حسابات الإستثمار بإختلاف الأنظمة المصرفية، حيث قدم المجلس معادلتين:

<sup>1</sup> - شودار حمزة، مرجع سابق، ص ص 231-233.

**\*إحتياطي معدل الأرباح:** هو رصيد المبالغ التي تقوم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بتخصيصها من إجمالي دخل المضاربة، قبل إقتطاع حصة المضارب من أجل المحافظة على مستوى من العائد على الإستثمار لأصحاب حسابات الإستثمار.

**\*\*إحتياطي مخاطر الإستثمار:** هو المبلغ الذي تخصصه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من دخل أصحاب حسابات الإستثمار بعد إقتطاع حصة المضارب من أجل توفير الوقاية من خسائر الإستثمار المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها أصحاب الإستثمار.

**\*\*\*** هو منظمة دولية مقرها كوالالمبور بدأت عملها في 10 مارس 2003، يعمل على وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية التي لها مصلحة مباشرة في ضمان متانة وإستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية (الصرفية، أسواق رأس المال، التكافل)؛ يعمل المجلس على تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال تقديم معايير جديدة، أو ملائمة المعايير الدولية القائمة بصفة تتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

أ- معادلة قياسية: توافق قواعد التمويل الإسلامي الذي يخلي مسؤولية رأس المال في تحمل مخاطر حسابات الإستثمار إلا في حدود مخاطرها التشغيلية، وصيغتها كما يلي:

رأس المال المؤهل/ إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الائتمانية و السوقية + المخاطر التشغيلية -  
الموجودات الممولة من حسابات الإستثمار مرجحة بأوزان مخاطرها الائتمانية و السوقية  $\leq 08\%$

ب - معادلة إشرافية: تراعي نسبة الضمان التي تشرطها المصارف المركزية والسلطات الرقابية لحسابات الإستثمار، كما يلي:

رأس المال المؤهل/ إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الائتمانية و السوقية + المخاطر التشغيلية - الموجودات الممولة من حسابات الإستثمار المقيدة مرجحة بأوزان مخاطرها الائتمانية و السوقية -  $(1-\alpha)$  (الموجودات الممولة من حسابات الإستثمار المطلقة مرجحة بأوزان مخاطرها الائتمانية و السوقية) -  $\alpha$  (الموجودات الممولة من احتياطي معدل الأرباح و احتياطي مخاطر الإستثمار التابعة لحسابات الإستثمار المطلقة مرجحة بأوزان مخاطرها الائتمانية و السوقية )  $\leq 08\%$

حيث أن:  $\alpha$  هي نسبة ضمان قيمتها محصورة بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت  $\alpha$  من الصفر إنخفضت نسبة الضمان واقتربت حسابات الإستثمار من رأس مال مضاربة (تصبح المعادلة الإشرافية مطابقة للمعادلة القياسية)، وكلما زادت قيمتها ارتفعت متطلبات رأس المال واقتربت حسابات الإستثمار من مفهوم الوديعة المضمونة. وهو ما يترجم في إرتفاع المخاطر التجارية المنقولة التي يجب حينها تغطيتها برأس المال. فإذا صارت نسبتها  $100\%$  تتطابق حينها المعادلة مع معيار كفاية رأس المال وفق بازل الثانية حيث يتم إضافة مخاطر الأصول الممولة من حسابات الإستثمار مطلقة أو مقيدة إلى مقام النسبة.

رغم أن المعامل  $\alpha$  قياسا واقعا لمتطلبات كفاية رأس المال في مصارف المشاركة، إلا أنه قد يعتبر لدى بعض السلطات الرقابية إقرار من المجلس بضمن حسابات الإستثمار، إضافة إلى صعوبة تقييمه، وفي ظل عدم وجود معايير موضوعية لتحديده فإنه سيخضع لرؤية المصارف المركزية ذات الخلفية التقليدية المبنية على منطق الضمان.

**3- المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمجلس الخدمات:** صدر المعيار الجديد رقم (15) لكفاية رأس المال في المصارف الإسلامية نهاية سنة 2013 من أجل البدء في تطبيقه إنطلاقا من سنة 2015، وجاء كتعديل للمعيار السابق، ومسار للتطورات الدولية في مجال الرقابة المصرفية بعد إقرار نصوص إتفاقية بازل الثالثة. ويعتبر المعيار الجديد قفزة نوعية في الإرتقاء بمعايير الرقابة الإحترازية على مصارف المشاركة، حيث إتسم بالدقة والتفصيل والشرح لمختلف العناصر التي يتضمنها المعيار، ووفقا لمتطلبات بازل الثالثة، فالمعيار الجديد قام بـ:

- إحترام النسب بين مكونات رأس المال المؤهل، حيث تكون حقوق المساهمين  $4.5\%$  ورأس المال الأساسي  $6\%$ ؛ وألا يقل إجمالي الشريحتين عن  $08\%$  من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها؛



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

- تكوين هامش إضافي لرأس المال كمصد رأسمالي يزيد قدرة المصرف على إستيعاب الخسائر في أوقات الضغط المالي؛ يتم تشكيله من عناصر بنفس مستوى رأس المال الأساسي وفي حدود 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛

على هذا الأساس؛ فإن المعيار رفع معدل كفاية رأس المال إلى نفس المستوى الذي حددته بازل الثالثة 10.5%، يمثل فيها رأس المال عالي الجودة ما نسبته 7%؛ و أبقى المعيار على نفس الصيغة للمعادلة القياسية والإشرافية السابقة؛ كما تشمل المعيار مجموعة من العناصر أهمها:

- نسبة الرفع المالي والتي يجب أن لا تقل عن 03%، وتحسب كنسبة بين رأس المال الأساسي وإجمالي التعرض أو الإنكشاف على المخاطر؛

- توضيح طرق قياس المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال لكل صيغة تمويلية بما فيها الصكوك؛

- لم يتطرق المعيار لنسب السيولة التي عرفتها إتفاقية بازل الثالثة؛

- تحديد رزنامة زمنية تدرجية لتطبيق قرارات المعيار لتكون فاعلة كلها ابتداء من سنة 2019؛

- تقديم مقترح لقياس كفاية رأس المال للنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية يقتصر فقط على جانب الموجودات.

ثبتت التجربة العملية في أهم الأنظمة المصرفية التي تشهد نموا ملموسا للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية إختلاف معيار كفاية رأس المال المطلق على المصارف الإسلامية بإختلاف الأنظمة المصرفية؛ فإما تخضع كليا لنظام الرقابة التقليدي المستمد من قواعد إتفاقيات بازل الثلاثة (السعودية، مصر، إنجلترا، باكستان، بنغلاداش، الإمارات، قطر، تركيا)، أو إلى نظام هجين يجمع بين معيار بازل ومعيار كفاية رأس المال لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفق معادلته الإشرافية التي تعتمد المعامل  $\alpha$  كنسبة ضمان أو حماية لحسابات الإستثمار(ماليزيا، الأردن، البحرين، الكويت).

### المطلب الرابع: دور هيآت الرقابة الشرعية في التنظيم والرقابة على الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية

إضافة إلى دور البنك المركزي ولجنة بازل في التنظيم والإشراف على المصارف والمصارف الإسلامية، تختص هيآت الرقابة الشرعية بتنظيم الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية على المستوى المحلي.

#### أولاً: تعريف هيآت الرقابة الشرعية

لا يمكن تحقيق الرقابة الشرعية إلا بوجود هيئة تقوم بهذا الدور هي هيآت الرقابة الشرعية، هذه الأخيرة عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة تأديبه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من إلتزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية،



وتكون فتاها وقراراتها ملزمة للمؤسسة"، كما عُرفت بأنها "اللجنة التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الإستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات التابعة للمؤسسة المالية. كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الإستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عليها تلك المؤسسة"<sup>1</sup>.

### ثانيا: صور هيآت الرقابة الشرعية

إن المتتبع للمهام المناطة بالجهاز الرقابي الشرعي، يقودنا إلى القول بأن هذا الجهاز لا يمكنه القيام بمهامه وأداء دوره بشكل صحيح ما لم يتكون من ثلاثة أقسام يكمل كل منها الآخر.

#### 1- هيآت رقابة شرعية على مستوى المصرف الإسلامي: وهي الرقابة الشرعية الداخلية وتتكون من هيأتين هما<sup>2</sup>:

أ- **هيئة الفتوى:** والتي يقع على عاتقها إصدار الفتاوى والتأصيل الشرعي لآليات العمل المصرفي، وتكون على مستوى كل مصرف، حيث تعنى بالناحية النظرية وإيجاد البدائل الشرعية والحلول العملية لمشكلات المصارف الإسلامية.

ب- **هيئة التدقيق الشرعي:** تعمل على متابعة تنفيذ فتاوى وتوصيات هيئة الفتوى، وتكون على مستوى كل مصرف، حيث تُعنى بالناحية العملية، أي التأكد من إدارة المصرف بالحدود المرسومة لها من الناحية الشرعية وإلتزامها بتوجيهات هيئة الفتوى.

2- **هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة (الهيئة العليا للرقابة):** وتكون على مستوى المصارف الإسلامية كافة، حيث تشكل مرجعية لجميع أجهزة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وتقوم بمراجعة العقود والمستندات والآليات والمقاصد للمنتجات قبل عملية تصنيفها من الناحية الفنية و الشرعية<sup>3</sup>.

إن الواقع العملي أثبت تعدد صور الرقابة الشرعية وإختلافها من بلد لآخر، بل وحتى من مصرف لآخر، بسبب حداثة تجربة المصارف الإسلامية عموما والرقابة الشرعية خصوصا وأيضا تبعا لدرجة قناعة إدارات المصارف بأهميتها ودورها، فنجد<sup>4</sup>:

- هيئة رقابة شرعية داخل البنك المركزي، لها سلطة الرقابة الشرعية المستمرة على عمليات هيآت الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، على ألا تخضع هذه الهيئة لإدارة البنك المركزي، فهي التي تحاسب البنك المركزي وليس العكس، مثل المجلس الإشرافي الشرعي في البنك المركزي الماليزي؛

<sup>1</sup> - أحمد خلف حسين الدخيل وزينة محمد سعدون، التعريف بمهمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية ووجودها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2016، ص ص 208 - 241، ص 220.

<sup>2</sup> - حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ملخص لرسالة ماجستير في الفقه والأصول، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2004، ص 5.

<sup>3</sup> - هيام محمد عبد القادر الزيدانين، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 40، العدد 1، 2013، ص 94.

<sup>4</sup> - محمد محمد سادات، المسؤولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيآت الرقابة الشرعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، عدد خاص في التمويل الإسلامي، المجلد 13، العدد الخاص، ديسمبر 2016، ص ص (56-89)، ص ص 63-64.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

- هيئة رقابة شرعية مستقلة ليست تابعة لأي من المصارف الإسلامية وتابعة للبنك المركزي، مثل ما هو متبع في الإمارات؛
- جهاز رقابة شرعية مستقل عن البنك المركزي، تابع لمجموعة من المصارف الإسلامية كالمهية الشرعية الموحدة لمجموعة دلة البركة؛
- جهة إستشارية مركزية داخل المصرف أو خارجه، تفتي بالمسائل المعروضة عليها فقط ولا صلة لها بمراجعة الأعمال المنفذة، مثل إدارة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية؛
- هيئة رقابية شرعية مستقلة داخل المصرف تابعة للجمعية العمومية للمساهمين وتمارس الدور المتكامل للرقابة والإفتاء مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني؛
- إدارة للرقابة الشرعية، أو كجزء من إحدى الإدارات، وغالبا ما تكون تابعة لإدارة المراجعة الداخلية أو كإدارة مستقلة، تسمى إدارة المراجعة الشرعية الداخلية، كما جاء في النظام الأساسي لبنك التضامن الإسلامي؛
- مستشار شرعي يستشار في بعض المعاملات ولا علاقة له بالتنفيذ، مثل نظام المصارف الإسلامية في ماليزيا.

### ثالثا: أهداف هيآت الرقابة الشرعية ومعوقاتها

- تحقيق إلتزام المصرف والمؤسسة بالأحكام والمبادئ الشرعية؛
  - إيجاد الصيغ و العقود والنماذج المعتمدة شرعا، بتطوير تلك المتبعة أو تقديم البدائل الشرعية لما كلما أمكن ذلك؛
  - إثراء فقه المعاملات المالية بتطوير الصيغ المعروفة وإستحداث صيغ جديدة وتطوير البحث في الاقتصاد والمصرفية الإسلامية؛
  - إلتزام العاملين في المصارف والمؤسسات الإسلامية بالأحكام الشرعية الواجب مراعاتها في النشاط المصرفي الإسلامي؛
  - طمأنة المتعاملين مع المصرف وغيرهم على شرعية النشاط الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- إلا أن الواقع العملي أثبت وجود مجموعة من المعوقات التي تواجهها هيآت الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أهمها:
- عدم إستقلالية هيآت الرقابة الشرعية وعدم إكتساب قراراتها وأحكامها الشرعية صفة الإلتزام؛
  - الضغوط التي قد تمارسها إدارة المصرف على هيئة الرقابة لإباحة بعض التصرفات معتمدة في ذلك على عدم إلمام الهيئة الكامل بدقائق العمليات المصرفية، فتقوم بصياغة أسئلة بشكل مخالف للواقع قبل تقديمه للهيئة؛
  - عدم الإستجابة السريعة لقرارات الهيئة من إدارة المصرف مما يؤدي إلى إستمرار وجود المخالفات الشرعية والإعتياد عليها؛
  - قلة عدد الفقهاء المتخصصين في علوم الشريعة وعلوم الاقتصاد معا، وخاصة في جانب المعاملات المالية الحديثة التي تتطلب متابعتها بالفتوى والبيان الشرعي؛
  - مشكلة تطوير البدائل، فمن السهل نقد الواقع والتحرير لصور المعاملات لكن الأصعب هو تطوير بدائل مقبولة شرعا؛
  - الإختلاف البين والواضح بين الهيآت في الفتوى بين مجيز ومانع في نفس الأمر، ما يتسبب في إضطراب لأداء الصيرفة الإسلامية ووقوع حرج لدى المتعاملين وذريعة للإدارة لتتنصل من قرارات الهيئة بحجة وجود فتاوى أخرى.

## المبحث الرابع: تحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2011-2018

سعيًا منا لتطبيق دراسات الاقتصاد الصناعي على السوق المصرفي وبالأخص المصارف الإسلامية التي لم تُحظَ بالدراسة الكافية في هذا المجال، وبالضبط دراسات العلاقة بين هيكل -أداء، إخترانا السوق المصرفي الماليزي والإمارتي لسببين رئيسين هما، التطور السريع للصناعة المصرفية الإسلامية في هاتين الدولتين، وتوفر المعطيات الخاصة بالمصارف.

### المطلب الأول: تحليل هيكل السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018

#### أولاً: تركيبة السوق المصرفي الماليزي إلى غاية نهاية 2018

يمثل نظام البنوك في ماليزيا المحرك الرئيس للموارد المالية والمصدر الرئيس لتمويل النشاطات الاقتصادية، ويقوم الوسطاء الماليون من غير البنوك - المؤسسات المالية للتنمية وشركات التأمين وصناديق الإدخار والمعاشات والقائمين على التكافل - بدور مكمل للمؤسسات البنكية في تحريك المدخرات لتلبية الإحتياجات المالية للاقتصاد، ويتكون النظام المصرفي الماليزي من<sup>1</sup>:

**1- البنك المركزي:** يمثل بنك نيغارا ماليزيا (BNM)\* - البنك المركزي - قمة الهيكل المالي والبنكي في الدولة، تأسس بتاريخ 26 جانفي 1959 وفقا لقانون "البنك المركزي" 1958<sup>2</sup>.

**2- المصارف التجارية:** تُعدُّ المكون الرئيس للنظام المصرفي الماليزي، لعبت فيه المصارف الأجنبية دورا مهما في الوقت الذي لم تكن فيه المصارف المحلية مكتملة النمو بعد، ففي سنة 1957 شكلت المصارف المحلية ما يقل عن 10% من مجموع ودائع وقروض المصارف التجارية ومع ذلك منعت المصارف الأجنبية من فتح فروع جديدة في ماليزيا بدءا من 1966 إلا بعد أربعين سنة من هذا التاريخ؛ و تعمل المصارف التجارية نهاية 2018 من خلال 26 مصرفا، وشبكة مكونة من 2041 فرعا منتشرة في أنحاء الدولة<sup>3</sup>.

**3- المصارف الإستثمارية:** يحتوي إطار عمل المصارف الإستثمارية الموضوع عام 2005 على نصوص تسمح بإنشاء مصارف إستثمارية عالية المستوى عبر التنسيق بين المصارف التجارية وشركات تجارة الأسهم وبيوت الخصم، وتشمل نشاطاتها بشكل رئيس جمع رؤوس الأموال مثل الإكتتاب والإشتراك في القروض وتمويل الشركات والخدمات الإستشارية والإدارية والترتيب لإصدار الأسهم وإدراجها إلى جانب إدارة حقائب الإستثمار، وتلعب دورا هاما في تحسين قدرة المؤسسات المالية في ماليزيا على

<sup>1</sup> - إبتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خمضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 189-191.

\* Bank Negara Malaysia.

<sup>2</sup> - Bank Negara Malaysia, **The Central Bank and the Financial System in Malaysia - A Decade of Change 1989-1999**, Malaysia, 1999, P 109.

- Laws of Malaysia, **Act 519**, Central bank of Malaysia Act, Malaysia, 1958, P 01.

<sup>3</sup> - Bank Negara, **financial stability and payment systems report**, Malaysia, 2018, P 8.

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

تقديم خدمات أفضل لعملائها من الشركات من خلال مجموعة أوسع من النشاطات المالية والاستشارية على نفس مستوى الخدمات التي توفرها المصارف الإستثمارية الدولية؛ تعمل نهاية 2018 من خلال 11 مصرفا وشبكة مكونة من 129 فرعاً<sup>1</sup>.

**4- المصارف الإسلامية:** تملك ماليزيا نظام مصرفي إسلامي شامل بما 16 مصرفا إسلاميا عالي المستوى، ثلاثة منها من الشرق الأوسط توفر نظاما عريضا من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وخمسة مصارف تقليدية - ثلاثة منها مصارف أجنبية كبيرة- تقدم المنتجات الإسلامية من خلال النافذة القائمة للأعمال المصرفية الإسلامية، وقد أدى دخول المصارف الإسلامية الأجنبية الثلاث إلى تحسين التنافس وتحفيز الابتكار بين المشاركين في الأعمال المصرفية الإسلامية، ويتكامل في نفس الوقت مع المشاركين الماليزيين للدخول في مناطق نمو إستراتيجية مثل أعمال المصارف الإستثمارية وإدارة الثروة.

حرصا من البنك المركزي الماليزي على إستيعاب عدد كبير من المشاركين في السوق المصرفية رخص لإنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، بلغت نهاية 2018م 22 مصرف تقليدي حسب تقرير تومسون ريتورز لسنة 2019، وقد نشطت هذه الخطوة الصناعة المصرفية الإسلامية وجذبت إليها متعاملين مسلمين وغير مسلمين.

**5- المؤسسات المالية للتنمية:** وهي المؤسسات المالية المتخصصة التي وضعتها الحكومة مع ولاية محددة لتطوير القطاعات الرئيسة التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية في تحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلاد، وتشمل الزراعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنية التحتية، النقل البحري والقطاعات الموجهة للتصدير والصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا العالية.

**الجدول رقم (4.4): عدد المصارف والمؤسسات المالية الماليزية نهاية سنة 2018**

المؤسسات المالية	المحلية	الأجنبية	الإجمالية
المصارف التجارية	8	18	26
المصارف الإستثمارية	11	-	11
المصارف الإسلامية	11	5	16
المصارف الإسلامية الدولية	-	1	1
مؤسسات مالية أخرى	2	-	2
المؤسسات المالية للتنمية	6	-	6
شركات التأمين	14	23	37
شركات إعادة التأمين	2	4	6
شركات التأمين الإسلامية (التكافل)	11	4	15
شركات إعادة التأمين الإسلامية	1	3	4

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الماليزي [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)، تاريخ الإطلاع 2019/05/04.

يمكن عرض المصارف الإسلامية المكونة للسوق المصرفي الماليزي إلى غاية 2018 في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Idem.



الجدول رقم (5.4): تركيبة السوق المصرفي المالي في نهاية 2018

البنك المركزي المالي "بنك نيجارا"			
المؤسسات المالية للتنمية	المصارف الإستثمارية	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية
1- Bank Kerjasama Malaysia Berhad (Bank Rakyat). 2- Bank Pembangunan Malaysia Berhad. 3- Bank Pertanian Malaysia Berhad (Agrobank). 4- Smail Medium Enterprise Development bank Malaysia Berhad (SME bank). 5- Bank Simpanan Nasional. 6- Export-Import bank of Malaysia Berhad (EXIM Bank).	1- Affin Hwang Investment Bank Berhad. 2- Alliance Investment Bank Berhad. 3- AmInvestment Bank Berhad. 4- CIMB Investment Bank Berhad. 5- Hong Leong Investment Bank Berhad. 6- KAF Investment Bank Berhad. 7- Kenanga Investment Bank Berhad. 8- MIDF Amanah Investment Bank Berhad. 9- Maybank Investment Bank Berhad. 10- Public Investment Bank Berhad. 11- RHB Investment Bank Berhad.	<b>المصارف المحلية</b> 1- Affin Islamic Bank Berhad. 2- Alliance Islamic Bank Berhad. 3- AmIslamic Bank Berhad. 4- Bank Islam Malaysia Berhad. 5- Bank Muamalat Malaysia Berhad. 6- CIMB Islamic Bank Berhad. 7- Hang Leong Islamic Bank Berhad. 8- Maybank Islamic Berhad. 9- Public Islamic Bank Berhad. 10- RHB Islamic Bank Berhad. 11- MBSB Bank Berhad.  <b>المصارف الأجنبية</b> 1- Al Rajhi Banking & Investment corporation (Malaysia) Berhad. 2- HSBC Amanah Malaysia Berhad. 3- Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad. 4- Standard Chartered Saadiq Berhad. 5- OCBC Al-Amin Bank Berhad  <b>مصرف إسلامي دولي</b> 1- P.T Bank Muamalat Indonesia, Tbk.	<b>المصارف المحلية</b> 1- Affin Bank Berhad. 2- Allianc Bank Malaysia Berhad. 3- AmBank (M) Berhad. 4- CIMB Bank Berhad. 5- Hang Leong Bank Berhad. 6- Malayan Banking Berhad. 7- Public Bank Berhad. 8- RHB Bank Berhad.  <b>المصارف الأجنبية</b> 1- BNP Paribas Malaysia Berhad. 2- Bangkok Bank Berhad. 3- Bank of America Malaysia Berhad. 4- Bank of China (Malaysia) Berhad. 5- China Construction bank (Malaysia) Berhad. 6- Citibank berhad. 7- Deutshe Bank (Malaysia) Berhad. 8- HSBC Bank Malaysia Berhad. 9- India International Bank (Malaysia) Berhad. 10- Industrial and commercial Bank of China (Malaysia) Berhad. 11- J.P.Morgan Chase Bank Berhad. 12- MUFG Bank (Malaysia) Berhad. 13- Mizuho Bank (Malaysia) Berhad. 14- OCBC Bank (Malaysia) Berhad. 15- Standard Chartered Bank Malaysia Berhad. 16- Sumitomo Mitsui Banking Corporation Malaysia Berhad. 17-The Bank of Nava Scotia Berhad. 18- United Overseas Bank (Malaysia) Berhad BHD.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع البنك المركزي المالي [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)، تاريخ الإطلاع 2019/05/04.

ثانيا: تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا

اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بالحكومة الماليزية إلى تبني النظام المالي الإسلامي في البلاد ولعل أهم تلك العوامل كان الإضطرابات العرقية في أواخر 1969 من طرف الملاويين المسلمين إحتجاجا على الهيمنة الصينية على القطاع التجاري والتفاوت في الدخل والثروة رغم أن الملايو يشكلون غالبية سكان البلاد (54%)، ولاقت هذه التجربة منذ بدايتها دعما حكوميا كبيرا جعلها من أنجح التجارب التي زاوجت بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

تعد تجربة صندوق الحج الماليزي اللبنة الأولى للمصارف الإسلامية في ماليزيا<sup>1</sup>، وتعود فكرته إلى الاقتصادي "إنكو عزيز Ungku Aziz" حين دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على إيداع أموال الماليزيين الراغبين في الحج في سن مبكرة وإستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>؛ وتجسدت الفكرة بإنشاء الحكومة لمؤسسة مالية هي صندوق الحج تحت اسم

<sup>1</sup> - سامي عبيد محمد وعدنان هاني جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) - تجربة ماليزية -، العلوم الاقتصادية، العدد 38 المجلد 10، 2015، ص 116.

<sup>2</sup> - داتو حنيفة أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2002، ص 12.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

تابونغ حجي (Tabong Haji) باللغة الماليزية تأسست في نوفمبر 1962، وبدأت العمل رسمياً عام 1963م، تعتبر هذه التجربة الأولى من هذا النوع في العالم، وحققت الهياة نظاماً إدارياً خدمياً إسلامياً بعيداً عن مشكلات البنوك الربوية.

كان لنجاح هذا النموذج الإدخاري الإسلامي الذي إستطاع أن يعمل في بيئة فقيرة وينمو بشكل سريع، من خلال نشر ثقافة الإدخار بين أوساط المسلمين الفقراء ورفع مستوى الكثير منهم، الأثر الكبير في إرساء نظام مصرفي إسلامي خصوصاً بعد أن وضعت الحكومة رؤيتها المستقبلية التي ضمتها في الخطة التنموية الثانية (1920-1980) لجعل ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل في 2020<sup>1</sup>؛ وهو ما تم فعلياً في 7 أبريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA)\* وهو أول قانون يميز العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا والذي أعطى الصلاحية الكاملة لبنك نيغارا للإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها؛ تلاه في 01 جويلية 1983 إنشاء أول بنك إسلامي مستقل هو "بنك إسلام" في ظل إستراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملاويين<sup>2</sup>. كما قامت الحكومة الماليزية في السنة نفسها بإنشاء مؤسستين كان لهما دور في تطوير النظام المالي الإسلامي في ماليزيا وهما: الجامعة العالمية الإسلامية وشركة التكافل الوطنية الماليزية (شركة التأمين الإسلامية)، سعت الأولى إلى تأطير الكوادر اللازمة للصيرفة الإسلامية والثانية التي كانت تدخل كضامن لرأس المال وما له من دعم لصيغ التمويل الإسلامية.

بعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها بأن تكون من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 قدم بنك نيغارا نظام مصرفي ثنائي يسمى بـ "نظام المصرفية الإسلامية" (IBS)\*\*، أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية لتسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين، فإستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعاً<sup>3</sup>؛ وفي العام نفسه طرحت الحكومة الماليزية النظام المصرفي معدوم الفائدة (SPTF)\*\*\* للربط بين المؤسسات المصرفية، والتعامل في الإيداع بين المصارف الإسلامية من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى.

لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، منحت الحكومة ترخيصاً ثانياً لإنشاء مصرف إسلامي ماليزي حمل اسم مصرف معاملات ماليزيا الإسلامي (BMMB) سنة 1999 والذي أنشأ نتيجة الدمج بين بنك (BBMB) وبنك (BOCB)، فقلت الوضعية الإحتكارية لبنك اسلام (BIMB) وخلق بنك المعاملات وضعية تنافسية مع بنك إسلام<sup>4</sup>؛ متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي قُدم سنة 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى

<sup>1</sup>- سامي عبيد محمد وعدنان هاني جعاز، مرجع سابق، ص ص 116-117.

\* Islamic banking Act.

<sup>2</sup>- Faridah Najuna Misman and M.Ishaq Bhatti, risks exposure in Islamic banks: a case study of Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB), PP 3-4.

\*\* Islamic Banking Scheme.

<sup>3</sup>- Norma Md .Saad & All, Macro Economic Application in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004,P 52.

\*\*\* Skim Perban Kan Tanpa Faedah.

<sup>4</sup>- Mohd Najib Mansor, Islamic Banking and Financial Institutions in Malaysia : Current Developments , Journal of international Studies (JIS), 2009, PP (109 - 123), P115.

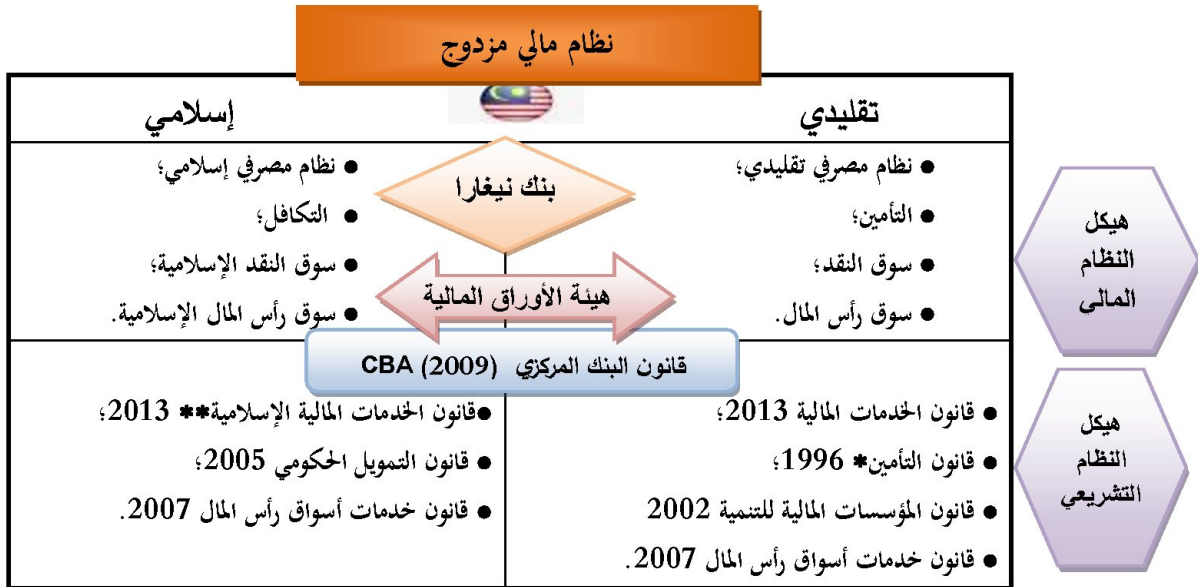
## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

كيانات مصرفية إسلامية كاملة بهدف تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي وتحقيق 20% من إجمالي حصة السوق في 2010<sup>1</sup>. على ضوء هذه القرارات قامت مجموعة من المصارف الإسلامية العالمية بطلب تراخيص للعمل في ماليزيا، إلا أن البنك المركزي الماليزي فضل التحرير التدريجي وإختار أكبر المصارف الإسلامية في العالم وأكثرها تطورا وهي: بيت التمويل الكويتي الذي باشر عمله في 2005، مصرفي الراجحي السعودي ومصرف قطر الإسلامي اللذان باشرا عملهما سنة 2007.

عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، بإعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA)\* الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، يهدف إلى تمهيد الطريق لوضع إطار للإمتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات هي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، قانون التكافل 1983، قانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الإمتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي الماليزي.

يمكن توضيح موقع المصرفية الإسلامية ضمن هيكل النظام المالي الماليزي في الشكل التالي:

### الشكل رقم (11.4): هيكل النظام المالي الماليزي وموقع المصرفية الإسلامية



\* ألغي هذا القانون بعد صدور قانون الخدمات المالية بإستثناء الأقسام: 147 (4)، 147 (5)، 150، 151، 144، 224؛

\*\* وقد عوض هذا القانون قانوني: البنوك الإسلامية 1983، قانون التكافل 1984.

**المصدر:** إبتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 195.

<sup>1</sup> - Bin Abd Razak Shahrul Azman, **islamic or islamizing banking product: reconsidering product development's approaches in the Malaysian Islamic Banking industry**, Phd Thesis of Philosophy, University of Erfurt, Germany, 2014, P18.

\* Islamic Financial Services Act.

ثالثاً: دراسة وتحليل تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة الزمنية 2011-2018

### 1- تحليل تطور الأصول ونشاط الوساطة المالية للسوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018

يمكن عرض تطور الأصول ونشاط الوساطة المالية للسوق المصرفي الماليزي خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(6.4): تطور مجموع والحصص السوقية للأصول والودائع والقروض في السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة  
الوحدات: مليون رنجت ماليزي، %.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات	
1981211.9	1905150.4	1870118.5	1828055.3	1750347.3	1616783.7	1514646.4	1423879.2	المصارف التقليدية**	الأصول
72.39	74.77	76.55	77.64	78.87	79.40	80.47	81.63	الحصة السوقية	
755578.0	643022.5	572865.1	526328.8	469024.1	419548.7	367685.9	320518.5	المصارف الإسلامية	
27.61	25.23	23.45	22.36	21.13	20.60	19.53	18.37	الحصة السوقية	
2736789.9	2547867.2	2442892.5	2354384.1	2219371.3	2036332.4	1882332.3	1744397.8	إجمالي الأصول	الودائع
1384015.5	1308288.2	1296438.3	1283213.4	1247865.9	1179360.1	1107001.4	1037370.4	المصارف التقليدية	
71.16	73.43	75.77	76.27	75.82	77.32	78.60	79.87	الحصة السوقية	
560881.4	473411.7	414657.5	399320.7	398041.4	345888.6	301313.8	261542.2	المصارف الإسلامية	
28.84	26.57	24.23	23.73	24.18	22.68	21.40	20.13	الحصة السوقية	القروض والتمويل الإسلامي
1944896.9	1781699.9	1711095.8	1682534.1	1645907.3	1525248.7	1408315.2	1298912.6	إجمالي الودائع	
1289016.760	1317696.186	1307926.571	1262593.633	1165470.726	1058620.82	945615.567	829415.724	المصارف التجارية**	
6676.6	7086.5	6836.3	6921.6	7424.8	8149.0	6423.1	5313.5	المصارف الإستثمارية	
1295693.360	1324782.686	1314762.871	1269515.233	1172895.526	1066769.820	952038.667	834729.224	المصارف التقليدية	
69.67	73.45	75.17	76.51	77.75	79.00	80.12	80.68	الحصة السوقية	
564099.4	478953.9	434332.2	389837.5	335592.4	283527.6	236224.1	199840.5	المصارف الإسلامية	
30.33	26.55	24.83	23.49	22.25	21	19.88	19.32	الحصة السوقية	
1859792.760	1803736.586	1749095.071	1659352.733	1508487.926	1350297.420	1188262.767	1034569.724	إجمالي القروض	

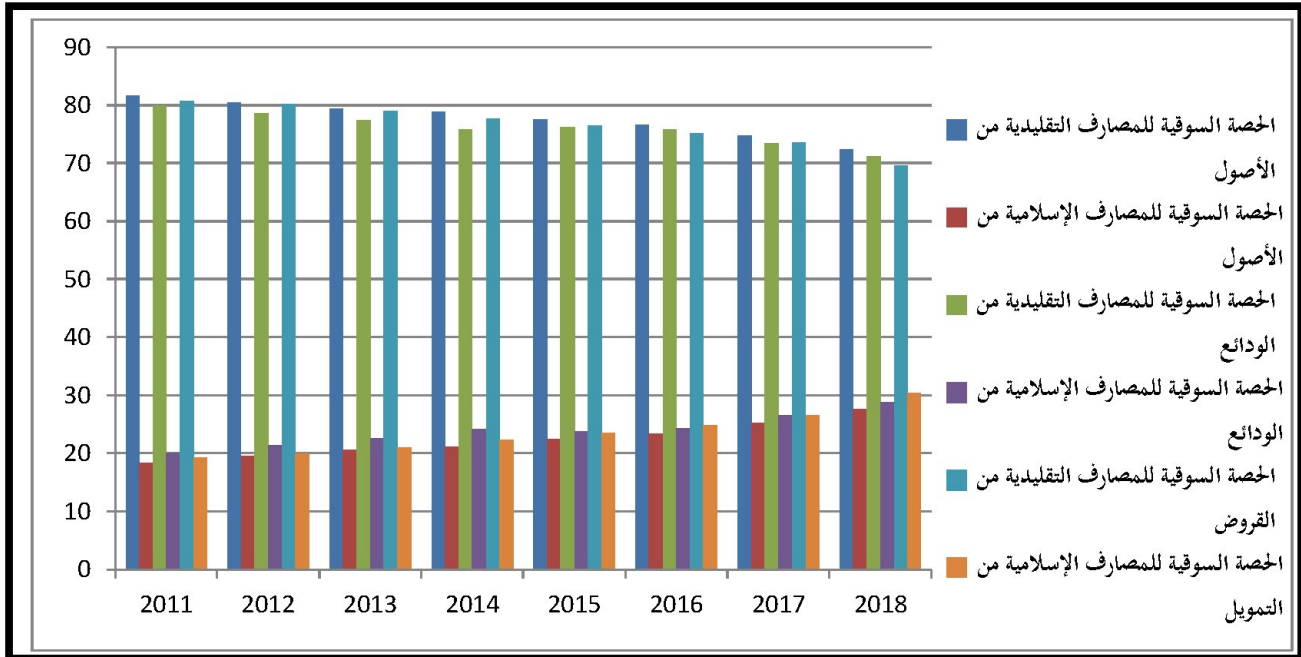
\* المصارف التقليدية هي كل من المصارف التجارية و المصارف الإستثمارية؛ بيانات قروض المصارف التجارية تم جمعها من التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة المدروسة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع البنك المركزي الماليزي [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)، تاريخ الإطلاع 2020/02/04.

من خلال الجدول نلاحظ التطور الملحوظ لأصول ونشاط الوساطة المالية للسوق المصرفي الماليزي من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2011-2018 سواء بالنسبة للمصارف التقليدية أو الإسلامية، إلا أن تطور المصارف الإسلامية كان أكبر مقارنة بنظيرتها التقليدية وفي المجالات الثلاث، حيث بلغت نسب نمو المصارف الإسلامية من 2011 إلى غاية 2018، 135,74% للأصول، 114,45% للودائع، 182,27% للتمويل، في حين بلغت نسب نمو المصارف التقليدية 39,14% للأصول، 33,42% للودائع، 55,22% للقروض، هذا النمو الكبير والمتواصل لمؤشرات الوساطة المالية والأصول للصناعة المصرفية الإسلامية في السوق المصرفي الماليزي دليل على إهتمامات الحكومات الماليزية المتعاقبة على إرساء قواعد الاقتصاد الإسلامي وبالدرجة الأولى الصيرفة الإسلامية. فالتمويل الإسلامي الماليزي يتمتع بميزة تنافسية راسخة و معترف بها و ينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيمية والأنظمة الضريبية المواتية. يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل الموالي.



النشكـل رقم (12.4): تطـور الحـصص السـوقية للأصـول والودائع والقروض للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (6.4).

نلاحظ أنه بالرغم من التطور الكبير لنشاط المصارف الإسلامية في السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018 مقارنة بنظيرتها التقليدية، إلا أن هناك سيطرة واضحة للمصارف التقليدية على الحصة السوقية لأصول ونشاط الوساطة المالية الماليزية، إلا أن ما نلاحظه هو تراجع الحصة السوقية للمصارف التقليدية من سنة لأخرى ولكل من الأصول والودائع والقروض لصالح الحصة السوقية للمصارف الإسلامية التي تتزايد من سنة لأخرى وهذا يعتبر مؤشرا لارتفاع قدرتها التنافسية في السوق المصرفي الماليزي.

## 2- قياس وتحليل تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة الزمنية 2011-2018

### أ- عرض مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات

أظهر لنا الجدول رقم (5.4) مجتمع الدراسة والذي يشمل جميع المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في السوق المصرفي الماليزي وعددها (60) مصرفا ومؤسسة مالية، تم إختيار عينتين: عينة من البنوك الإسلامية لدراسة أداء هذه الأخيرة وتتكون من 12 مصرفا إسلاميا، و عينة من المصارف التقليدية لدراسة طبيعة هيكل السوق المصرفي ككل وتتكون من كل المصارف التجارية، و هما عبارة عن عينات غير احتمالية تعرف بعينة الصدفة و التي يتم إختيارها بناء على ما هو متوفر من بيانات حول مجتمع الدراسة لتقدير متغيرات الدراسة. فيما تم إستثناء باقي المصارف الإسلامية والإسلامية الدولية والإستثمارية والمؤسسات المالية لعدم توفر المعطيات. ويمكن عرض عينات دراسة حالة ماليزيا في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.4): مكونات عينات دراسة حالة ماليزيا

السلسلة الزمنية	رمز البنك	عينة المصارف الإسلامية	رمز البنك	عينة المصارف التقليدية (المصارف التجارية)
2018-2011	AffinIslamic	Affin Islamic Bank Berhad	Affin Bank	Affin Bank Berhad.
	AmIslamic	AmIslamic Bank Berha	Allianc Bank	Allianc Bank Malaysia Berhad
	Bank Islam	Bank Islam Malaysia Berhad	AmBank	AmBank (M) Berhad.
	Bank Muamalat	Bank Muamalat Malaysia Berhad	CIMB	CIMB Bank Berhad.
	CIMB Islamic	CIMB Islamic Bank Berhad	Hang Leong	Hang Leong Bank Berhad.
	Hang Leong Islamic	Hang Leong Islamic Bank Berhad	Malayan Banking	Malayan Banking Berhad.
	Maybank Islamic	Maybank Islamic Berhad	Public Bank	Public Bank Berhad.
	Public Islamic	Public Islamic Bank Berhad	RHB Bank	RHB Bank Berhad.
	RHB Islamic	RHB Islamic Bank Berhad	BNP Paribas	BNP Paribas Malaysia Berhad
	Al Rajhi Banking	Al Rajhi Banking & Investment corporation (Malaysia)Berhad	Bangkok Bank	Bangkok Bank Berhad.
	HSBC Amanah	HSBC Amanah Malaysia Berhad	Bofaml	Bank of America Malaysia Berhad
	Standard Chartered Saadiq	Standard Chartered Saadiq Berhad	Bank of China	Bank of China (Malaysia) Berhad
			CCB	China Construction bank (Malaysia) Berhad
			Citibank	Citibank berhad
			db	Deutsche Bank (Malaysia) Berhad
			HSBC Bank	HSBC Bank Malaysia Berhad.
			India International Bank	India International Bank (Malaysia) Berhad
			ICBC	Industrial and commercial Bank of China (Malaysia) Berhad.
			J.P.Morgan	J.P.Morgan Chase Bank Berhad
			Bk.MUFG	MUFG Bank (Malaysia) Berhad
		Mizuho Bank	Mizuho Bank (Malaysia) Berhad	
		OCBC	OCBC Bank (Malaysia) Berhad	
		Standard Chartered Bank	Standard Chartered Bank Malaysia Berhad.	
		SMBC	Sumitomo Mitsui Banking Corporation Malaysia Berhad.	
		Scotia bank	The Bank of Nava Scotia Berhad	
		BHD	United Overseas Bank (Malaysia) Berhad BHD.	

المصدر: من إعداد الطالبة.

من حيث أهمية عينات الدراسة وقدرتها على التعبير عن مجتمع الدراسة، فلدراسة أداء المصارف الإسلامية فإن العينة المختارة تجاوزت 90% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل كل المصارف الإسلامية الناشطة في ماليزيا (تم أخذ 12 مصرف من أصل 16 مصرف إسلامي) في أغلب سنوات الدراسة، أما لدراسة هيكل السوق المصرفي، فعينة المصارف التقليدية (كل المصارف التجارية) فتجاوزت 99% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف التقليدية، من جهة أخرى عيني الدراسة مثلتا نسبة تجاوزت 96% من إجمالي قروض السوق المصرفي الماليزي، وبالتالي يمكن القول أن العينات ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع المدروس. أنظر الملحق رقم (2).

تم الحصول على البيانات الخاصة بعينات الدراسة من قاعدة البيانات Bankscope حيث توفر هذه القاعدة الجداول المحاسبية للعديد من المصارف حول العالم؛ إلا أن ما يعاب على هذه الجداول رغم شموليتها في توضيح العديد من المتغيرات إلا أن الجداول الخاصة بالمصارف الإسلامية تتبع نفس منهجية عرض المعلومات المحاسبية للمصارف التقليدية، ولا تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وبالتالي لا تفصل بين المنتجات المصرفية الإسلامية من مرابحة وإجارة ... و تعتبرها مجموع قروض.



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

### ب- مؤشرات تركيز السوق المصرفي المالي خلال الفترة الزمنية 2011-2018

الجدول الموالي يوضح توزيع الحصص السوقية من القروض ومؤشرات تركيز السوق المصرفي المالي خلال الفترة المدروسة.

#### الجدول رقم (8.4): توزيع الحصص السوقية ومؤشرات تركيز السوق المصرفي المالي خلال الفترة 2018/2011

اسم البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Affinislamic	0.44	0.44	0.46	0.49	0.57	0.70	0.87	1.04
AmIslamic	1.68	1.89	1.85	1.86	1.69	1.59	1.57	1.62
Bank Islam	1.41	1.68	1.80	2	2.11	2.29	2.38	2.56
Bank Muamalat	0.90	0.89	0.90	0.91	0.89	0.87	0.83	0.86
CIMB Islamic	2.80	2.85	2.66	2.46	2.49	2.76	3.26	3.95
Hang Leong Islamic	0.54	1.04	1.01	0.97	0.99	1.08	1.17	1.27
Maybank Islamic	4.97	5.28	6.53	7.31	8.03	8.68	9.17	9.75
Public Islamic	1.91	1.74	1.74	1.72	1.96	2.18	2.36	2.55
RHB Islamic	1.27	1.38	1.40	1.71	1.91	1.98	2.42	2.90
Al Rajhi Banking	0.37	0.37	0.36	0.32	0.31	0.35	0.32	0.28
HSBC Amanah	0.78	0.73	0.70	0.71	0.74	0.69	0.76	0.79
Standard Chartered Saadiq	0.28	0.33	0.38	0.48	0.41	0.39	0.31	0.30
Affin Bank	2.52	2.44	2.29	2.19	2.03	1.80	1.65	1.59
Allianc Bank	1.76	1.70	1.73	1.80	1.84	1.83	1.78	1.75
AmBank	5.51	4.84	4.51	4.16	3.59	3.43	3.52	3.76
CIMB	9.89	9.30	10.06	10.23	10.53	10.67	10.01	10.24
Hang Leong	3.84	6.54	6.20	5.96	5.90	5.85	5.80	5.83
Malayan Banking	19.35	18.49	18.03	17.94	17.71	17.24	16.47	12.89
Public Bank	14.29	14.04	13.82	13.69	13.57	13.61	13.61	13.86
RHB Bank	8.03	7.68	7.25	7.46	6.94	6.54	6.20	6.05
BNP Paribas	0.002	0.001	0.03	0.039	0.036	0.050	0.064	0.065
Bangkok bank	0.17	0.18	0.19	0.19	0.17	0.16	0.17	0.19
Bofaml	0.02	0.015	0.008	0.016	0.017	0.019	0.014	0.007
bank of china	0.14	0.17	0.21	0.34	0.29	0.30	0.33	0.37
CCB	/	/	/	/	/	/	0.07	0.13
citi bank	2.03	1.66	1.55	1.47	1.48	1.42	1.33	1.34
db	0.08	0.06	0.15	0.09	0.08	0.11	0.13	0.13
HSBC Bank	3.17	2.91	2.69	2.36	2.42	2.05	2.18	2.19
India international bank	/	/	0.003	0.003	0.003	0.0035	0.0029	0.003
ICBC	0.036	0.031	0.14	0.15	0.15	0.15	0.18	0.17
JP Morgan	0.003	0.006	0.013	0.018	0.02	0.036	0.017	0.020
BKMUFUG	/	/	0.4	0.54	1.07	1.10	1.07	1.26
Mizuba bank	0.003	0.021	0.021	0.059	0.137	0.21	0.32	0.33
OCBC	3.90	3.72	3.71	3.63	3.61	3.38	3.27	3.26
Standard Chartered Bank	2.78	2.49	2.21	1.81	1.41	1.31	1.25	1.29
SMBC	0.033	0.09	0.1	0.15	0.33	0.57	0.61	0.72
Scotia bank	0.36	0.27	0.22	0.19	0.17	0.12	0.09	0.055
BHD	4.70	4.75	4.66	4.55	4.38	4.48	4.40	4.59
<b>CR<sub>5</sub></b>	<b>0.5707</b>	<b>0.5605</b>	<b>0.5569</b>	<b>0.5663</b>	<b>0.5678</b>	<b>0.5674</b>	<b>0.5546</b>	<b>0.5279</b>
<b>HHI</b>	<b>0.0899</b>	<b>0.0863</b>	<b>0.0851</b>	<b>0.0851</b>	<b>0.0844</b>	<b>0.0835</b>	<b>0.0805</b>	<b>0.0735</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (2) وبرنامج MS Excel.

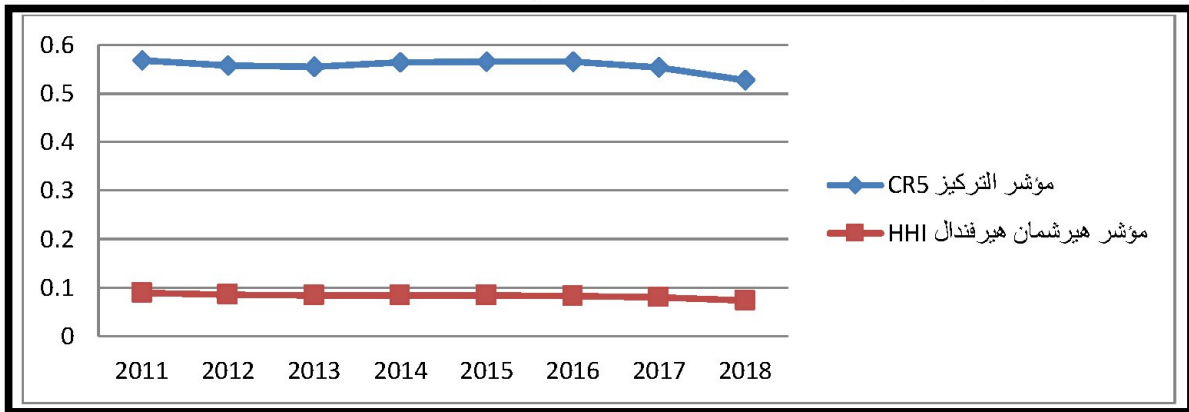
إستخدمنا في الجدول رقم (8.4) مؤشرين لقياس تركيز السوق المصرفي في ماليزيا، وكانت النتائج توحى على أن هذا

الأخير يتسم بهيكل سوق منافسة إحتكارية يميل لإحتكار القلة، فباستخدام مؤشر نسبة التركيز الأكبر خمس مصارف في العينة

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

$CR_5$ ، نجد أن قيم التركيز تراوحت بين 52% و نسبة 57% في أغلب السنوات، وكانت النسبة المتوسطة خلال الفترة 55,90%، بمقارنة النسب السابقة مع النسب المعيارية نجد أنها تنتمي إلى المجال:  $50 < C_r \leq 70$  الذي يدل على وجود تركيز متوسط في السوق؛ أما مؤشر هيرشمان هيرفندال فكانت قيمه تتراوح بين 0,0735 و 0,0899 وكانت النسبة المتوسطة خلال الفترة هي 0,0835 مما يعني أن التركيز كان منخفضا خلال الفترة المدروسة.

### الشكل رقم (13.4): تطور تركيز السوق المصرفي المالي خلال الفترة 2011-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (8.4).

نلاحظ أن تركيز السوق المصرفي المالي خلال الفترة 2011-2018 تجاوز 50%، وشهد إنخفاضاً وارتفاعاً طفيفاً جداً من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة؛ كان الإنخفاض راجع لتراجع الحصة السوقية لأكبر المصارف التقليدية في السوق لصالح أغلب المصارف الإسلامية بسبب زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية. كما نلاحظ التوافق بين المؤشرين  $C_r$  و HHI في تحليل التركيز (التغير في اتجاه واحد نقصاناً) عدا الفترة 2014-2016 الذي شهد فيها  $C_r$  ارتفاعاً بينما HHI واصل الإنخفاض.

### المطلب الثاني: تحليل هيكل السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018

#### أولاً: تركيبة السوق المصرفي الإماراتي إلى غاية نهاية 2018

يعتبر القطاع المصرفي الإماراتي الشريك الرئيس في التنمية الاقتصادية والمالية لما له من تأثير على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية، ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وعلى الرغم من التذبذبات في أسعار النفط التي له تأثير على سيولة وأرباح المصارف، فإن الإمارات تتمتع بمرونة جيدة مبنية على الاقتصاد المتنوع مع استمرار معدلات الإنفاق الحكومي عند مستويات جيدة؛ ويتكون القطاع المصرفي الإماراتي من<sup>1</sup>:

**1- البنك المركزي:** يعتبر السلطة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنشئ بموجب قانون رقم 01 سنة 1980، وذلك خلفاً لمجلس النقد كمؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال التي تكفل

<sup>1</sup> - www.centralbank.ae

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

تحقيق أغراضه، كما يتولى الإشراف على نظام أسعار الصرف ويهدف دائما إلى الحفاظ على إستقرار العملة. وفي إطار جهوده الرامية إلى المحافظة على قوة الدرهم وتحقيق إستقراره فقد عمل على تنمية موجوداته الأجنبية بنسبة كبيرة وذلك بهدف المحافظة على نسبة عالية من الغطاء النقدي والذي إرتفعت نسبته إلى 30.3% نهاية جويلية 1990، هذه النسبة يقل وجودها حتى في الدول الصناعية الكبرى، كما أن قانون البنك المركزي قد إشتراط أن لا تقل نسبة الغطاء النقدي 7% من قيمة النقد المتداول والودائع تحت الطلب لديه، كما يقوم البنك بممارسة الوظائف والأنشطة التي تقوم بها البنوك المركزية العالمية، ضف إلى ذلك الإشراف على نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات والرقابة على وحدات الصرافة وشركات الإستثمار العاملة بالدولة<sup>1</sup>.

**2- المصارف التجارية:** باشرت أعمالها قبل تأسيس مجلس النقد السابق، وفي ظل هذه الظروف التاريخية إرتفع عدد المصارف وفروعها بشكل سريع غير متناسب مع قدرة السوق المحلية، مما حدا بالسلطة النقدية آنذاك إلى وقف إصدار الرخص لأي مصرف جديد وخفض عدد فروع أي مصرف أجنبي إلى 8 فروع كحد أقصى؛ وتنقسم إلى قسمين: المصارف الوطنية التي بلغت نهاية 2018، 22 مصرف (منها 7 مصارف إسلامية) بشبكة مكونة من 743 فرعا، وفروع المصارف الأجنبية بلغت 27 مصرف (مصرف إسلامي واحد). كما يوجد لبعض المصارف الأجنبية مكاتب تمثيلية بلغ عددها 121 مكتب.

**3- المصارف الإسلامية:** تؤدي المصارف الإسلامية في دولة الإمارات دورا هاما من خلال تميزها في المجال المصرفي الإسلامي، بإستخدام مختلف صيغ التمويل وعلى رأسها الصكوك الإسلامية، الأمر الذي جعلها منافسا قويا لباقي المؤسسات المالية في مجال التمويل، فقد إستطاعت التنوع بين مختلف الصيغ القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل ومن بينها المشاركة والمراحة والسلم والإستصناع، وذلك لما تتمتع به من كفاءة في العمل المصرفي الإسلامي الأمر الذي منح الإمارات التميز في هذا المجال ودفعها إلى إطلاق العديد من المبادرات أهمها مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي 2013؛ تُمارس الصناعة المصرفية الإسلامية في الإمارات من خلال 26 مصرف (8 مصارف إسلامية و16 مصرف تقليدي)<sup>2</sup>.

**4- بنوك الإستثمار و بنوك الأعمال:** وفقا للقانون الإتحادي رقم (10) لسنة 1980 لا تقبل بنوك الإستثمار الودائع ذات الإستحقاق أقل من سنتين، إلا أنه يمكن للبنك الإقتراض من مقره الرئيس أو من البنوك المحلية أو الأجنبية أو الأسواق المالية، وتعمل البنوك الإستثمارية نهاية 2018 من خلال بنكين، فيما يتواجد 5 بنوك أعمال.

**5- محلات الصرافة:** تزدهر أعمال الصرافة في الإمارات، نظرا لتواجد نسبة عالية من الوافدين الذين يقومون بتحويل الأموال إلى عوائلهم في بلدانهم الأم، في السنوات الأخيرة إرتفع عدد محلات الصرافة العاملة في الدولة مما زاد حجم معاملاتها بشكل كبير الأمر الذي حدا بالمصرف المركزي إلى إصدار القرار رقم 1992/7/123 بتاريخ 1992/11/29 بشأن تنظيم أعمالها.

<sup>1</sup> - فرومي حميد وبن بتيش بلال، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، 29-30 جويلية 2015، ص 4.

<sup>2</sup> - ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2019**. P 2

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

**6- الوسطاء الماليين والنقديين:** ينظم قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم 95/5/126 المؤرخ في 1995/6/25 أعمال الوساطة في بيع وشراء الأسهم والسندات المحلية والأجنبية، والعملات والسلع وكذلك التوسط في عمليات السوق النقدية. وبموجب القرار المذكور يجب أن يكون الوسيط من مواطني دولة الإمارات في حالة الأشخاص الطبيعيين ويجب أن لا تقل نسبة المساهمة الوطنية عن 60% في حالة الشركات. يبلغ عدد الوسطاء الماليين والنقديين 12 وسيط.

**7- شركات الإستثمار المالية وشركات التمويل:** تزاوّل شركات الإستثمار المالية عملاً أو أكثر من الأعمال الرئيسة التالية:

- فتح حسابات الإستثمار إدارة المحافظ لحساب الغير سواء للأفراد أو الشركات؛
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع و تسويق حصص وأسهم الشركات المساهمة؛
- تشكيل و /أو إدارة الصناديق الإستثمارية الإئتمانية والصناديق الإستثمارية الأخرى، إضافة إلى القيام بدور المؤتمن Trustee للأموال التي تعهد إدارتها لها من قبل مؤتمن Trustor لصالح مستفيد؛
- الإكتتاب في رؤوس أموال الشركات والقروض المشتركة.

فيما تزاوّل شركات التمويل عملاً أو أكثر من الأعمال الرئيسة التالية:

- منح سلف و / أو قروض شخصية لأغراض شخصية، أو إستهلاكية مختلفة؛
- تمويل التجارة الصغيرة، والأعمال الصغيرة، منح الإعتمادات، إصدار الكفالات لصالح العملاء؛
- المساهمة في رؤوس أموال المشاريع، و /أو إصدار الأسهم أو السندات، و /أو شهادات الودائع.

### الجدول رقم (9.4): عدد المصارف والمؤسسات المالية الإماراتية نهاية سنة 2018

العدد	المؤسسات المالية
41 ( المحلية 15، الأجنبية 26)	المصارف التجارية
8	المصارف الإسلامية
2	مصارف الإستثمار
5	مصارف الأعمال
121	مكاتب التمثيل
138	محلات الصرافة
12	الوسطاء الماليين و النقديين
25	شركات الإستثمار المالية
1	شركات إستثمار / تمويل
26	شركات التمويل

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الإماراتي [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae) ، تاريخ الإطلاع 2019/10/04.

يمكن عرض المصارف المكونة للسوق المصرفي الإماراتي إلى غاية 2018 في الجدول التالي:



الجدول رقم (10.4): تركيبة السوق المصرفي الإماراتي نهاية 2018

البنك المركزي الإماراتي		
المؤسسات المالية الأخرى	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية
<p><b>مصارف الإستثمار</b></p> <p>1- Emirates investement Bank –P.J.S.C- Dubai. 2- HSBC Financial services (middle east) limited-dubai.</p> <p><b>مصارف الأعمال</b></p> <p>1- Deutche Bank AG - Abu Dhabi. 2- Industrial and commercial Bank of China- Abu Dhabi. 3- The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFI, LTD. – Abu Dhabi 4- Korea Exchange Bank – Abu Dhabi. 5- Bank of China Limited – Abu Dhabi.</p> <p><b>شركات التمويل والإستثمار</b></p> <p>1- Mubadala GE Capital – P.J.S.C.- Abu Dhabi.</p> <p><b>مكاتب التمثيل، محلات الصرافة، الوسطاء، الماليين و النقديين، شركات الإستثمار المالية، شركات التمويل (راجع التقرير السنوي لموقع البنك المركزي الإماراتي لسنة 2018).</b></p>	<p><b>المصارف المحلية</b></p> <p>1- Dubai Islamic Bank. 2- Sharjah Islamic Bank. 3- Abu Dhabi Islamic Bank. 4- Emirates Islamic Bank 5- Noor Islamic Bank. 6- Al Hilal Bank. 7- Ajman Bank.</p> <p><b>المصارف الأجنبية</b></p> <p>1- EL Nilein Islamic Bank.(Sudan)</p>	<p><b>المصارف المحلية</b></p> <p>1-First Abu Dhabi Bank. 2- Abu Dhabi Commercial Bank. 3- Arabe Bank for Investment and Foreign Trade. 4- Union National Bank. 5- Commercial Bank Of Dubai. 6- Emirates NBD Bank. 7- Bank of Sharjah. 8- United Arab Bank. 9- Invest Bank. 10- The National Bank of R.A.K. 11- Commercial Bank international. 12- National Bank Of Fujairah. 13- National Bank of U.A.Q. 14. Dubai Bank. 15- Mashreq Bank.</p> <p><b>المصارف الأجنبية</b></p> <p>1- National Bank Of Bahrain. 2-Rafidain Bank . 3- Arab Bank PLC. 4- Bank Misr. 5-National Bank of Oman S.A.O.G. 6- Credit Agricole –corporate and investment Bank. 7- Bank of Baroda. 8- BNP Paribas. 9- Janata Bank Limited. 10- HSBC Bank Middle east limited. 11- Arab African international Bank. 12- Al Khaliji (France) S.A. 13- Al Ahli Bank of Kuwait. 14- Habib Bank LTD. 15- Habib Bank A.G Zurich. 16- Standard Chartered Bank . 17-Citibank NA. 18- Bank Saderat Iran. 19- Bank Meli Iran. 20- Blom Bank France. 21- Natwest Markets PLC. 22- United Bank LTD. 23- Doha Bank. 24- Samba Financial group. 25- National Bank of Kuwait. 26- BOK international Bank.</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع البنك المركزي الإماراتي [centralbank.ae](http://centralbank.ae) تاريخ الإطلاع 2019/10/04

ثانيا: تجربة المصارف الإسلامية في الإمارات

يُنسب الميلاد الحقيقي للمصارف الإسلامية في العالم إلى دولة الإمارات بإنشائها أول مصرف إسلامي هودبي الإسلامي سنة 1975 والذي إحتكر العمل المصرفي الإسلامي في الإمارات حتى نهاية التسعينات، بعده تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي عام 1997، كما تبنت الإمارات فكرة إصدار قانون خاص لتنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال القانون الإتحادي رقم 6 لسنة 1985م، والذي أعطى تعريفا للمصرف الإسلامي وقنن علاقاته وأغراض إنشائه ونظم إدارته...

استمرت مسيرة الإعلان عن ميلاد المصارف الإسلامية والتي لاقت نجاحات مستمرة وتمكنت من تسجيل حضور متميز وكسب المزيد من العملاء، فتم تحويل مصرف الشارقة التقليدي الذي تم إنشاؤه سنة 1975 إلى مصرف إسلامي سنة 2002 والذي يعد من أفضل المصارف التي إستطاعت توفير حاجة السوق من كافة التعاملات المصرفية الإسلامية؛ عامين بعد بروز مصرف الشارقة تم تأسيس مصرف الإمارات الإسلامي سنة 2004؛ وفي سنة 2008 ظهرت أربع مصارف إسلامية جديدة، أولها مصرف نور الإسلامي، تلاه مصرف الهلال الإسلامي، من جهة أخرى ولمواكبة النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته إمارة عجمان تأسس مصرف عجمان الإسلامي، كما تم في نفس السنة تأسيس مصرف المشرق الإسلامي التابع لمجموعة المشرق التي تأسست سنة 1967 كنافذة للمعاملات المالية الإسلامية للمجموعة في ظل التحول التدريجي لها للعمل وفق أحكام الشريعة



## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

الإسلامية؛ وفي سنة 2010 تم تحويل جميع العمليات المصرفية التقليدية لبنك النبلين أبو ظبي إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، وهو أحد فروع بنك النبلين السوداني، بدأ نشاطه التجاري عام 1977 م في أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.-

سعت دولة الإمارات إلى وضع إستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وتحويل دبي لتصبح عاصمة له مرتكزة على ريادتها وتميزها عالميا في سبع مجالات أبرزها التمويل الإسلامي، فأسبقتها في إنشاء أول مصرف إسلامي في العالم مع وجود أول سوق مالي إسلامي بما عزز من ثقافتها الإسلامية وما له من انعكاسات إيجابية على الفرد والاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى ما تتمتع به من اقتصاد حر ومرن، وبنية تحتية وتقنية تؤهلها لإستعاب قطاع الاقتصاد الإسلامي؛ إحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسة حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي للعام 2018-2019 (الأولى عالميا في خمس قطاعات والثانية عالميا في مجال التمويل الإسلامي بعد ماليزيا). ومن أجل تكوين كيانات مصرفية إسلامية عملاقة تواجه بها المنافسة المحتدمة في السوق المصرفي الإماراتي، يعمل مصرف دبي الإسلامي وفق خطة زمنية للإسحواذ على مصرف نور الإسلامي مطلع سنة 2020 لتعزيز نفوذه وزيادة حصته السوقية وتحسين كفاءته التشغيلية وترسيخ مكانته كواحد من أكبر المصارف الإسلامية في العالم.

### ثالثا: دراسة وتحليل تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة الزمنية 2011-2018

#### 1- تحليل تطور الأصول ونشاط الوساطة المالية للسوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018

الجدول رقم(11.4): تطور مجموع والحصص السوقية للأصول والودائع والقروض في السوق المصرفي الإماراتي

الوحدة: مليون درهم إماراتي، %.

خلال الفترة (2011-2018)

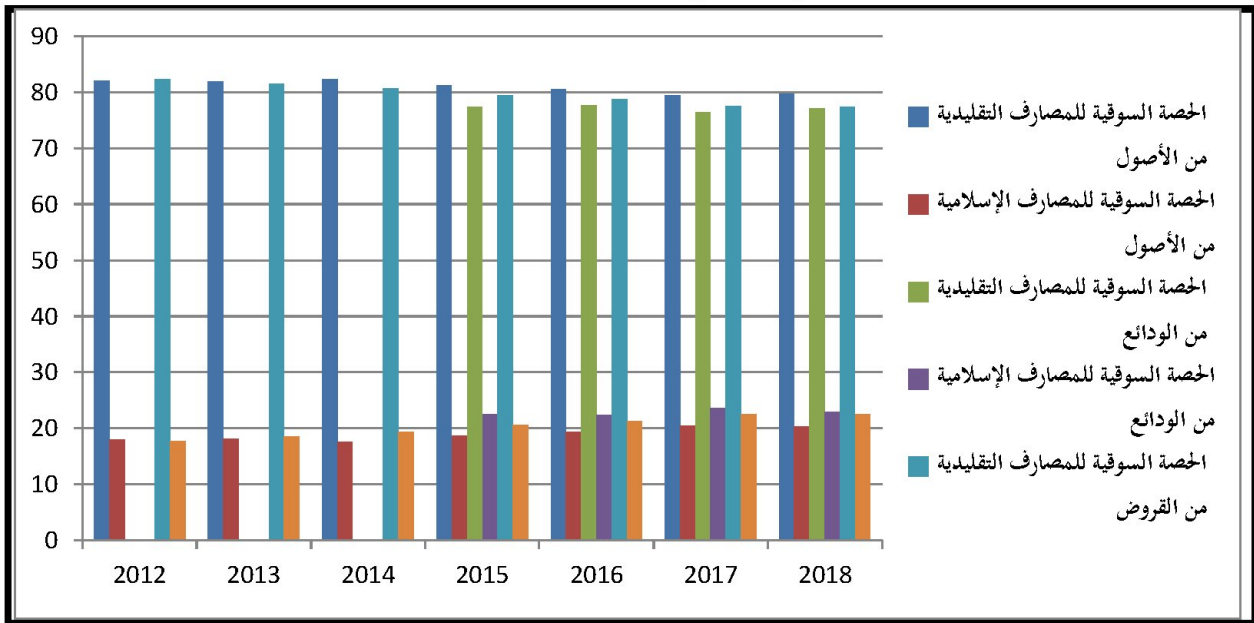
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول	المصارف التقليدية	1470367	1659800	1900000	2014000	2105000	2144000	2295000
	الحصة السوقية	/	82,07	81,93	82,43	80,62	79,58	79,74
	المصارف الإسلامية	321233	366000	405000	464000	506000	550000	583000
	الحصة السوقية	/	17,93	18,07	17,57	19,38	20,42	20,26
إجمالي الأصول	1662100	1791600	2025800	2305000	2478000	2611000	2694000	2878000
الودائع	المصارف التقليدية	/	/	/	/	1139000	1244000	1354000
	الحصة السوقية	/	/	/	/	77,43	77,67	77,11
	المصارف الإسلامية	/	/	/	/	332000	349000	402000
	الحصة السوقية	/	/	/	/	22,57	22,33	22,89
إجمالي الودائع	1069700	1167800	1278900	1421300	1471000	1563000	1628000	1756000
القروض و التمويل	المصارف التقليدية	/	905659	959300	1112000	1179000	1226000	1283000
	الحصة السوقية	/	82,40	81,48	80,70	79,39	78,72	77,48
	المصارف الإسلامية	/	193441	218000	266000	306000	335000	373000
	الحصة السوقية	/	17,60	18,52	19,30	20,61	21,28	22,52
	إجمالي القروض	1071000	1099100	1177300	1378000	1485000	1574000	1580000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع البنك المركزي الإماراتي [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae)، تاريخ الإطلاع 2019/10/04

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ التطور الملحوظ لأصول ونشاط الوساطة المالية الإماراتية خلال الفترة 2012-2018 سواء بالنسبة للمصارف التقليدية أو الإسلامية، إلا أن تطور المصارف الإسلامية كان أكبر وفي المجالات الثلاث (الأصول، الودائع، القروض)، حيث بلغ متوسط نسب النمو للمصارف الإسلامية من 2012 إلى غاية 2018، 81,49% للأصول، 92,82% للقروض، 21,08% للودائع (2015-2018)، في حين بلغت نسب النمو للمصارف التقليدية، 56,08% للأصول، 41,66% للقروض، 18,87% للودائع، هذا النمو الكبير والمتواصل للمؤشرات الثلاث للمصارف الإسلامية في السوق الإماراتي دليل على إهتمامات الحكومة على إرساء قواعد الاقتصاد الإسلامي وبالدرجة الأولى الصيرفة الإسلامية.

**الشكل رقم (14.4): تطور الحصص السوقية لأصول والودائع والقروض للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2012-2018)**



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (11.4).

نلاحظ أنه رغم التطور الكبير لنشاط المصارف الإسلامية المالية خلال الفترة 2012/2018 مقارنة بنظيرتها التقليدية، إلا أن هناك سيطرة واضحة للمصارف التقليدية على الحصة السوقية لأصول ونشاط الوساطة المالية المالية، إلا أن ما نلاحظه هو تراجع الحصة السوقية للمصارف التقليدية من سنة لأخرى ولكل من الأصول والودائع والقروض لصالح الحصة السوقية للمصارف الإسلامية التي تتزايد من سنة لأخرى وهذا يعتبر مؤشرا لإرتفاع قدرتها التنافسية في السوق المصرفي الإماراتي.

### 2- قياس وتحليل تركيز السوق المصرفي المالي خلال الفترة الزمنية 2011-2018

أ- عرض مجتمع وعينة الدراسة: أظهر لنا الجدول رقم (10.4) مجتمع الدراسة والذي شمل جميع المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في السوق المصرفي الإماراتي؛ تم إختيار عينتين: عينة من المصارف الإسلامية تتكون من 7 مصارف، وعينة من المصارف

## الفصل الرابع..... المصارف الإسلامية وتحليل هيكل السوق المصرفي في الدول محل الدراسة

التقليدية وتتكون من 11 مصرفاً تجارياً، و هما عبارة عن عينات الصدفة، فيما تم إستثناء باقي المصارف التجارية ومصرف إسلامي واحد والمؤسسات المالية الأخرى لعدم توفر المعطيات. يمكن عرض عينات دراسة حالة الإمارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (12.4): مكونات عينات دراسة حالة الإمارات

السلسلة الزمنية	رمز المصرف	عينة المصارف الإسلامية	رمز المصرف	عينة المصارف التقليدية
2018-2011	DIB	مصرف دبي الإسلامي	ADCB	بنك أبو ظبي التجاري
	ADIB	مصرف أبو ظبي الإسلامي	UNB	بنك الإتحاد الوطني
	Emirates Islamic Bank	مصرف الإمارات الإسلامي	CBD	بنك دبي التجاري
	SIB	مصرف الشارقة الإسلامي	Emirates NDB	بنك الإمارات دبي الوطني
	Noor bank	مصرف نور الإسلامي	Mashreq Bank	بنك المشرق
	Al hilal bank	مصرف الهلال	Bank of Sharjah	بنك الشارقة
	Ajman bank	مصرف عجمان	Bankfad	بنك أبو ظبي الأول
			UAB	البنك العربي المتحد
			NBF	بنك الفجيرة الوطني
			HSBC	بنك أتش.أس.بي.سي الشرق الأوسط المحدود
			Al khaliji France SA	الخليجي (فرنسا) أس.إيه

المصدر: من إعداد الطالبة.

من حيث أهمية عينات الدراسة، فلدراسة أداء المصارف الإسلامية فإن العينة المختارة تجاوزت 90% من إجمالي التمويل الممنوح من المصارف الإسلامية الناشطة في الإمارات، أما لدراسة هيكل السوق المصرفي، فعينة المصارف التقليدية تجاوزت 75% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف التقليدية، من جهة أخرى عيني الدراسة مثلتا نسبة قاربت 80% من إجمالي قروض السوق المصرفي الإماراتي، وبالتالي يمكن القول أن العينات ممثلة تمثيلاً جيداً للمجتمع المدروس. أنظر الملحق رقم (3).

### ب- مؤشرات تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة الزمنية 2011-2018

يتضح من الجدول الموالي ومن خلال نتائج السطرين الأخيرين أن السوق المصرفي الإماراتي سوق إحتكار قلة، فياستخدام مؤشر نسبة التركيز لأكبر خمس مصارف في العينة  $CR_5$ ، نجد أن قيم التركيز قاربت نسبة 70% وتجاوزتها في أغلب السنوات، وكانت النسبة المتوسطة خلال الفترة 13، 71%، بمقارنة النسب السابقة مع النسب المعيارية نجدتها تنتمي إلى المجال:  $70 < C_r \leq 100$  الذي يدل على وجود تركيز عالي (تسيطر عليه في الغالب ثلاث مصارف تقليدية وهي بنك الإمارات دبي الوطني، بنك الفجيرة، بنك أبو ظبي التجاري، ومصرفين إسلاميين هما مصرف دبي الإسلامي ومصرف أبو ظبي الإسلامي)؛ أما مؤشر هيرشمان هيرفندال فكانت قيمه تتراوح بين 0,1244 و 0,1403 مما يعني أن التركيز كان متوسطاً خلال الفترة المدروسة. الجدول الموالي يوضح مؤشرات تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة المدروسة.

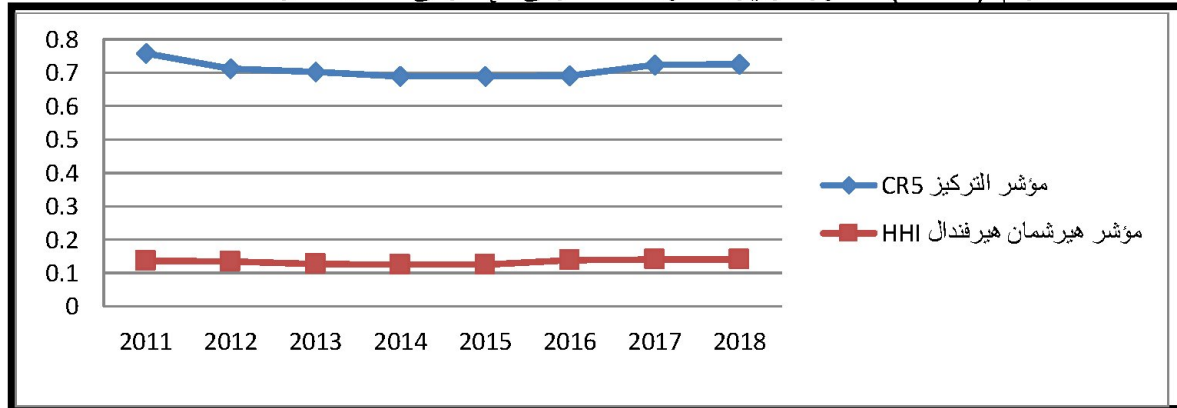
الجدول رقم(13.4): توزيع الحصص السوقية ومؤشرات تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2018/2011

اسم البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
المصارف الإسلامية	DIB	0.0628	0.0636	0.0583	0.0700	0.0839	0.0942	0.0957	0.0980
	ADIB	0.0596	0.0590	0.0642	0.0691	0.0677	0.0641	0.0549	0.0533
	Emirates Islamic Bank	0.0158	0.0228	0.0225	0.0247	0.0295	0.0297	0.0243	0.0245
	SIB	0.0127	0.0124	0.0130	0.0137	0.0141	0.0140	0.0156	0.0163
	Noor bank	0.013	0.0119	0.0149	0.0171	0.0200	0.0212	0.0197	0.0217
	Al hilal bank	0.0236	0.0264	0.0282	0.0290	0.0262	0.0264	0.0224	0.0190
	Ajman bank	0.0039	0.0052	0.0060	0.0081	0.0096	0.0101	0.0109	0.0110
المصارف التقليدية	ADCB	0.1522	0.1420	0.1369	0.1331	0.1263	0.1299	0.1172	0.1127
	UNB	0.0702	0.0661	0.0624	0.0607	0.0591	0.0604	0.0511	0.0498
	CBD	0.0327	0.0313	0.0315	0.0301	0.0337	0.0344	0.0339	0.0345
	Emirates NDB	0.2478	0.2515	0.2479	0.2329	0.2337	0.2381	0.2183	0.2221
	Mashreq Bank	0.0460	0.0477	0.0524	0.0550	0.0520	0.0500	0.0450	0.0469
	Bank of Sharjah	0.0147	0.0143	0.0137	0.0133	0.0130	0.0140	0.0125	0.0109
	Bankfad	0.1946	0.1897	0.1912	0.1839	0.1778	0.1644	0.2372	0.2392
	UAB	0.0098	0.0125	0.0159	0.0169	0.0135	0.0109	0.0094	0.0086
	NBF	0.0128	0.0141	0.0144	0.0155	0.0170	0.0187	0.0173	0.0177
	HSBC	0.0263	0.0277	0.0246	0.0245	0.0204	0.0172	0.0131	0.0136
	Al khaliji France SA	0.0013	0.0014	0.0018	0.0022	0.0022	0.0019	0.0013	0.0009
<b>CR<sub>5</sub></b>	<b>0,7576</b>	<b>0,7129</b>	<b>0,7026</b>	<b>0,689</b>	<b>0,6894</b>	<b>0,6907</b>	<b>0,7233</b>	<b>0,7253</b>	
<b>HHI</b>	<b>0.1374</b>	<b>0.1350</b>	<b>0.1264</b>	<b>0.1244</b>	<b>0.1242</b>	<b>0.1382</b>	<b>0.1401</b>	<b>0.1404</b>	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (3) وبرنامج MS Excel.

إن النتائج المتحصل عليها حول وجود إحتكار قلة للسوق المصرفي الإماراتي تبقى نتيجة مبدئية، لأنه يجب معرفة طبيعة سلوك المصارف ذات الحصة السوقية الكبيرة هل كان سلوكا تواطئيا إحتكاريا أم كان سلوكا تنافسيا؟ وهذا ما سنجيب عليه في دراسة طبيعة العلاقة بين هيكل السوق المصرفي الإماراتي وأداء المصارف الإسلامية في الفصل الموالي.

الشكل رقم (15.4): تطور تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2018-2011



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (13.4).

من خلال الشكل نلاحظ أن تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2018/2011 تجاوز 70%، إلا أنه شهد إنخفاضا خلال الفترة 2016/2011 نتيجة لتراجع الحصة السوقية لأكبر المصارف التقليدية في السوق لصالح المصارف الإسلامية خاصة الصغيرة منها والعكس خلال الفترة اللاحقة؛ كما يلاحظ التوافق بين المؤشرين في تحليل التركيز زيادة أو نقصانا.



خلاصة الفصل الرابع:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية قفزات نوعية، حجما، إنتشارا وتنظيما وأصبحت اليوم واحدة من الظواهر المالية التي تشهد نقاشا فكريا وماليا متعمقا عمق المبادئ والقواعد الشرعية التي إستمدت منها آلياتها في إستقطاب الأموال وتوظيفها وإستثمارها؛

تجلت أهميتها في نفاذها لأسواق أكثر من خمسة وأربعون دولة إسلامية و غير إسلامية، وكرست جهودها في سلسلة من القوانين والتشريعات التي أصدرت لتنظيم نشاطها وعملياتها، وحققت مكائنها بفعل نظام المشاركة التي تقوم عليها في جانبي الأصول والخصوم، في إستقطاب الودائع ومنح التمويلات والقيام بالإستثمارات، وهو الأمر الذي إنعكس على إرتفاع عوامل الإستقرار في الأنظمة المصرفية التي تتبناها وتدعم نشاطها.

رغم ما شهدته الصناعة المصرفية الإسلامية من قفزات نوعية حجما وإنتشارا وتنظيما إلا أنها مازالت لم ترقى إلى المكانة المنشودة، وتعتبر المرحلة الحالية من عمر المصرفية الإسلامية مرحلة إنتقالية تتطلب متابعة ودراسة مستمرة لتقييم النتائج التي أفرزتها التجربة خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، والتوصل في النهاية إلى إطار عملي يمكن تطبيقه على الجهاز المصرفي كله، بما يحقق الإستقرار والأمان للتعامل النقدي داخل البلدان الإسلامية؛

يتميز هيكل السوق المصرفي الماليزي بهيكل سوق منافسة إحتكارية يميل إلى إحتكار القلة خلال الفترة 2011-2018، أما السوق المصرفي الإماراتي فيتسم بهيكل سوق إحتكار قلة تسيطر عليه في الغالب خمس مصارف، ثلاثة تقليدية ومصرفين إسلاميين.



## الفصل الخامس:

تحليل العلاقة: هيكل السوق

المصرفي- أداء المصارف الإسلامية

في الدول محل الدراسة

تمهيد:

تباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن هيكل السوق المصرفي وعلاقتها بأداء المصارف العاملة بها، وإختلفت طبيعتها من دولة إلى أخرى، حتى أن بعض الدراسات اختلفت في نتائجها في البيئة الواحدة، ولم تستطع إثبات تحقق أي الفرضيات المطروحة، كما أن معظم هذه الدراسات قد طُبقت لدراسة أداء المصارف التقليدية وأهملت المصارف الإسلامية بصفة مستقلة، ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل طبيعة تلك العلاقة على مستوى المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011/2018.

لتحقيق ما تم عرضه إعتدنا على نموذج Berger لسنة 1995 مع إضافة بعض التعديلات الخاصة بدراستنا والذي شمل خمس معادلات، يحاول من خلالها اختبار أربع فرضيات أساسية وهي: فرضية SCP، فرضية RMP، فرضية C-EFF وفرضية AP-EFF، ولتقدير معالم نموذج Berger سنعمد على الأسلوب الإحصائي المتمثل في نموذج المعادلات الآتية، بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، هذه المرحلة تأتي بعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في السوق المصرفي بالإعتماد على طريقة التحليل العشوائي SFA، وسيتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: عرض نموذج الدراسة، الأسلوب الإحصائي المعتمد، متغيرات الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض أسلوب تقييم كفاءة المصارف الإسلامية ونتائج تقييمها في الدول محل الدراسة؛
- المبحث الثالث: تقدير معالم نموذج Berger للسوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة.

### المبحث الأول: عرض نموذج الدراسة، الأسلوب الإحصائي المعتمد، متغيرات الدراسة

يُعتبر نموذج Berger لسنة (1995) من بين أهم النماذج التي إستخدمت في تفسير طبيعة العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات الناشطة في الصناعة بصفة عامة والصناعة المصرفية بصفة خاصة، لذلك سنعتمد عليه في تفسير هذه العلاقة في السوق المصري في بعض الدول خلال الفترة 2018/2011، كما سنتطرق للأسلوب الإحصائي المتمثل في أسلوب المعادلات الآتية وكيفية إستخدامه في تقدير معالم نموذج الدراسة، لنصل في الأخير لتحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

### المطلب الأول: عرض نموذج الدراسة (نموذج Berger وتعديلات الدراسة المدرجة عليه)

#### أولاً: ملخص نموذج Berger

كما ذكرنا سابقاً، إستخدم Berger في نمودجه سنة 1995 لتحليل طبيعة العلاقة بين هيكل السوق والأداء إختباراً متزامناً لأربع فرضيات متنافسة (إثتان لقوة السوق وإثتان للكفاءة) وخمس معادلات، بهدف إعطاء حكم على طبيعة هذه العلاقة من خلال إشارة ومعنوية متغير كل فرضية في المعادلة الخاصة بالأداء. ولأننا تطرقنا بالتفصيل لهذا النموذج في الفصل الثالث، سنكتفي بتلخيص النموذج من خلال عرض مجموع معادلاته والعلاقات المدروسة فيه كما يلي:

$$\pi_i = f (CONC_m; MS_i; XEFF_i; SEFF_i; Z_{im}) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.1)$$

$$CONC_m = f (XEFF_i; SEFF_i; Z_{im}) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.2)$$

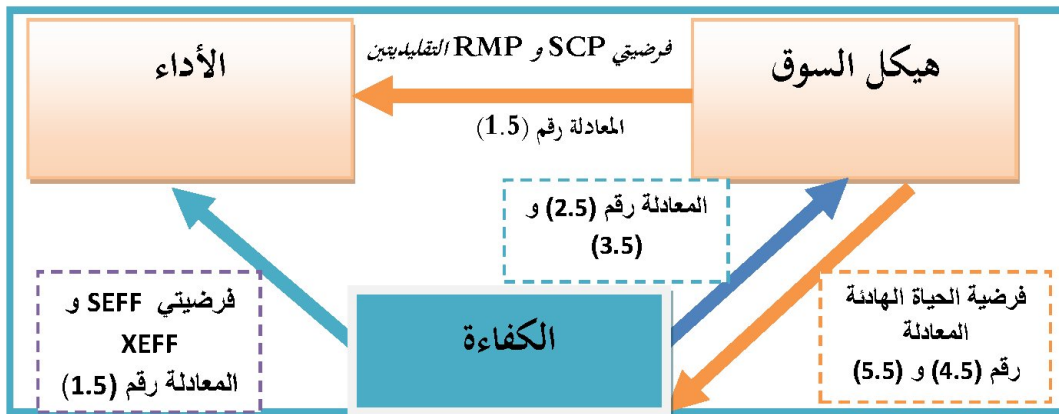
$$MS_i = f (XEFF_i; SEFF_i; Z_i) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.3)$$

$$XEFF_i = f (CONC_m; MS_i; Z_i) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.4)$$

$$SEFF_i = f (CONC_m; MS_i; Z_i) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.5)$$

يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.5): العلاقات المدروسة في نموذج Berger



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق.

ثانيا: نموذج Berger وتعديلات الدراسة المدرجه عليه

على الرغم من جودة النموذج في تفسير العلاقة بين هيكل السوق والأداء، إلا أنه عند التركيز على المعادلات المكونة للنموذج نجد أنه يركز على أثر خصائص الهيكل والكفاءة على الأداء، حيث نرى أن المعادلة الأولى تدرس أثر التركيز والخصبة السوقية ومؤشري الكفاءة على الأداء، بينما في المعادلات الأخرى لا نجد أي أثر للأداء على تلك الخصائص، وبما أن دراستنا تبحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية، والتي تعني دراسة الأثر المتبادل بين المتغيرين وليس الأثر في اتجاه واحد، قمنا بإدخال بعض التعديلات على معادلات نموذج Berger، من خلال إدخال مؤشر الأداء في المعادلات التالية (2.5)، (3.5)، (4.5)، (5.5)، وهذا من أجل دراسة الأثر الممكن للأداء على تلك المتغيرات<sup>1</sup>.

كما تم الإعتماد في دراستنا على تقييم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل (التي جاءت في دراسة Berger and Hannan سنة 1997)<sup>2</sup> بدلا من تقييم كفاءة اقتصاديات الحجم والكفاءة X، وبالتالي يصبح النموذج المعتمد عليه في هذه الدراسة كما يلي:

$$\pi_i = f(\text{CONC}_m; \text{MS}_i; \text{CEFF}_i; \text{APEFF}_i; Z_{im}) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.6)$$

$$\text{CONC}_m = f(\pi_{it-1}; \text{CEFF}_i; \text{APEFF}_i; Z_{im}) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.7)$$

$$\text{MS}_i = f(\pi_{it-1}; \text{CEFF}_i; \text{APEFF}_i; Z_i) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.8)$$

$$\text{CEFF}_i = f(\pi_{it-1}; \text{CONC}_m; \text{MS}_i; Z_i) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.9)$$

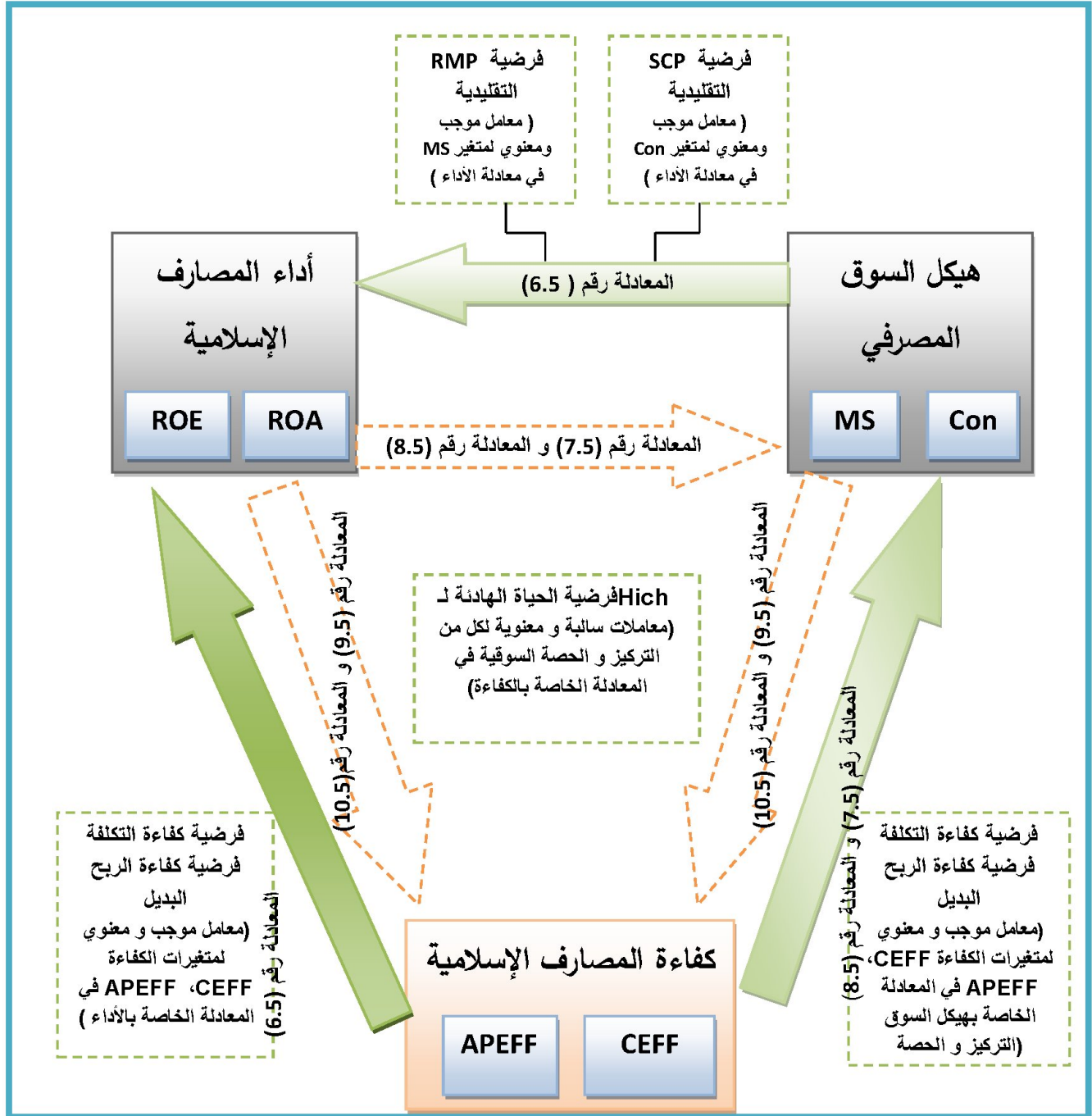
$$\text{APEFF}_i = f(\pi_{it-1}; \text{CONC}_m; \text{MS}_i; Z_i) + \varepsilon_i \dots\dots\dots(5.10)$$

يمكن تلخيص نموذج دراستنا (العلاقات، الفرضيات، المعادلات، المتغيرات) في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - بوسنة محمد رضا، مرجع سابق، ص ص 209-210.

<sup>2</sup> - Allen N.Berger, Loretta J.Mester, Inside the black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions? ", Journal of Banking and Finance, Elsevier, vol. 21(7), July 1997, PP(895-947).

الشكل رقم (2.5): عرض نموذج الدراسة (نموذج Berger وتعديلات الدراسة المدرجة عليه)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق.

### المطلب الثاني: تقديم الأسلوب الإحصائي المعتمد لتقدير نموذج Berger

يناسب تحليل العديد من الدراسات المالية والمصرفية نموذج المعادلات الآتية مقارنة بنموذج المعادلة الواحدة، ومن أهم هذه الدراسات موضوع التركيز المتزايد في السوق المصرفي وعلاقته بأرباح المصارف والذي يمثل موضوع دراستنا، لذلك سنتطرق إلى مفهوم هذا الأسلوب الإحصائي ومناسبه في تحليل علاقة المنافسة المصرفية بالربحية المصرفية.



أولاً: مفهوم نماذج المعادلات الآنية (SEM) ( Simultaneous-Equations Models )

تتميز نماذج المعادلة المنفردة المتمثلة في معادلات الإنحدار البسيط والمتعدد بوجود علاقات خطية في إتجاه واحد بين المتغيرات المكونة له، أي علاقات سببية في إتجاه واحد يؤثر فيه المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) على المتغير التابع، غير أن الواقع الاقتصادي أثبت وجود نوع آخر من علاقات السببية في إتجاهين، من المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، وكذلك من المتغير التابع إلى المتغير أو المتغيرات المستقلة في نفس الوقت؛ لهذا السبب فقد تم اعتماد نوع جديد من معادلات الإنحدار تُعرف بنموذج المعادلات الآنية، وهو من أهم نماذج المعادلات الهيكلية\*، تعالج أكثر من معادلة إنحدار واحدة، متضمنة العلاقة المتداخلة بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث تحاول تفسير علاقة سببية في إتجاهين بين بعض تلك المتغيرات، وتُعرف أيضا هذه العلاقات بعلاقات التغذية العكسية.

هذا التأثير المتبادل يجعل الفرض الذي يتعلق بإستقلال المتغيرات العشوائية (الحدود العشوائية أو حدود الخطأ) عن المتغير المستقل (المتغيرات التفسيرية) غير صحيح، وبالتالي فإن إستخدام مثلا طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات كل معادلة موجودة في نظام المعادلات الآنية بشكل منفرد سيعطي مقدرات متحيزة وغير متسقة\*\*، وعلى هذا الأساس تصبح معادلات الإنحدار السابقة غير قادرة على تفسير هذا النوع من العلاقات، نتيجة وجود إرتباط بين أحد أو مجموعة من المتغيرات الموجودة في النموذج وأخطاء التقدير في النموذج.

للتوضيح أكثر، نفترض أنه لدينا معادلة إنحدار متعدد التالية<sup>1</sup>:

$$Y_{1t} = \beta_0 + \beta_1 Y_{2t} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + \varepsilon_t$$

من خلال المعادلة نلاحظ أن  $Y_{1t}$  (المتغير التابع) يتأثر بكل من المتغيرات المستقلة  $X_{2t}$ ،  $X_{1t}$ ،  $Y_{2t}$ ؛ أما نموذج المعادلات الآنية هو النموذج الذي يكون فيه تأثير لـ  $Y_{1t}$  على الأقل على أحد المتغيرات المستقلة  $X_{2t}$ ،  $X_{1t}$ ،  $Y_{2t}$ ، فبإضافة معادلة جديدة إلى المعادلة السابقة يصبح لدينا نموذج معادلات آنية\*\*\* كما يلي:

\* نماذج المعادلات الهيكلية أو كما تعرف بالنماذج متعددة المعادلات بوجه عام أربعة أنواع: نماذج المعادلات الآنية موضوع دراستنا، نماذج المعادلات المتتابعة (Recursive Equation Systems)، نماذج المجموعات المتتابعة (Block-Recursive Equation Systems)، نماذج المعادلات غير المرتبطة ظاهريا (System of Seemingly Unrelated Equations). للتوضيح أكثر حول هذه النماذج راجع: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي - بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 563-580.

\*\* مقدرات متحيزة و غير متسقة: بمعنى أنه كلما يزداد حجم العينة فإن التقديرات لا تتحول إلى قيمها الحقيقية (قيم المجتمع).

<sup>1</sup> - A.H.Studenmund, Using econometrics - A practical Guide-, Pearson New international Edition , England, Sixth Edition, 2014, P 445.

\*\*\* إن أبسط صيغة لنماذج المعادلات الآنية هي نماذج المعادلتين الآنتين Tow-equations Model والمثال التقليدي المستخدم من الاقتصاد هو نموذج السوق العرض والطلب، كما هو معروف أن سعر السلعة والكمية المباعة تتحدد عن طريق التفاعل بين منحني العرض ومنحني الطلب(دالة العرض ودالة الطلب)، نموذج كينز لتحديد الدخل، نموذج فيليبس للسعر والأجور ... وهناك نماذج أكثر تعقيدا منها النماذج القطاعية ونماذج الدخل القومي. للتوضيح أكثر راجع: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي - بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 568-572.

$$Y_{1t} = \beta_0 + \beta_1 Y_{2t} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{1t} + \alpha_2 X_{1t} + \alpha_3 X_{2t} + \varepsilon_{2t}$$

من خلال النموذج السابق يمكن أن نستنتج نوعين من المتغيرات<sup>1</sup>:

### 1- متغيرات خارجية (Exogenous variables): وتُسمى أيضا بالمتغيرات المحددة مسبقا (Pre-determined

variables) تتمثل عادة في المتغيرات المستقلة التي تتحدد قيمتها خارج النموذج وخارج الزمن t للنموذج، وتتمثل في المتغيرات ( $X_S$ ) وهي:  $X_{2t}, X_{1t}$ ، ومن أمثلتها أسعار عناصر الإنتاج في دالة العرض، كما يمكن أن تضم المتغيرات الخارجية بعض قيم المتغيرات الداخلية لفترات سابقة مثل قيمتها خلال السنة الماضية  $Y_{t-1}$  والتي يطلق عليها المتغيرات الداخلية المبطة أو المتردة زمنيا، ومن أمثلتها الكمية المباعة من السلعة في الفترة السابقة عندما تدرج كمتغير تفسيري في دالة متغيرها التابع هو الكمية المباعة من السلعة في الفترة الحالية؛ تستخدم المتغيرات المحددة مسبقا كمتغيرات تفسيرية في النماذج المختلفة ولا يكون هناك حاجة لتفسير سلوكها وإنما تستخدم لتفسير سلوك المتغيرات الداخلية.

### 2- متغيرات داخلية (Endogenous variables): وهي المتغيرات التابعة في مجموعة المعادلات الآتية، وتتحدد قيمتها

داخل النموذج في الزمن t وتتمثل في المتغيرات ( $Y_S$ ) وهي:  $Y_{2t}, Y_{1t}$ . ومن أمثلتها السعر والكمية في نموذج سوق السلعة.

يقابل كل متغير داخلي في المنظومة معادلة واحدة، وبهذا فإن عدد المعادلات في المنظومة ينبغي أن يساوي عدد المتغيرات الداخلية، أما المتغيرات الخارجية فعددها يكون غير محدد يتوقف على طبيعة العلاقة بين مختلف معادلات المنظومة؛ وتُسمى كل معادلة في منظومة المعادلات الآتية معادلة سلوكية أو هيكلية، لأنها تحاول وصف سلوك أحد المتغيرات الداخلية.

كخلاصة يمكن أن نُعرّف نموذج المعادلات الآتية بأنه ذلك النموذج الذي لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لواحد من

متغيراته الداخلية على الأقل دون استخدام جميع المعادلات التي يحتويها في آن واحد.

### ثانيا: الصيغة العامة لنموذج المعادلات الآتية

لتعميم الصيغة السابقة لنماذج المعادلات الآتية، نفترض أنه لدينا الهيكل العام لنموذج متكون من m معادلة هيكلية،

وكل معادلة تحتوي على m متغير داخلي و K متغير محدد مسبقا ومتغيرات الحد العشوائي الموزعة توزيعا طبيعيا، يمكن كتابة

<sup>1</sup> - راجع: - هاري كلجيان و والاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي (المبادئ و التطبيقات)، ترجمة: المرسي السيد الحجازي و عبد القادر محمد عطية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود (سابقا)، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 394-398.

- Damodar N. Gujarati and Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, Fifth Edition, 2009, P 690.

- A.H.Studenmund, Op.Cit., P P 445-44 .

النموذج رياضيا على شكل خطي أو شكل مصفوفي على النحو التالي<sup>1</sup>:

1- الشكل الخطي لنموذج المعادلات الآتية: يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \beta_{11}Y_{1t} + \beta_{12}Y_{2t} + \dots + \beta_{1m}Y_{mt} + C_{11}X_{1t} + C_{12}X_{2t} + \dots + C_{1K}X_{Kt} &= \varepsilon_{1t} \\ \beta_{21}Y_{1t} + \beta_{22}Y_{2t} + \dots + \beta_{2m}Y_{mt} + C_{21}X_{1t} + C_{22}X_{2t} + \dots + C_{2K}X_{Kt} &= \varepsilon_{2t} \\ &\dots \\ \beta_{m1}Y_{1t} + \beta_{m2}Y_{2t} + \dots + \beta_{mm}Y_{mt} + C_{m1}X_{1t} + C_{m2}X_{2t} + \dots + C_{mK}X_{Kt} &= \varepsilon_{mt} \end{aligned}$$

2- الشكل المصفوفي لنموذج المعادلات الآتية: يمكن كتابة المنظومة السابقة على شكل مصفوفة تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{matrix} \beta & Y & + & C & X & = & \varepsilon \\ (m,m) & (m,1) & & (m,k) & (k,1) & & (m,1) \end{matrix}$$

حيث أن:

$\beta$ : تمثل مصفوفة معاملات المتغيرات الداخلية وتحتوي على (m,m) معامل؛

$Y$ : تمثل مصفوفة المتغيرات الداخلية وتحتوي على (m,1) متغير؛

$C$ : تمثل مصفوفة معاملات المتغيرات الخارجية وتحتوي على (m,k) معامل؛

$X$ : تمثل مصفوفة المتغيرات الخارجية وتحتوي على (k,1) متغير؛

$\varepsilon$ : مصفوفة أخطاء التقدير وتحتوي على (m,1) عنصر.

3- الصيغة المختزلة لنموذج المعادلات الآتية: نقصد بالانتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل لنموذج المعادلات

الآتية كتابة كل متغير داخلي بدلالة جميع المتغيرات الخارجية في النموذج؛ طبيعة الحال في كل معادلة، هناك بعض المعاملات

معدومة والمتغير الذي معاملته يساوي الواحد يعتبر المتغير التابع. فإذا كانت المصفوفة  $\beta$  معرفة، فيمكن الانتقال من الشكل

الهيكلي إلى الشكل المختزل وذلك بكتابة الشعاع  $Y$  بدلالة الشعاع  $X$  كما يلي<sup>2</sup>:

$$Y = -\beta^{-1}CX + \beta^{-1}\varepsilon$$

فيمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبار أن الأخطاء  $\varepsilon\beta^{-1}$  مستقلة عن  $X$ ؛ بالرغم من بساطة الصيغة

الرياضية إلا أن جانبه التطبيقي معقد نوعا ما، فمعرفة  $m \times K$  عنصر للمصفوفة  $C\beta^{-1}$  لا يسمح بتحديد المصفوفة  $\beta$  التي

<sup>1</sup> - راجع: - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات و تطبيقات -، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 164-165.

- Régis Bourbonnais, **Econométrie**, Dunod, Paris, France, 9e édition, 2015, P 220

<sup>2</sup> - شيخي محمد، مرجع سابق، ص 166.

## الفصل الخامس....تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

تحتوي على  $m \times m$  عنصر وهذا فضلا عن المصفوفة  $C$  المكونة من  $m \times K$  عنصر. نحن إذن في حالة وجود  $m \times K$  معادلة ل  $(m \times m) + (m \times K)$  مجهول، فدون قيود إضافية من المستحيل إيجاد حلول ممكنة. الأمر هنا يتعلق بمشكلة التمييز أو (التعريف).

### ثالثا: مشكلة التحديد في نماذج المعادلات الآتية (Identification problem)

وتُسمى أيضا مشكلة التعريف أو التشخيص، ويُقصد بالتحديد إختبار كل معادلة من معادلات منظومة المعادلات الآتية لمعرفة ما إذا كان بالإمكان الحصول على مقدرات وحيدة (Unique Estimator) للمعاملات الهيكلية تتصف بالإتساق وعدم التحيز، ومن خلال إختبار التحديد يمكن معرفة ما إذا كانت كل معادلة من منظومة المعادلات الآتية غير محددة أو قابلة للتحديد؛ تكون المعادلة غير محددة عندما لا يكون هناك من حل لتقدير معلماتها، إذ لا يمكن بلوغ قيم تقديرية للمعاملات الهيكلية، وتكون المعادلة محددة عندما تقبل الحل، إذ يمكن بلوغ قيم تقديرية للمعاملات الهيكلية.

هناك حالتان للمعادلات المحددة هما: المعادلات المحددة تماما (Just or Exact Identified)، وفيها يمكن الحصول على قيم تقديرية وحيدة للمعاملات الهيكلية. والمعادلات التي تحمل صفة فوق التحديد (Over Identified)، وفيها يمكن الحصول على أكثر من قيمة تقديرية واحدة للمعاملات الهيكلية، ولمعرفة حالة التحديد لا بد من إختبار شرطي الترتيب والرتبة<sup>1</sup>.

**1- شرط الترتيب (order condition):** يُعتبر شرطا ضروريا ولكنه غير كاف لتحديد أي معادلة في منظومة المعادلات الآتية، ووفقا لهذا الشرط تكون المعادلة محددة عندما يكون عدد المتغيرات المحددة مسبقا (الخارجية والمتردة زمنيا)  $(K)$  في نموذج المعادلات الآتية مطروحا منهم عدد المتغيرات المحددة مسبقا في المعادلة الهيكلية المراد تشخيصها  $(k)$  مساويا أو أكبر من عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة المراد تشخيصها  $(m)$  مطروحا منها الواحد، أي<sup>2</sup>:  $K - k \geq m - 1$ ، ونميز إحدى الحالات التالية:

-  $K - k = m - 1$  في هذه الحالة نقول أن المعادلة محددة تماما؛

-  $K - k > m - 1$  في هذه الحالة نقول أن المعادلة فوق مستوى التحديد؛

-  $K - k < m - 1$  في هذه الحالة نقول أن المعادلة دون مستوى التحديد.

**2- شرط الرتبة (Rank condition):** يعد هذا الشرط تأكيدا لاختبار شرط الترتيب، لذلك يطلق عليه أحيانا بالشرط الكلي للتحديد (Sufficient condition) ، ولإختبار شرط الرتبة لإحدى المعادلات، فإننا نطلق من الشكل المصفوفي لنموذج المعادلات الآتية متتبعين الخطوات التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - مزاج محمد يحيى ومحمود حمدون عبد الله، إستخدام طريقتي (2SLS) و (3SLS) في تقدير منظومة المعادلات الآتية للأسعار العالمية للحبوب للمدة (1961-2002)، مجلة تنمية الرفاهين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 93، مجلد 31 لسنة 2009، صص (325-343)، ص 328.

<sup>2</sup> - Damodar N. Gujarati and Dawn C. Porter, Op.Cit., P 699.

<sup>3</sup> - William H. Greene, Econometric analysis, Pearson Education Inc, USA, Fifth Edition, 2003.P 393.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

- نقوم بنقل المتغيرات الداخلية والخارجية إلى الجانب الأيسر من المعادلات الآتية، بينما يحتوي الجانب الأيمن لها على معاملات الخطأ فقط؛

- نقوم بتشكيل جدول لمعاملات المتغيرات في كل معادلة من معادلات النموذج، حيث يحتوي كل عمود من أعمدة الجدول على معاملات أحد المتغيرات الداخلية أو الخارجية؛

- بعد تشكيل الجدول نقوم بتشكيل مصفوفة  $A_i$  خاصة بكل معادلة من معادلات النموذج، وذلك من خلال إختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الخاص بالمعادلة محل الإختبار، حيث نختار العمود المعني مع حذف القيمة المعدومة الموجودة في سطر المعادلة محل الإختبار؛

- بعد تشكيل المصفوفة نقوم بحساب رتبة المصفوفة  $\text{rang } A_i$  ونقارنها بـ  $(g-1)$ ، حيث  $g$  تمثل عدد المتغيرات الداخلية في نموذج المعادلات الآتية، وعلى هذا الأساس نميز الحالات التالية:

$$\text{rang de } A_i < g-1 \text{ تكون ناقصة التحديد؛}$$

$$\text{rang de } A_i = g-1 \text{ المعادلة تكون تامة التحديد؛}$$

$$\text{rang de } A_i > g-1 \text{ المعادلة تكون زائدة التحديد.}$$

يرتبط مستوى التحديد في نموذج المعادلات الآتية بمستوى التحديد للمعادلات المكونة للنموذج، حيث يمكن أن يكون

نموذج المعادلات الآتية على أحد الأشكال التالية<sup>1</sup>:

- **نموذج معادلات آتية ناقص تحديد (sous-identifiable):** نقول عن نموذج معادلات آتية أنه ناقص تحديد إذا كانت على الأقل إحدى المعادلات المكونة لهذا النموذج ناقصة تحديد، وهذا يعني أن عدد المعادلات المكونة للنموذج غير كاف لتقدير كل المعالم المجهولة في النموذج، وبالتالي فإن النموذج غير قابل للتقدير ويحتاج إلى إعادة صياغته بشكل آخر؛

- **نموذج معادلات آتية تام التحديد (juste-identifier):** يكون نموذج معادلات آتية تام التحديد إذا كانت كل المعادلات المكونة له تامة التحديد؛

- **نموذج معادلات آتية زائد تحديد (sur-identifier):** يكون نموذج المعادلات الآتية زائد تحديد إذا كانت المعادلات المكونة له إما تامة أو زائدة التحديد.

للتوضيح أكثر حول شرطي الترتيب والرتبة سيتم التطرق إليهما في إختبار التحديد لنموذج الدراسة.

<sup>1</sup>- Régis Bourbonnais, Op.Cit., P 222.



#### رابعاً: إختبار التجانس Hausman Test for exogeneity

وفقاً للنموذج النظري، فإن أسلوب المعادلات الآتية يُستخدم في أي دراسة ومنها دراستنا في حالة وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين متغيرين أو أكثر، هذه العلاقة يجب التأكد من وجودها في النموذج التطبيقي للدراسة للتأكد من أن نموذج الدراسة فعلاً نموذج معادلات آتية، من خلال معرفة إذا ما كانت المتغيرات الداخلية للنموذج متغيرات داخلية فعلاً أم لا. فإذا تم إثبات ذلك يعتبر نموذج الدراسة نموذج معادلات آتية ويتم تقديره بالطرق التي سنها في العنصر الموالي، وإن كان العكس يتم تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ولتحقيق ذلك نستخدم إختبار Hausman test for exogeneity والذي يُبنى على الفرضيتين التاليتين<sup>1</sup>:

$H_0$ : كل المتغيرات التفسيرية في المعادلة هي متغيرات خارجية، وبالتالي يتم تقدير معادلات النموذج بطريقة OLS.

$H_1$ : بعض المتغيرات التفسيرية في المعادلة هي متغيرات خارجية والبعض الآخر متغيرات داخلية، وبالتالي لا يتم تقدير النموذج بطريقة OLS بل يتم استخدام طريقة متغيرات الأداة Insteumental variable IV.

#### خامساً: أساليب تقدير معالم نموذج المعادلات الآتية

كما ذكرنا سابقاً فإن طريقة المربعات الصغرى لا تصلح لتقدير معالم المعادلة المنفردة الواقعة ضمن منظومة من المعادلات الآتية لوجود متغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة مرتبطاً مع الحد العشوائي الأمر الذي يجعل هذه المقدرات غير متسقة ومتحيزة وبالتالي لا يمكن تفسيرها للظواهر الاقتصادية تفسيراً صحيحاً، مما يتطلب استخدام طرق أخرى للتقدير وحسب حالة التحديد لكل معادلة من معادلات المنظومة لإعطاء تقديرات جيدة؛ و من أهم تلك الأساليب \* نذكر مايلي:

#### 1- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) (Two-stage least squares Method):

تسمى كذلك طريقة المربعات الصغرى المضاعفة (DLS)، لأنها تعتمد على تطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية على مرحلتين، تُستخدم في تقدير النماذج أو المعادلات تامة أو زائدة التعريف، حيث يتم في المرحلة الأولى إجراء انحدار لكل

<sup>1</sup> -Chris Brooks, introductory econometrics for finance, Cambridge university press, USA, second edition, 2008, PP 272-275.

\* يوجد نوعان من طرق تقدير النماذج متعددة المعادلات، أولهما طرق المعادلة الواحدة وتسمى طرق المعلومات المحدودة (تسم هذه الطرق بأنها تقدر كل معادلة من معادلات النموذج بصورة مستقلة، و من ثم فإنها تأخذ في الحسبان القيود المفروضة على كل معادلة والمعلومات التي تتضمنها المعادلة بغض النظر عن القيود والمعلومات التي تتضمنها المعادلات الأخرى) ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) طريقة الصغرى المختصرة، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، وطرق التقدير المختلط، وثانيهما طرق النموذج وتسمى بطرق المعلومات الكاملة (تقدر كل معادلات النموذج آتياً أي في وقت واحد، و بالتالي تأخذ كل المعلومات والقيود التي تتضمنها معادلات النموذج في الحسبان عند تقدير أي معادلة)، طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل وتعتبر الأهم، طريقة المعقولة العظمى بمعلومة كاملة (FIML). للتوضيح أكثر راجع: بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1971-2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة: 2002-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004-2005، ص ص 28-36.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

متغير داخلي على جميع المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج الهيكلي، أي انحدار الصورة المختزلة، ثم في المرحلة الثانية يتم استبدال للمتغيرات الداخلية على يمين المعادلة الهيكلية بالقيم المقدرة (وتسمى أيضا متغير أداة Instrumental variable) بدلا عن القيم الحقيقية لتلك المتغيرات عند إجراء الانحدار<sup>1</sup>.

بما أنه من بين المشاكل التي تعاني منها النماذج ذات المعادلات الآنية وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والحد العشوائي، فإن طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين تحاول إزالة هذه المشكلة عن طريق إيجاد متغير وسيط Instrumental variable يُستخدم بدلا من المتغير التفسيري المرتبط بالحد العشوائي، على أن يتوفر هذا المتغير الوسيط على عدد من الخصائص التالية<sup>2</sup>:

- أن يكون المتغير الوسيط مرتبطا ارتباطا قويا مع المتغير التفسيري الأصلي حتى يصلح أن يكون ممثلا عنه أو بديلا له؛
- أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الحد العشوائي.

**3- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) (Three stage least squares Method):** تعتبر هذه الطريقة طريقة مركبة، فهي تحتوي على نفس خطوات طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين يضاف إليها المرحلة الثالثة أين تستخدم طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (General Least Squares) لإيجاد معادلات الشكل الهيكلي دفعة واحدة وللمنظومة كاملة بالإستفادة من مصفوفة التباين لحود الإزعاجات للشكل الهيكلي المقدر من بواقي المرحلة الثانية؛ تتصف مقدرات طريقي (2SLS) و (3SLS) بأنها مقدرات متسقة ولكن طريقة (3SLS) أكثر كفاءة من طريقة (2SLS)<sup>3</sup>. تستخدم هذه الطريقة عندما يكون النموذج زائد التعريف دون وجود أي معادلات ناقصة التعريف به<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: تحديد متغيرات نموذج الدراسة وطرق قياسها

باعتبار أن نموذج دراستنا نموذج معادلات آنية، وبالتالي توظف هذه الدراسة نوعين من المتغيرات، متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، وبالرجوع إلى صيغة نموذج الدراسة الذي تطرقنا إليه سابقا فإن متغيرات النموذج هي:

#### أولاً: المتغيرات الداخلية

هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج في الزمن  $t$ ، وهي المتغيرات التابعة في مجموعة المعادلات الآنية وتشمل:

- 1- أداء المصارف:** في هذه الدراسة تم قياس هذا المتغير بإستخدام نوعين من مؤشرات الأداء هما:

<sup>1</sup> - شيخي محمد، مرجع سابق، ص ص 173-174.

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي - بين النظرية والتطبيق -، مرجع سابق، ص ص 616-617.

<sup>3</sup> - مزاحم محمد يحيى ومحمود حمدون عبد الله، مرجع سابق، ص 331.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي - بين النظرية والتطبيق -، مرجع سابق، ص 638.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

أ- معدل العائد على الأصول (ROA): يمثل نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة (النتيجة الصافية) إلى إجمالي الأصول؛  
ب- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يمثل نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية؛ تم الإعتماد على هذين المؤشرين لعدة أسباب أهمها:

- إعتماد عدد كبير من الدراسات السابقة على هذين المؤشرين لسهولة حسابها وتوفر المعلومات الخاصة بها؛  
- صعوبة حساب باقي المؤشرات المهمة مثل MVA، EVA، Q-tobin التي تعتبر مقاييس حديثة لتقييم الأداء إضافة إلى عدم توفر معلومات كافية منها.

2- الحصص السوقية (MS): لقد تم تقدير الحصص السوقية للمصارف المكونة لعينة الدراسة على أساس قيمة القروض أو التمويلات المقدمة من قبل تلك المصارف، وتُحسب من خلال قسمة قيمة القروض أو التمويل لكل مصرف على مجموعة القروض المقدمة من قبل مصارف العينة خلال تلك الفترة المدروسة.

3- تركيز السوق المصرفي (Con): تم في هذه الدراسة الإعتماد على مؤشرين لحساب تركيز السوق المصرفي هما:

أ- نسبة التركيز لأكثر 5 مصارف في عينة الدراسة على أساس حجم القروض الممنوحة خلال كل سنة  $CR_5$ : حيث تم حساب نسبة التركيز من خلال حساب الحصة السوقية للمصارف المكونة لعينة الدراسة خلال كل سنة، ثم جمع الحصة السوقية لأكثر 5 مصارف خلال كل سنة؛ تم استخدام هذا المؤشر لأنه أكثر المؤشرات إستخداماً وأبسطها فهما وأسهلها حساباً من جهة، ولقلة البيانات اللازمة لحسابه خاصة في ظل عدم توفر البيانات الخاصة ببعض المصارف في السوق.

ب- مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI): والذي يُحسب من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من القروض لكل المصارف المشكلة لعينة الدراسة وليس لعدد محدود، ويُعتبر الأفضل مقارنة بالمقاييس الأخرى لتركيز السوق لأنه يعطي وزناً أكبر للمصارف الكبيرة مقارنة بالصغيرة بسبب التربيع مما يعكس لنا قيمة وأهمية القوة السوقية، كما أنه يتأثر بعدد الوحدات في السوق لذلك فإن الدخول أو الخروج من السوق يؤثر على قيمة HHI مقارنة بنسبة التركيز  $CR_5$ .

4- مؤشرات الكفاءة (C-EFF, AP-EFF): لقد تم استخدام مؤشرات الكفاءة من أجل إختبار مدى كون العلاقة بين مؤشرات هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف علاقة مباشرة أو غير مباشرة تعتمد على الكفاءة كوسيط، وتم الإعتماد في هذه الدراسة على نوعين من كفاءة المصارف وهي كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح البديلة.

### ثانياً: المتغيرات الخارجية

كما رأينا سابقاً بأن المتغيرات الخارجية يُقصد بها مجموعة المتغيرات المستقلة التي تتحدد قيمتها خارج النموذج وخارج الزمن t للنموذج، أي أن قيمتها لا تتأثر بقيم المتغيرات الأخرى داخل النموذج، ونظراً لتعدد المتغيرات التي بإمكانها التأثير على

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

المتغيرات الداخلية للنموذج، فقد حاولنا استخدام أهم المتغيرات الخارجية المستخدمة في الأبحاث الاقتصادية المشابهة لدراستنا والتي يُتوقع أن تكون لها تأثير على أداء المصارف، مع الأخذ بعين الإعتبار الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية، وذلك في محاولة لتخفيض قيمة الخطأ العشوائي في النموذج لبيان العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بصورتها الأقرب إلى الحقيقة، وفيما يلي وصف للمتغيرات الخارجية المعتمدة في الدراسة:

### 1- متغيرات الاقتصاد: وتشمل ما يلي:

أ- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP):** يُعبر النمو في الناتج المحلي الإجمالي عن الحالة الاقتصادية للدولة، ويرتبط ارتباطاً مباشراً في زيادته بزيادة حجم الاستثمار في المجتمع، وبالتالي يُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي في معدل أداء المصارف؛ والعكس عند حدوث تدهور في الوضع الاقتصادي، فالكثير من الدراسات وجدت أن الحصص السوقية للمصارف الصغيرة إقترنت بنمو أسرع في الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا نتوقع أن يكون لهذا المتغير علاقة إيجابية مع معدلات الأداء للمصارف؛ استخدم هذا المتغير في أغلب الدراسات في هذا المجال.

ب- **حجم سوق الودائع (MARDEP):** يُفترض أن تكون علاقة حجم السوق من الودائع سالبة مع أداء المصارف، بحيث تُفسّر بميل الأسواق الكبرى نحو منافسة أكبر وتعبر عن الدخول السهل للسوق، فكلما تصاعدت المنافسة وقلت حصص المصارف من حجم سوق الودائع نتجت علاقة سالبة مع معدلات الأداء، والعكس في حالة العلاقة الموجبة بين حجم سوق الودائع ومعدلات أداء المصارف، والتي تُعبر عن إستحواذ المصارف ذات العلاقة الموجبة على حصص كبيرة من سوق الودائع وإنحسار المنافسة وتحقيق معدلات أداء مرتفعة.

ج- **معدل التضخم السنوي للدولة (Inf):** يُعبر هذا المتغير عن التطور في المستوى العام للأسعار داخل الدولة في تلك السنة، وبالتالي بإمكانه التأثير على حجم الطلب على القروض من خلال الحاجة إليها من قبل المقترضين من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر من بين أهم المتغيرات الكلية التي تركز عليها السياسة النقدية للبلد، وفي حالة بلوغه مستويات معينة سيدفع السلطات النقدية إلى إتخاذ إجراءات تصحيحية من بينها التأثير على سعر الفائدة الإسمي، وبالتالي التأثير على حجم القروض الممنوحة.

### 2- متغيرات المصرف:

أ- **حجم المصرف (Size):** ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وهو يستخدم للدلالة على مدى تحقيق المصرف لوفرات ناتجة عن زيادة حجمه وإنخفاض تكاليفه.

ب- **قيمة أداء المصرف خلال السنة t-1 ( $\pi_{it-1}$ ):** سواء تعلق الأمر بـ ROA أو ROE، وتم إستخدامه لدراسة مدى وجود أثر للأداء على المتغيرات الداخلية الأخرى.



بالتالي يصبح نموذج دراستنا على الشكل التالي:

$$\pi_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Conc_t + \alpha_2 MS_{it} + \alpha_3 CEFF_{it} + \alpha_4 APEFF_{it} + \alpha_5 \pi_{it-1} + \varepsilon_{it} \dots (5.11)$$

$$Conc_t = \beta_0 + \beta_1 \pi_{it-1} + \beta_2 CEFF_{it} + \beta_3 APEFF_{it} + \beta_4 MARDEP_t + \beta_5 GDPP_t + \varepsilon_{it} \dots (5.12)$$

$$MS_{it} = \theta_0 + \theta_1 \pi_{it-1} + \theta_2 CEFF_{it} + \theta_3 APEFF_{it} + \theta_4 Size_{it} + \varepsilon_{it} \dots (5.13)$$

$$CEFF_{it} = \mu_0 + \mu_1 \pi_{it-1} + \mu_2 Conc_t + \mu_3 MS_{it} + \mu_4 Size_{it} + \varepsilon_{it} \dots (5.14)$$

$$APEFF_{it} = \Phi_0 + \Phi_1 \pi_{it-1} + \Phi_2 Conc_t + \Phi_3 MS_{it} + \Phi_4 INF_t + \Phi_5 GDPP_t + \varepsilon_{it} \dots (5.15)$$

### المبحث الثاني: عرض أسلوب تقييم كفاءة المصارف الإسلامية ونتائج تقييمها في الدول محل الدراسة

نظرا لأهمية عنصر الكفاءة في تحليل العلاقة بين هيكل السوق والأداء، سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد الأسلوب القياسي المعتمد في تقييم كفاءة المصارف المشكلة لعينات الدراسة والمتمثل في أسلوب SFA، توضيح متغيراته، إعداد تحليل إحصائي لبيانات متغيرات النموذج، تقدير النموذج باستخدام دالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغارتمية المتسامية، للوصول أخيرا لتقدير مؤشرات كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح البديلة للمصارف الإسلامية المشكلة لعينات الدراسة في الدول محل الدراسة.

#### المطلب الأول: عرض نموذج تقييم كفاءة المصارف

شهدت طريقة SFA لتقييم الكفاءة إستخداما واسعا منذ ظهورها إلى يومنا هذا لقدرته على التفرقة بين مستويات اللاكفاءة وأخطاء القياس والصدمات الخارجية (الأخطاء العشوائية) التي تكون خارجة عن سيطرة المؤسسات.

#### أولا: التعريف بنموذج حد التكلفة العشوائية SFA

يعتمد تحليل حد التكلفة العشوائية على مفهوم وظيفة الإنتاج (العلاقة بين المدخلات والمخرجات)، أي أن المصرف ينتج أقصى ما يمكن بالإعتماد على كمية وعلاقة المدخلات والمخرجات، والعلاقة المقدره تحدد القدر الأقصى الممكن للإنتاج، فكلما كان الفرق بين كمية الإنتاج الفعلية والمقدرة أكبر كانت عدم الكفاءة أكبر، وكفاءة فنية أقل<sup>1</sup>؛ وعليه يعتمد أسلوب SFA على شكل دوال الإنتاج والتكاليف لعينة الدراسة، أشهرها دالة الإنتاج Cobb-Dauglas ودالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، هذه الأخيرة إستخدمت بشكل كبير في الدراسات القياسية لذا سنستخدمها في دراستنا.

<sup>1</sup> - وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي بإستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس و الثلاثون، 2015، ص 214.



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

من خلال إستعراضنا للجانب النظري للكفاءة في الفصل الثاني، وجدنا عدة أنواع من الكفاءة، و التالي يجدر بنا تحديد نوع الكفاءة التي سنقوم بتقييمها في دراستنا، لذلك سنتطرق إلى كفاءة المصارف في تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح وبالتالي سنتطرق إلى كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح و بالضبط كفاءة الربح البديل.

### ثانيا: كفاءة التكاليف (C-EFF)

يتم إشتقاق كفاءة التكلفة من دالة التكاليف C التي تكتب بالشكل التالي<sup>1</sup>:

$$C = f(y, w, u, v) \dots \dots \dots (5.16)$$

حيث: C: تمثل التكاليف الكلية للمصرف (تكاليف تشغيلية + تكاليف تمويلية)؛ y: قيمة مخرجات المصرف؛ w: أسعار مدخلات المصرف؛ u: الإنحراف النظامي الذي يمثل عامل اللاكفاءة في التكاليف، والذي يمكن أن يرفع تكاليف المصرف فوق مستوى تكاليف أفضل ممارسة في العينة (المستوى الأمثل)؛ ويُفترض أنه يتبع التوزيع نصف الطبيعي، v يمثل الخطأ العشوائي وهو يخضع للتوزيع الطبيعي و مستقل عن u. ولتبسيط قياس الكفاءة، يُفترض أن تكون حدود عدم الكفاءة (u) والحدود العشوائية (v) قابلة للانفصال، فقياس وتقدير الكفاءة يعتمد على التمييز بين الجزء المتعلق بـ u و v عن الحد الأمثل للمدخلات الإنتاجية، والتي تصاغ وفقا للتالي<sup>2</sup>:

$$\ln TC = f(y, w) + \ln V + \ln U \dots \dots \dots (5.17)$$

حيث أن المقدار  $\ln V + \ln U$  يمثل حد الخطأ المركب من عدم الكفاءة والخطأ العشوائي، f تمثل الشكل الوظيفي للدالة؛ لتقدير المعادلة رقم (17.5)، لا بد من صيغة ملائمة لمعادلة التكاليف، حيث تعد طريقة Cobb-Dauglas الأكثر إستخداما في تحليل الحد العشوائي، تُكتب دالة التكاليف على النحو التالي<sup>3</sup>:

$$\begin{aligned} \ln TC_{it} = & A_0 + \sum_{m=1}^M A_m \ln Y_{mit} \\ & + \sum_{j=1}^G B_j \ln W_{jit} \\ & + \frac{1}{2} \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^G A_{mj} \ln Y_{mit} \ln Y_{jit} \\ & + \frac{1}{2} \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^G B_{mj} \ln W_{mit} \ln W_{jit} + \sum_{m=1}^M \sum_{j=1}^G C_{mj} \ln Y_{mit} \ln W_{jit} + v_{it} + u_{it} \dots \dots (5.18) \end{aligned}$$

حيث أن:

<sup>1</sup> - Joaquín Maudos and al, **cost and profit of efficiency in european banks**, work paper-EC99-12, [www.uv.es](http://www.uv.es). PP(1-29) P 7.

<sup>2</sup> - R.Hamiltona, W.Qasrawib and Idries M.Jarrah, cost and profit efficiency in the Jordanian banking sector 1993-2006: A parametric approach, **international research journal of finance and economics**, ISSN 1450-2887, Issue 56(2010), PP(96-110), P 98.

<sup>3</sup> -Harold O. Fried and al, **the measurement of productive efficiency and productivity growth**, Kindle edition, Oxford university press, USA, first edition, 2008, P 146

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

-  $TC_{it}$ : تمثل التكلفة الإجمالية للمصرف  $i$  في الزمن  $t$ ؛

-  $Y_{mit}, Y_{jit}$ : تمثل المخرجة  $m$  و  $j$  للمصرف  $i$  في الزمن  $t$ ؛

-  $W_{jit}, W_{mit}$ : تمثل سعر المدخلة  $j$  و  $m$  للمصرف  $i$  في الزمن  $t$ ؛

-  $V_{it}$ : تمثل الخطأ العشوائي للمصرف  $i$  في الزمن  $t$ ؛

-  $U_{it}$ : تمثل مقدار اللاكفاءة للمصرف  $i$  في الزمن  $t$ ؛

-  $C_{mj}, B_{jm}, A_{mj}, B_j, A_m, A_0$ : معاملات متغيرات دالة التكاليف، لها أهمية في حساب وقياس المرونة السعرية ومرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج، وتقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق.

- شرط التماثل:  $B_{jm} = B_{mj}$  ،  $A_{mj} = A_{jm}$  .

تسمى هذه الدالة بدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، وهي الدالة التي تجسد نموذج تخفيض التكلفة الكلية إلى الحد الأدنى، كما تتميز هذه الدالة بخصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي، فهي مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيود على مرونة الإحلال ووفورات الحجم و النطاق؛ ولأننا سنستخدم لتقييم كفاءة المصارف في الدول محل الدراسة مدخلتين ومخرجتين، وفي ظل شرط التماثل فإن المعادلة السابقة تصبح بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln TC_{it} = & A_0 + A_1 \ln y_{1it} + A_2 \ln y_{2it} + B_1 \ln W_{1it} + B_2 \ln W_{2it} + \frac{1}{2} A_{11} \ln y_{1it} \ln y_{1it} + A_{12} \ln y_{1it} \ln y_{2it} \\ & + \frac{1}{2} A_{22} \ln y_{2it} \ln y_{2it} + \frac{1}{2} B_{11} \ln W_{1it} \ln W_{1it} + B_{12} \ln W_{1it} \ln W_{2it} + \frac{1}{2} B_{22} \ln W_{2it} \ln W_{2it} \\ & + C_{11} \ln y_{1it} \ln W_{1it} + C_{12} \ln y_{1it} \ln W_{2it} + C_{21} \ln y_{2it} \ln W_{1it} + C_{22} \ln y_{2it} \ln W_{2it} + v_{it} \\ & + u_{it} \dots \dots \dots (5.19) \end{aligned}$$

حتى يمكن بناء إستنتاجات منطقية من دالة التكاليف فإنها يجب أن ترادف دالة إنتاج نمطية (معتادة) الخصائص (مشتقاتها الجزئية موجبة تنسجم مع إيجابية الناتج الحدي لكل عنصر، ومشتقاتها الجزئية الثانية سالبة تنسجم مع تناقص الإنتاجية الحدية) هذه المرادفة تتطلب توافر دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية على الخصائص الرياضية التالية<sup>1</sup>:

- أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات؛

- أن تكون الدالة متزايدة لكل المخرجات: أي أن إجمالي التكاليف تزداد بتزايد حجم المخرجات، ويتحقق ذلك رياضياً عندما

$$\text{تكون المشتقة الأولى لدالة التكاليف بالنسبة لأي مخرجة موجبة أي أن : } \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln Y_{mit}} \geq 0$$

- أن تكون الدالة متزايدة لكل أسعار المدخلات: أي أن إجمالي التكاليف يتزايد بتزايد أسعار المدخلات، ويتحقق ذلك رياضياً

$$\text{عندما تكون المشتقة الأولى لدالة التكاليف بالنسبة لسعر أي مدخلة موجبة أي أن : } \frac{\partial \ln TC_{it}}{\partial \ln W_{jit}} \geq 0$$

<sup>1</sup> - فريشي محمد الجموعي، مرجع سابق، ص 132.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

- أن تكون الدالة شبه مقعرة رياضياً أي أن تكون المصفوفة الجالوكية شبه مؤكدة السلبية.

بفرض هذه القيود نحصل على دالة تكاليف دنيا لكل مستوى من الإنتاج، ويترتب على الشرط الأول الخاص بكون

الدالة متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة لأسعار المدخلات ما يلي:

$$\begin{aligned} B_1 + B_2 &= 1 \quad \text{أي أن} & \sum_{j=1}^G B_j &= 1 \\ B_{11} + B_{12} &= 0 \quad \text{أي أن} & \sum_{j=1}^G B_{mj} &= 0 \\ B_{21} + B_{22} &= 0 \\ C_{11} + C_{12} &= 0 \quad \text{أي أن} & \sum_{j=1}^G C_{mj} &= 0 \\ C_{21} + C_{22} &= 0 \end{aligned}$$

في ظل هذه القيود يصبح شكل دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \ln\left(\frac{TC_{it}}{W_{2it}}\right) &= A_0 + A_1 \ln y_{1it} + A_2 \ln y_{2it} + B_1 \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) + \frac{1}{2} A_{11} (\ln y_{1it})^2 + A_{12} \ln y_{1it} \ln y_{2it} \\ &+ \frac{1}{2} A_{22} (\ln y_{2it})^2 + \frac{1}{2} B_{11} \left[\ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right)\right]^2 + C_{11} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{1it} + C_{12} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{2it} + v_{it} \\ &+ u_{it} \dots \dots \dots (5.20) \end{aligned}$$

تُعرف كفاءة التكلفة للمصرف  $i$  بأنها التكلفة الأدنى المقدرة بواسطة الحد (أو التكلفة التي يتحملها المصرف الفعال

ضمن العينة) مقسومة على التكلفة الفعلية للمصرف  $i$ ، وتصاغ وفقاً للعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$C - EFF_i = \frac{C^*}{C_i} = \frac{C^{min}}{C_i} = \frac{\exp[f(y,w)] \exp[\ln v]}{\exp[f(y,w)] \exp[\ln u] \exp[\ln v]} = \frac{1}{\exp(u)} = \exp(-u) \dots (5.21)$$

### ثالثاً: كفاءة الأرباح (P-EFF)

يُعتبر كفاءة الربح مفهوماً أوسع من كفاءة التكلفة لأنها تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات إختيار قيمة الإنتاج على كل من

التكاليف والإيرادات، تنقسم كفاءة الأرباح إلى كفاءة الأرباح المعيارية وكفاءة الأرباح البديلة.

### 1- كفاءة الربح المعيارى (SP-EFF): يفترض حد الربح المعيارى (standard profit frontier) وجود منافسة كاملة

في أسواق المدخلات والمخرجات، أي عدم وجود قوة السوق في التسعير، ولهذا تستخدم الكمية الموجهة من أسعار المخرجات  $r$

<sup>1</sup> - راجع:

- Joaquín Maudos and José Manuel Pastor, cost and profit of efficiency in the Spanish banking sector (1985-1996): A non-parametric approach, **applied financial economics**, 200, fourthcoming, volume 13, Issue 1, 2003, P2.

- Francesco Aiello and Graziella bonanno, profit and cost efficiency in the Italian banking industry (2006-2011), December 2013, **economics and business letters**, Oviedo university press, vol -2(4), PP 190-205, P 4.

## الفصل الخامس....تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

وأسعار المدخلات  $w$ ، حيث تحاول المصارف تعظيم أرباحها بواسطة تعديل الكميات الموجهة لمقدار المخرجات  $y$ ، ومقدار المدخلات  $x$ ، ويمكن التعبير عن حد الربح المعياري كما يلي<sup>1</sup>:

$$\pi = f(w, r, u, v) \dots\dots(5.22)$$

حيث أن  $\pi$  تمثل صافي الربح بعد الفوائد والضرائب، وتُكتب دالة الربح المعياري اللوغاريتمي كما يلي:

$$\ln(\pi + \Theta) = f(w, r) + \ln v - \ln u \dots\dots\dots(5.23)$$

ولأن قيمة الربح  $\pi$  قد تأخذ قيم سالبة، تم إضافة العدد  $\Theta$  وهو عدد ثابت يضاف إلى الربح لكي يأخذ اللوغاريتم الطبيعي عدد موجب.

$$\Theta = K + 1 = |\pi^{min}| + 1:2$$

$K$ : تمثل القيمة المطلقة لأدنى قيمة ربح  $\pi$  لجميع المصارف المشكلة لعينة الدراسة، كما أن الخطأ المركب يُعرّف في هذه الحالة كما يلي:  $v_{it} - u_{it}$  و إنطلاقاً مما سبق يمكن كتابة دالة الأرباح المعيارية اللوغاريتمية وبنفس المنهجية والشروط المتبعة في دالة التكاليف اللوغاريتمية بالشكل التالي:

$$\ln\left(\frac{\pi_{it} + \Theta}{W_{2it}}\right) = A_0 + A_1 \ln r_{1it} + A_2 \ln r_{2it} + B_1 \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) + \frac{1}{2} A_{11} (\ln r_{1it})^2 + A_{12} \ln r_{1it} \ln r_{2it} \\ + \frac{1}{2} A_{22} (\ln r_{2it})^2 + \frac{1}{2} B_{11} \left[\ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right)\right]^2 + C_{11} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln r_{1it} + C_{12} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln r_{2it} + v_{it} \\ - u_{it} \dots\dots(5.24)$$

تُعرف كفاءة الربح المعياري على أنها نسبة الأرباح الفعلية المكتسبة على الأرباح العظمى المتوقعة التي يمكن كسبها لو كان المصرف يمثل أفضل كفاءة ربح في العينة، وتكون معادلة كفاءة الربح المعياري كما يلي<sup>3</sup>:

$$SP - EFF_i = \frac{SP_i}{SP^*} = \frac{\pi_i}{\pi^{max}} = \frac{[\exp[f(w, r)] \exp[\ln v] \exp[-\ln u]] - \Theta}{[\exp[f(w, r)] \exp[\ln v]] - \Theta} = \exp(-u) \dots(5.25)$$

<sup>1</sup> - Kolawole Ogundari, determinants of profit efficiency among small scale rice farmers in Nigeria: A profit function approach, **Poster paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists Conference**, Gold Coast, Australia, August 12-18, 2006, P5.

<sup>2</sup> - راجع:

-Béjaoui Rouissi, Raoudha, cost and profit efficiency of French commercial banks –Domestic versus foreign banks-, **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA paper 34245, university library of Munich, Germany, October 2011, P 11.

- Manthos D. Delis and al, Evaluating cost and profit efficiency: A comparison of parametric and non-parametric methodologies, **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA paper No 14039, university library of Munich, Germany, January 2008, P 9.

<sup>3</sup> - راجع:

- Joaquín Maudos and al, Op.Cit., P 8.

- R.Hamiltona, W.Qasrawib, Idries M.Jarrah, Op.Cit., P 99.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

تُعبّر نسبة كفاءة الربح المعياري البالغة مثلاً (80%) مؤشراً على أن المصرف وبسبب تكاليف إضافية أو انخفاض في الإيرادات أو كليهما معا (عدم كفاءة الربح)، يخسر حوالي (20%) من الأرباح التي يمكن أن يحققها وتساوي كفاءة الربح المعياري الواحد الصحيح للمصرف صاحب أفضل ممارسة ضمن عينة الدراسة. وبعكس كفاءة التكلفة، يمكن أن تكون كفاءة الربح المعياري سالبة لأن باستطاعة المصارف أن تطرح أكثر من (100%) من أرباحها المحققة.

**2- كفاءة الربح البديل (AP-EFF):** من التطورات الحديثة في تحليل الكفاءة، مفهوم كفاءة الربح البديل التي قدمها كل من Berger and Mester سنة 1997، حيث تعتبر كفاءة الربح البديل التمثيل الأقرب للواقع عندما يكون إفتراض المنافسة الكاملة في تركيبة الأسعار موضع شك (تفترض وجود قوة السوق في تركيبة الأسعار وتشكك في فرضية المنافسة الكاملة)، وعندما يكون هناك مشكلات في المعلومات الخاصة بحساب أسعار المخرجات، ويتم استخدام مقادير المخرجات  $y$  بدلا من أسعار المخرجات  $r$  المستخدم في دالة الربح المعياري، كما أن دالة الربح البديل لا تختلف عن دالة التكاليف إلا في أنها تضيف الإيرادات إلى المتغير التابع. وتعمل المصارف على تعظيم الأرباح عن طريق تعديل الكمية الموجهة من أسعار المخرجات  $r$  ومقدار المدخلات  $x$ ، ويمكن التعبير عن حد الربح البديل كما يلي<sup>1</sup>:

$$\pi = f(w, y, u, v) \dots (5.26)$$

دالة الربح البديل اللوغاريتمي تكون كما يلي:

$$\ln(\pi + \theta) = f(w, y) + \ln v - \ln u \dots (5.27)$$

تتماثل دالة الربح البديل مع دالة الربح المعياري في كافة المتغيرات عدا  $y$  التي تحل محل  $r$ . وتُكتب كما يلي:

$$\begin{aligned} \ln\left(\frac{\pi_{it} + \theta}{W_{2it}}\right) &= A_0 + A_1 \ln y_{1it} + A_2 \ln y_{2it} + B_1 \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) + \frac{1}{2} A_{11} (\ln y_{1it})^2 + A_{12} \ln y_{1it} \ln y_{2it} \\ &+ \frac{1}{2} A_{22} (\ln y_{2it})^2 + \frac{1}{2} B_{11} \left[\ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right)\right]^2 + C_{11} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{1it} + C_{12} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{2it} + v_{it} \\ &- u_{it} \dots (5.28) \end{aligned}$$

تُعرف كفاءة الربح البديل بواسطة حاصل قسمة الربح المقدر وأقصى قيمة ربح يمكن الحصول عليها والمحددة بواسطة

حد الربح البديل لأكثر المصارف كفاءة ضمن العينة، وتُعطى بالعلاقة التالية:

$$AP - EFF_i = \frac{AP_i}{AP^*} = \frac{\pi_i}{\pi^{max}} = \frac{[\exp[f(w,y)] \exp[\ln v] \exp[-\ln u]]^{-\theta}}{[\exp[f(w,y)] \exp[\ln v]]^{-\theta}} = \exp(-u) \dots (5.29)$$

تعني أنه من الممكن زيادة ربحية المصرف بواسطة  $(1-AP-EFF) \times 100\%$ ، وبمعنى آخر إذا كانت كفاءة الربح البديل تساوي (0,8) فهذا يدل أن المصرف يتحصل على ما نسبته (80%) من أرباح أفضل ممارسة في العينة، ويخسر ما نسبته (20%) من الأرباح الممكن تحقيقها بسبب التكاليف الزائدة عن تكاليف أفضل ممارسة ضمن العينة.

<sup>1</sup>- عز الدين مصطفى الكور ونظال أحمد الفيومي، مرجع سابق، ص 259.



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

من خلال ما سبق فإنه لقياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح البديلة فإننا نعتمد على قيمة  $\mu_{it}$  ، وذلك حسب نوع أسلوب التقدير المناسب للداتي التكاليف والأرباح البديلة (لأن بيانات دراستنا كما سنرى لاحقاً بيانات البائل).

### المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

نستعرض في هذا المطلب الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية لتقييم كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة ودراسة إستقراريتها.

### أولاً: المتغيرات المستخدمة لتقدير دالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية

#### 1- مناهج تحديد مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية في الصناعة المصرفية

ليس هناك إتفاق حول تعريف كل من المدخلات والمخرجات للمصارف، لذلك تمثل عملية حساب الكفاءة في المؤسسات المصرفية مشكلة حقيقية، ولعل أوضح جوانب هذه المشكلة يتمثل في ما إذا كانت الخدمة المقدمة للعميل تعد من المخرجات أو المدخلات في عملية الإنتاج، والمقصود بذلك الودائع التي تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور، وهي من هذا المنطق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات، إلا أن المصارف تستخدم الودائع كأحد المدخلات الأساسية لتقديم القروض؛ وبشكل عام هناك منهجين أساسين يتم من خلالهما تحليل التركيبة المصرفية هما منهج الإنتاج ومنهج الوساطة.

أ- **منهج الإنتاج (Production approach):** يعتبر مخرجات المصارف كل من الودائع والقروض الموجهة إلى العملاء، وتقييمها يكون على أساس عدد القروض والودائع التي قام المصرف بإصدارها، أما مدخلات المصرف فتشمل كل من رأس المال، العمل وفروع المصرف؛ ولهذا فإن منهج الإنتاج يركز على التكاليف التشغيلية دون غيرها من التكاليف<sup>1</sup>؛ ما أدى إلى توجيه نقد أساسي لمدخل الإنتاج يتمثل في أنه يتجاهل تكلفة الودائع التي تدفعها المصارف والتي قد تتجاوز 50% من نفقاته.

ب- **منهج الوساطة (Intermediation approach):** تعتبر الودائع مثل العمل ورأس المال العيني والنقدي كمدخلات، والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية<sup>2</sup>. ويتم تقييم حجم الإنتاج حسب هذا المنهج من خلال حساب المبالغ المالية للمعاملات المالية وليس عددها.

بالتالي يختلف منهج الوساطة عن منهج الإنتاج في اعتبار الودائع كمدخلات مصرفية إضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل؛ ونظراً للإنتقادات الموجهة لمدخل الإنتاج كان مدخل الوساطة أكثر إستخداماً في التطبيقات

<sup>1</sup> - David C. Wheelock and Paul W. Wilson, Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?, **Economic research**, Federal Reserve Bank of St Louis, Vol 77, Jul/Aug 1995, (PP 39-52), PP 41-42.

<sup>2</sup> - Sealey C.W, Lindley J.T, Inputs, outputs and a theory of production and cost at depository financial Institutions, **Journal of Finance**, vol. 32, issue (4), 1997, PP 1251-1266.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

العملية ولقد تم إستخدامه في هذه الدراسة؛ من جهة أخرى تُوضح بعض الدراسات أن إختبار منهج تحديد المدخلات والمخرجات المصرفية يؤثر على نتائج الكفاءة، ولكن لا يؤثر على الترتيب العام لمستويات كفاءة المصارف محل الدراسة<sup>1</sup>.

### 2- تعريف وقياس المدخلات والمخرجات المستخدمة لتقدير دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية

من أجل تقدير دالة التكلفة اللوغاريتمية المتسامية ودالة الربح البديل اللوغاريتمي الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة، إعتدنا على منهج الوساطة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف، حيث نرى أن هذه الطريقة أكثر ملاءمة لنمط أعمال المصارف التجارية والتي لا زال دورها الرئيس يكمن في عمليات الوساطة المالية، وبناء على ما توفر من معلومات حول عينة الدراسة فقد تم الإعتماد على المدخلات والمخرجات التالية:

#### أ- المتغيرات التابعة: وتشمل:

- **التكاليف الكلية TC:** بالنسبة لدالة التكلفة، وتشمل جميع التكاليف التي يتحملها المصرف خلال السنة (التكاليف التشغيلية والتكاليف التمويلية (الأرباح المدفوعة لأصحاب الودائع في المصارف الإسلامية)).

- **صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب:** بالنسبة لدالة الربح البديل.

#### ب- المتغيرات المستقلة: وتشمل ما يلي:

- **المدخلات:** وتضم المتغيرات التالية:

● **رأس المال العيني:** يطرح إشكالية أساسية في التقييم، حيث تختلف الأصول المادية من مصرف لآخر حسب

طبيعته، ولقد قام كل Bandt et Davis سنة 2000 بقياسه عن طريق **الأصول الثابتة**.

● **رأس المال النقدي:** عرف كل من Bandt et Davis رأس المال النقدي على أساس **مجموع الودائع**.

- **أسعار المدخلات:** يتم حسابها وفقا للعلاقات التالية:

● **أسعار الأصول الثابتة:** تُقاس من خلال النسبة بين تكاليف الاستغلال\* وقيمة الأصول الثابتة.

● **أسعار الودائع:** تُقاس من خلال النسبة بين مجموع الأرباح المدفوعة لأصحاب الودائع ومجموع الودائع.

- **المخرجات:** وتضم المتغيرات التالية:

<sup>1</sup> - Chawki El Moussawi, Hassan Obeid, Evaluating production Efficiency of Islamic Banking in GCC: Anon Parametric Approach, **International Journal of Finance and Economics**, Issue 53, 2010, PP (178-190), p 184.

\* إجمالي التكاليف منقوص منها مصاريف الأرباح وتكاليف الموارد البشرية ( نفقات الموظفين).

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

- إجمالي القروض: وتتضمن جميع أنواع صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف الإسلامية للأفراد أو المؤسسات لمدة قصيرة أو طويلة للاستغلال أو الاستثمار.
- الاستثمارات الأخرى.

ثانيا: التحليل الإحصائي لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

### 1- الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية

نعرض الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة في الجدولين التالية:

الجدول رقم (1.5): الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية (حالة ماليزيا)

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
TC	96	1222422	1282917	7334187	179701
$\pi$	96	308035,3	349715,4	1975610	3147
Y1	96	27798703	32306076	1.74E+08	2856154
Y2	96	2001790	2485278	9732824	10
W1	96	250,1657	474,9520	2015,386	1,495026
W2	96	0,028261	0,015772	0,167978	0,010668

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات الواردة في الملحق رقم (4) وبرنامج Eviews 10 .

الجدول رقم (2.5): الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية (حالة الإمارات العربية المتحدة)

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
TC	56	989154,6	784781	4269563	124968
$\pi$	56	876581,4	1199860	5003818	-448552
$\pi+\theta$	56	1325134	1199860	5452371	1
Y1	56	37197018	32049493	1.45E+08	3204775
Y2	56	1491611	1620727	6375188	49961
W1	56	0,880068	0,858621	4,704533	0,174180
W2	56	0,013904	0,005399	0,025324	0,005613

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات الواردة في الملحق رقم (5) وبرنامج Eviews 10 .

2- دراسة إستقرارية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)

تنتمي بيانات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغارتمية المتسامية إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ( Panel Data)\* وهي البيانات التي تجمع بين البيانات المقطعية (Cross Section Data) لعدد من المصارف خلال فترة زمنية واحدة، وبيانات سلسلة زمنية (Time Series Data) لعدد من السنوات (بيانات مصرف واحد خلال فترة زمنية معينة)، وبالتالي تأخذ أثر التغير في المشاهدات المقطعية وأثر التغير في الزمن.

يعد إختبار الإستقرارية لبيانات البانل إحدى أهم مراحل بناء النموذج القياسي، ذلك أن وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بالخصائص التقاربية للمقدرات أو حتى في إعتبار النموذج المقدر نموذجاً زائفاً؛ ولإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها نعتمد على أكثر الطرق الإحصائية دقة والأوسع إنتشار وهو إختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)، ونظراً لتعدد هذه الإختبارات سنتطرق إلى أهمها:

أ- إختبار ديكي- فولر الموسع (الصاعد) (Augmented Dickey-Fuller Test) (ADF): يُعتبر هذا الإختبار أساس الإختبارات اللاحقة، ويُعد النسخة الجديدة من إختبار DF الذي كان يستخدم فقط في حالة كون  $\mu_{it}$  مستقلة، وحتى يمكن إستخدام الإختبار في كل الحالات قام الباحثان Dickey-Fuller بتطوير إختبارهما الجديد والمعروف بإختبار ديكي فولر الصاعد، ويعتمد هذا الإختبار على الفرضيتين التاليتين<sup>1</sup>:

- فرضية العدم  $H_0$  : التي تفترض وجود جذر الوحدة لبيانات البانل؛

- الفرضية البديلة  $H_1$  : تفترض إستقرار السلاسل الزمنية المكونة لبيانات البانل.

لإختبار صحة الفرضيتين البديلتين، إعتد Duckey-Fuller على النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta Y_{i,t} = PY_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{P_i} \Theta_{i,l} \Delta Y_{i,t-1} + u_{i,t} \dots \dots \dots (5.30) \quad \text{- النموذج الأول}$$

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + PY_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{P_i} \Theta_{i,l} \Delta Y_{i,t-1} + u_{i,t} \dots \dots \dots (5.31) \quad \text{- النموذج الثاني}$$

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + PY_{i,t-1} + \sum_{l=1}^{P_i} \Theta_{i,l} \Delta Y_{i,t-1} + u_{i,t} \dots (5.32) \quad \text{- النموذج الثالث}$$

حيث يتم إختبار مدى تحقق إحدى الفرضيتين في كل نموذج من النماذج الثلاث السابقة، من خلال مقارنة قيمة الإحصائية t-student لهذا النموذج مع قيمتها في جدول Duckey-Fuller لكل نموذج من النماذج السابقة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذا يدل على تحقق الفرضية العدمية، والعكس صحيح.

\* تُعطى لها عدة تسميات، فبالإضافة إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، نماذج البيانات الطولية، نماذج البيانات التجميعية.

<sup>1</sup>- Damodar N. Gujarati and Dawn C. Porter, Op.Cit., P 757.

ب- إختبار **Im, Pesaram and Shin (IPS) 2003**: وجهت إنتقادات لإختبار سبق إختبار IPS هو إختبار LLC (Levin, Lin and Chu 2002) الذي إنطلق من إختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لـ Deckey Fuller 1979 ومن خلال الإعتماد على النماذج الثلاثة السابقة وإفتراض أن درجة التأخير  $p$  ثابتة عند كل المفردات المكونة للعينة، ومن هنا جاء إختبار IPS الذي يقوم على أساس أن كل مفردة لها درجة التأخير الخاصة بها، يعد إختبار IPS مشابها لإختبار LLC، حيث يختبر فرضيتين مترافقتين، فرضية جذر الوحدة ( $P=0$ )، وفرضية إنعدام الآثار الفردية المقطعية ( $\alpha_i = 0$ )، أي:

$$H_0 : P_i = 0 , \forall i = 1,2, \dots N$$

$$H_1 : P_i < 0 , \forall i = 1,2, \dots N_1$$

$$P_i = 0 , \forall i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots N$$

الفرضية البديلة لإختبار IPS تعد أكثر عمومية من الفرضية البديلة الخاصة بإختبار LLC، حيث تسمح لـ ( $P_i$ ) بأن تكون مختلفة لبعض الوحدات المقطعية، فهي أصغر من الصفر أي مستقرة للوحدات من 1 إلى ( $N_1$ )، ومساوية للصفر أي غير مستقرة للوحدات من ( $N_1 + 1$ ) إلى ( $N$ ).

النموذج العام المعتمد لهذا الإختبار هو النموذج 2 الخاص بإختبار LLC، وهو يفترض وجود آثار مقطعية فردية ودون مركبة إتجاه عام، كما يفترض وجود إرتباط ذاتي تسلسلي بين بواقى هذا النموذج. و تم تقدير القيمة  $p$  لكل فرد من خلال الإعتماد على النموذج المقترح من Ducky-Fuller، أي أن كل فرد تكون له قيمة  $p$  خاصة به. ويستند الإختبار إلى قيمة  $t$ - student للمعاملات  $p$  التي تم تقديرها وذلك على النحو التالي:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{p_i} \dots (5.33)$$

أي أنها تمثل المتوسط الحسابي لقيم  $t$  الخاصة بكل  $p$  فردية.

الجدولين التاليين يوضحان نتائج دراسة إستقرارية بيانات تقييم كفاءة المصارف الإسلامية عينة الدراسة. حيث يُعنى الجدول الأول بدراسة حالة ماليزيا والذي يبين أن المتغيرات TC، W2 أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، في حين أن المتغيرات  $\pi$ ، Y1، Y2، W1 أصبحت مستقرة عند الفرق الثاني.

أما الجدول الثاني فيوضح نتائج دراسة الإستقرارية لبيانات تقييم كفاءة المصارف الإسلامية الإماراتية والذي يبين أن المتغيرات profit، Y2، W1 أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، في حين أن المتغيرات TC، Y1، W2 أصبحت مستقرة عند الفرق الثاني. والنتائج نوضحها في الجدولين التاليين:



الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الجدول رقم (3.5): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية (حالة ماليزيا)

المتغير	نوع الإختبار	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الثاني
TC	ADF	16,3102 0,8766	51,3808 0,0009	/
	IPS	0,13760 0,5547	-0,50925 0,3053	/
$\pi$	ADF	19,9218 0,7012	32,5662 0,1136	39,8595 0,0221
	IPS	0,44155 0,6706	-0,15728 0,4375	-1,03695 0,0149
Y1	ADF	20,5907 0,6627	39,0779 0,0268	/
	IPS	0,91456 0,8198	-0,81621 0,2072	0,00543 0,5000
Y2	ADF	11,9350 0,9806	40,2735 0,0200	/
	IPS	1,10038 0,8644	-0,51158 0,3045	-1,16030 0,0123
W1	ADF	14,5799 0,9324	18,4547 0,7804	37,5519 0,0385
	IPS	1,08272 0,8605	0,72327 0,7652	-1,13067 0,0129
W2	ADF	39,5889 0,0237	43,0920 0,0097	/
	IPS	-0,84645 0,1987	-1,01906 0,0154	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (4) وبرنامج Eviews10.

الجدول رقم (4.5): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج تقييم كفاءة المصارف الإسلامية (حالة الإمارات)

المتغير	نوع الإختبار	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الثاني
TC	ADF	0,62420 1,0000	13,9794 0,4512	25,8051 0,0274
	IPS	5,79460 1,0000	0,54359 0,7066	-1,56057 0,0493
Profit- $\pi$ + $\theta$	ADF	8,64166 0,8533	29,1560 0,0100	/
	IPS	1,01793 0,8456	-2,01061 0,0222	/
Y1	ADF	15,8242 0,3242	20,5819 0,1128	28,3632 0,0127
	IPS	1,03943 0,8507	-0,87918 0,1897	-1,91106 0,0280
Y2	ADF	30,4419 0,0002	/	/
	IPS	-3,50108 0,0002	/	/
W1	ADF	19,2418 0,1559	35,1202 0,0014	/
	IPS	-0,26231 0,3965	-2,89963 0,0019	/
W2	ADF	21,5587 0,0881	11,6208 0,6367	40,1162 0,0002
	IPS	-1,06378 0,1437	0,56762 0,7149	-3,32665 0,0004

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (5) وبرنامج Eviews10.

المطلب الثالث: تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

كما ذكرنا سابقا لتقدير كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح البديلة للمصارف الإسلامية عينة الدراسة في الدول محل الدراسة سيتم الاعتماد على قيمة  $\mu_{it}$ ، بعد إختيار الأسلوب المناسب لتقدير معلمات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية ومن خلال إستخدام برنامج Eviews 10.

أولاً: طرق تقدير معلمات دالة التكاليف ودالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية

بما أن بيانات نموذج تقييم الكفاءة للمصارف الإسلامية عينة الدراسة في الدول محل الدراسة بيانات بانل، فلتقدير مثل هذه البيانات يمكن إستخدام ثلاث أساليب هي أسلوب الإنحدار التجميعي ، أسلوب الأثر الثابت وأسلوب الأثر العشوائي.

1- النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية)

أ- نموذج الإنحدار التجميعي **Pooled Regression Model (PRM)** : يُطلق عليه النموذج الكلاسيكي ويُعتبر من أبسط نماذج البانل، يفترض ثبات جميع المعلمات زمنيا ومقطعيا، وتصاغ معادلة الإنحدار النموذج على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$Y_{it} = \beta_1 + \beta_2 X_{1it} + \beta_3 X_{2it} + \varepsilon_{it} \quad (i=1,2,\dots,N; t=1,2,\dots,T)$$

حيث:  $y$ : المتغير التابع؛  $x$ : المتغير المستقل؛  $\beta_1$ : متجه الحد الثابت؛  $\beta_2, \beta_3$ : متجه معاملات الإنحدار؛  $t$ : الزمن؛  $i$ : المصرف؛  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي؛ ولتقدير معلمات هذا النموذج نستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS)، من أهم عيوب هذا النموذج إفتراض ثبات قيمة معلمة الحد الثابت لجميع المقاطع المستخدمة (لجميع المصارف)، ولكي نأخذ بعين الإعتبار الطبيعة الخاصة لكل وحدة مقطعية (لكل مصرف) نحتاج لإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

ب- نموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model(FEM)** : يهدف إستخدامه إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل مصرف) على حدة، فيكون متجه الحد الثابت في هذا النموذج مختلفا من مصرف لآخر مع بقاء متجهات معاملات الإنحدار ثابتة لكل مصرف<sup>2</sup>؛ يأخذ نموذج الإنحدار الشكل التالي<sup>3</sup>:

$$Y_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 X_{1it} + \beta_3 X_{2it} + \varepsilon_{it} \dots\dots(5.34)$$

<sup>1</sup> - أيمن العشعوش، إختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (إختبارات الجيل الأول) - تطبيق على عينة من الدول النامية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5)، اللاذقية، سوريا، 2017، ص 53.

<sup>2</sup> - حنان ضاهر وخليل خنيسة، أثر السيولة و مخاطرها على ربحية المصارف -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ( المجلد (37) العدد (5)، 2015، سوريا، ص 344.

<sup>3</sup> - أيمن العشعوش، مرجع سابق، ص ص 53-54.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

بالنظر على دالة التكلفة ودالة الربح البديل نجدتها تختلف عن بعضها البعض من حيث الأثر الفردي لكل مصرف، حيث أن لكل مصرف أثر ثابت خاص به لا يتغير عبر الزمن ولا عبر أي ظروف أخرى، وإنما يختلف من مصرف إلى آخر فقط، ولذلك يمكن القول أن هذا النموذج يعكس الفروق والإختلافات بين المصارف المكونة لعينة الدراسة؛ ولتقدير هذا النموذج عادة ما يتم إدراج مجموعة من المتغيرات الوهمية Dummy Variable عددها يساوي عدد المقاطع (عدد المصارف) ناقصا واحدا باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية Least Square Dummy Variable<sup>1</sup>؛ ويصبح شكل دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية على الشكل التالي:

$$\ln\left(\frac{TC_{it}}{W_{2it}}\right) = A_{0i} + A_1 \ln y_{1it} + A_2 \ln y_{2it} + B_1 \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) + \frac{1}{2} A_{11} (\ln y_{1it})^2 + A_{12} \ln y_{1it} \ln y_{2it} \\ + \frac{1}{2} A_{22} (\ln y_{2it})^2 + \frac{1}{2} B_{11} \left[\ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right)\right]^2 + C_{11} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{1it} + C_{12} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{2it} \\ + v_{it} \dots \dots \dots (5.35)$$

حيث أن<sup>2</sup>:  $A_{0i} = A_0 + \mu_{it}$ ، الأثر الفردي لكل مصرف يشمل جزء ثابت مشترك بين كل المصارف وهو  $A_0$  و يساوي المتوسط الحسابي لقيم  $A_{0i}$ ، وجزء آخر ثابت عبر الزمن يميز كل مصرف عن غيره من المصارف الأخرى هو  $\mu_{it}$ ، غير أن من بين نقائص النموذج إفتراضه بأن  $\mu_{it}$  غير مقيدة تتغير بجرية، وبالتالي يمكن أن تأخذ قيم سالبة ما يعني قيم سالبة للكفاءة، لهذا إقترح بعض الباحثين شرط إضافي للنموذج يتمثل في كون  $\mu_{it} \geq 0$  ويمكن تحقيق هذا الشرط من خلال جعل قيمة  $A_0$  تساوي أدنى قيمة مقدرة لـ  $A_{0i}$ .

بنفس الطريقة يتم تقدير كفاءة الأرباح البديلة، إلا أن الإختلاف يكمن في  $\mu_{it} = A_{0i} - A_0$ ، حيث يصبح كما يلي  $\mu_{it} = A_0 - A_{0i}$ ، و  $A_0$  تساوي أعلى قيمة مقدرة لـ  $A_{0i}$ <sup>3</sup>.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM): أو نموذج الخطأ المركب CEM، يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة<sup>4</sup>، فعلى عكس النموذج السابق فإن هذا النموذج يعتبر الأثر الفردي لكل مصرف هو أثر عشوائي، يمكن أن يتأثر بظروف أخرى غير الظروف المتعلقة بالزمن، مثل بعض الشروط التنظيمية التي تخص مصارف معينة دون غيرها من المصارف، وبالتالي فإن هذا الأثر لا يتغير بتغير الزمن وإنما يتغير فقط بتغير تلك الظروف، وعلى عكس نموذج الأثر الثابت فإن نموذج الأثر العشوائي يفترض أن قيمة الكفاءة  $\mu_{it}$  أصبحت مقيدة

<sup>1</sup> - زكريا يحيى الجمال، إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012، ص ص (266-285)، ص ص 272-273.

<sup>2</sup> - Subal C. Kumbhakar and C. A. Knox Lovell, Stochastic Frontier Analysis, Cambridge University Press, UK, 2003, P 168.

<sup>3</sup> - Ibid, P 98.

<sup>4</sup> - زكريا يحيى الجمال، مرجع سابق، ص 273.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

تتغير عشوائيا حول وسط حسابي ثابت هو  $E(\mu_{it})$  و تباين يساوي  $\sigma^2(\mu_{it})$ . يصبح شكل دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$\ln\left(\frac{TC_{it}}{W_{2it}}\right) = [A_0 + E(\mu_{it})] + A_1 \ln y_{1it} + A_2 \ln y_{2it} + B_1 \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) + \frac{1}{2} A_{11} (\ln y_{1it})^2 + A_{12} \ln y_{1it} \ln y_{2it} + \frac{1}{2} A_{22} (\ln y_{2it})^2 + \frac{1}{2} B_{11} \left[\ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right)\right]^2 + C_{11} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{1it} + C_{12} \ln\left(\frac{W_{1it}}{W_{2it}}\right) \ln y_{2it} + v_{it} + [\mu_{it} - E(\mu_{it})] \dots \dots \dots (5.36)$$

غير أنه ومن أجل تفادي مشكلة كون  $\mu_{it}^*$  التي تساوي  $[\mu_{it} - E(\mu_{it})]$  سالبة فإنه يمكن إستبدال قيمة  $E(\mu_{it})$  بقيمة تساوي أدنى قيمة مقدرة لـ  $A_{0i}$  مما يؤدي إلى قيم موجبة لـ  $\mu_{it}^*$ ، حيث يتم تقدير معاملات الدالة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least squares).

### 2- أساليب إختيار نموذج السلاسل الزمنية المقطعية المناسب للدراسة

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار F المقيد للإختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني للتمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وهو إختبار (Hausman) الذي وضعه سنة (1978).

#### 1- إختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج الأثر الثابت

يتم الإختبار بإيجاد قيمة F الجدولية و F المحسوبة و المقارنة بينهما، هذه الأخيرة تحسب بالصيغة التالية<sup>2</sup>:

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PMM}^2)/(n-1)}{(1-R_{FEM}^2)/(nT-n-K)} \dots \dots \dots (5.37)$$

حيث أن: n تمثل عدد المصارف، T عدد السلاسل الزمنية، K هي عدد المعلمات المقدرة؛  $R_{FEM}^2$  معامل التحديد بإستخدام نموذج التأثيرات الثابتة؛  $R_{PMM}^2$  معامل التحديد بإستخدام النموذج التجميعي؛ فإذا كانت قيمة F المحسوبة في المعادلة (37.5) أكبر أو مساوية للقيمة الجدولية  $F(\alpha, n-1, nT-n-K)$  (أو إذا كانت قيمة p-value أقل من أو تساوي 0,05) فإن نموذج التأثيرات الثابتة الملائم لبيانات الدراسة.

بالتطبيق على دراستنا نجد النتائج التالية:

<sup>1</sup> - Subal C. Kumbhakar and C. A. Knox Lovell, Op.Cit., P 168.

<sup>2</sup> - William H. Greene, Op.Cit., P 289.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الجدول رقم (5.5): إختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت في الدول محل الدراسة

دراسة حالة ماليزيا			
دالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية		دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية	
F المحسوبة	F الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية
$F(12-1,12*8-12-10) = \frac{(0.9576-0.7629)/(11)}{(1-0.9576)/(74)}$ $F(11,74) = 30,89$	$F(0.05,11,74) = 1,99$	$F(12-1,12*8-12-10) = \frac{(0.9597-0.9339)/(11)}{(1-0.9597)/(74)}$ $=F(11,74) = 5,14$	$F(0.05,11,74) = 1,99$
F المحسوبة < F الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة الملائم لبيانات الدراسة		F المحسوبة < F الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة الملائم لبيانات الدراسة	
دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة			
دالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية		دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية	
F المحسوبة	F الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية
$F(7-1,7*8-7-10) = \frac{(0.7099-0.5040)/(7-1)}{(1-0.7099)/(7*8-7-10)}$ $=F(6,39) = 4,61$	$F(0,05,6,39) = 2.34$	$F(7-1,7*8-7-10) = \frac{(0.9819-0.9375)/(7-1)}{(1-0.9819)/(7*8-7-10)}$ $=F(6,39) = 15.94$	$F(0,05,6,39) = 2.34$
F المحسوبة < F الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة الملائم لبيانات الدراسة		F المحسوبة < F الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة الملائم لبيانات الدراسة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

### 2- إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الآثار العشوائية

تصاغ فرضيات النموذج كما يلي<sup>1</sup>:

$H_0$ : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (لا يوجد إرتباط بين الآثار الثابتة للمصارف والمتغيرات المستقلة في

النموذج المقدر، أي أنه لا يوجد آثار ثابتة لكل مصرف على حدة)؛

$H_1$ : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم (يوجد إرتباط بين الآثار الثابتة للمصارف والمتغيرات المستقلة في النموذج

المقدر، أي أنه يوجد آثار ثابتة لكل مصرف على حدة).

تكون إحصائية الإختبار بالصيغة التالي<sup>2</sup>:

$$H = (\hat{b}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [var(\hat{b}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{b}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \dots (5.38)$$

<sup>1</sup> - حنان ضاهر و خليل خنيسة، مرجع سابق، ص 347.

<sup>2</sup> - Régis Bourbonnais, Op.Cit.,P 392.



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

حيث أن:  $(\hat{\beta}_{GLS})$  تمثل مقدرات نموذج التأثيرات العشوائية (REM) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، و  $(\hat{b}_{LSDV})$  تمثل مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بعد إدخال المتغيرات الصورية على النموذج (LSDV)؛ H إحصائية الإختبار تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية مقدارها  $K-1$ ؛ يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم إذا كانت قيمة H أكبر من قيمة كاي مربع  $X^2(K-1)$  عند مستوى معنوية  $\alpha\%$  أو بصيغة أخرى إذا كانت قيمة الإحتمال P-Value لإحصائية الإختبار أقل أو يساوي من مستوى معنوية  $\alpha\%$ .  
بالنظر على دراستنا نجد:

الجدول رقم (6.5): إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الآثار العشوائية في الدول محل الدراسة

حالة ماليزيا			
دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية			
Correlated Random Effects – Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq.Statistic	Chi-Sq.d.f	Prob
Cross-section random	54.638994	9	0.0000
** Warning : estimated cross-section random effect variance is zero			
دالة الأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية			
Correlated Random Effects – Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq.Statistic	Chi-Sq.d.f	Prob
Cross-section random	199.333062	9	0.0000
** Warning : estimated cross-section random effect variance is zero			
حالة الإمارات العربية المتحدة			
يتم تقدير دالة التكاليف والأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية باستخدام أسلوب الأثر الثابت دون إجراء إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، لأن هذا الأخير يتطلب أن يكون عدد المقاطع (عدد المصارف وهو 7 مصارف) أكبر من عدد المعاملات الذي يساوي 10، وهذا الشرط غير متوفر في دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الإحتمال P-Value لإحصائية الإختبار تساوي الصفر أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي فإن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لبيانات لدالي التكاليف والأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية لدولة ماليزيا.

ثانياً: تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الماليزية

1- تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية وإختبارها إحصائياً

يمكن توضيح نتائج عملية تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية الماليزية

من خلال الجدول التالي:

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الجدول رقم (7.5): تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية الماليزية خلال

الفترة 2011-2018 باستخدام نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: Ln(TC/W2); ln(Profit/W2)									
Method : Panel Least Squares									
Date :19/12/2020 Time :10 :30									
Sample :2011-2018									
Periods included:8									
Cross-sections included:12									
Total panel (balanced) observation:96									
المتغيرات	المعاملات	قيم المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	إحتمال الخطأ	قيم المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	إحتمال الخطأ
C	$A_0$	6.767508	13.37256	0.506074	0.6143	37.98411	22.46858	1.690543	0.0951
LnY1	$A_1$	2.183028	1.832105	1.191541	0.2372	-0.122030	3.078304	-0.039642	0.9685
LnY2	$A_2$	-0.893831	0.493437	-1.811440	0.0741	-1.874499	0.829072	-2.260960	0.0267
$\ln\left(\frac{W_1}{W_2}\right)$	$B_1$	-1.917671	0.576688	-3.325321	0.0014	-2.863349	0.968950	-2.955104	0.0042
$\frac{1}{2}(\text{LnY1})^2$	$A_{11}$	-0.210877	0.131605	-1.602347	0.1133	-0.182339	0.221122	-0.824608	0.4122
(LnY1)(LnY2)	$A_{12}$	0.065888	0.038752	1.700238	0.0932	0.139770	0.065111	2.146627	0.0351
$\frac{1}{2}(\text{LnY2})^2$	$A_{22}$	-0.012480	0.010295	-1.212219	0.2292	-0.020096	0.017297	-1.161780	0.2490
$\frac{1}{2}\left[\ln\left(\frac{W_1}{W_2}\right)\right]^2$	$B_{11}$	-0.059956	0.032048	-1.870846	0.0653	-0.067306	0.053847	-1.249953	0.2152
$\text{LnY1}\left(\ln\left(\frac{W_1}{W_2}\right)\right)$	$C_{11}$	0.148422	0.040282	3.684549	0.0004	0.205140	0.067682	3.030916	0.0033
$\text{LnY2}\left(\ln\left(\frac{W_1}{W_2}\right)\right)$	$C_{21}$	-0.006787	0.012299	-0.551887	0.5827	-0.017056	0.020664	-0.825410	0.4118
Effects Specification									
Cross-section Fixed (dummy variables)									
R-squared	0.964029	Mean dependent var	17.27363			0.957662			15.63810
Ajusted R-squared	0.954437	S.D. dependent var	0.918896			0.946372			1.423109
S.E.of regression	0.196144	Akaide inf criterion	-0.229299			0.329561			0.808527
Sum squared resid	2.885426	Schwarz criterion	0.331653			8.145766			1.369478
Log likelihood	32.00633	Hannan- Quinn criter	-0.002553			-17.80930			1.035273
F-statistic	100.5003	Durbin-Watson stat	1.134401			84.82255			1.379031
Prob(F-statistic)	0.000000					0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

تُظهر النتائج الملخصة في الجدول رقم (7.5) أنه بالنسبة لدالة التكاليف فإن قيمة Prob(f-statistic) تساوي الصفر وبالتالي فإن النموذج معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0,9640 أي أن 96,40% من التغير في لوغاريتم التكلفة الكلية تم تفسيره من قبل النموذج، مما يدل على جودة النموذج في عملية تقدير مؤشرات كفاءة التكلفة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة؛ أما بالنسبة لدالة الأرباح البديلة فإن قيمة Prob(f-statistic) هي الأخرى تساوي

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الصفحة وبالتالي فإن النموذج معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0,9576 أي أن 95,76% من التغير في لوغاريتم الربح البديل تم تفسيره من قبل النموذج، مما يدل على جودة النموذج في عملية تقدير مؤشرات كفاءة الأرباح البديلة الخاصة بالمصارف الإسلامية المالية.

### 2- مؤشرات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية المالية عينة الدراسة

يمكن توضيح قيم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية المالية عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8.5): قيم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية المالية

المصرف الإسلامي	$A_{0i}$	$\mu = A_{0i} - A_0$	قيمة كفاءة التكلفة c-eff = exp (- $\mu$ )	ترتيب المصرف
Maybank Islamic	0,206178	0,827455	0,48	8
Bank Islam	0,838888	1,460165	0,23	12
CIMB Islamic	0,156808	0,778085	0,46	10
Public Islamic	0,053073	0,67435	0,51	6
RHB Islamic	0,085451	0,706728	0,49	7
Bank Muamalat	0,177810	0,799087	0,45	11
AmIslamic	0,143581	0,764858	0,47	9
Hang Leong Islamic	0,002458	0,623735	0,54	5
HSBC Amanah	-0,158608	0,462669	0,63	4
Affinislamic	-0,361977	0,2593	0,77	3
Al Rajhi Banking	-0,621277	0	1	1
Standard Chartered Saadiq	-0,522385	0,098892	0,91	2
القيمة المتوسطة لكفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية المالية	/	/	0,58	/
الانحراف المعياري	/	/	0,21	/
المصرف الإسلامي	$A_{0i}$	$\mu = A_0 - A_{0i}$	قيمة كفاءة الربح البديل AP-eff = exp (- $\mu$ )	ترتيب المصرف
Maybank Islamic	1,566647	0	1	1
Bank Islam	1,319131	0,247516	0,78	2
CIMB Islamic	0,679592	0,887055	0,41	5
Public Islamic	1,112291	0,454356	0,63	3
RHB Islamic	0,287096	1,279551	0,28	6
Bank Muamalat	-0,295785	1,862432	0,15	9
AmIslamic	0,894849	0,671798	0,51	4
Hang Leong Islamic	0,159144	1,407503	0,24	7
HSBC Amanah	-0,199411	1,766058	0,17	8
Affinislamic	-0,749253	2,3159	0,10	10
Al Rajhi Banking	-3,332188	4,898835	0,007	12
Standard Chartered Saadiq	-1,442112	3,008759	0,05	11
القيمة المتوسطة لكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية المالية	/	/	0,36	/
الانحراف المعياري	/	/	0,30	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- مؤشرات كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة كانت أغلبها منخفضة، بقيمة متوسطة بلغت 58% أي أن هذه المصارف تتحمل تكاليف إضافية تفوق 42% مقارنة مع أفضل مصرف في العينة وهو مصرف Al Rajhi Banking، كما أن مؤشرات كفاءة الربح البديل لهذه المصارف كانت هي الأخرى منخفضة وبشكل كبير بقيمة متوسطة 36%، أي أن هذه المصارف يمكن أن تزيد من أرباحها بنسبة تفوق 64% لتحقيق معدل أرباح أفضل ممارسة في العينة وهو مصرف Maybank Islamic. كما نلاحظ أن المصارف الإسلامية الماليزية حققت مستويات كفاءة التكلفة أعلى من مستويات كفاءة الربح البديل وهذا ما يثبتته متوسط كفاءة التكلفة الذي كان أكبر من متوسط كفاءة الربح البديل.

- تفاوت كبير في مستويات كفاءة التكلفة والربح البديل بين المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة، إلا أن الانحراف عن الحد الأمثل للمصارف كان أكبر بالنسبة لكفاءة الربح البديل أين بلغ الانحراف المعياري قيمة 30% مقارنة بقيمة 21% بالنسبة لكفاءة التكلفة. وبالتالي وجود ثغرات هامة في الكفاءة بين المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة.

ثانيا: تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الإماراتية

### 1- تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح البديلة اللوغاريتمية المتسامية واختبارها إحصائيا

يمكن توضيح نتائج عملية تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية الإماراتية

من خلال الجدول التالي:

الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الجدول رقم (9.5): تقدير معاملات دالة التكاليف والأرباح اللوغاريتمية المتسامية للمصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة 2011-2018 باستخدام نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: Ln(TC/W2); ln(Profit/W2)									
Method : Panel Least Squares									
Date :19/12/2020 Time :10 :30									
Sample :2011-2018									
Periods included:8									
Cross-sections included:7									
Total panel (balanced) observation:56									
المتغيرات	المعاملات	قيم المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	إحتمال الخطأ	قيم المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	إحتمال الخطأ
دالة التكاليف					دالة الأرباح البديلة				
C	A <sub>0</sub>	1.866782	12.46401	0.149774	0.8817	-134.6742	134.2673	-1.003031	0.3219
LnY1	A <sub>1</sub>	1.935115	2.095448	0.923485	0.3613	45.31577	22.57301	2.007520	0.0515
LnY2	A <sub>2</sub>	-0.981965	1.167186	-0.841310	0.4052	-31.70770	12.57340	-2.521808	0.0158
Ln ( $\frac{W_1}{W_2}$ )	B <sub>1</sub>	-0.731441	0.798389	-0.916145	0.3651	-19.80729	8.600566	-2.303022	0.0266
$\frac{1}{2}(\text{LnY1})^2$	A <sub>11</sub>	-0.136894	0.182403	-0.750504	0.4573	-5.051488	1.964916	-2.570841	0.0140
(LnY1)(LnY2)	A <sub>12</sub>	0.086831	0.090383	0.960693	0.3425	2.650906	0.9733644	2.722666	0.0095
$\frac{1}{2}(\text{LnY2})^2$	A <sub>22</sub>	-0.058287	0.068960	-0.845240	0.4030	-0.842580	0.742861	-1.134236	0.2634
$\frac{1}{2} \left[ \text{Ln} \left( \frac{W_1}{W_2} \right) \right]^2$	B <sub>11</sub>	-0.099631	0.084817	-1.174648	0.2471	-1.094409	0.913688	-1.197793	0.2380
LnY1(Ln ( $\frac{W_1}{W_2}$ ))	C <sub>11</sub>	0.024556	0.065915	0.372543	0.7115	1.969815	0.710068	2.774123	0.0084
LnY2(Ln ( $\frac{W_1}{W_2}$ ))	C <sub>21</sub>	0.066208	0.041410	1.598818	0.1177	-0.678670	0.446090	-1.521373	0.1360
Effects Specification									
Cross-section Fixed (dummy variables)									
R-squared	0.981941	Mean dependent var	17.88122			0.709942			17.95320
Ajusted R-squared	0.975169	S.D. dependent var	0.919224			0.463671			2.130646
S.E.of regression	0.144849	Akaide inf criterion	-0.791298			1.560368			3.962677
Sum squared resid	0.839246	Schwarz criterion	-0.212626			97.38995			4.541349
Log likelihood	38.15633	Hannan- Quinn criter	-0.566948			-94.95496			4.187027
F-statistic	145.0007	Durbin-Watson stat	1.788378			4.169930			1.492370
Prob(F-statistic)	0.000000					0.000151			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

تُظهر النتائج الملخصة في الجدول رقم (9.5) أنه بالنسبة لدالة التكاليف فإن قيمة Prob(f-statistic) تساوي الصفر وبالتالي فإن النموذج معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0,9819 أي أن 98.19% من التغير في



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

لوغاريتم التكلفة الكلية تم تفسيره من قبل النموذج، مما يدل على جودة النموذج في عملية تقدير مؤشرات كفاءة التكلفة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة؛ أما بالنسبة لدالة الأرباح البديلة فإن قيمة Prob(f-statistic) هي الأخرى تُقارب الصفر وبالتالي فإن النموذج معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0,7099 أي أن 70.99% من التغير في لوغاريتم الربح تم تفسيره من قبل النموذج، مما يدل على جودة النموذج في عملية تقدير مؤشرات كفاءة الأرباح البديلة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية.

### 2 - مؤشرات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة

يمكن توضيح قيم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10.5): قيم كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الإماراتية

المصرف الإسلامي	$A_{0i}$	$\mu = A_{0i} - A_0$	قيمة كفاءة التكلفة c-eff = exp (- $\mu$ )	ترتيب المصرف
بنك الإمارات الإسلامي	-0,075332	0,408011	0,66	3
بنك الشارقة الإسلامي	0,341010	0,824373	0,44	6
بنك عجمان	-0,483363	0	1	1
بنك نور الإسلامي	-0,130343	0,35302	0,70	2
بنك أبو ظبي الإسلامي	0,434876	0,918239	0,40	7
بنك الهلال	-0,033333	0,45003	0,64	5
بنك دبي الإسلامي	-0,053516	0,429847	0,65	4
القيمة المتوسطة لكفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الإماراتية	/	/	0,64	/
الانحراف المعياري	/	/	0,18	/
المصرف الإسلامي	$A_{0i}$	$\mu = A_0 - A_{0i}$	قيمة كفاءة الربح البديل AP-eff = exp (- $\mu$ )	ترتيب المصرف
بنك الإمارات الإسلامي	-1,065067	3,038824	0,05	6
بنك الشارقة الإسلامي	1,973757	0	1	1
بنك عجمان	-0,030186	2,004513	0,13	4
بنك نور الإسلامي	0,584580	1,389177	0,25	3
بنك أبو ظبي الإسلامي	-0,628542	2,602299	0,07	5
بنك الهلال	1,579495	0,394262	0,67	2
بنك دبي الإسلامي	-2,414037	4,387794	0,012	7
القيمة المتوسطة لكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية الإماراتية	/	/	0,32	/
الانحراف المعياري	/	/	0,35	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

- مؤشرات كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة كانت منخفضة، بقيمة متوسطة بلغت 64% أي أن هذه المصارف تتحمل تكاليف إضافية تفوق 36% مقارنة مع أفضل مصرف في العينة وهو مصرف عجمان، كما أن مؤشرات كفاءة الربح البديل لهذه المصارف كانت هي الأخرى منخفضة وبشكل كبير جدا بقيمة متوسطة 32%، أي أن هذه المصارف يمكن أن تزيد من أرباحها بنسبة تفوق 68% لتحقيق معدل أرباح أفضل ممارسة في العينة وهو مصرف الشارقة الإسلامي. كما نلاحظ أن المصارف الإسلامية الإماراتية حققت مستويات كفاءة التكلفة أعلى من مستويات كفاءة الربح البديل وهذا ما يثبتته متوسط كفاءة التكلفة الذي كان أكبر من متوسط كفاءة الربح البديل.

- تفاوت كبير في مستويات كفاءة التكلفة والربح البديل بين المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة، إلا أن الانحراف عن الحد الأمثل للمصارف كان أكبر بالنسبة لكفاءة الربح البديل أين بلغ الانحراف المعياري قيمة 35% مقارنة بقيمة 18% بالنسبة لكفاءة التكلفة. وبالتالي وجود ثغرات هامة في الكفاءة بين المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة.

### المبحث الثالث: تقدير معالم نموذج Berger للسوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث تقدير نموذج الدراسة (نموذج Berger) في الأسواق المصرفية محل الدراسة، وتحليله لنصل في الأخير إلى قبول أو رفض الفرضيات المطروحة ومعرفة طبيعة العلاقة المدروسة في كل سوق على حدة.

#### المطلب الأول: تقدير معالم نموذج Berger في السوق المصرفي الماليزي

أولاً: تحديد وتقييم متغيرات نموذج الدراسة (نموذج Berger) ودراسة استقراريتها

##### 1- تحديد متغيرات نموذج الدراسة وتقييمها

باعتبار أن نموذج دراستنا نموذج معادلات آنية، وبالتالي توظف هذه الدراسة نوعين من المتغيرات، متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، وبالرجوع إلى صيغة نموذج الدراسة الذي تطرقنا إليه سابقاً فإن متغيرات النموذج هي:

##### أ- المتغيرات الداخلية:

- أداء المصارف الإسلامية: يمكن عرض مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018 في الجدول التالي:

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

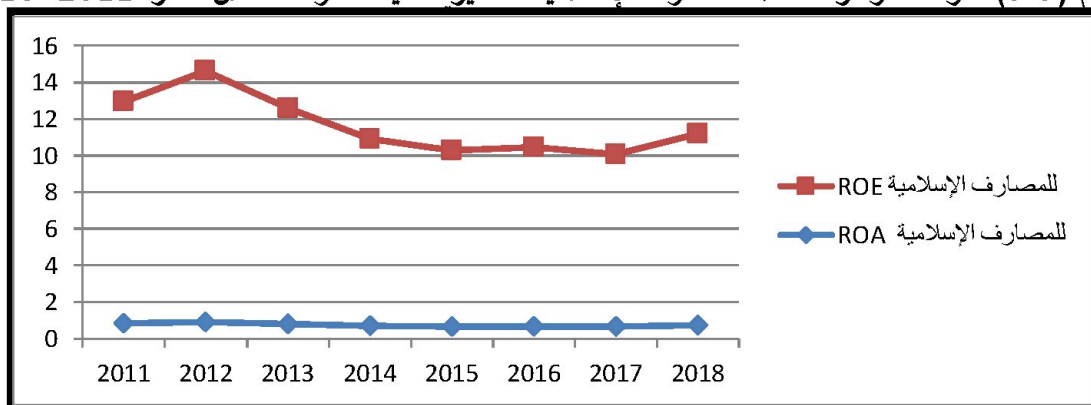
الجدول رقم (11.5): مؤشرات أداء المصارف الإسلامية المالية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

المصرف الإسلامي	مؤشر الأداء	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المتوسطة خلال الفترة
AffinisIslamic	ROA	0.47	0.66	0.49	0.53	0.65	0.79	0.51	0.5	0.56
	ROE	10.35	13	8.67	9.02	9.82	10.66	6.1	6.26	9.24
AmIslamic	ROA	1.01	0.92	0.7	0.63	0.6	0.68	0.65	0.79	0.75
	ROE	14.24	13.44	10.55	9.94	9.2	9.21	7.66	9.02	10.41
Bank Islam	ROA	1.11	1.23	1.21	1.15	1.06	1.01	1	0.98	1.09
	ROE	12.83	14.5	15.11	14.47	13.07	12.62	12.12	11.6	13.29
Bank Muamalat	ROA	0.44	0.81	0.74	0.42	0.59	0.65	0.77	0.77	0.65
	ROE	6.09	11.09	9.07	4.96	6.85	7.25	8.18	7.72	7.65
CIMB Islamic	ROA	0.78	0.85	0.73	0.79	0.77	0.9	0.84	0.91	0.82
	ROE	18.06	19.41	15	14	12.67	14.85	15.05	16.83	15.73
Hang Leong Islamic	ROA	0.55	0.88	1.04	1.06	0.89	0.81	0.83	0.94	0.88
	ROE	7.8	14.6	17.86	15.94	12.54	11.38	11.62	13.19	13.12
Maybank Islamic	ROA	1.11	1.07	0.97	0.86	0.83	0.79	0.9	0.92	0.93
	ROE	19.26	20.48	19.11	16.43	15.65	15.42	18.88	19.97	18.15
Public Islamic	ROA	1.49	1.4	1.12	0.97	0.81	0.85	0.77	0.8	1.03
	ROE	20.88	18.69	14.63	13.5	12.13	12.35	10.56	10.86	13.94
Al Rajhi Banking	ROA	0.51	0.21	0.05	0.07	0.16	0.09	0.13	0.14	0.17
	ROE	4.11	1.88	0.44	0.67	1.62	0.92	1.46	1.59	1.59
HSBC Amanah	ROA	0.97	1.18	1.08	0.92	0.68	0.46	0.51	0.85	0.83
	ROE	11.19	13.73	12.99	11.36	8.81	5.48	5.51	9.64	9.82
Standard Chartered Saadiq	ROA	0.72	1	0.62	0.12	0.14	0.31	0.28	0.55	0.47
	ROE	9.19	13.61	9.19	1.85	2.56	5.43	3.8	6.62	6.53
RHB Islamic	ROA	0.68	0.65	0.61	0.69	0.64	0.71	0.71	0.72	0.68
	ROE	11.39	10.27	8.95	10.48	10.73	11.97	11.78	11.82	10.92
القيمة المتوسطة للمصارف الإسلامية عينة الدراسة	ROA	0.82	0.91	0.78	0.68	0.65	0.67	0.66	0.74	0.74
	ROE	12.11	13.72	11.79	10.22	9.64	9.79	9.39	10.43	10.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Bankscope وبرنامج MS Excel.

يمكن توضيح بيانات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3.5): متوسط مؤشرات أداء المصارف الإسلامية المالية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (11.5).

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن متوسط ROE للمصارف الإسلامية الماليزية شهد ارتفاعاً من سنة 2011 إلى سنة 2012 أين بلغ أكبر قيمة بـ 13,72% ونسبة نمو بلغت 13.30% عن سنة 2011، ليشهد بعدها إنخفاضاً مستمر من سنة لأخرى عدا سنة 2016 و 2018 أين شهد ارتفاعاً مقارنة بسابقتها؛ من جهة أخرى شهد متوسط ROA هو الأخر نفس مسار تطور متوسط ROE (ارتفاعاً وإنخفاضاً) خلال الفترة المدروسة.

### - الحصة السوقية للمصارف الإسلامية؛

- **تركيز السوق المصرفي:** تم التطرق للحصة السوقية من القروض للمصارف الإسلامية الماليزية وتركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018 من خلال الجدول رقم (8.4) في الفصل الرابع.

- **الكفاءة:** إعتدنا سابقاً من هذا الفصل في تقييم كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية على نوعين من الكفاءة وهي كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل، والقيم الخاصة بها موجودة في الجدول رقم (8.5).

ب- **المتغيرات الخارجية:** وتشمل كل من متغيرات الاقتصاد ومتغيرات المصرف وتمثل في:

- **متغيرات الاقتصاد:** وتشمل كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حجم سوق الودائع (MARDEP)، معدل التضخم السنوي للدولة (Inf)، والجدول التالي يبين تطور المتغيرات الكلية للاقتصاد الماليزي المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (12.5): تطور المتغيرات الكلية للاقتصاد الماليزي المستخدمة في الدراسة

السنة	معدل التضخم INF (معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويًا))	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GGDP (% سنويًا)	حجم سوق الودائع MARDEP (مليون رنجت ماليزي)
2011	5,41	5,29	1298912,6
2012	1,00	5,47	1408315,2
2013	0,17	4,69	1525248,7
2014	2,47	6,01	1645907,3
2015	1,22	5,09	1682534,1
2016	1,66	4,45	1711095,8
2017	3,80	5,74	1781699,9
2018	0,71	4,34	1944896,9

المصدر: بيانات البنك الدولي وبيانات المصرف المركزي الماليزي.

- **متغيرات المصرف:** وتشمل كل من: حجم المصرف (Size) وقيمة أداء المصرف خلال السنة t-1  $(\pi_{it-1})$ . القيم الخاصة بهذه المتغيرات موجودة في الملحق رقم (4).

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

### 2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات نموذج الدراسة

يجب الإشارة هنا إلى أنه تم القيام بتغييرات بإدخال اللوغاريتم على كل متغيرات الدراسة نظرا لإختلاف طبيعتها.

#### الجدول رقم (13.5): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة (حالة ماليزيا)

المتغير	نوع الإختبار	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الثاني
LROA	ADF	44.3220 0,0070	/	/
	IPS	-2,13277 0,0165	/	/
LROE	ADF	56.5972 0,0002	/	/
	IPS	-3.40606 0,0003	/	/
LMC	ADF	53.0221 0,0006	/	/
	IPS	-3.31397 0,0005	/	/
Lconc	ADF	4,35950 1,0000	2.82337 1.000	9.85145 0,0099
	IPS	2.45270 0,9929	3.08354 0,9990	1,22171 0,0088
Lsize	ADF	22,7226 0,5362	59,5515 0,0001	/
	IPS	1,49167 0,9321	-3,92964 0,0000	/
LGGDP	ADF	95.3850 0,0000	/	/
	IPS	-6.58522 0,0000	/	/
Linf	ADF	43.3031 0,0092	/	/
	IPS	-2.05585 0,0199	/	/
Lmarkdep	ADF	11.1479 0.9879	13.0793 0,9648	6,95234 0,0099
	IPS	0.94275 0,8271	0.69990 0,7580	1,78333 0,0097

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن أغلب متغيرات الدراسة هي متغيرات مستقرة عند المستوى 0، أما المتغيرين Con و MARDEP فهما مستقران عند الفرق الثاني.

#### ثانيا: إختبار التحديد لنموذج الدراسة

وذلك من خلال إختبار شرطي الترتيب والترتبة لنموذج الدراسة الذي يكتب كما يلي:



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

$$\pi_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Conc}_t + \alpha_2 \text{MS}_{it} + \alpha_3 \text{CEFF}_{it} + \alpha_4 \text{APEFF}_{it} + \alpha_5 \pi_{it-1} + \varepsilon_{it} \dots (5.11)$$

$$\text{Conc}_t = \beta_0 + \beta_1 \pi_{it-1} + \beta_2 \text{CEFF}_{it} + \beta_3 \text{APEFF}_{it} + \beta_4 \text{MARDEP}_t + \beta_5 \text{GDPP}_t + \varepsilon_{it} \dots (5.12)$$

$$\text{MS}_{it} = \theta_0 + \theta_1 \pi_{it-1} + \theta_2 \text{CEFF}_{it} + \theta_3 \text{APEFF}_{it} + \theta_4 \text{Size}_{it} + \varepsilon_{it} \dots (5.13)$$

$$\text{CEFF}_{it} = \mu_0 + \mu_1 \pi_{it-1} + \mu_2 \text{Conc}_t + \mu_3 \text{MS}_{it} + \mu_4 \text{Size}_{it} + \varepsilon_{it} \dots (5.14)$$

$$\text{APEFF}_{it} = \Phi_0 + \Phi_1 \pi_{it-1} + \Phi_2 \text{Conc}_t + \Phi_3 \text{MS}_{it} + \Phi_4 \text{INF}_t + \Phi_5 \text{GDPP}_t + \varepsilon_{it} \dots (5.15)$$

**1- إختبار شرط الترتيب للنموذج:** إن عملية إختبار شرط الترتيب للنموذج تعتمد على إختبار شرط الترتيب لكل معادلة من معادلات النموذج؛ ومن أجل إختبار شرط الترتيب لكل معادلة فإننا نقوم بحساب عدد المتغيرات المحددة مسبقاً (الخارجية والمرتدة زمنياً) في نموذج الدراسة K وعدد المتغيرات المحددة مسبقاً في المعادلة المراد تشخيصها k وعدد المتغيرات الداخلية في المعادلة المراد تشخيصها m، ثم نقوم بإختبار شرط الترتيب الذي يكون على الشكل التالي:  $K-k \geq m-1$

يتضح من نموذج الدراسة أنه يتكون من خمسة متغيرات داخلية هي:  $\pi_{it}, \text{Conc}_t, \text{MS}_{it}, \text{CEFF}_{it}, \text{APEFF}_{it}$  وستة متغيرات محددة مسبقاً هي:  $\text{MARDEP}_t, \text{GDPP}_t, \text{Size}_{it}, \pi_{it-1}, \text{INF}_t$  والقيمة الثابتة C.

بتطبيق هذا الشرط على كامل المعادلات أفرزنا النتائج المدونة على الجدول الآتي:

الجدول رقم (14.5): نتائج إختبار شرط الترتيب لنموذج الدراسة

المعادلة	معطيات المعادلة	إتجاه الشرط	الحكم
1	$K=6 ; k=2 ; m=5$	$6-2=5-1$	المعادلة تامة التحديد
2	$K=6 ; k=4 ; m=3$	$6-4=3-1$	المعادلة تامة التحديد
3	$K=6 ; k=3 ; m=3$	$6-3>3-1$	المعادلة زائدة التحديد
4	$K=6 ; k=3 ; m=3$	$6-3>3-1$	المعادلة زائدة التحديد
5	$K=6 ; k=4 ; m=3$	$6-4=3-1$	المعادلة تامة التحديد

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعادلات الخمسة لنموذج الدراسة كانت تامة وزائدة التحديد وبالتالي يمكن القول إن نموذج دراستنا هو نموذج زائد التحديد.

**2- إختبار شرط الرتبة للنموذج:** من أجل تحديد شرط الرتبة للنموذج نتبع الخطوات التالية:

- تحويل معادلات النموذج إلى معادلات صفرية فإن النموذج يصبح على الشكل التالي:

الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

$$\pi_{it} - \alpha_0 - \alpha_1 Conc_t - \alpha_2 MS_{it} - \alpha_3 CEFF_{it} - \alpha_4 APEFF_{it} - \alpha_5 \pi_{it-1} = \varepsilon_{it} \dots (5.34)$$

$$Conc_t - \beta_0 - \beta_1 \pi_{it-1} - \beta_2 CEFF_{it} - \beta_3 APEFF_{it} - \beta_4 MARDEP_t - \beta_5 GDPP_t = \varepsilon_{it} \dots (5.35)$$

$$MS_{it} - \theta_0 - \theta_1 \pi_{it-1} - \theta_2 CEFF_{it} - \theta_3 APEFF_{it} - \theta_4 Size_{it} = \varepsilon_{it} \dots (5.36)$$

$$CEFF_{it} - \mu_0 - \mu_1 \pi_{it-1} - \mu_2 Conc_t - \mu_3 MS_{it} - \mu_4 Size_{it} = \varepsilon_{it} \dots (5.37)$$

$$APEFF_{it} - \Phi_0 - \Phi_1 \pi_{it-1} - \Phi_2 Conc_t - \Phi_3 MS_{it} - \Phi_4 INF_t - \Phi_5 GDPP_t = \varepsilon_{it} \dots (5.38)$$

- تشكيل جدول معالم أو معاملات النموذج: تكتب كل معالم متغيرات النموذج في جدول، وتمثل أسطره المعادلات والدوال - كما هي مرتبة- بينما أعمدته تمثل المتغيرات على الشكل التالي:

الجدول رقم (15.5): معاملات نموذج المعادلات الآتية محل الدراسة

المعادلة	$\pi_{it}$	$Conc_t$	$MS_{it}$	$CEFF_{it}$	$APEFF_{it}$	$\pi_{it-1}$	$Size_{it}$	$MARDEP_t$	$GDPP_t$	$INF_t$
1	1	$-\alpha_1$	$-\alpha_2$	$-\alpha_3$	$-\alpha_4$	$-\alpha_5$	0	0	0	0
2	0	1	0	$-\beta_2$	$-\beta_3$	$-\beta_1$	0	$-\beta_4$	$-\beta_5$	0
3	0	0	1	$-\theta_2$	$-\theta_3$	$-\theta_1$	$-\theta_4$	0	0	0
4	0	$-\mu_2$	$-\mu_3$	1	0	$-\mu_1$	$-\mu_4$	0	0	0
5	0	$-\Phi_2$	$-\Phi_3$	0	1	$-\Phi_1$	0	0	$-\Phi_5$	$-\Phi_4$

المصدر: من إعداد الطالبة.

- بعد تشكيل الجدول نقوم بتشكيل مصفوفة  $A_i$  خاصة بكل معادلة من معادلات النموذج، وذلك من خلال إختيار أعمدة الجدول التي تحتوي على قيم معدومة في السطر الخاص بالمعادلة محل الإختبار، حيث نختار العمود المعني مع حذف القيمة المعدومة الموجودة في سطر المعادلة محل الإختبار؛

- بعد تشكيل المصفوفة نقوم بحساب رتبة المصفوفة  $rang A_i$  ( أقل قيمة بين عدد الأعمدة وعدد الأسطر) ونقارنها بـ  $(g-1)$ ، حيث  $g$  تمثل عدد المتغيرات الداخلية في نموذج المعادلات الآتية والمساوية لـ 5، وبتطبيق هذين الشرطين على كامل معادلات النموذج أفرزنا النتائج المدونة على الجدول الآتي:

الجدول رقم (16.5): نتائج إختبار شرط الرتبة لنموذج الدراسة

المعادلة	المصفوفة $A_i$	رتبة المصفوفة $\text{rang } A_i$	إتجاه الشرط	الحكم
1	$A_1 = \begin{bmatrix} 0 & -\beta_4 & -\beta_5 & 0 \\ -\theta_4 & 0 & 0 & 0 \\ -\mu_4 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -\Phi_5 & -\Phi_4 \end{bmatrix}$	عدد الأعمدة: 4. عدد الأسطر: 4. رتبة المصفوفة هو 4.	$\text{Rang } A_1 = 4 = 5 - 1$	المعادلة تامة التحديد
2	$A_2 = \begin{bmatrix} 1 & -\alpha_2 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & -\theta_4 & 0 \\ 0 & -\mu_3 & -\mu_4 & 0 \\ 0 & -\Phi_3 & 0 & -\Phi_4 \end{bmatrix}$	عدد الأعمدة: 4. عدد الأسطر: 4. رتبة المصفوفة هو 4.	$\text{Rang } A_2 = 4 = 5 - 1$	المعادلة تامة التحديد
3	$A_3 = \begin{bmatrix} 1 & -\alpha_1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & -\beta_4 & -\beta_5 & 0 \\ 0 & -\mu_2 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -\Phi_2 & 0 & -\Phi_5 & -\Phi_4 \end{bmatrix}$	عدد الأعمدة: 5. عدد الأسطر: 4. رتبة المصفوفة هو 4	$\text{Rang } A_3 = 4 = 5 - 1$	المعادلة تامة التحديد
4	$A_4 = \begin{bmatrix} 1 & -\alpha_4 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -\beta_3 & -\beta_4 & -\beta_5 & 0 \\ 0 & -\theta_3 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & -\Phi_5 & -\Phi_4 \end{bmatrix}$	عدد الأعمدة: 5. عدد الأسطر: 4. رتبة المصفوفة هو 4	$\text{Rang } A_4 = 4 = 5 - 1$	المعادلة تامة التحديد
5	$A_5 = \begin{bmatrix} 1 & -\alpha_3 & 0 & 0 \\ 0 & -\beta_2 & 0 & -\beta_4 \\ 0 & -\theta_2 & -\theta_4 & 0 \\ 0 & 1 & -\mu_4 & 0 \end{bmatrix}$	عدد الأعمدة: 4. عدد الأسطر: 4. رتبة المصفوفة هو 4	$\text{Rang } A_4 = 4 = 5 - 1$	المعادلة تامة التحديد

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل معادلات النموذج تامة التحديد، وبالتالي فإنه يمكن القول أن نموذج المعادلات الآتية المعتمد في الدراسة هو نموذج تام التحديد بالرغم من أن شرط الترتيب يشير إلى أن النموذج زائد التحديد إلا أن شرط الرتبة يعتبر شرطا كافيا.

### ثالثا: نتائج تقدير معالم نموذج Berger و إختباره إحصائيا

توصلنا من خلال المطلب السابق إلى أن نموذج المعادلات الآتية المستخدم في الدراسة تام التحديد، لذلك فإنه يمكن تقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two stage least square) TSLS بالنظر لجودة مقدراتها. وهذا النوع من نماذج التقدير يتطلب تحديد مجموعة من متغيرات الأداة (IV) Instrumental variables وهي:  $\text{Conc}_t$ ،  $\text{MC}_{it}$ ،  $\text{Ceff}_{it}$ ،  $\text{APEff}_{it}$ ،  $\text{Size}$ ،  $\text{Markdep}$ ،  $\text{Inf}$ ،  $\text{GDPP}$  والجدول التالي يبين نتائج التقدير لمعاملات النموذج:

الجدول رقم (17.5): نتائج تقدير معاملات نموذج دراسة حالة ماليزيا

Estimation Method : Two-Stage Least Squares							
Date:10/01/2021 Time:09:27							
Sample:2011/2018							
Included observations:96							
Total system (balanced) observations : 480							
Instrument specification: $\pi(-1)$ GDDP INF Size MARDEP CEFF MC CONC APEFF							
Dependent variable $\pi$ : LROA				Dependent variable $\pi$ : LROE			
Equation 1 : $\pi = C(1)+C(2)*LCONC+C(3)*LMS +C(4)*LCEFF+C(5)*LAPEFF+C(6)*L\pi(-1)$							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(1)	-0.694109	-1.878924	0.0635	C(1)	0.328196	0.793486	0.4296
C(2)	-1.790343	-1.353691	0.1792	C(2)	-0.854631	-0.607978	0.5447
C(3)	-0.193962	-2.775558	0.0670	C(3)	-0.130246	-1.795111	0.0760
C(4)	0.029455	0.211148	0.8332	C(4)	0.237864	1.557786	0.1228
C(5)	0.319791	4.670945	0.0000	C(5)	0.371630	4.748643	0.0000
C(6)	0.504658	6.180025	0.0000	C(6)	0.501676	6.024445	0.0000
R-Squared	0.793173	Mean dependent var	-0.192449	R-Squared	0.825943	Mean dependent var	0.958719
Adjusted R-Squared	0.781683	S.D. Dependent var	0.279720	Adjusted R-Squared	0.816273	S.D. Dependent var	0.323418
S.E. of regression	0.130698	Sum Squared resid	1.537369	S.E. of regression	0.138628	Sum Squared resid	1.729598
Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	1.840206	Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	1.822951
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.167598	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.024569
Equation2 : $LCONC=C(7)+C(8)*L\pi(-1)+C(9)*LCEFF +C(10)*LAPEFF+C(11)*LMARDEP+C(12)*LGDDP$							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(7)	0.888795	3.650003	0.0004	C(7)	0.869008	3.492631	0.0007
C(8)	-0.007598	-1.570137	0.1199	C(8)	-0.005173	-1.086711	0.2801
C(9)	-8.27E-05	-0.010170	0.9919	C(9)	0.002295	0.271267	0.7868
C(10)	0.002838	0.978576	0.3304	C(10)	0.002903	0.825933	0.4110
C(11)	-0.109525	-6.734263	0.0000	C(11)	-0.107073	-6.562134	0.0000
C(12)	0.058885	3.438709	0.0009	C(12)	0.059543	3.454903	0.0008
R-Squared	0.476674	Mean dependent var	-0.581856	R-Squared	0.469302	Mean dependent var	-0.581856
Adjusted R-Squared	0.447600	S.D. Dependent var	0.023639	Adjusted R-Squared	0.439819	S.D. Dependent var	0.023639
S.E. of regression	0.017569	Sum Squared resid	0.027781	S.E. of regression	0.017693	Sum Squared resid	0.028173
Prob (F-statistic)	0.00000	Durbin-Watson sta	1.117779	Prob (F-statistic)	0.00000	Durbin-Watson sta	1.117609
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.00000
Equation 3 : $MS = C(13)+C(14)*\pi(-1)+C(15)*CEFF+C(16)*APEFF +C(17)*Size$							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(13)	-21.06456	-33.03260	0.0000	C(13)	-21.01549	-31.98984	0.0000
C(14)	0.087457	2.128165	0.0360	C(14)	0.062810	1.601018	0.1128
C(15)	0.149925	2.191273	0.0310	C(15)	0.120341	1.690241	0.0944
C(16)	0.031251	0.929251	0.3552	C(16)	0.035998	0.985338	0.3271
C(17)	0.984194	27.90161	0.0000	C(17)	0.970352	28.24021	0.0000
R-Squared	0.973022	Mean dependent var	-4.401064	R-Squared	0.972455	Mean dependent var	-4.401064
Adjusted R-Squared	0.971836	S.D. Dependent	0.880022	Adjusted R-Squared	0.971245	S.D. Dependent	0.880022



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

Squared		var		Squared		var	
S.E. of regression	0.147685	Sum Squared resid	1.984798	S.E. of regression	0.149229	Sum Squared resid	2.026500
Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	0.360146	Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	0.339018
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000
<b>Equation 4 :CEFF = C(18)+C(19)*π (-1)+C(20)*CONC+C(21)*MS+C(22)*Size</b>							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(18)	11.39310	3.099499	0.0026	C(18)	10.14737	2.564283	0.0120
C(19)	-0.238255	-4.818711	0.0000	C(19)	-0.136119	-2.731080	0.0076
C(20)	-2.000152	-1.748330	0.0838	C(20)	-1.898526	-1.535462	0.1281
C(21)	0.445432	2.495524	0.0144	C(21)	0.349124	1.824664	0.0713
C(22)	-0.661048	-3.641976	0.0004	C(22)	-0.585902	-3.014699	0.0033
R-Squared	0.594369	Mean dependent var	-0.612858	R-Squared	0.529436	Mean dependent var	-0.612858
Adjusted R-Squared	0.576539	S.D. Dependent var	0.371038	Adjusted R-Squared	0.508752	S.D. Dependent var	0.371038
S.E. of regression	0.241449	Sum Squared resid	5.305069	S.E. of regression	0.260057	Sum Squared resid	6.154299
Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	0.149507	Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	0.071334
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000
<b>Equation 5 :APEFF = C(23)+C(24)*π (-1)+C(25)*CONC+C(26)*MS+C(27)*INF+ C(28)*GDPP</b>							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(23)	4.259097	2.014300	0.0470	C(23)	1.033520	0.469247	0.6400
C(24)	0.927697	8.546165	0.0000	C(24)	0.873257	8.423069	0.0000
C(25)	1.580735	0.599273	0.5505	C(25)	0.627575	0.235044	0.8147
C(26)	0.892769	11.48343	0.0000	C(26)	0.792501	9.182985	0.0000
C(27)	0.069779	1.058229	0.2928	C(27)	0.091209	1.363320	0.1762
C(28)	-0.371856	-0.602331	0.5485	C(28)	-0.442516	-0.710987	0.4789
R-Squared	0.851892	Mean dependent var	-1.575397	R-Squared	0.849969	Mean dependent var	-1.575397
Adjusted R-Squared	0.843663	S.D. Dependent var	1.330873	Adjusted R-Squared	0.841634	S.D. Dependent var	1.330873
S.E. of regression	0.526219	Sum Squared resid	24.92162	S.E. of regression	0.529623	Sum Squared resid	25.24506
Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	0.450174	Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	0.430466
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

### رابعاً: تحليل نتائج تقدير نموذج Berger في السوق المصرفي الماليزي

تحاول المعادلة رقم (1) تفسير أداء المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفي الماليزي عبر مجموعة من المتغيرات المفسرة له، أظهرت النتائج أن النموذج قام بتفسير 79.31% من التغير في مؤشر الأداء المعبر عنه بمعدل العائد على الأصول ROA و 82.59% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية ROE، كما نلاحظ من خلال النتائج أن العلاقة بين المتغير التابع وهو مؤشر الأداء بالمتغيرات المفسرة له كانت تقريبا نفسها سواء باستخدام مؤشر الأداء ROA أو ROE، حيث



## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

نلاحظ وجود علاقة معنوية طردية وقوية بين مؤشرات الأداء وكل من متغير كفاءة الربح البديل وقيمة أداء المصرف خلال السنة السابقة مما يدل على قدرة هذه المتغيرات على التأثير على مؤشرات الأداء (ROA,ROE)، فإذا زادت كفاءة الربح البديل بـ 1% زاد أداء المصرف الإسلامي (ROA) بـ 0.32% و(ROE) بـ 0.37%. كما أنه إذا زاد أداء المصرف خلال السنة السابقة بـ 1% زاد مستوى أداء المصرف خلال السنة الحالية بـ 0.50%.

يتضح من خلال نتائج المعادلة الأولى عدم تحقق فرضية SCP الهيكل - السلوك - الأداء التقليدية فمتغير تركيز السوق المصرفي الماليزي كان له أثر سالب غير معنوي على مؤشرات الأداء (ROA,ROE)، و بالتالي نستبعد فرضية التحالف بين المصارف الأكثر تركيزاً في السوق المصرفي الماليزي الذي يسهم في تحقيق مستوى أداء مرتفع للمصارف ككل في السوق ومن بينها المصارف الإسلامية. كما تبين النتائج عدم تحقق فرضية قوة السوق النسبية RMP أو ما يسمى بفرضية الكفاءة التقليدية والتي تعني أن أكثر المنظمات كفاءة معبراً عنها بالحصة السوقية تحقق معدلات أداء مرتفعة، بسبب وجود أثر سالب وغير معنوي لمتغير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء، والتي تعني أنه كلما زادت الحصة السوقية للمصارف الإسلامية كلما ساهم ذلك في تحسين مؤشرات الأداء الخاصة بها.

أما المعادلة رقم (2) فتحاول تفسير تركيز السوق المصرفي الماليزي عبر مجموعة من المتغيرات المفسرة له، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر حوالي 47% من التغير في تركيز السوق المصرفي، حيث كان لهذا الأخير علاقة معنوية عكسية مع حجم سوق الودائع وعلاقة معنوية طردية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما وجدنا علاقة غير معنوية وضعيفة بين تركيز السوق المصرفي الماليزي وكل من كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية، مما يدل على أن التغير في تركيز السوق المصرفي لم يكن سببه الرئيس كفاءة التكلفة وكفاءة الربح التي تتمتع بها المصارف الإسلامية الماليزية. و إنما يمكن أن يكون لأسباب أخرى قد تكون بسبب الكفاءة المحققة من طرف المصارف التقليدية في السوق المصرفي الماليزي، كما أن قدم المصارف التقليدية في السوق المصرفي الماليزي مكنتها من كسب حصة سوقية ومكانة في السوق المصرفي والعكس بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تعتبر تجربتها جديدة مقارنة بالمصارف التقليدية لم تمكنها من كسب حصة سوقية كبيرة تمكنها من الدخول ضمن أكبر المصارف في السوق رغم التطور السريع لهذا النوع من المصارف في السوق، إضافة إلى حجم أصول المصارف الإسلامية التي كانت ضعيفة.

بالنسبة للمعادلة رقم (3) فتحاول تفسير الحصة السوقية للمصارف الإسلامية عبر مجموعة من المتغيرات المفسرة لها، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر 97% من التغير في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة كانت لديها علاقة معنوية مع متغير تفسيري واحد فقط هو حجم المصرف حيث كانت هذه العلاقة طردية وقوية فإذا زاد حجم المصرف الإسلامي بـ 1% زادت الحصة السوقية له بنسبة 0.98%. وهو كما يؤكد التحليل المقدم حول التركيز فصغر حجم أصول المصارف الإسلامية حدثت من كسبها حصة سوقية كبيرة في السوق المصرفي الماليزي.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

تؤكد نتائج المعادلة الثانية والثالثة عدم تحقق فرضية الكفاءة-هيكل بسبب عدم تحقق أثر موجب ومعنوي لمتغيرات الكفاءة (كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل) في المعادلة الخاصة بالتركيز والمعادلة الخاصة بالحصة السوقية. و بالتالي يمكن القول أن كفاءة المصارف الإسلامية في ماليزيا لم تكن في المستوى الذي يسمح لها بزيادة قوتها السوقية والتي يمكن أن تساهم في زيادة التركيز داخل السوق. فالمصارف التي لها قدرة فائقة على تقليل تكاليف الإنتاج تساهم في زيادة ربحية المصارف ذات الكفاءة المرتفعة.

بالنسبة للمعادلة رقم (4) التي تحاول تفسير كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية عبر مجموعة من المتغيرات المفسره لها، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر 59% من التغير في كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة كانت لديها علاقة معنوية مع متغيرين تفسيريين هما قيمة أداء المصرف الإسلامي خلال السنة الماضية وحجم المصرف الإسلامي، حيث كانت هذه العلاقة عكسية و قوية فإذا زاد حجم المصرف الإسلامي ب 1% إنخفضت كفاءة تكلفته بنسبة 0.66%.

توضح نتائج المعادلة رقم (5) المتغيرات المفسرة لكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر حوالي 85% من التغير في كفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة كانت لديها علاقة معنوية مع متغيرين مفسرين هما قيمة أداء المصرف الإسلامي خلال السنة الماضية والحصة السوقية له، حيث كانت هذه العلاقة طردية وقوية فإذا زاد أداء المصرف خلال السنة الماضية ب 1% زادت كفاءة الربح البديل للمصرف ب 0.92%، أما إذا زادت الحصة السوقية للمصرف الإسلامي ب 1% زادت كفاءة الربح البديل ب 0.89%.

توضح نتائج المعادلة الرابعة والخامسة عدم تحقق فرضية الحياة الهادئة بسبب عدم تحقق أثر سالب ومعنوي لمتغيرات قوة السوق (التركيز و الحصة السوقية) في المعادلة الخاصة بكفاءة التكلفة و كفاءة الربح البديل.

### المطلب الثاني: تقدير معالم نموذج Berger في السوق المصرفي الإماراتي

أولاً: تحديد وتقييم متغيرات نموذج الدراسة (نموذج Berger)، دراسة إستقراريتها

#### 1- تحديد متغيرات نموذج الدراسة وتقييمها

أ- المتغيرات الداخلية:

- أداء المصارف الإسلامية: يمكن عرض مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018 في الجدول التالي:

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

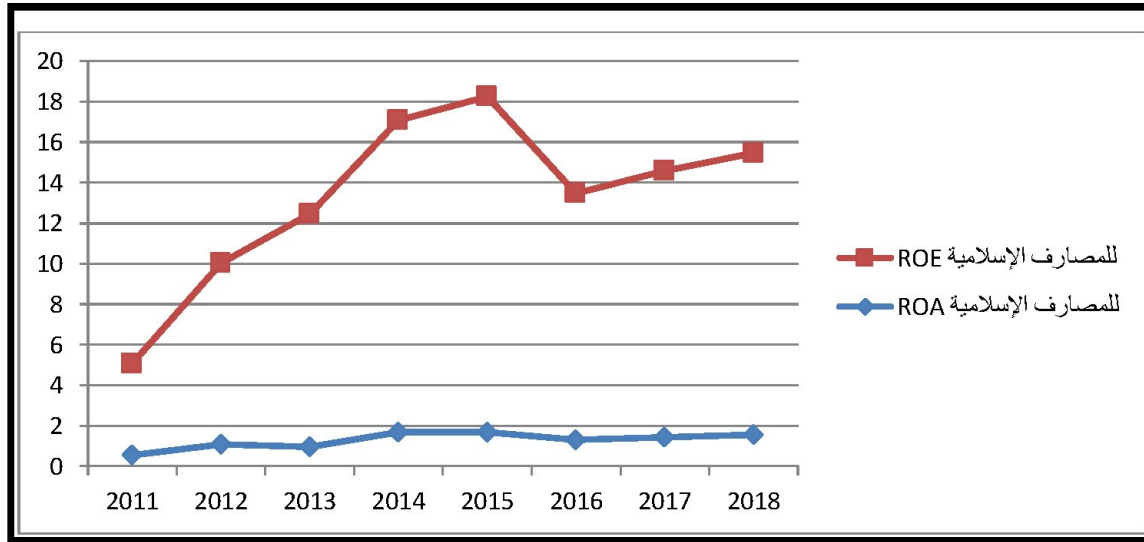
الجدول رقم (18.5): مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

المصرف الإسلامي	مؤشر الأداء	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المتوسطة خلال الفترة
DIB	ROA	1.17	1.28	1.62	2.36	2.81	2.49	2.36	2.32	2.05
	ROE	10.33	11.1	14.1	21	26.05	22.9	21.73	20.71	18.49
ADIB	ROA	1.55	1.5	1.53	1.63	1.68	1.62	1.87	2.01	1.67
	ROE	18.22	17.67	20.04	22.6	22.17	20.36	22.24	20.94	20.53
Emirates Islamic Bank	ROA	-1.97	0.27	0.36	0.88	1.33	0.19	1.16	1.54	0.47
	ROE	-18.1	3.18	4.12	8.42	13.36	1.79	10.03	12.73	4.44
SIB	ROA	1.42	1.51	1.53	1.58	1.47	1.46	1.33	1.23	1.44
	ROE	5.7	6.15	6.84	8.27	8.82	9.68	9.21	9.36	8.00
Noor bank	ROA	0.29	0.43	1.24	2.6	1.64	0.92	0.89	1.29	1.16
	ROE	2.51	3.65	11.04	23.72	16.53	8.28	6.62	10.14	10.31
Al hilal bank	ROA	0.67	0.88	1.25	0.21	0.25	0.29	0.32	0.24	0.51
	ROE	7.67	8.54	11.89	1.74	1.91	2.28	2.55	1.92	4.81
Ajman bank	ROA	0.17	0.71	0.17	0.78	0.96	0.83	0.74	0.8	0.65
	ROE	0.7	3.27	1.01	6.67	10.46	7.74	6.44	7.46	4.72
القيمة المتوسطة للمصارف	ROA	0.55	1.10	0.96	1.67	1.69	1.3	1.445	1.57	1.33
	ROE	4.51	8.93	11.51	15.40	16.55	12.17	13.14	13.88	11.88

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات Bankscope وبرنامج MS Excel.

يمكن توضيح بيانات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4.5): متوسط مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018



المصدر: من إعداد الطالبة إعتداع على الجدول رقم (18.5).

شهد متوسط ROE للمصارف الإسلامية الإماراتية إرتفاعا خلال الفترة 2011-2015 أين بلغ أكبر قيمة بـ 16,55% وبنسبة نمو بلغت 266,96% عن سنة 2011، لينخفض سنة 2016 نتيجة لتراجع مؤشر ROE لكل المصارف الإسلامية تقريبا (عدا مصرف الهلال الإسلامي ومصرف الشارقة الإسلامي) أين كان التراجع الكبير لمصرفي الإمارات

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الإسلامي ومصرف نور الإسلامي على التوالي، ليعاود الإرتفاع خلال السنوات اللاحقة؛ من جهة أخرى شهد متوسط ROA هو الآخر نفس مسار تطور متوسط ROE (إرتفاعاً وإنحفاً) خلال الفترة المدروسة عدا الإنخفاض الذي حدث سنة 2013 نتيجة لإنخفاض مؤشر ROA لمصرف عجمان بنسبة تراجع بلغت 76,06% مقارنة بنسبة 2012.

- الحصة السوقية للمصارف الإسلامية؛

- تركيز السوق المصرفي: تم التطرق للحصة السوقية من القروض للمصارف الإسلامية الإماراتية وتركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018 من خلال الجدول رقم (13.4) في الفصل الرابع.

- الكفاءة: إتمدنا سابقاً من هذا الفصل في تقييم كفاءة المصارف الإسلامية الإماراتية على نوعين من الكفاءة و هي كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل، و القيم الخاصة بها موجودة في الجدول رقم (10.5).

ب- المتغيرات الخارجية: وتشمل كل من متغيرات الاقتصاد ومتغيرات المصرف وتمثل في:

- متغيرات الاقتصاد: يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (19.5): تطور المتغيرات الكلية للاقتصاد الإماراتي المستخدمة في الدراسة

السنة	معدل التضخم INF (معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً))	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPP (% سنوياً)	حجم سوق الودائع MARDEP (مليون درهم إماراتي)
2011	13,17	6,93	1069700
2012	2,24	4,48	1167800
2013	-0,87	5,05	1278900
2014	-0,91	4,28	1421300
2015	-15,48	5,11	1471000
2016	-3,27	3,06	1563000
2017	5,50	2,37	1628000
2018	8,21	1,19	1756000

المصدر: بيانات البنك الدولي وبيانات البنك المركزي الإماراتي.

- متغيرات المصرف: تم الإعتماد على نفس متغيرات دراسة حالة ماليزيا، والقيم الخاصة بالمتغيرات موجودة في الملحق رقم (5).

## 2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نعرض نتائج دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي- أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

الجدول رقم (20.5): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة (حالة الإمارات العربية المتحدة)

عند الفرق الثاني	عند الفرق الأول	عند المستوى	نوع الإختبار	المتغير
/	/	31.7343 0,0044	ADF	L(ROA+θ)
/	/	-1.84668 0,0324	IPS	
/	/	42.7924 0,0001	ADF	L(ROE+θ)
/	/	-4.98895 0.0000	IPS	
36.5414 0,0009	20.3782 0,1187	18.1859 0,1984	ADF	LMC
-2,90245 0,0019	-0,97189 0,1656	0,06825 0,5272	IPS	
/	/	30.3853 0,0068	ADF	LConc
/	/	-2,23718 0,0126	IPS	
/	/	48,0195 0,0000	ADF	LSize
/	/	-5,92213 0,0000	IPS	
68.7483 0,0000	21.6455 0,0862	0,01382 1,0000	ADF	LGDP
-7.26223 0.0000	-1.19228 0,1166	7.08337 1,0000	IPS	
/	34.1390 0.0020	21.5672 0.0880	ADF	L(INF+θ)
/	-2.54068 0,0055	-1.27887 0,1005	IPS	
37.9725 0.0005	16.9827 0,2571	13.0573 0,5220	ADF	LMARKDEP
-2.99072 0.0014	-0.68315 0,2473	-0.29262 0,3849	IPS	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول، أما

المتغيرات MC، GDP و MARKDEP فهي مستقرة عند الفرق الثاني.

ثانياً: نتائج تقدير معالم نموذج Berger وإختباره إحصائياً



الجدول رقم (21.5): نتائج تقدير معاملات نموذج دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

Estimation Method : Two-Stage Least Squares							
Date:15/01/2021 Time:09:30							
Sample:2011/2018							
Included observations:56							
Total system (balanced) observations :280							
Instrument specification: $\pi(-1)$ GDPP INF Size MARDEP CEFF MC CONC APEFF							
Dependent variable $\pi$ : LROA				Dependent variable $\pi$ : LROE			
Equation 1 : $\pi = C(1)+C(2)*LCONC+C(3)*LMS +C(4)*LCEFF+C(5)*LAPEFF+C(6)*L\pi(-1)$							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(1)	0.458966	0.833028	0.4088	C(1)	2.345918	1.848119	0.0705
C(2)	-1.763272	-1.902826	0.0062	C(2)	-4.348350	-2.142252	0.0371
C(3)	0.060099	0.870560	0.3882	C(3)	0.241644	1.571384	0.1224
C(4)	-0.089002	-0.586992	0.5599	C(4)	0.007840	0.023601	0.9813
C(5)	-0.007275	-0.224355	0.8234	C(5)	0.030524	0.425236	0.6725
C(6)	0.360690	2.863093	0.0061	C(6)	0.134992	1.020629	0.3123
R-Squared	0.373292	Mean dependent var	1.387734	R-Squared	0.260606	Mean dependent var	3.310105
Adjusted R-Squared	0.310621	S.D. Dependent var	0.249815	Adjusted R-Squared	0.186667	S.D. Dependent var	0.507990
S.E. of regression	0.207418	Sum Squared resid	2.151121	S.E. of regression	0.458130	Sum Squared resid	10.49417
Prob (F-statistic)	0.000214	Durbin-Watson sta	1.665584	Prob (F-statistic)	0.008313	Durbin-Watson sta	1.284745
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.724171	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.655519
Equation2 : $LCONC=C(7)+C(8)*L\pi(-1)+C(9)*LCEFF +C(10)*LAPEFF+C(11)*LMARDEP+C(12)*LGDP$							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(7)	3.545931	6.546875	0.0000	C(7)	3.587392	6.764314	0.0000
C(8)	0.009557	0.665507	0.5088	C(8)	0.006988	1.047583	0.2999
C(9)	0.003180	0.268717	0.7893	C(9)	0.003412	0.303606	0.7627
C(10)	0.000259	0.118610	0.9061	C(10)	0.000395	0.182480	0.8559
C(11)	-0.269071	-7.115492	0.0000	C(11)	-0.272607	-7.358442	0.0000
C(12)	-0.069744	-6.313758	0.0000	C(12)	-0.070450	-6.445839	0.0000
R-Squared	0.523198	Mean dependent var	-0.341072	R-Squared	0.529306	Mean dependent var	-0.341072
Adjusted R-Squared	0.475518	S.D. Dependent var	0.031199	Adjusted R-Squared	0.482236	S.D. Dependent var	0.031199
S.E. of regression	0.022595	Sum Squared resid	0.025526	S.E. of regression	0.022449	Sum Squared resid	0.025199
Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	2.370922	Prob (F-statistic)	0.000000	Durbin-Watson sta	2.368621
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.000000
Equation 3 : $MS = C(13)+C(14)*\pi(-1)+C(15)*CEFF+C(16)*APEFF +C(17)*Size$							
	coefficient	t-statistic	Prob		coefficient	t-statistic	Prob
C(13)	-17.28073	-21.62953	0.0000	C(13)	-17.23747	-21.67668	0.0000
C(14)	-0.030500	-0.269092	0.7889	C(14)	0.019247	0.357974	0.7218
C(15)	-0.215331	-1.634209	0.1084	C(15)	-0.212161	-1.616582	0.1121
C(16)	-0.079697	-2.988177	0.0043	C(16)	-0.081149	-3.046397	0.0037
C(17)	0.760185	14.65967	0.0000	C(17)	0.751669	14.54762	0.0000
R-Squared	0.947481	Mean dependent var	-3.714807	R-Squared	0.947538	Mean dependent var	-3.714807
Adjusted R-	0.943361	S.D. Dependent	0.785123	Adjusted R-	0.943423	S.D. Dependent	0.785123

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

Squared	var	Squared	var		
S.E. of regression	0.186851	S.E. of regression	0.186749		
Prob (F-statistic)	0.000000	Prob (F-statistic)	0.000000		
Instrument rank	10	Instrument rank	10		
Equation 4 :CEFF = C(18)+C(19)*π (-1)+C(20)*CONC+C(21)*MS+C(22)*Size					
coefficient	t-statistic	Prob	coefficient	t-statistic	Prob
C(18)	3.053271	0.921459	C(18)	3.526087	1.054706
C(19)	-0.201796	-1.353115	C(19)	-0.041852	-0.579045
C(20)	-0.924116	-0.840362	C(20)	-0.793335	-0.714169
C(21)	0.052139	0.302262	C(21)	0.068567	0.392497
C(22)	-0.192689	-1.232306	C(22)	-0.221494	-1.412545
R-Squared	0.299163	Mean dependent var	R-Squared	0.278744	Mean dependent var
Adjusted R-Squared	0.244195	S.D. Dependent var	Adjusted R-Squared	0.222175	S.D. Dependent var
S.E. of regression	0.248086	Sum Squared resid	S.E. of regression	0.251674	Sum Squared resid
Prob (F-statistic)	0.000998	Durbin-Watson sta	Prob (F-statistic)	0.001951	Durbin-Watson sta
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)
Equation 5 :APEFF = C(23)+C(24)*π (-1)+C(25)*CONC+C(26)*MS+C(27)*INF+ C(28)*GDPP					
coefficient	t-statistic	Prob	coefficient	t-statistic	Prob
C(23)	-8.034332	-2.601934	C(23)	-7.669144	-2.405326
C(24)	0.863612	1.206749	C(24)	0.283990	0.819246
C(25)	-1.709464	-0.265544	C(25)	-1.986974	-0.306572
C(26)	-1.217680	-5.484597	C(26)	-1.180651	-5.338109
C(27)	-0.023048	-0.111756	C(27)	-0.037531	-0.181101
C(28)	-0.139589	-0.426305	C(28)	-0.167933	-0.511149
R-Squared	0.381471	Mean dependent var	R-Squared	0.371887	Mean dependent var
Adjusted R-Squared	0.319618	S.D. Dependent var	Adjusted R-Squared	0.309076	S.D. Dependent var
S.E. of regression	1.186777	Sum Squared resid	S.E. of regression	1.195935	Sum Squared resid
Prob (F-statistic)	0.000159	Durbin-Watson sta	Prob (F-statistic)	0.000225	Durbin-Watson sta
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	Instrument rank	10	Prob(J-statistic)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

### رابعاً: تحليل نتائج تقدير نموذج Berger في السوق المصرفي الإماراتي

تحاول المعادلة رقم (1) تفسير أداء المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفي الإماراتي عبر مجموعة من المتغيرات المفسرة له، أظهرت النتائج أن النموذج قام بتفسير 37.32% من التغير في مؤشر الأداء المعبر عنه بمعدل العائد على الأصول ROA و 26% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية ROE، حيث نلاحظ وجود علاقة معنوية وقوية بين مؤشرات الأداء ومتغير تفسيري واحد هو تركيز السوق المصرفي مما يدل على قدرة هذا المتغير على التأثير على مؤشرات الأداء

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

(ROA,ROE)، حيث أن هذه العلاقة كانت عكسية و قوية جدا بحيث كلما إنخفض تركيز السوق المصرفي الإماراتي زادت مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية ROA و ROE ب 1.76%، 4.34% على التوالي، وتفسير ذلك أن تركيز السوق المصرفي الإماراتي الذي كان عاليا خلال الفترة المدروسة إلا أنه شهد إنخفاضا خلال الفترة 2011-2015 بسبب تراجع الحصة السوقية لأكبر المصارف التقليدية في السوق لصالح المصارف الإسلامية خاصة صغيرة الحجم منها (راجع تطور الحصص السوقية للمصارف التقليدية والإسلامية في الجدول رقم (13.4) في الفصل الرابع)، مما أدى إلى تحسن مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف الإسلامية بسبب زيادة تعاملات هذه المصارف و ارتفاع النتيجة الصافية وتحقيق معدلات أداء مرتفعة. والعكس خلال الفترة 2016-2018 أين شهد تركيز السوق المصرفي الإماراتي إرتفاعا من خلال زيادة الحصة السوقية للمصارف التقليدية الكبيرة في السوق وتراجع تعاملات المصارف الإسلامية خاصة صغيرة الحجم وبالتالي إنخفاض في مؤشرات أداء المصارف الإسلامية. كما نلاحظ أن معدل العائد على الأصول إرتبط إيجابا بقيمته خلال السنة الماضية هذا الأخير كلما إرتفع ب 1% كلما زاد معدل العائد على الأصول الحالي ب 0.36%.

يتضح من خلال نتائج المعادلة الأولى عدم تحقق فرضية SCP الهيكل - السلوك - الأداء التقليدية فمتغير تركيز السوق المصرفي الإماراتي كان له أثر سالب معنوي على مؤشرات أداء المصارف الإسلامية (ROA,ROE)، و بالتالي نستبعد فرضية التحالف بين المصارف الأكثر تركزا في السوق المصرفي الإماراتي الذي يسهم في تحقيق مستوى أداء مرتفع للمصارف ككل في السوق ومن بينها المصارف الإسلامية. كما تبين النتائج عدم تحقق فرضية قوة السوق النسبية RMP بسبب وجود أثر موجب وغير معنوي لمتغير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء، والتي تعني أنه فقط المصارف الإسلامية ذات الحصص السوقية الكبيرة قادرة على تحقيق مؤشرات الأداء مرتفعة.

أما المعادلة رقم (2) فتحاول تفسير تركيز السوق المصرفي الإماراتي عبر مجموعة من المتغيرات المفسرة له، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر حوالي 52% من التغير في تركيز السوق المصرفي، حيث كان لهذا الأخير علاقة معنوية عكسية مع كل من حجم سوق الودائع و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما وجدنا علاقة غير معنوية وضعيفة بين تركيز السوق المصرفي الإماراتي وكل من كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في الإمارات، مما يدل على أن التغير في تركيز السوق المصرفي لم يكن سببه الرئيس كفاءة التكلفة وكفاءة الربح التي تتمتع بها المصارف الإسلامية في الإمارات. و إنما يمكن أن يكون لأسباب أخرى قد تكون بسبب الكفاءة المحققة من طرف المصارف التقليدية في السوق المصرفي الإماراتي، كما أن قدم المصارف التقليدية في السوق المصرفي الإماراتي مكنتها من كسب حصص سوقية ومكانة في السوق المصرفي والعكس بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تعتبر تجربتها جديدة مقارنة بالمصرفية التقليدية لم تمكنها من كسب حصص سوقية كبيرة تمكنها من الدخول ضمن أكبر المصارف في السوق رغم التطور السريع لهذا النوع من المصارف في هذا السوق، إضافة إلى حجم أصول المصارف الإسلامية التي كانت ضعيفة مقارنة بالمصارف التقليدية في السوق.

## الفصل الخامس...تحليل العلاقة: هيكل السوق المصرفي - أداء المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة

بالنسبة للمعادلة رقم (3) فتحاول تفسير الحصص السوقية للمصارف الإسلامية في الإمارات عبر مجموعة من المتغيرات المفسره لها، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر 97% من التغير في الحصص السوقية للمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة كانت لديها علاقة معنوية مع متغير تفسيري واحد فقط هو حجم المصرف حيث كانت هذه العلاقة طردية وقوية فإذا زاد حجم أصول المصرف الإسلامي بـ 1% زادت الحصة السوقية له بنسبة 0.98%. وهو كما يؤكد التحليل المقدم حول التركيز فصغر حجم أصول المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية حدث من كسبها حصص سوقية كبيرة في السوق المصرفي الإماراتي.

تؤكد نتائج المعادلة الثانية والثالثة عدم تحقق فرضية الكفاءة-هيكل بسبب عدم تحقق أثر موجب ومعنوي لمتغيرات الكفاءة (كفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل) في المعادلة الخاصة بالتركيز والمعادلة الخاصة بالحصة السوقية. وبالتالي يمكن القول أن كفاءة المصارف الإسلامية في الإمارات لم تكن في المستوى الذي يسمح لها بزيادة قوتها السوقية والتي يمكن أن تساهم في زيادة التركيز داخل السوق. فالمصارف التي لها قدرة فائقة على تقليل تكاليف الإنتاج تساهم في زيادة ربحية المصارف ذات الكفاءة المرتفعة.

بالنسبة للمعادلة رقم (4) التي تحاول تفسير التغير في كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية في الإمارات عبر مجموعة من المتغيرات المفسره لها، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر 29% من التغير في كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة لم تكن لديها أية علاقة مع أي متغير من المتغيرات المفسرة.

توضح نتائج المعادلة رقم (5) المتغيرات المفسرة لكفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية، أظهرت النتائج أن النموذج يفسر حوالي 38% من التغير في كفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة كانت لديها علاقة معنوية مع متغير تفسيري واحد هو الحصة السوقية، حيث كانت هذه العلاقة عكسية وقوية جدا فإذا زادت الحصة السوقية للمصرف الإسلامي بـ 1% انخفضت كفاءة الربح البديل بـ 1.21%.

توضح نتائج المعادلة الرابعة والخامسة عدم تحقق فرضية الحياة الهادئة بسبب عدم تحقق أثر سالب ومعنوي لمتغيرات قوة السوق (التركيز والحصة السوقية) في المعادلة الخاصة بكفاءة التكلفة وكفاءة الربح البديل.



خلاصة الفصل:

إستخدمنا في هذا الفصل نموذج Berger لتحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية في كل من دولة ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة و ذلك بإستخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في نموذج المعادلات الآنية و أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين، حيث تم في البداية تقييم الكفاءة المصرفية (كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح البديلة) بإستخدام نموذج SFA وكانت النتائج كما يلي:

كفاءة المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة كانت منخفضة، كما توصلنا إلى أن الكفاءة المحققة من طرف هذه المصارف في مجال تقليل التكاليف كانت أحسن من الكفاءة المحققة في مجال تعظيم الأرباح. كما أن كفاءة التكاليف كانت أحسن للمصارف الإسلامية الإماراتية مقارنة بالماليزية والعكس بالنسبة لكفاءة الربح البديل الذي كان أحسن بالنسبة للمصارف الماليزية مقارنة بالإماراتية.

لم تتحقق أي فرضية من فرضيات نموذج Berger لتحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي الماليزي وأداء المصارف الإسلامية الناشطة فيه. كان المحدد الرئيس لأداء المصارف الإسلامية في ماليزيا كفاءة الربح البديل والتي كانت تربط بين المتغيرين علاقة موجبة ومعنوية في إتجاهين، والمحدد الثاني أداء المصرف خلال السنة السابقة والذي كان له أثر موجب ومعنوي على أداء المصرف خلال السنة الحالية. كما توصلنا إلى أن زيادة حجم أصول المصرف الإسلامي من شأنه الزيادة في الحصة السوقية للمصرف من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية رغم تأثيره السلبي على كفاءة التكلفة من خلال الإرتفاع في هيكل تكاليف المصرف، إلا أن زيادة الحصة السوقية للمصرف الإسلامي تؤدي إلى تحسين كفاءة الربح البديل للمصرف الإسلامي والذي بدوره له أثر إيجابي على مؤشرات الأداء.

لم تتحقق أي فرضية من فرضيات نموذج Berger لتحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي الإماراتي وأداء المصارف الإسلامية الناشطة فيه. كان المحدد الرئيس لأداء المصارف الإسلامية في الإمارات هو تركيز السوق المصرفي الإماراتي والتي كانت تربط بين المتغيرين علاقة عكسية ومعنوية وفي اتجاه واحد. كما أن زيادة حجم المصرف الإسلامي من شأنه الزيادة في حصته السوقية، هذه الأخيرة التي لم تُستغل بشكل جيد لتحقيق كفاءة الأرباح.



خاتمة

يركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي على إطار جديد لتحليل الاقتصادي وهو ما يسمى بالتحليل البيئي Meso Analyse (التحليل القطاعي)، هذا المستوى من التحليل الواقع بين التحليل الجزئي للاقتصاد Micro Analyse (الاقتصاد الجزئي) والتحليل الكلي للاقتصاد Macro Analyse (الاقتصاد الكلي)، محور إهتمامه تحليل الأسواق والصناعات من حيث طبيعة هيكلها أو درجة المنافسة فيها ⇨ السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصناعية من حيث حجم الإنتاج والسعر ⇨ أداء المؤسسات داخل الصناعة من حيث معدل الربحية والكفاءة و التقدم التقني، من أجل الوصول إلى أحسن إستراتيجية تُمكن المؤسسات من حُسن التموقع داخل الصناعة التي تنتمي إليها وكذلك الوصول إلى أمثل تدخل للدولة للحفاظ على مصالح الأفراد وتحقيق الرفاهية الإجتماعية.

يعتبر نموذج الميكل - السلوك - الأداء (SCP) الإطار المرجعي للاقتصاد الصناعي، تجمع بين عناصر هذا النموذج علاقات سببية في إتجاهين (تأثر وتأثير)، وشكلت دراسة العلاقة هيكل-أداء محور اهتمام الباحثين منذ ظهور النموذج إلى يومنا هذا، وطبقت في أسواق عديدة منها السوق المصرفية.

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتطبيق منهج التحليل الاقتصادي الصناعي في سوقان مصرفيان تميزا بتطور كبير للمصارف الإسلامية فيها وهي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، من أجل الوقوف على طبيعة هيكل السوق المصرفي في الدولة وعلاقته بأداء المصارف الإسلامية الناشطة في السوق خلال الفترة الزمنية 2011-2018 باستخدام أحد أهم النماذج المستخدمة لتحليل هذه العلاقة وهو نموذج Berger الذي طوره سنة 1995، وتبعاً لذلك فإن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمحور حول:

أولاً: نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

### 1- نتائج الدراسة النظرية

#### النتيجة 1: هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي

تحدد طبيعة هيكل السوق وفق منهج الاقتصاد الصناعي بالإعتماد على أربع مؤشرات أساسية هي: تركيز السوق، عوائق الدخول إلى السوق، تمييز المنتجات داخل السوق، درجة التكامل العمودي بين المؤسسات العاملة في السوق؛

#### النتيجة 2: مفهوم تركيز السوق

يُعتبر تركيز السوق أهم محددات هيكل السوق نظراً لأن المحددات الأخرى لهيكل السوق تصب كلها في مُعيّن التركيز الصناعي وتعد من أهم أسباب حدوثة، فهو يقيس مدى سيطرة عدد قليل من المؤسسات على جزء كبير من السوق، مما يوحي بشكل معين لهيكل السوق وهو إحتكار القلة؛

## النتيجة 3: مؤشرات تركيز السوق

تمكّن مؤشرات تركيز السوق من إعطاء نظرة أولية عن طبيعة هيكل السوق، إلا أنها غير كافية لوصف الهيكل الحقيقي للسوق بدقة و الذي يتطلب تحليل باقي المحددات، إلا أن أغلب الدراسات التطبيقية في مجال الاقتصاد الصناعي إكتفت بمؤشر التركيز للتعبير عن هيكل السوق؛

يتم قياس تركيز السوق بجملة من المؤشرات التي تنقسم إلى مجموعتين: مؤشرات تركيز السوق المطلقة، ومؤشرات تركيز السوق النسبية، تعطي الأولى قيمة محدد للتركيز معتمدة في عملية قياسها على التوفيق بين عدد المؤسسات العاملة في السوق والتباين في حصصها السوقية، أما الثانية فتعطي قيمة ترتيبية فقط لدرجة التركيز فهي تكتفي بالتركيز على قياس مدى التباين في الحصص السوقية للمؤسسات داخل السوق دون التركيز على عددها؛ و يعتبر كل من مؤشر نسبة التركيز Cr و مؤشر هيرشمان و هيرفندال HHI المؤشرين الأكثر إستخداما في الدراسات التطبيقية؛

## النتيجة 4: عوائق الدخول إلى السوق

تُعتبر عوائق الدخول هي الأخرى المحدد الثاني لهيكل السوق، فهي تعبر عن مدى وجود حواجز سواء كانت طبيعية (هيكلية) أهمها اقتصاديات السلم، وفرات النطاق، عوائق الدخول القانونية والتنظيمية، أو مصنعة (إستراتيجية) متمثلة في الأساليب السعرية والأساليب غير السعرية من طرف المؤسسات الناشطة داخل السوق تحول دون دخول مؤسسات جديدة، حُظيت بإهتمام كبير من الاقتصاديين لما لها من أثر على سلوك وأداء المؤسسات العاملة بالسوق؛

## النتيجة 5: تمييز وتنوع المنتجات في السوق

يعتبر كل من تمييز المنتجات و تنوعها خاصيتان مهمتان لتحديد هيكل السوق، على إعتبار أنهما يوفران صورة عن طبيعة المنتجات المعروضة في السوق، و بالتالي يساهمان في تحديد طبيعة المنافسة داخل السوق.

## النتيجة 6: التكامل العمودي في السوق

تلجأ المؤسسات إلى التكامل العمودي لأسباب عديدة هي: التوسع في السوق من خلال زيادة الحصة السوقية، تخفيض تكاليف المعاملات، حوافز تكنولوجية، تخفيض درجة المخاطر و الالايقين في السوق، و دوافع إحتكارية للسيطرة على السوق؛

## النتيجة 7: مفهوم الصناعة في الاقتصاد الصناعي

تمكن التحليل الاقتصادي الصناعي من نقل مفهوم الصناعة الذي كان يقتصر على الصناعات المعملية التحويلية إلى المفهوم الحديث الذي يعتبرها مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها لبعض، تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس الزبون، و بالتالي فأفكار الاقتصاد الصناعي يمكن تطبيقها على قطاع الخدمات، القطاع الزراعي، الأسواق المالية، السياحة...

## النتيجة 8: الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي

رغم التشابه بين التحليل الاقتصادي الجزئي والصناعي، غير أن الباحثين في مجال الاقتصاد الصناعي يرون أن هذا الأخير يختلف عن الاقتصاد الجزئي في مجموعة من الصفات تضم كل من جودة المعلومات، عقلانية الأفراد الاقتصاديين، خصائص السوق، حجم المؤسسات، دالة الإنتاج، سلوك المؤسسات و تنظيم السوق؛

### النتيجة 9: نموذج الهيكل – السلوك – الأداء (SCP) الإطار المرجعي للاقتصاد الصناعي

يُعتبر نموذج الهيكل – السلوك – الأداء (SCP) الإطار المرجعي للاقتصاد الصناعي، تجمع بين عناصر هذا النموذج علاقات سببية في إتجاهين (تأثر وتأثير)، وشكلت دراسة العلاقة هيكل-أداء محور اهتمام الباحثين منذ ظهور النموذج إلى يومنا هذا، وطبقت في أسواق عديدة أهمها السوق المصرفية، وكانت علاقة التركيز بالربحية أولى الدراسات في هذا المجال وتوصلت نتائج أغلب دراساتها إلى علاقة موجبة وغير خطية بين المتغيرين (أي أن التركيز بإمكانه المساهمة في تحسين أداء الصناعة و لكن بشكل غير خطي) سرعان ما تضعف بعد إدخال الحصة السوقية كمتغير مفسر للربحية (عند إدراج متغير الحصة السوقية كمتغير مفسر لأداء الصناعة إلى جانب التركيز، فإن أثر التركيز على الأداء يصبح ضعيفا مقارنة بالأثر الموجب للحصة السوقية على الأداء)، كما كان لعوائق الدخول للسوق دور في تعزيز العلاقة بين التركيز و الربحية، إلا أن أثر عوائق الدخول كان أكبر من أثر التركيز، من جهة أخرى لم تحدد الدراسات طبيعة العلاقة بين نمو السوق و/أو المرونة السعرية و الربحية؛

### النتيجة 10: دراسات تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف كانت في إتجاهين رئيسين هما:

#### ● الإتجاه الأول:

يحاول دراسة خصائص نموذج ال SCP التقليدي [هيكل ← سلوك ← أداء] ، ركزت دراساته على تأثير درجة التركيز في السوق المصرفي على أداء المصارف، وهذا انطلاقا من فرضية أن سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع والقروض وكذلك نسب فائدة منخفضة على الودائع ونسب فائدة مرتفعة على القروض مما يخفض من فائض المستهلك ويزيد من فائض المنتج؛

#### ● الإتجاه الثاني:

تطرق إلى المنهج الحديث لنموذج SCP [هيكل ← سلوك → أداء] من خلال تأثير الكفاءة على هيكل السوق، فعند تمتع الصناعة المصرفية بكفاءة كبيرة في التكاليف و الناتجة عن اختيار المستوى الأنسب لحجم الإنتاج (اقتصاديات السلم) ونطاق الإنتاج (مجال نشاط المصارف من خلال نوع وعدد المنتجات والخدمات) يسمح للمصارف بالتوسع في منح القروض وجذب الودائع وهذا عبر تقديم نسب فائدة منخفضة نسبيا على القروض ونسب فائدة مرتفعة نسبيا على الودائع مما يمنحها سلطة سوقية أكبر نتيجة الزيادة في حصتها السوقية.

### النتيجة 11: المصارف الإسلامية نظام مصرفي عادل وناجح

أصبحت المصارف الإسلامية تجربة مالية ناجحة في كثير من الأنظمة المصرفية التي إستجابت لتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لأسس قيامها وقواعد عملها وضوابط نشاطها المستمدة من مبادئ المعاملات المالية الإسلامية؛ هذه المبادئ التي حولت أساليب التمويل المصرفي من تمويل قائم على الديون إلى تمويل قائم على الأصول، ومن عوائد مصدرها قروض مضمونة وقوائد محددة إلى رؤوس أموال مخاطرة و أرباح مضمونة، ومن نظام مالي مفصول عن الاقتصاد ولا يحفظ التوازن بين الإيداع والإستثمار إلى نظام يزاوج بين المال والعمل ويعادل بين الربحية والمخاطرة، ويضاعف من الكفاءة التخصيبية للموارد بما يحقق التوازنات النقدية و الاقتصادية؛

هذه القواعد مكنت الصناعة المصرفية الإسلامية من تحقيق معدلات نمو قوية ومستمرة، إلا أن نجاح أي تنظيم مهما كانت إتجاهاته ومضامينه وأهدافه مقترن بمدى ملائمة الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية التي تحكمه، ومرتبطة بتوفر كيان مؤسسي يضمن له بيئة العمل المتوافقة مع خصوصية وطبيعة نشاطه والمصارف الإسلامية لا تخرج عن تلك القاعدة.

## 2- نتائج الدراسة التطبيقية:

## أ- نتائج دراسة حالة ماليزيا:

## النتيجة 1: تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018 كان متوسطا

نسب تركيز السوق المصرفي الماليزي من خلال حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2011-2018 كانت متوسطة، فباستخدام مؤشر  $CR_5$  نجد أن قيم التركيز قاربت نسبة 57% في أغلب السنوات ما يدل على وجود تركيز متوسط للسوق المصرفي الماليزي، تسيطر عليه المصارف التقليدية من حيث الحصة السوقية مع دخول مصرف إسلامي واحد فقط ضمن أكبر المصارف من حيث حجم القروض في السوق وهو مصرف Maybank Islamic؛ أما مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI فتجاوزت قيمته 0.0800 في أغلب السنوات مما يعني أن التركيز كان منخفضا خلال الفترة المدروسة.

عدم تحقق الفرضية الأولى في شقها الأول

## النتيجة 2: كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2011-2018 كانت منخفضة

كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2011-2018 كانت أغلبها منخفضة، بقيمة متوسطة بلغت 58% أي أن هذه المصارف تتحمل تكاليف إضافية تفوق 42% مقارنة مع أفضل مصرف في العينة وهو مصرف *Al Rajhi Banking*، كما أن مؤشرات كفاءة الربح البديل لهذه المصارف كانت هي الأخرى منخفضة وبشكل كبير بقيمة متوسطة 36%، أي أن هذه المصارف يمكن أن تزيد من أرباحها بنسبة تفوق 64% لتحقيق معدل أرباح أفضل ممارسة في العينة وهو مصرف *Maybank Islamic*. كما نلاحظ أن المصارف الإسلامية الماليزية حققت مستويات كفاءة التكلفة أعلى من مستويات كفاءة الربح البديل وهذا ما يثبتته متوسط كفاءة التكلفة الذي كان أكبر من متوسط كفاءة الربح البديل.

تفاوت كبير في مستويات كفاءة التكلفة والربح البديل بين المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة، إلا أن الإنحراف عن الحد الأمثل للمصارف كان أكبر بالنسبة لكفاءة الربح البديل مقارنة بكفاءة التكلفة. وبالتالي وجود ثغرات هامة في الكفاءة بين المصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة.

## النتيجة 3: تفسير أداء المصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2011-2018

أداء المصارف الإسلامية في ماليزيا يرتبط بمتغيرين اثنين هما كفاءة الربح البديل وقيمة أداء المصرف خلال السنة السابقة، حيث كانت تربط كفاءة الربح البديل بأداء المصرف الإسلامي علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين، فكلما زادت كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح زادت مؤشرات أدائه و العكس صحيح فكلما زاد مؤشر الأداء في السنة السابقة زادت كفاءة أرباح المصرف. كما كان لأداء المصرف خلال السنة السابقة أثر موجب ومعنوي على أداء المصرف خلال السنة الحالية.

المصارف الإسلامية كبيرة الحجم من حيث الأصول تتمتع بحصص سوقية كبيرة و بكفاءة أرباح عالية إلا أنها تتمتع بكفاءة تكلفة منخفضة و العكس بالنسبة للمصارف صغيرة الحجم، فزيادة حجم أصول المصرف الإسلامي تؤدي إلى زيادة حصته السوقية من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية رغم تأثيره السلبي على كفاءة التكلفة من خلال الإرتفاع في هيكل تكاليف المصرف، إلا أن زيادة حصته السوقية تؤدي إلى تحسين كفاءة أرباحه والذي بدوره له أثر إيجابي على مؤشرات الأداء.



#### النتيجة 4: تفسير طبيعة هيكل السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018

تركيز السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة 2011-2018 الذي كان متوسطاً لم يكن بسبب الكفاءة المحققة من طرف المصارف الإسلامية في ماليزيا، وإنما يمكن أن يكون لأسباب أخرى قد تكون بسبب الكفاءة المحققة من طرف المصارف التقليدية في السوق المصرفي الماليزي، والتي تحتاج الإجابة عليها من خلال دراسة علاقة هيكل السوق المصرفي الماليزي بأداء المصارف. كما أن قدم المصارف التقليدية في السوق المصرفي الماليزي مكثها من كسب حصص سوقية ومكانة في السوق المصرفي والعكس بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تعتبر تجربتها جديدة مقارنة بالمصرفية التقليدية لم تمكنها من كسب حصص سوقية كبيرة تمكنها من الدخول ضمن أكبر المصارف في السوق رغم التطور السريع لهذا النوع من المصارف في السوق، إضافة إلى حجم أصول المصارف الإسلامية التي كانت ضعيفة مقارنة بحجم أصول المصارف التقليدية.

#### النتيجة 5: عدم تحقق فرضية SCP الهيكل – السلوك- الأداء التقليدية في السوق المصرفي الماليزي وأداء المصارف

##### الإسلامية العاملة به خلال الفترة 2011-2018

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين تركيز السوق المصرفي الماليزي وأداء المصارف الإسلامية خلال الفترة المدروسة، وبالتالي نستبعد فرضية التحالف بين المصارف الأكثر تركيزاً في السوق المصرفي الماليزي الذي يسهم في تحقيق مستوى أداء مرتفع للمصارف ككل في السوق ومن بينها المصارف الإسلامية. كما أن أداء المصارف الإسلامية في ماليزيا لم يسمح لها بكسب حصص سوقية كبيرة في السوق وبالتالي المساهمة في تحقيق مستوى تركيز مرتفع.

##### نفي الفرضية الثانية في شقها الأول

#### النتيجة 6: عدم تحقق فرضية قوة السوق النسبية RMP في السوق المصرفي الماليزي وأداء المصارف الإسلامية العاملة به

##### خلال الفترة 2011-2018

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين الحصة السوقية للمصارف الإسلامية وأدائها خلال الفترة المدروسة، وبالتالي نستبعد فرضية أن المصارف الإسلامية ذات الحصص السوقية الكبيرة ممارسات لقوة سوقية على الأسعار وبالتالي تحقيق معدلات أداء مرتفعة، كما أن مؤشرات الأداء خلال السنة السابقة للمصارف الإسلامية لم يسمح لها بالتوسع في نشاطها وكسب حصص سوقية كبيرة في السوق المصرفي.

##### نفي الفرضية الثالثة في شقها الأول

#### النتيجة 7: متغير التركيز والحصة السوقية للمصارف الإسلامية يفسران المنافسة في السوق المصرفي الماليزي خلال الفترة

##### 2011-2018

عوائد المصارف الإسلامية في ماليزيا ليست محتكرة من قبل المصارف الإسلامية ذات الحصص السوقية المرتفعة، أو من قبل المصارف الأكثر تركيزاً في السوق المصرفي.

#### النتيجة 8: عدم تحقق فرضيات الكفاءة للمصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2011-2018 للأسباب التالية:

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الماليزية وأدائها خلال الفترة المدروسة، فكفاءة التكلفة لم تؤثر على أداء المصرف، كما أن أداء المصرف خلال السنة السابقة لم يحسن من كفاءة التكلفة له.

##### نفي الفرضية الرابعة في شقها الأول

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة الريح البديل للمصارف الإسلامية الماليزية وأدائها خلال الفترة المدروسة.

#### نفي الفرضية الخامسة في شقها الأول

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الماليزية ومؤشري تركيز السوق المصرفي والحصة السوقية لها خلال الفترة المدروسة.

#### نفي الفرضية السادسة في شقها الأول

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة الريح البديل للمصارف الإسلامية الماليزية ومؤشري تركيز السوق المصرفي والحصة السوقية لها خلال الفترة المدروسة.

#### نفي الفرضية السابعة في شقها الأول

### ب- نتائج دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة:

#### النتيجة 9: تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018 كان عاليا

نسب تركيز السوق المصرفي الإماراتي من خلال حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2011-2018 كانت مرتفعة، فباستخدام مؤشر  $CR_5$ ، نجد أن قيم التركيز قاربت نسبة 70% و تجاوزتها في أغلب السنوات، الأمر الذي يدل على وجود تركيز عالي للسوق المصرفي (تسيطر عليه في الغالب ثلاث مصارف تقليدية و هي بنك الإمارات دبي الوطني، بنك الفجيرة، بنك أبو ظبي التجاري، ومصرفين إسلاميين هما بنك دبي الإسلامي و بنك أبو ظبي الإسلامي)؛ أما مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI فكانت قيمه تتراوح بين 0,1244 و 0,1403 مما يعني أن التركيز كان متوسطا خلال الفترة المدروسة.

#### تحقق الفرضية الأولى في شقها الثاني

#### النتيجة 10: كفاءة المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة 2011-2018 كانت منخفضة

كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة 2011-2018 كانت أغلبها منخفضة، بقيمة متوسطة بلغت 64% أي أن هذه المصارف تتحمل تكاليف إضافية في حدود 36% مقارنة مع أفضل مصرف في العينة وهو مصرف عجمان، كما أن مؤشرات كفاءة الريح البديل لهذه المصارف كانت هي الأخرى منخفضة وبشكل كبير بقيمة متوسطة 32%، أي أن هذه المصارف يمكن أن تزيد من أرباحها بنسبة مقاربة لـ 68% لتحقيق معدل أرباح أفضل ممارسة في العينة وهو مصرف الشارقة الإسلامي. كما نلاحظ أن المصارف الإسلامية في الإمارات حققت مستويات كفاءة التكلفة أعلى من مستويات كفاءة الريح البديل وهذا ما يثبت متوسط كفاءة التكلفة الذي كان أكبر من متوسط كفاءة الريح البديل.

تفاوت كبير في مستويات كفاءة التكلفة والريح البديل بين المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة، إلا أن الإنحراف عن الحد الأمثل للمصارف كان أكبر بالنسبة لكفاءة الريح البديل مقارنة بكفاءة التكلفة. وبالتالي وجود ثغرات هامة في الكفاءة بين المصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة.

#### النتيجة 11: تفسير أداء المصارف الإسلامية في الإمارات خلال الفترة 2011-2018

أداء المصارف الإسلامية في الإمارات ارتبط سلبا وفي اتجاه واحد مع تركيز السوق المصرفي الإماراتي، فتراجع هذا الأخير خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2016 كان بسبب تراجع الحصة السوقية لأكثر المصارف التقليدية في السوق لصالح المصارف الإسلامية خاصة صغيرة

الحجم منها، مما أدى إلى تحسن مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف الإسلامية بسبب زيادة تعاملات هذه المصارف وارتفاع النتيجة الصافية وتحقيق معدلات أداء مرتفعة. والعكس خلال الفترة 2016-2018 أين شهد تركيز السوق المصرفي الإماراتي إرتفاعاً من خلال زيادة الحصة السوقية للمصارف التقليدية الكبيرة في السوق وتراجع تعاملات المصارف الإسلامية خاصة صغيرة الحجم وبالتالي إنخفاض في مؤشرات أداء المصارف الإسلامية.

المصارف الإسلامية كبيرة الحجم من حيث الأصول تتمتع بحصص سوقية كبيرة إلا أنها تتمتع بكفاءة أرباح منخفضة والعكس بالنسبة للمصارف صغيرة الحجم، فزيادة حجم أصول المصرف الإسلامي تؤدي إلى زيادة حصته السوقية من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية إلا أن هذا التوسع لم يسمح لها بتحقيق مستويات كفاءة أرباح عالية.

#### النتيجة 12: تفسير طبيعة هيكل السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018

تركيز السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018 لم يكن بسبب الكفاءة المحققة من طرف المصارف الإسلامية في الإمارات، و إنما يمكن أن يكون لأسباب أخرى قد تكون بسبب الكفاءة المحققة من طرف المصارف التقليدية في السوق المصرفي الإماراتي. كما أن قدم المصارف التقليدية في السوق المصرفي الإماراتي مكنها من كسب حصص سوقية ومكانة في السوق المصرفي والعكس بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تعتبر تجربتها جديدة مقارنة بالمصرفية التقليدية لم تمكنها من كسب حصص سوقية كبيرة تمكنها من الدخول ضمن أكبر المصارف في السوق رغم التطور السريع لهذا النوع من المصارف في السوق، إضافة إلى حجم أصول المصارف الإسلامية التي كانت ضعيفة.

#### النتيجة 13: عدم تحقق فرضية SCP الهيكل – السلوك- الأداء التقليدية في السوق المصرفي الإماراتي وأداء المصارف الإسلامية العاملة به خلال الفترة 2011-2018

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي إتجاهين تربط بين تركيز السوق المصرفي الإماراتي وأداء المصارف الإسلامية خلال الفترة المدروسة، و بالتالي نستبعد فرضية التحالف بين المصارف الأكثر تركزا في السوق المصرفي الإماراتي الذي يسهم في تحقيق مستوى أداء مرتفع للمصارف ككل في السوق ومن بينها المصارف الإسلامية. كما أن أداء المصارف الإسلامية في الإمارات لم يسمح لها بكسب حصص سوقية كبيرة في السوق وبالتالي المساهمة في تحقيق مستوى تركيز مرتفع.

##### نفي الفرضية الثانية في شقها الثاني

#### النتيجة 14: عدم تحقق فرضية قوة السوق النسبية RMP في السوق المصرفي الإماراتي وأداء المصارف الإسلامية العاملة به خلال الفترة 2011-2018

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي إتجاهين تربط بين الحصة السوقية للمصارف الإسلامية وأدائها خلال الفترة المدروسة، وبالتالي نستبعد فرضية أن للمصارف الإسلامية ذات الحصة السوقية الكبيرة ممارسات لقوة سوقية على الأسعار وبالتالي تحقيق معدلات أداء مرتفعة، كما أن مؤشرات الأداء خلال السنة السابقة للمصارف الإسلامية لم يسمح لها بالتوسع في نشاطها وكسب حصص سوقية كبيرة في السوق المصرفي.

##### نفي الفرضية الثالثة في شقها الثاني

#### النتيجة 15: متغير التركيز والحصة السوقية للمصارف الإسلامية يفسران المنافسة في السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2011-2018

عوائد المصارف الإسلامية في الإمارات ليست محتكرة من قبل المصارف الإسلامية ذات الحصص السوقية المرتفعة، أو من قبل المصارف الأكثر تركيزاً في السوق المصرفي.

**النتيجة 16: عدم تحقق فرضيات الكفاءة للمصارف الإسلامية في الإمارات خلال الفترة 2011-2018 للأسباب التالية:**

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية في الإمارات وأدائها خلال الفترة المدروسة، فكفاءة التكلفة لم تؤثر على أداء المصرف، كما أن أداء المصرف خلال السنة السابقة لم يحسن من كفاءة التكلفة له.

**نفي الفرضية الرابعة في شقها الثاني**

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في الإمارات وأدائها خلال الفترة المدروسة.

**نفي الفرضية الخامسة في شقها الثاني**

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية في الإمارات ومؤشري تركيز السوق المصرفي والحصص السوقية لها خلال الفترة المدروسة.

**نفي الفرضية السادسة في شقها الثاني**

بسبب عدم وجود علاقة موجبة ومعنوية وفي اتجاهين تربط بين كفاءة الربح البديل للمصارف الإسلامية في الإمارات ومؤشري تركيز السوق المصرفي والحصص السوقية لها خلال الفترة المدروسة.

**نفي الفرضية السابعة في شقها الثاني**

## ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها، نقدم لإدارات المصارف الإسلامية وصانعي القرارات من المنظمين والمشرفين على

المصارف في الدول محل الدراسة مجموعة من الإرشادات ندرجها في النقاط التالية:

- العمل على تطوير كفاءة المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة من ناحية تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، حيث أن الكفاءة المنخفضة لهذه المصارف لم تسمح لها بتحقيق معدلات أداء مرتفعة تسمح لها بكسب حصص سوقية مرموقة في السوق المصرفي، والدليل على ذلك أن كفاءة المصارف الإسلامية لم يكن لها أية علاقة مع مؤشرات الأداء ومتغيرات قوة السوق في الدول محل الدراسة عدا التأثير الموجب والمعنوي لكفاءة الربح على مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية في ماليزيا؛
- زيادة نطاق عمليات المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة للوصول إلى مستوى ربح مثالي، فصغر حجم رأس مال هذه المصارف الإسلامية يُعتبر من المعوقات الرئيسة لنموها والحد من كفاءتها، لأنه اقتصادياً هناك حد أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار وفورات الحجم التي تحدث آثاراً إيجابية على كفاءة التشغيل وربحية المصرف؛



- المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة مطالبة بتوفير محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية ولكسب مكانة رائدة في السوق، وبالتالي التوجه إلى الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي لابتكار وتطوير أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية العلمية؛
- ضرورة استخدام المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة الأساليب التقنية والتكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها، فرغم التطور الذي شهدته في هذا المجال إلا أنها لم ترقى بعد للمستوى التكنولوجي الذي تستخدمه الصيرفة التقليدية، وذلك لأهمية التكنولوجيا الحديثة في تقليل التكاليف وبالتالي تحقيق وفورات الحجم وما لذلك من أثر على توسيع حجم نشاطها؛
- الإرتقاء بالعنصر البشري خاصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي من خلال التكوين والتدريب اللازمين للرفع من كفاءة موظفي المصرف وتحسين مهاراتهم، ذلك أن العنصر البشري من أهم الركائز الأساسية للإرتقاء بالأداء المصرفي؛
- يعتبر ظهور الصيرفة الشاملة من أبرز الإنعكاسات التي أفرزتها العولمة وحدة المنافسة في الأسواق المصرفية، وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تعد أقرب الأشكال من الناحية النظرية إلى مفهوم المصارف الشاملة القائم على تنويع الموارد والإستخدامات، إلا أن الواقع العملي يثبت عدم إنطباق هذا المفهوم على هذه المصارف، فهناك تفاوت بين ما هو مدون في النظم الأساسية وعقود التأسيس لهذه المصارف وبين ما قامت بتنفيذه؛
- توفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية في الدول محل الدراسة، فتخفيض القيود على الإستثمار وخاصة في مجال الصيرفة الإسلامية وتشجيع سياسة الدخول للسوق المصرفية من شأنه أن يسهم في إبراز المصارف الأكثر كفاءة وبالتالي وضع أسعار تنافسية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لها البلدان. مع ضرورة إحكام الرقابة و المتابعة على هذا القطاع الحيوي، بحيث يتم مراقبة الأسعار المفروضة من المصارف، و محاولة التدخل لمنع أي ممارسات إحتكارية.
- تشجيع الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول محل الدراسة، فرغم التطور الكبير، السريع و المتواصل لهذه الصناعة في هاتين الدولتين، ورغم الجهود المبذولة من طرفهم إلا أنها مازالت تعاني من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف التقليدية خاصة من حيث حجم المصرف.
- تعزيز أنشطة الإندماج المصرفي بين المصارف الإسلامية لتكوين كيانات مصرفية إسلامية قوية تسمح لها بتقوية مراكزها المالية لتحقيق وفورات الحجم، فالوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، وذلك بزيادة القدرة الإئتمانية لهذه المصارف لمواجهة إحتياجات المؤسسات والمشاريع الإنتاجية.



## ثالثاً: آفاق البحث

من أجل الوصول إلى ضبط العلاقة التي تربط عناصر نموذج SCP في الصناعة المصرفية وبالأخص الصناعة المصرفية الإسلامية، نقترح بعض الدراسات المستقبلية المكتملة لدراستنا والتي تتمثل في:

- تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف في ماليزيا؛
- تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف في الإمارات العربية المتحدة؛
- تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي الإسلامي بأداء المصارف الإسلامية؛
- تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي الإسلامي بأداء المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة بين المصارف العمومية و المصارف الخاصة-
- تحليل علاقة هيكل السوق المصرفي الإسلامي بالسلوك الإستراتيجي للمصارف الإسلامية؛
- تحليل علاقة السلوك الإستراتيجي للمصارف الإسلامية بأداءها؛
- أثر عوائق الدخول للسوق على المنافسة و الكفاءة في السوق المصرفي الإسلامي؛
- علاقة تركيز السوق بقيمة الشركة و التحكم المؤسسي في قطاع المصارف الإسلامية؛
- دراسة مقارنة لأداء المصارف الإسلامية و التقليدية و علاقتها بهيكل السوق خلال فترتي الإستقرار و عدم الإستقرار.

# المراجع

أولاً: المصادر: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

I - الكتب:

1. ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار الجبل، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، 1988.
2. أحمد سعيد بلخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1994.
3. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
4. أيتن محمود سامح المرجوشي، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2008.
5. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
6. حمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، جامعة المنصورة، مصر، 2011.
7. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
8. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية - أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية - ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
9. خالد محمد بن حمدان ووائل محمد صبحي إدريس، الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
10. داتو حنيفة أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج و شؤون الحجيج بماليزيا ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثانية، 2002.
11. رحيب حسين، إستراتيجية المؤسسة، دار بحاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
12. روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، تعريب فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.
13. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
14. صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي - الأصول العلمية والعملية - ، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015.
15. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها، التطورات المستقبلية - ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية ، 2008.
16. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
17. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية - ، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، دراسة خاصة رقم 5، 2003.
18. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية لتحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
19. طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
20. طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي إدريس، دراسات في الإستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
21. عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير والتطبيق ، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2014.
22. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
23. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

24. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي (بين النظرية و التطبيق)، الإسكندرية، مصر، 1995.
25. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي - بين النظرية والتطبيق - ، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
26. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
27. عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السَّلم ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998.
28. فارس رشيد البيتاني، محاسبة الأداء في تنمية المؤسسات و الموارد البشرية، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
29. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
30. فيصل محمود الشواربة، مبادئ الإدارة المالية - إطار نظري و محتوى عملي - التمويل، الإستثمار، التخطيط، التحليل المالي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
31. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية - دراسة مقارنة - ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
32. مبارك لسلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
33. مجيد الكرخي، تقوم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
34. مُجَّد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي ، دور النشر: الإبداع الخليجي، قرطبة للإنتاج الفني، دار ابن حزم ، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
35. مُجَّد الصبري، إدارة العمليات المصرفية- العادية، غير العادية، الإلكترونية-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.
36. مُجَّد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
37. مُجَّد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها- تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
38. مُجَّد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
39. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي - دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية- ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2001.
40. محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
41. مدحت كاظم القريشي، الإقتصاد الصناعي؛ دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
42. مطبوعات كلية هارفارد لإدارة الأعمال، ترجمة: الحارث نيهان، قياس الأداء، دار العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015.
43. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1998.
44. منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2001.
45. نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الإنتاجية والكفاءات، دار البداية، الأردن، 2008.

46. نبيل إسماعيل رسلان، عملية قياس الأداء المؤسسي (المفهوم، الأهمية، المراحل، الأنشطة، الصعوبات)، مجمع أعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.
47. هاري كلجيان و والاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي (المبادئ و التطبيقات)، ترجمة: المرسي السيد الحجازي وعبد القادر مجد عطية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود (سابقا)، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2001.
48. وائل مجد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2009.
49. وائل مجد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الإستراتيجية - منظور منهجي متكامل -، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2015.

## II - رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

50. إبتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مجد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
51. أحمد الصغير ريعة، تقييم أداء المؤسسات الصناعية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2014.
52. إسماعيل بن قانة، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري ( بين 1971-2001) و التنبؤ بها (للفترة الممتدة: 2002-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004-2005.
53. إيمان أنجرو، التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض - المصرف الصناعي السوري أمودجا -، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2006/2007.
54. إيمان نعمون، دور إستراتيجيات التمييز في تنمية الحصة السوقية للمؤسسة الصناعية - دراسة حالة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية بسكرة-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011.
55. حسين المحمود، إمكانية إستخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المصارف و التأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
56. حمد أحمد حمد أبو جزر، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لتقويم أداء البنك الإسلامي الفلسطيني: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.
57. حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية - دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر بينك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016-2017.
58. رنا جهاد حسن النواس، هيكل السوق و التنافسية و أثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2013.
59. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة -، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2010-2011.
60. صالح جيلح، أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين -دراسة حالة مجمع صيدال-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2006.



61. عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
62. عبد اللطيف تيقان، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي - دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
63. فتيحة عقون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الإستثمار - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008.
64. كمال مطهري، تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018-2019.
65. محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
66. محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة q-tobin's، أطروحة دكتوراه فلسفة تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
67. محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016.

### III - المجلات، الملتقيات، المحاضرات، المطبوعات:

68. أحمد خلف حسين الدخيل وزينة محمد سعدون، التعريف بمهمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية ووجودها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2016.
69. أيمن العشعوش، إختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (إختبارات الجيل الأول) - تطبيق على عينة من الدول النامية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5)، اللاذقية، سوريا، 2017.
70. باسم مكحول ونصر عطياتي، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004.
71. حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، مؤتمر: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، نوفمبر 2009.
72. حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ملخص لرسالة ماجستير في الفقه والأصول، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2004.
73. حنان ضاهر و خليل خنيسة، أثر السيولة و مخاطرها على ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ( المجلد ( 37 ) العدد (5) )، 2015، سوريا.
74. حوراء إحسان خليل، مدى إمكانية تطبيق مفاهيم ستة سيجما في تقييم وتحسين مستوى الأداء- بحث تطبيقي في عينة من المصارف الأهلية العراقية في النجف الأشرف-، مجلة مركز دراسات الكوفة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، العراق، العدد 49، 2018.
75. حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015/2016.

76. حيدر يونس الموسوي وكمال كاضم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي – مع إشارة خاصة عن إتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 11، العدد 4 لسنة 2009.
77. خلود أحمد طنش وإبراهيم عبد الحليم عبادة، إستقلالية هيآت الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوبي، دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد 2، ديسمبر 2019.
78. داوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009.
79. رضية بوشعور، أحمد طويل، مُجد بوطوبة، قياس أداء مؤسسات التعليم العالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC): وسيلة لضمان الجودة (دراسة تطبيقية في جامعة أبي بكر بلقايد الجزائرية)، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 9-11 فيفري 2016، السودان.
80. زكريا يحيى الجمال، إختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012.
81. سارة بركات، دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، جامعة مُجد خيضر بسكرة، الجزائر.
82. سامي عبيد مُجد وعدنان هاني جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية ( التمويل بالصكوك)-تجربة ماليزية-، العلوم الاقتصادية، العدد 38 المجلد 10 آذار/ 2015.
83. سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن – دراسة تطبيقية في شركة زين السعودية للإتصالات-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013.
84. سليم موالدي، مُجد حميدوش، مُجد صدقاوي مُجد، البنوك الإسلامية: بين تحدي الضوابط الشرعية وإشكالية التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية، مجلة نماد للاقتصاد و التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
85. سميرة عطوي و مُجد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر بإستخدام نموذج ال SCP، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية بعنوان: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 22/23 نوفمبر 2011.
86. صالح مفتاح وفريدة معارفي، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها-، مجلة الباحث، عدد 07/2009-2010.
87. صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لإتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، 2004.
88. عباس فاضل رحيم، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق –دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014.
89. عبد الحميد بوخاري وعلي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011.
90. عبد الحميد محبوب، الرقابة المجتمعية في ظل التحول إلى نظام السوق، مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر. متاح على الموقع الإلكتروني [www.pidegypt.org/conferences/mixed-economys.html](http://www.pidegypt.org/conferences/mixed-economys.html)، تاريخ الإطلاع 15-10-2018 على الساعة 22:00.
91. عبد الله غانم، أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7، العدد 2، بسكرة، الجزائر، 2014.

92. عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية - مفهوم و تقييم-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001.
93. عبدالقادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 21، ع 2، جدة، السعودية، 2008.
94. عز الدين الكور، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.
95. عز الدين خوجة، تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية وآفاق المستقبل، ندوة الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 18-20 أبريل 2010.
96. عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2007.
97. عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، م 3، ع 3، 2007.
98. عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2007.
99. علام محمد موسى حمدان ويزن خلف سالم العطيات، هيكلية السوق المصرفية الإسلامية وعلاقتها بكفاءة الأداء -دراسة مقارنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2005-2012)، مجلة الإدارة العامة، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثاني، فيفري 2015.
100. علام محمد موسى حمدان، علي عبد الله أحمد شاهين، محمد سلامة مكازي عناوسة، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2013.
101. علام محمد موسى حمدان، علي عبد الله أحمد شاهين، محمد سلامة مكازي عناوسة، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 152.
102. عمار عريس ومجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017.
103. عيسى دراجي ومحمد أوسير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
104. فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 12، 2013.
105. قرومي حميد وبن بتيش بلال، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، 29-30 جويلية 2015.
106. محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جدة، السعودية، م 22، ع 2، 2008.
107. محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 2، 2013، الجامعة الأردنية.
108. محمد الأمين مراكشي، مطبوعة في مراقبة التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2012.

109. مُجَّد العقول، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول حول: صيغ مبتكرة للتمويل الإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، 5-6 نيسان 2011، المملكة الأردنية الهاشمية.
110. مُجَّد أمين علي القطان، أثر الغرر على الوفاء في العقود والآثار المترتبة على عدم تسليم العقود، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2010.
111. مُجَّد بن لباد، عبد الحفيظ عباس، رياض قادري، الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية بإستخدام أسلوب تحليل التطويقي البيانات (DEA) - دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان 2014-، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 9-11 فيفري 2016.
112. مُجَّد رفعت حسنين، صابر صبحي مُجَّد عبد ربه، عائشة عبد الفتاح الدجج، نماذج تطبيقية لأسلوب القياس المقارن بالأفضل لتحسين أداء المؤسسات التعليمية "مراكز التعليم المفتوح نموذجاً"، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، مصر، العلوم التربوية، العدد الثالث، الجزء 1، جويلية 2015.
113. مُجَّد سلامة مكازي عناسوة، علام مُجَّد موسى حمدان ، بهاء صبحي عبد اللطيف عواد، العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف السعودية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، "سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2012.
114. مُجَّد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات ( CAMELS ) في ظل المخاطر - دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار... للسنوات من 2006 حتى 2009، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45.
115. مُجَّد شايب، المصارف الإسلامية وحتمية تبني التكنولوجيا الحديثة مقارنة بنظيرتها التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 28، سبتمبر 2014.
116. مُجَّد مُجَّد سادات، المسؤولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، عدد خاص في التمويل الإسلامي، المجلد 13، العدد الخاص، ديسمبر 2016.
117. محمود كبش والعيد قريشي، أثر إستراتيجية التكامل العمودي على المردودية المالية للبنوك -دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد: 02، 2019.
118. مزاجم مُجَّد يحيى ومحمود حمدون عبد الله، إستخدام طريقتي ( 2SLS ) و ( 3SLS ) في تقدير منظومة المعادلات الآنية للأسعار العالمية للحبوب للمدة ( 1961-2002 )، مجلة تنمية الريفين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 93، مجلد 31 لسنة 2009.
119. مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لإحتسابها -دراسة تطبيقية-، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، العراق، العدد 11، المجلد 5، 2010.
120. نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (عدد خاص)، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 21، العدد 2، 2005.
121. نبراس مُجَّد عباس العامري، صلاح الدين مُجَّد أمين الإمام ، إستعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر Raroc في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة- ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الكلية التقنية الإدارية بغداد، المجلد 7، العدد 21، ديسمبر 2012.
122. نور مُجَّد ثابت كاسم، تقييم فعالية إدارة الإئتمان المصرفي: إطار مفاهيمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013.
123. هوارى سويسى معراج، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 07، 2009-2010.

124. هيام مُجَدَّ عبد القادر الزيدانيين، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن المجلد 40، العدد1، 2013.
125. وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص بإستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، 2015.
126. يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي ( Camels ) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

### ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

#### I - الكتب:

1. A.H.Studenmund, Using econometrics - A practical Guide-, Pearson New international Edition , England, Sixth Edition, 2014.
2. Adelant Kherakhem, la dynamique de contrôle de gestion, Dunod, Paris, France , 2eme edition, 1976.
3. Alexis Jaeguemin, Economie Industrielle Erropéenne-structures de marché et stratégies d'entreprise, Paris, France, Seconde édition, 1979.
4. Andy Neely, Chris Adams, Mike Kennerley, the performance prism:the scorecard for measuring and managing business success, pearson education limited, great Britain, first edition, 2002.
5. Antoine Sardi, Bale II, AFGESE editions, Paris ,France, 2004.
6. Chapelle Karine, Economie industrielle, Dy NA SUP économie vuibert, Paris, France, 2008.
7. Chris Brooks, introductory econometrics for finance, Cambridge university press, USA, second edition, 2008.
8. Damodar N. Gujarati and Dawn C. Porter, Basic Econometrics, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, Fifth Edition, 2009.
9. Daniel K. Tarullo, Banking in basel: The Future of International Financial Regulation, Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008.
10. Dennis C.Mueller, the dynamics of company profits an international comparison, wissenschaftszentrum Berlin publication, Cambridge university press, Cambridge, New York, USA,1990.
11. Dennis W. carlton and Jeffrey M. perloff, Economie industrielle, Groupe De Boeck s.a, Bruxelles , 2 édition, 2008 .
12. Francoise Giraud, Oliver saulpic, Gérard Naulleau, Marie-Hélène Delmond, Pierre-Laurent Bescos, contrôle de gestion et pilotage de la performance, gualino editeur, France, 2<sup>e</sup> edition, 2002.
13. Frederic Mishkim , Monnaie,Banque et marchés financiers, Pearson, France, 2010.
14. Godefroy Dany Neguyen, Economie industrielle appliquée, librairie Vuibert, Paris, France, 1995.
15. Harold O. Fried, C. A. Knox Lovell, Shelton S. Schmidt, the measurement of productive efficiency and productivity growth, Kindle edition, Oxford university press, USA, first edition, 2008.
16. James L.Grant, Foundations of Economic Value Added, J.Wiley, New York, USA, 2<sup>nd</sup> Edition, 2003.
17. Jean -louis levet , L'économie industrielle en évolution -les faits face aux théories- , economica, Paris, France, 2004.
18. Jean Marie chevalier, Idustrie, encyclopédie economique.
19. Jean Marie chevalier, L'économie industrielle des stratégies d'entreprise, Montchrestien, Paris, France, 2ème edition, 2000.
20. Jean Pierre Angelier, Economie industrielle élément de méthode, Office publications universitaires, Alger, 1993.



21. Jean Tirole, The theory of industrial organization, MIT press, USA, 1988.
22. John Iliczynski, John Wilson, John Goddard, Industrial organization – competition – strategy and policy, Pearson Education, Paris, France, fourth edition, 2013.
23. John Sutton, Market Structure: Theory and Evidence, Handbook of Industrial Organization, North-Holland, Amsterdam, First edition, vol 3, 2007.
24. Kenneth D. George, Caroline Joll and E.L. Lynk, Industrial Organisation – competition, growth and structural change, Routledge, London, fourth edition, 1992.
25. Kim Huynh et Damien Besancenot, Economie industrielle, Ed Amphi économie, France, 2004.
26. L. Cabral, introduction to industrial organization, MIT Press, USA, 2000.
27. Leonard W. Weiss, David B. Audretsch, Hideki Yamawaki, Structure, conduct and performance, Harvester Wheatsheaf, USA, 1991.
28. Maria Moschandreas, Business Economics, Second Edition, Thomson Learning, British library-in-publication, London, England, 2000.
29. Michael Armstrong, performance management – Key strategies and practical guidelines-, British Library Cataloguing-in-Publication Data, London, United Kingdom, 3rd edition, 2006.
30. Michael Crew and David Parker, international handbook on economic regulation, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2006.
31. Michael Gort and Rao Singamsetti, Concentration and Profit Rates : New evidence on an Old Issue, Chapter in NBER book, National Bureau of Economic Research, Explorations in Economic Research, Volume 3, number 1, 1976.
32. Mondher Cherif et Stéphane Dubreuille, Creation du valeur et capital investissement, Pearson Education, France, 2009.
33. Norma Md. Saad & All, Macro Economic Application in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004.
34. Paul R. Niven, Balanced Score Card: step-by-step for government and non-profit agencies, John Wiley and Sons Inc, New Jersey, USA, 2nd edition, 2008.
35. Paul R. Ferguson and Glenys J. Ferguson, industrial economics “Issues and perspectives”, Washington Square, New York, USA, second edition.
36. Pevall Lynne, Richards Dan, Norman George, Industrial organisation: contemporary theory and empirical application, Blackwell Publishing, USA, fourth edition, 2008.
37. Peter Drucker, People and performance: The Best of Peter Drucker on Management, Harvard Business School Press, USA, 2007.
38. Philippe Gillet, L’efficacité des Marchés Financiers, Economica, Paris, France, 1999.
39. Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, Edition d’organisation, Paris, France, 1998.
40. Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, édition d’organisation, Paris, France, 3ème édition, 2003.
41. Pierre Médan et Thierry Warin, Economie industrielle - une perspective européenne -, Dunod, Paris, France, 2000.
42. R. Ramanathan, An Introduction to Data Envelopment Analysis: A Tool for Performance Measurement, Sage Publications, INDIA, 1st edition, 2003.
43. R.R. Barthwal, Industrial economics: An introductory text book, New Age International publisher, New Delhi, India, 2nd edition, 2004.
44. Régis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, France, 9e édition, 2015.
45. Roberts S. Kaplan and David P. Norton, The balanced scorecard: Translating strategy into action, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, 1996.
46. Roland H. Koller, Predatory pricing in a market economy, Arno Press Inc, USA, first publication, 1978.
47. Sherman David. Zhu Joe, Service Productivity Management, Springer Science + Business Media, New York, USA, 2006.
48. Stephen Martin, advanced industrial economics, Blackwell Publishers, USA, 1<sup>st</sup> published, 1993.
49. Stewart G. Bennett, Best practice EVA : the definitive guide to measuring and maximizing shareholder value, (Wiley finance series), USA, 2013.

50. Subal C. Kumbhakar and C. A. Knox Lovell, **Stochastic Frontier Analysis**, Cambridge University Press, UK, 2003.
51. Tatjana Samsonowa, **Industrial research performance management: Key performance indicators in the ICT industry**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012.
52. Timothy J. Coelli, D.S. Prasada Rao, Christopher J. O'Donnell, George E. Battese, **an introduction to efficiency and productivity analysis**, Springer Science Business Media, Inc, USA, Second Edition, 2005.
53. Wade D. Cook, Joe Zhu, **Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA**, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005.
54. William H. Greene, **Econometric analysis**, Pearson Education Inc, USA, Fifth Edition, 2003.
55. William W. Cooper, Lawrence M. Seiford and Joe Zhu, **Handbook on data Envelopment Analysis**, Kluwer series, Kluwer Academic Publishers, USA, 2004.
56. William W. Cooper, Lawrence M. Seiford and Kaoru Tone, **data envelopment analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Kluwer Academic Publishers, USA, 2002.
57. Wouter Van Dooren, Geert Bouckaert, John Halligan, **Performance management in the public sector**, Routledge, London and New York, 1st edition, 2010.
58. Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, Edition economica, Paris, France, 2<sup>ème</sup> édition, 1991.

## II – رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

59. Bin Abd Razak Shahrul Azman, **islamic or islamizing banking product: reconsidering product development's approaches in the Malaysian Islamic Banking industry**, Phd Thesis of Philosophy, University of Erfurt, Germany, 2014.
60. Fiona Röder, **Strategic Benefits and Risks of Vertical Integration in International Media Conglomerates and Their Effect on Firm Performance**, Dissertation to obtain the title of Doctor economic, St. Gallen University, Germany, 2007.
61. Johann Le ROUX, **"Stratégies D'approvisionnement Et D'innovation Des Entreprises De Transformation Des Produits de La Mer"**, Thèse De Doctorat ,Ecole de Doctorale de sciences de la mer, Bretagne, 2003.
62. Marie- Christine Henninger- Vacher, **Recherche d'une congruence entre stratégie de diversification et politique de rémunération appliquée aux cadres non dirigeants**, thèse de doctorat en sciences des gestion, université des sciences de Gestion, univ- Toulouse1, 2000.
63. Ranaivoson Heritiana Renaud, **Diversité De La Production Et Structure De Marché**, Thèse pour le Doctorat de Sciences Economiques, Université de Paris 1, France, 2008.

## III – المجلات والملتقيات

64. Ababacar Mbengue, Paradigme SCP, théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux, **XIV ème conférence Internationale de management stratégique**, pays de la Loire, Angers, 2005.
65. Abdus Samad, Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain, **Journal of Economics and Management**, Vol.12, No.2, 2004.
66. Abhirup Chakrabarti, Kulwant Singh, Ishtiaq Mahmood, diversification and performance: evidence from East Asian firms, **strategic management journal**, 28, 2007.
67. Ali Chkir and Amira Hakim, Market structure and concentration in islamic and conventional banking, **international journal of financial services management**, January 2014, 7(3/4):246.
68. Alkaterini Kokkinou, Geo., M.Sc, B.Sc. Econ, **Stochastic Frontier Analysis: empirical evidence on Greek productivity**, University of Glasgow, UK, June 2009.
69. Allen N. Berger, The Profit-Structure Relationship in Banking-Tests of Market-Power and Efficient Structure Hypotheses, **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol 27, No 2, May 1995.

70. Allen N.Berger, Loretta J.Mester, Inside the black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions? ", **Journal of Banking and Finance**, Elsevier, vol. 21(7), July 1997.
71. Allyn D.Strickland and Leonard W.Weiss, Advertising,concentration and price-cost margins, **the journal of political economy**, University of Chicago press, vol.84.No.5(Oct.,1976).
72. Anna Kijewska, causal analysis of determinants influencing the economic value added (EVA)-a case of Polish entity, **Journal of economics and management**, university of economics in Katowice, Poland, vol.26 (4),2016.
73. Ashis Taru Deb and K.V.Bhanu Murthy, strategic groups in Indian private banking industry, **college of vocational studies**, Delhi university, India .
74. B. Curry and K. D. George, Industrial concentration: A Survey, **The journal of industrial economics**, Vol 31, N°3, March 1983.
75. Badi Salem Alrawashdeh and Princess Nora Bint Abdul Rahman, To what extent Saudi banks committed to the decision of the Basel II committee, **Merit Research Journal of Art Social Science and Humanities**, Volume 1 No(5), 2013.
76. Bank Negara Malaysia, **The Central Bank and the Financial System in Malaysia - A Decade of Change 1989-1999**, Malaysia, 1999.
77. Béjaoui Rouissi, Raoudha, cost and profit efficiency of French commercial banks –Domestic versus foreign banks-, **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA paper 34245,university library of Munich,Germany, October 2011.
78. Berger A and Humphrey D, Efficiency of financial Institutions, **International Survey and Directions for Future Research**, European Journal of Operational Research, No.98,January 1997.
79. Bernard Caillaud, product differentiation -Industrial Organization-, **Paris School of Economics**, France, September 2016.
80. Bo Carlsson, Industrial dynamics : a framwork for analysis of industrial transformation, **revue d'économie industrielle**, vol 61, 3e trimestre 1992.
81. Board of Governors of the Federal Reserve System, **the Federal Reserve System: Purposes and functions**, Washington D.C:FRS publications, 2005.
82. Bughin-Maindiaux C. et Finet A., Les mesures non financières de la performance, **Revue des Sciences de Gestion**, N° 175-176, 1er trimestre, France, 1999.
83. Chawki El Moussawi, Hassan Obeid, Evaluating production Efficiency of Islamic Banking in GCC: Anon Parametric Approach, **International Journal of Finance and Economics**, Issue 53, 2010, PP (178-190).
84. Cherif Lahlou, **gouvernance des entreprises–actionariat et performances-** <http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07/Cherif%20LAHLOU.pdf>. Consulté le 19/10/2018 à 10 :30.
85. Clemens H.M. Lutz, Ron G.M.Kemp, S.Gerhard Dijksta, Perceptions regarding strategic and structural entry barriers, **small business economics**, nr.35, 2010.
86. David C. Wheelock and Paul W.Wilson, Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?, **Economic research**, Federal Reserve Bank of St Louis, Vol 77, Jul/Aug 1995.
87. David Kamerschen, market growth and industry concentration, **journal of the American association**, vol 63, N 321, 1968.
88. De Vany,Arthur and Kim,Cassey Lee Hong, Stochastic Market Structure: Concentration Measures and Motion picture antitrust,**Centre on Regulation and Competition (CRC)**,Working paper 30701,university of Manchester,Institue for development policy and Management(IDPM),UK, 2003.
89. Deni Memic',Banking competition and Efficiency empirical analysis on the Bosnia and Herzegovina using Panzar-Rosse Model, **Business systems Research**, Vol.6 No.1/ March 2015.
90. Dinesh Prasad Gajurel, Shyam Pradhan, Structure-Performance Relation in Neplese banking industry, **International conference on economics,business andmanagement**,IPEDR,vol.2(2011).
91. E. Woodrow Eckard, A Note on the Empirical Measurement of Vertical Integration, **The Journal of Industrial Economics**, Vol. 28, N°. 1 , Sep, 1979.
92. Ebrahim Chirani and Mona Effatdoost, Diversification strategy- A way toward the competitive advantage-, **Kuwait chapter of Arabian journal of Business and Management Review**, Vol.3, No.1, Sep 2013.

93. Etty Nurwati and al, Market Structure and Bank performance: Empirical evidence of Islamic banking in Indonesia, Asian Social Science, Canadian of Science and Education, vol.10,No.10, 2014.
94. Faridah Najuna Misman and M.Ishaq Bhatti, risks exposure in Islamic banks: a case study of Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB), SSRN Electronic journal, june 2010.
95. Ferhad Khodad Kashi, Jamal Zarein beynabadi, Yeghaneh Mosavi, Competition in Iran's banking Sector:Panzar-Rosse Approach, Iran.Econ.rev, Vol.19,No.1,2015.
96. Ferreira, Rodolphe Dos Santos and Jacques-François Thisse, Horizontal and vertical differentiation: The Launhardt model, International Journal of Industrial Organization, vol 14, N° 4, 1996.
97. Finn R Forsund and Lennart Hjalmarsson, Frontier production function and technical progress : A study of general milk processing in Swedish dairy plant, Econometrica, Econometric Society, vol. 47(4), 1979.
98. Finn R. Forsund and lennart Hjalmarsson, On the measurement of productive efficiency, The Swedish Journal of Economics, Vol. 76, No. 2 (Jun., 1974
99. Francesco Aiello and Graziella bonanno, profit and cost efficiency in the Italian banking industry (2006-2011), December 2013, economics and business letters, Oviedo university press, vol -2(4).
100. Francois Moreau, le paradigme Structure-Comportement-Performance, Dynamique industrielles et stratégies concurrentielles, Conservatoire National des Arts et Métiers, Séance n°6.
101. G.E.Hebbink and H.M.Prast, regulation and banking : a survey, Nederlandsche bank afdeling wetenschappelijk onderzoek en econometrie, Onderzoksrapports WO&E nr565, Amsterdam, December 1998.
102. Gholamreza Tajgardoo n, Mehdi Behname, Khosro Noormohamadi, Is Profitability as a result of Market Power or efficiency in Islamic Banking Industry?, economics and finance Review,vol.2(5),July 2012, ISSN:2047-0401, available online at <http://www.businessjournalz.org/efr>.
103. Ghulam Ali Bhatti and Haroon Hussain, Evidence on structure conduct performance hypothesis in Pakistani commercial banks, international journal of business and management, Vol. 5, No 9, September 2010.
104. Graham Leask and David Parker, Strategic group theory: review, examination and application in the UK pharmaceutical industry, Journal of Management Development, Vol 25 Issue 4, 2006.
105. Grzegorz Halaj and Dawid Zochowski, Strategic groups and bank's performance, Financial theory and practice, Volume.33,issue 2, February 2009.
106. H. Michael Mann, Seller Concentration, Barriers to Entry, and Rates of Return in Thirty Industries 1950-1960, The Review of Economics and Statistics, Vol 48, No 3,Aug 1966.
107. Habibollah Nakhaei, Market value added and traditional accounting criteria : which measure is a best predictor of stock return in Malaysian companies, Iranian journal of Management Studies (IJMS),Vol.9,No.2, Spring 2016.
108. Harold Demsetz, Industry Structure, Market Rivalry, and Public Policy, Journal of Law and Economics, Vol16, No1, Apr 1973.
109. Harvey Leibenstein, Allocative Efficiency vs. "X-Efficiency", The American Economic Review, Vol 56, USA, No 3, Jun 1966.
110. Hichem Hamza and Safa Kachtouli, Competitive conditions and market power of islamic and conventional commercial banks, journal of Islamic Accounting and business research,Vol.5No 1, 2014.
111. Howard H. Newman, Strategic Groups and the Structure-Performance Relationship, the Review of Economics and Statistics, Vol 60, No 3, Aug 1978.
112. Isaac T.Tabner,A review of concentration,Diversity or entropy Metrics in economics, Finance, Ecology and communication Science, international journal of interdisciplinary social sciences, Volume 2, Issue 4, April 2007.
113. Islamic financial services board, Islamic financial services industry- stability report 2019, Bank Negara, Malaysia, June 2019.



114. Ivan Pavić and Maja Pervan, Effects of corporate diversification on its performance: the case of Croatian non-life insurance industry, **Economic thought and practice**, periodical of the university of Dubrovnik, GOD XIX, june 2010.
115. J.Baumol, Contestable Markets: An uprising in the theory of industry structure, **the American Economic Review**, Vol 72, N° 1, March 1982.
116. J.Baumol, J.C Panzar and R.D Willig, Contestable Markets: An Uprising in the Theory of Industry Structure: Reply, **The American Economic Review**, vol 73, N° 3, June 1983.
117. Jacob A.Bikker and Katharina Haaf, Measures of competition and concentration in the Banking Industry: a review of the literature, **Economic and Financial modeling**, Vol 9, N° 2, Summer 2002.
118. Jacob A.Bikker, Laura Spierdijk, Paul Finnie, Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing Competition in the banking industry, Working paper No.114/2006, September 2006, **De Nederlandsche Bank NV**, Amsterdam, the Netherlands.
119. Jasper Bles, Ron Kemp, Jeroen Maas, Marco Mosselman, Barriers to entry : Differences in barriers to entry for SMEs and large enterprise, **SCALES-initiative (Scientific Analyses of entrepreneurship SMEs)**, Research Report H200301, May 2003.
120. Jean J. Gabszewicz and Xavier Y. Wauthy, Nesting horizontal and vertical differentiation, **Regional Science and Urban Economics**, vol 42, N°6, 2012.
121. Jeremy West, Barriers to entry, **Organisation For economic Co-operation and development**, Mars 2006, DAF/ COMP(2005)42.
122. Jim Wong and al, **Competition in Hong Kong's Banking Sector: A Panzar-Rosse Assesment**, chapter in: Hans Genberg and Cho-Hoi Hui, **The Banking Sector in Hong Kong: Competition, Efficiency, Performance and Risk**, Palgrave Macmillan, UK, 2008.
123. Joaquín Maudos and José Manuel Pastor, cost and profit of efficiency in the Spanish banking sector (1985-1996): A non-parametric approach, **applied financial economics**, 200, fourthcoming, volume 13, Issue 1, 2003.
124. Joaquín Maudos, José Manuel Pastor, Francisco Pérez and Javier Quesada, **cost and profit of efficiency in european banks**, work paper-EC99-12, [www.uv.es](http://www.uv.es).
125. Joaquin Maudos, Market structure and performance in Spanish banking using a direct measure of efficiency, **Applied Financial Economics, Taylor & Francis Journals**, vol 8, N°2, 1998.
126. John E. Kwoka, , the effect of market growth and concentration on industry price-cost margins, **Eastern Economic journal**, Eastern Economic association, vol.16(3), July-September 1990.
127. José A'ngel Z'unig- Vicente, Juan Manuel de la Fuente-Sabaté, Isabel Suarez-Gonzalez, Dynamics of the strategic group membership-performance linkage in rapidly changing environments, **journal of business** , research 57(2004).
128. José Alberro and Raines Schwabe, the theory of contestable markets and its legacy in antitrust practice, **Economics committee newsletter**, Volume 16, Number 1, Winter 2016.
129. Juliusz Jablecki, The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy, **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**, Volume 2No (1), 2009.
130. Kabir Hassan and Khaled A. Hussein, Static and Dynamic Efficiency in the Sudanese Banking System, **Review of Islamic Economics**, No.14, 2003.
131. Kee H. Chung and Stephen W.Pruitt , A Simple Approximation of Tobin's q, **Financial Management**, Vol.23 ,No.3, Autumn 1994.
132. Kelvin Lancaster, Socially Optimal Product Differentiation, **The American Economic Review**, Vol. 65, N° 4, Sep, 1975.
133. Kiyota, Efficiency of commercial banks in Sub-Saharan Africa: A comparative analysis of domestic and Foreign banks, **a paper prepared for presentation at the CSAE conference on "Economic development in Africa"**, University of Oxford, USA, 2009.
134. Kolawole Ogundari, determinants of profit efficiency among small scale rice farmers in Nigeria: A profit function approach, **Poster paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists Conference**, Gold Coast, Australia, August 12-18, 2006.



135. Liang Fu, Rajeev Singhal, Mohinder Parkash, Tobin 's q Ratio Firm Performance, **International Research Journal of Applied Finance**, Vol.VII Issue – 4 April, 2016.
136. M. A. Utton, Domestic Concentration and International Trade, **Oxford Economic Papers**, Vol 34, N° 3; Nov 1982.
137. M. J. Farrell, The Measurement of Productive Efficiency, **Journal of the Royal Statistical Society**, Vol 120, No 3, 1957.
138. M. O. Lorenz, Methods of measuring the concentration of wealth, **Publications of the American Statistical Association**, Vol 9, N° 70, june 1905.
139. M.A.Utton, the effect of mergers on concentration : U.K. manufacturing industry, 1954-1965, **The Journal of Industrial Economics**, Vol 20, N° 1, Nov 1971.
140. Malcolm B.Coate and Noel Uri, A simultaneous equations study of research and development intensity, **Technological forecasting and social change**, Vol 31.issue 2, April 1987.
141. Manthos D. Delis, Anastasia Koutsomanoli-Fillipaki, Christos K. Staikouras, Evaluating cost and profit efficiency: A comparison of parametric and non-parametric methodologies, **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA paper No 14039, university library of Munich, Germany, January 2008.
142. Michael Salinger, the concentration-Margins Relationship Reconsidered, **Brookings Papers :Microeconomics**, Columbia university, 1990.
143. Michael Smirlock, Evidence on the (non) relationship between concentration and profitability in banking, **journal of money, credit and banking**, vol.17, issue 1, 1985.
144. Michel Dietsch et Joël Petey, Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, **Revue Banque Edition**, Paris, France, 2003 .
145. Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures, **Academy of Management Journal**, Vol 33 No (4), 1990.
146. Mohamed Khaled Bader et al, Cost, revenue and profit efficiency of Islamic versus conventional banks: international evidence using data envelopment analysis, **Islamic Economic Studies**, IRTI, Vol.15, No.2 January 2008.
147. Mohammed Obaidullah, Islamic financial services, **Islamic economic research center**, JEDDAH, 2005.
148. Mohd Najib Mansor, Islamic Banking and Financial Institutions in Malaysia : Current Developments , **Journal of international Studies (JIS)**, 2009.
149. Monmohan S.Kumar, international trade and industrial concentration, **oxford economic paper**, oxford university press, new series, Vol.37, No.1 ( Mar.,1985).
150. Mostak Ahamed, Market structure and performance of bangladesh banking industry : A panel data analysis, **Bangladesh development studies**, vol xxxv, September 2012, No .3.
151. Mostak Ahmed, Market Structure and Performance of Bangladesh banking industry: A Panel Data Analysis, **Bangladesh Development studies**, vol XXXV. September 2012, NO.3.
152. Nasser Katib, market structure and performance in the Malaysian banking industry: a robust estimation, **8<sup>th</sup> capital markets conference**, Indian institute of capital markets paper, December 2004.
153. Nellie Liang, bank profits, risk, and local market concentration, **journal of economics and business**, volume 41, issue 4, November 1989.
154. Nikhil Chandra Shil, Performance Measures: An application of economic value added, **International Journal Of Business and Management**, Vol 04, N° 03, March 2009.
155. Nitank Rastogi, M.K.Trivedi, Pestle technique-A tool to identify external risks in construction projects, **international research journal of engineering and technology ( IRJET)**, volume : 03 Issue : 01/ jan 2016.
156. Norma Md .Saad and All, **Macro Economic Application in South East Asian Countries**, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004.
157. Norman R. Collins and Lee E. Preston, Price-Cost Margins and Industry Structure, **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 51, No.3 (Aug., 1969).
158. Patrick Bolton, Joseph F.Brodley, Michael H.Riordan, Predatory Pricing: strategic theory and legal police, **department of justice US**. <https://www.justice.gov/.../predatory-pricing-strategic-theory-and-legal-policy>. Consulté le 01/06/2016 à 22:30.

159. Patrizio Bianchi, Bain and the origins of industrial economics, **The European Review of Industrial Economics and Policy**, Number 7, décembre 2013. <http://revel.unice.fr/eriep/index.html?id=3608>. Consulté le 12/03/2017 à 10 :30.
160. Paul L.Latreille and James Mackley, Using Excel to illustrate Hannah and Kay's concentration Axioms, **International Review of economics education**, December 2011.
161. Peiyi Yu and Werner Neus, market structure, scale efficiency and risk as determinants of German banking profitability, **Wirtschaftswissenschaftliches Seminar**, School of Business and Economics, University of Tübingen, January 2005.
162. Preston McAfee, Hugo M. Mialon, Michael A. Williams, "What is a Barrier to Entry?", **American Economic Review**, Vol. 94 , No. 2, may 2004.
163. Quey-Jen Yeh, The Application of Data Envelopment Analysis in conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation, **The journal of the Operational Research Society**, Vol .47,N8,Aug.,1996 .
164. R. Preston McAfee, Hugo M. Mialon, Michael A. Williams, **Economic and Antitrust Barriers to entry**, December 1,2003. <https://www.mcafee.cc/Papers/PDF/Barriers2Entry.pdf>. Consulté le 13/02/2016 à 20:15.
165. R.Hamiltona, W.Qasrawib and Idries M.Jarrah, cost and profit efficiency in the Jordanian banking sector 1993-2006: A parametric approach, **international research journal of finance and economics**, ISSN 1450-2887, Issue 56(2010).
166. R.Kaplan and D.Norton, Linking the balanced scorecard to strategi, **California management review**, vol 39, No.1, Fall 1996.
167. Ramdane Mostefaoui, **les orientations stratégique : concept et mise en œuvre**, université de picardie,Jules Verne (UPJV),France, 01/11/2013. [www.Foad-mooc.anf.org/pdf/m1.4 - sequence 5.pdf](http://www.Foad-mooc.anf.org/pdf/m1.4 - sequence 5.pdf). consulté le 11/01/2017 à 10:30.
168. Raoudha Abbes Hamza, Validation Panzar-Rosse Model in deterring the structural characteristics Tunisian banking industry, **journal of Economics and International**,vol.3(5),May 2011.
169. Roger S. Frantz, On the Existence of X-Efficiency, **Journal of Post Keynesian Economics**, Vol 2, No 4, summer 1980.
170. Saeed Al-Muharrami, Kent Matthews, Yusuf Khabari , Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, **Journal of Banking and Finance**, No.30, 2006.
170. Saeed Al-Muhrrami and Kent Matthews, Market Power versus Efficient-Structure in Arab GCC Banking, **Cardiff economics working papers**,cardiff Business school ,Cardiff university,United Kingdom,June 2009,E2009/7.
171. Sam Peltzman, The Gains and Losses From Industrial Concentration, **National Bureau of Economic Research**, NBER Working Papers 0163, Inc. 1977. [URL:http://www.nber.org/papers/w0163.pdf](http://www.nber.org/papers/w0163.pdf). Consulté le 15/02/2018 à 11:34.
172. Samad Abdus, Market structure, conduct and performance: Evidence from the Bangladesh banking industry, **Journal of Asian Economics**, Elsevier, vol. 19(2), April 2008.
173. Sami Mensi and Abderrazak Zouari, Efficient Structure versus market power : theories and empirical evidence, **International journal of economics and finance**,vol.2,4 ; November 2010.
174. Sanjoy Bose and Keith Thomas, Applying the balanced scorecard for better performance of intellectual capital, **journal of intellectual capital**, Vol 8, No .4, 2007.
175. Sealey C.W, Lindley J.T, Inputs, outputs and a theory of production and cost at depository financial Institutions, **Journal of Finance**, vol. 32, issue (4), 1997.
176. Stavárek,I.Repkova, Efficiency in the Czech banking industry: A Non-Parametric approach, **Acta universitatis agriculturae silvic ulturae mendelianae brunensis**,Volume LX, Number 2, 2012.
177. Stéphane Jacquet, **Management de la performance : des concepts aux outils**,[http://www.creg.acversailles.fr/IMG/pdf/Management de la performance des concepts aux outils.pdf](http://www.creg.acversailles.fr/IMG/pdf/Management_de_la_performance_des_concepts_aux_outils.pdf), Consulté le 01/03/2019 à 17:00.

178. Sufian Saeed, and all, Examining efficiency of Islamic and conventional banks in Pakistan: using data envelopment analysis, **global journal of management and business research finance**, volume 13,issue 10,version 1.0, USA, 2013.
179. Tracy Polius and Wendell Samuel, banking efficiency in the eastern Caribbean currency union: an examination of the structure-conduct-performance parading and the efficiency hypothesis, **Money Affairs**, Centro de Estudios Monetarios Latinoamericanos, CEMLA, vol (1).
180. Unilateral conduct Working Group ,Predatory pricing analysis pursuant to unilateral conduct laws, **international competition network (ICN)**. <https://www.international-competition-network.org>. Consulté le 10/31/2016 à 20:00.
181. Venkatraman.N and Vazudevan Ramanujan, measurement of business performance in strategy\_research, **the academy of management review**, volume 11,Issue 4,USA,oct 1986.
182. Victor J. Tremblay and Carol Horton Tremblay, New Perspectives on Industrial Organization: With Contributions from Behavioral Economics and Game Theory, **Springer Science Business Media**, USA, 2012.
183. Victor J. Tremblay, Natsuko Iwasaki, Carol Harton Tremblay, The Dynamics of Industry Concentration for U.S. Micro and Macro Brewers, **Review of Industrial Organization**, Springer, 2005.
184. Vishal Singh and Ting Zhu, Pricing and Market concentration in oligopoly markets, **Marketing Science**, vol.27,No.6,November-December 2008.
185. Voxi Heinrich Amavilah, Baumol, Panzar, and Willig's theory of contestable markets and industry structure: A summary of reactions, **Resource and Engineering Economics Publications Services**, Paper No.41974, October 2012 ,USA.
186. W. Shephered, Mainstream industrial organization and « new » schools, **Revue économique**, N°3, Mai 1990.
187. William G. Shepherd, The Elements of Market Structure, **The Review of Economics and Statistics**, Vol54, No1, Feb 1972.

IV – التقارير والقوانين

188. Bank Negara, **financial stability and payment systems report**, Malaysia, 2018.
189. Bank Negara Malaysia, The Central Bank and the Financial System in Malaysia - A Decade of Change 1989-1999,Malaysia, 1999.
190. ICD-Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2019**.
191. Laws of Malaysia, Act 519, Central bank of Malaysia Act, Malaysia, 1958.
192. Laws of Malaysia, Act 701, Central bank of Malaysia Act 2009, Malaysia.
193. World Islamic banking competitiveness report 2016.

V – مواقع الإنترنت:

194. [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)
195. [url=https://orbisbanks.bvdinfo.com/ip](https://orbisbanks.bvdinfo.com/ip)
196. [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)
197. [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae)

الملاحق

## الملحق رقم (1): بعض أهم التعاريف الخاصة بمصطلح الأداء

صاحب التعريف	التعريف
Kherakhem	تأدية عمل، أو إنجاز نشاط، أو تنفيذ مهمة، أي أنه القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة. <sup>1</sup>
Miller and Bromiley	انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. <sup>2</sup> الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الكفاءة، و الفعالية.
Peter Drucker	قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال. <sup>3</sup>
Philippe Lorino	يلخص الأداء في بعدين أساسيين هما: <sup>4</sup> - الأداء هو كل ما يساهم في تحسين الثنائية قيمة- تكلفة، فليس من الضروري أن نسعى أداء ما يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها؛ تتمثل القيمة في الحكم الذي يتبناه السوق على منفعة خدمات و منتجات المنظمة، هذا الحكم الذي يتجسد من خلال أسعار البيع، الكميات المباعة، حصة السوق، الأرباح، صورة العلامة... أما التكلفة فهي الموارد المستهلكة ( مالية و بشرية ) لإنتاج المنتجات و الخدمات، - الأداء هو كل ما يساهم في بلوغ الأهداف الإستراتيجية، أي الأهداف ذات المدى المتوسط والبعيد. الأهداف الإستراتيجية هي الرهانات التي اختارت المنظمة العمل لبلوغها.
Bughin-Maindiaux C.& Finet	مثلا الأداء على شكل شجرة، جذورها التكوين، الإستثمار، الشراكة، المستخدمين، تدفق المعلومات و كذلك الأسواق، عمليات الإدارة التي تعمل على تحويل الجذور من خلال عمليات خلق القيمة، ثمارها و التي تتمثل في المردودية، الحصة السوقية، رضا الزبائن، جودة المنتج، الخدمات المقدمة. <sup>5</sup>
D.Kaisergruber et handriou	الأداء هو " إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين" <sup>6</sup> ؛ نستنتج أن الأداء مرتبط بفعل ومعرفة اجتماعية، بما يقود إلى إكتساب قبول اجتماعي للأنشطة التي تقوم المؤسسة إلى جانب الشرعية الاقتصادية.
Rolstadas	علاقة متبادلة معقدة بين سبعة معايير للأداء: الفعالية، الكفاءة، الجودة، الإنتاجية، جودة الحياة العملية، الإبداع، الربحية. <sup>7</sup>
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	الأداء المؤسسي هو " المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية" <sup>8</sup> ، و يشمل أداء المؤسسة بهذا المفهوم ثلاث أبعاد أساسية: أداء الأفراد، أداء الوحدات التنظيمية التابعة للمؤسسة، أداء المؤسسة ككل في إطار بيئتها الداخلية و الخارجية.
A . Chandler	"الأداء عبارة عن ربط بين كل من الفعالية الوظيفية و الفعالية الإستراتيجية" <sup>9</sup> ، تقوم الأولى على تحسين المنتجات، عمليات الإنتاج، وظيفة التسويق و العلاقات داخل المؤسسة، بينما تعني الثانية التفوق على المنافسين من خلال التمتع في الأسواق الجيدة.
Venkatraman and Ramanujam	الأداء هو الإختبار الزمني ( time test ) لأي إستراتيجية. <sup>10</sup>

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المراجع المشار إليها.

<sup>1</sup> - Adelant Kherakhem, **la dynamique de contrôle de gestion**, Dunod, Paris, France , 2eme edition, 1976, p 310.

<sup>2</sup> - Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures, **Academy of Management Journal**, Vol 33 No (4), 1990, p 759.

<sup>3</sup> - Peter Drucker, **People and performance: The Best of Peter Drucker on Management**, Harvard Business School Press, USA, 2007, p 23.

<sup>4</sup> - Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, édition d'organisation, Paris, France, 3eme édition, 2003, p 43.

<sup>5</sup> - Bughin-Maindiaux C. et Finet A., Les mesures non financières de la performance, **Revue des Sciences de Gestion**, N° 175-176, 1er trimestre, France, 1999, p 50.

<sup>6</sup> - الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 218.

<sup>7</sup> - Tatjana Samsonowa, **Industrial research performance management: Key performance indicators in the ICT industry**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012, p 24.

<sup>8</sup> - نبيل إسماعيل رسلان، عملية قياس الأداء المؤسسي (المفهوم، الأهمية، المراحل، الأنشطة، الصعوبات)، مجمع أعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 31.

<sup>9</sup> - Cherif Lahlou, **gouvernance des entreprises-actionnariat et performances**, p15. <http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07/Cherif%20LAHLOU.pdf>. Consulté le 19/10/2018 à 10 :30.

<sup>10</sup> - Tatjana Samsonowa, Op.Cit., P 24.



الملحق رقم (2): إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف عينة دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 2011-2018 الوحدة: ألف رنجت ماليزي، %.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك	
18 617 860	15 369 747	11 914 943	9 201 909	7 163 621	6 048 876	5 143 356	4374205	AffinIslamic	المصارف الإسلامية
28922449	27775836	27239756	27391553	27497806	24445039	21987307	16843149	AmIslamic	
45680680	42113420	39189274	34294690	29524571	23740948	19507799	14140970	Bank Islam	
15330895	14687846	14918272	14512877	13414670	11899691	10352626	9038483	Bank Muamalat	
70618727	57551408	47172873	40325440	36299580	35072564	33073282	28074104	CIMB Islamic	
22721111	20613731	18492167	15982289	14312464	13351032	12038627	5377000	Hang Leong Islamic	
174268203	162072685	148523310	130166349	107729239	86135734	61308071	49939551	Maybank Islamic	
45629999	41705965	37235682	31736855	25434279	22904370	20168110	19199676	Public Islamic	
51813230	42701794	33841566	30890427	25265443	18436792	16002714	12732595	RHB Islamic	
5001599	5678979	6002416	4983507	4774809	4784898	4289864	3714547	Al Rajhi Banking	
14137337	13383803	11743263	11968217	10507543	9175173	8483879	7785150	HSBC Amanah	
5308744	5538789	6600489	6730018	7096298	5045529	3880291	2856154	Standard Chartered Saadiq	
28498149	29143900	30753354	32902688	32292551	30178910	28339269	25318061	Affin Bank	المصارف التقليدية
31371907	31546564	31245478	29853853	26582780	22907273	19727393	17718442	Alliance bank	
67251739	62248620	58717201	58225336	61410763	59486791	56252936	55336273	AmBank	
183056816	176897036	182585775	170669912	150874563	132833310	108086083	99222358	CIMB	
104274903	102538550	100059119	95563493	87873449	81835734	75997167	38548822	Hang Leong	
230367000	290998000	295020136	287056974	264524441	237971279	214852046	194174000	Malayan Banking	
247690397	240576248	232794693	219872074	201928027	182404573	162968608	143385498	Public Bank	
108216146	109530317	111959491	112447582	109982719	95752900	89275815	80593659	RHB Bank	
1168302	1137107	849848	584765	574391	392021	17870	24647	BNP Paribas	
3397375	2982387	2725493	2693380	2781245	2493493	2058230	1740707	Bangkok bank	
134594	249771	330051	278152	235291	112654	176880	186948	Bofaml	
6693130	5881389	5183247	4722114	5052027	2796973	1945141	1446669	bank of china	
2310287	1291227	/	/	/	/	/	/	CCB	
23932094	23526645	24285097	23932917	21641546	20498282	19276194	20357327	Citibank	
2275345	2391753	1890528	1332466	1331664	2004478	703888	835965	db	
39171156	38595851	35151571	39253976	34753154	35484730	33782016	31853209	HSBC Bank	

الملحق رقم (2): إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف عينة دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 2011-2018 الوحدة: ألف رنجت ماليزي، %.

55692	51745	60846	50846	46622	40817	/	/	India international
3008073	3185671	2620187	2528388	2210784	1821613	367459	360164	ICBC
353149	307077	618262	330735	272880	168741	65907	32003	J P Morgan
22504422	18973357	18838262	17295638	7982543	5313085	/	/	BK.MUFG
6019443	5750111	3598736	2222401	877354	285251	243293	33015	Mizuba bank
58265289	57742824	57799889	58580383	53470126	48935917	43183072	39179097	OCBC
23143526	22102389	22427136	22886385	26706380	29163612	28932240	27953197	Standard Chartered Bank
12837260	10760921	9716194	5402392	2207027	1371824	1049243	334131	SMBC
985891	1611696	2065850	2848508	2742819	2887233	3121428	3616787	Scotia bank
82034675	77675030	76630127	71058275	67115580	61479326	55193389	47164745	BHD
498050834	449194003	402874011	358184131	309020323	261040646	216235926	174075584	إجمالي قروض عينة المصارف الإسلامية
564099400	478953900	434332200	389837500	335592400	283527600	236224100	199840500	إجمالي قروض المصارف الإسلامية في السوق
88,29	93,79	92,76	91,88	92,08	92,07	91,54	87,11	نسبة إجمالي قروض عينة المصارف الإسلامية إلى إجمالي قروض المصارف الإسلامية في السوق المصرفي
1289016760	1317696186	1307926571	1262593633	1165470726	1058620820	945615567	829415724	إجمالي قروض عينة المصارف التقليدية
1295693360	1324782686	1314762871	1269515233	1172895526	1066769820	952038667	834729224	إجمالي قروض المصارف التقليدية في السوق
99.48	99.46	99.48	99.45	99.37	99.24	99.32	99.36	نسبة إجمالي قروض عينة المصارف التقليدية إلى إجمالي قروض المصارف التقليدية في السوق المصرفي
1787067594	1766890189	1710800582	1620777764	1474491049	1319661466	1161851493	1003491308	إجمالي قروض عيني الدراسة
1859792760	1803736586	1749095071	1659352733	1508487926	1350297420	1188262767	1034569724	إجمالي قروض المصارف الماليزية
96,09	97,96	97,81	97,67	97,75	97,73	97,77	96,99	نسبة إجمالي قروض العينة إلى إجمالي القروض

الوحدة: ألف درهم إماراتي.

الملحق رقم (3): إجمالي القروض الممنوحة من قبل بنوك عينة دراسة حالة الإمارات خلال الفترة 2011-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البنك	
144738585	133334227	114967622	97219599	73976602	56070638	55182688	51507049	بنك دبي الإسلامي	المصارف الإسلامية
78676647	76529634	78210522	78403231	73006281	61747626	51196715	48831341	بنك أبو طيبي الإسلامي	
36171910	33835397	36342568	34180420	26101963	21683210	19825471	12969041	بنك الإمارات الإسلامي	
24123760	21707375	17091003	16349207	14474654	12519406	10749371	10427434	بنك الشارقة الإسلامي	
31998616	27449688	25918388	23206891	18036859	14345215	10304354	10640970	بنك نور الإسلامي	
28068723	31233150	32262773	30371238	30678022	27103165	22910871	19324800	بنك الهلال	
16304026	15158872	12372535	11130785	8536309	5783208	4537559	3204775	بنك عجمان	
166425762	163251612	158457695	146250462	140562498	131648670	123195295	124754737	بنك أبو طيبي التجاري	المصارف التقليدية
72331205	71137305	73714400	68429080	64065969	60048535	57343651	57581311	بنك الإتحاد الوطني	
50944947	47275725	41962538	39020821	31821502	30287385	27201610	26815087	بنك دبي التجاري	
327930500	304092614	290396309	270580858	245973741	238344098	218161408	203140313	بنك الإمارات دبي الوطني	
69269595	62733632	60993524	60165676	58045708	50431135	41407944	37694509	بنك المشرق	
16214334	17476329	17074997	15036621	14080102	13134749	12444339	12039325	بنك الشارقة	
353205228	330465888	200531811	205913553	194279352	183811494	164599378	159522178	بنك أبو طيبي الأول	
12759101	13128347	13345562	15671631	17940903	15285481	10881493	8056301	البنك العربي المتحد	
26202411	24065827	22818496	19688336	16328448	13864697	12196008	10505260	بنك الفجيرة الوطني	
20073375	18316780	21010573	23613992	25925735	23629718	24015266	21560861	بنك أتش.أس.بي.سي الشرق الأوسط المحدود	
1382815	1846495	2324798	2596837	2309078	1759372	1259523	1063590	الخليجي (فرنسا) أس.ايبه	
360082267	339248343	317165411	290861371	244810690	199252468	174707029	156905410	إجمالي قروض عينة المصارف الإسلامية	
373000000	354000000	335000000	306000000	266000000	218000000	193441000	/	إجمالي قروض كل المصارف الإسلامية	
96,53	95,83	94,67	95,05	92,03	91,40	90,31	/	نسبة إجمالي قروض عينة المصارف الإسلامية إلى إجمالي قروض كل	

الوحدة: ألف درهم إماراتي.

الملحق رقم (3): إجمالي القروض الممنوحة من قبل بنوك عينة دراسة حالة الإمارات خلال الفترة 2011-2018

								المصارف الإسلامية في السوق المصرفي
1116739273	1053790554	902630703	866967867	811333036	762245334	692705915	662733472	إجمالي قروض عينة المصارف التقليدية
1283000000	1226000000	1239000000	1179000000	1112000000	959300000	/	/	إجمالي قروض كل المصارف التقليدية
87,04	85,95	72,85	73,53	72,96	79,46	/	/	نسبة إجمالي قروض عينة المصارف التقليدية إلى إجمالي قروض كل المصارف التقليدية في السوق المصرفي
1476821540	1393038897	1219796114	1157829238	1056143726	961497802	867412944	819638882	إجمالي قروض عينة الدراسة
1656000000	1580000000	1574000000	1485000000	1378000000	1177300000	1099100000	1071000000	إجمالي قروض كل المصارف الإماراتية
89,18	88,17	77,50	77,97	76,64	81,67	78,92	76,53	نسبة إجمالي قروض العينة إلى إجمالي القروض (%)

الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف Maybank Islamic Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.95	15.79
2011	1063775	388508	1083	68103537	311.400739	0.01066799	337247	726528	49939551	2243089	74011330	1.11	19.26
2012	2487726	886327	1206	84118099	609.178275	0.02084043	734669	1753057	61308071	4146633	91432370	1.07	20.48
2013	3246329	1049337	1364	116388914	647.582845	0.02030284	883303	2363026	86135734	695963	125056697	0.97	19.11
2014	4080956	1122378	1309	126168730	774.579068	0.02430897	1013924	3067032	107729239	1544670	136323075	0.86	16.43
2015	5120363	1212486	1322	144788681	914.744327	0.02701227	1209292	3911071	130166349	992215	156352454	0.83	15.65
2016	5857597	1337727	1291	168491085	1854.6646	0.02055435	2394372	3463225	148523310	2060578	181794557	0.79	15.42
2017	6339574	1737084	1166	182691026	2015.38593	0.02183815	2349940	3989634	162072685	5490460	202495053	0.9	18.88
2018	7334187	1975610	1160	203520945	1986.59483	0.02471361	2304450	5029737	174268203	9308236	225215061	0.92	19.97
البيانات الخاصة بمصرف Bank Islam Malaysia Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1.01	10.11
2011	797965	358152	200853	28664306	1.59747676	0.01664464	320858	477107	14140970	1244829	32186451	1.11	12.83
2012	926412	427259	222978	33411268	1.49502642	0.01775012	333358	593054	19507799	1627249	37422891	1.23	14.5
2013	1144790	485726	209554	38774977	1.74334539	0.02010227	365325	779465	23740948	1246013	42811371	1.21	15.11
2014	1211670	510507	211895	41310332	1.70152198	0.02060322	360544	851126	29524571	984170	45820682	1.15	14.47
2015	1420600	507262	208918	44232455	1.87466374	0.02326231	391651	1028949	34294690	543232	49763719	1.06	13.07
2016	1550200	530962	185562	49782675	2.58977053	0.02148613	480563	1069637	39189274	699407	55676697	1.01	12.62
2017	1687155	566118	172003	50453095	3.39598147	0.0218626	584119	1103036	42113420	8139984	57742914	1	12.12
2018	1849514	593887	188816	55072051	2.96711613	0.0234107	560239	1289275	45680680	8892648	63938733	0.98	11.6



الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف CIMB Islamic Bank Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.95	29.1
2011	1061927	335732	3899	39489303	30.9340857	0.02383721	120612	941315	28074104	2900677	43097758	0.78	18.06
2012	1503084	401070	5490	46928627	70.9602914	0.02372778	389572	1113512	33073282	6285408	51225040	0.85	19.41
2013	1574831	365586	5236	45038785	80.578877	0.02559838	421911	1152920	35072564	5305620	49423204	0.73	15
2014	1641840	391348	10124	45122592	41.0009878	0.02718696	415094	1226746	36299580	6445429	49863798	0.79	14
2015	1919908	404025	12595	45406498	34.7352124	0.03264771	437490	1482418	40325440	3212384	54559181	0.77	12.67
2016	2127274	543201	9581	58163689	46.8992798	0.02884845	449342	1677932	47172873	7548486	66646891	0.9	14.85
2017	2570415	639821	6031	75945074	84.8161167	0.02711024	511526	2058889	57551408	8584637	85277458	0.84	15.05
2018	3292397	830309	2756	88001215	209.665094	0.03084685	577837	2714560	70618727	9732824	97514003	0.91	16.83
البيانات الخاصة بمصرف Public Islamic Bank Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1.48	19.31
2011	708592	438088	1619	27209468	103.290303	0.0198962	167227	541365	19199676	1249014	29420028	1.49	20.88
2012	884662	410078	1327	26348169	175.317257	0.02474616	232646	652016	20168110	2660706	29303306	1.4	18.69
2013	953026	357040	1026	31190134	241.363548	0.02261571	247639	705387	22904370	1883409	34472575	1.12	14.63
2014	1109016	353780	1303	34347718	198.201842	0.02476901	258257	850759	25434279	2632629	38152165	0.97	13.5
2015	1418739	340447	1267	41416259	234.242305	0.0270897	296785	1121954	31736855	1644399	45656965	0.81	12.13
2016	1673426	404462	1250	44795202	279.6144	0.02955468	349518	1323908	37235682	513517	49663526	0.85	12.35
2017	1848140	410478	1016	51497804	386.132874	0.02826973	392311	1455829	41705965	654302	57122911	0.77	10.56
2018	2106061	473997	3079	55622511	134.14745	0.03043769	413040	1693021	45629999	847532	62173912	0.8	10.86

الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

RHB Islamic Bank Berhad البيانات الخاصة بمصرف													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.56	7.18
2011	529132	152782	13780	20811963	6.75580552	0.02095127	93095	436037	12732595	433531	22650317	0.68	11.39
2012	792887	155896	13201	21889173	8.94470116	0.03082839	118079	674808	16002714	441660	25609662	0.65	10.27
2013	881643	166500	13923	25461734	10.7022193	0.028774	149007	732636	18436792	817016	29131089	0.61	8.95
2014	1073705	224315	12339	31770545	13.9693654	0.02837021	172368	901337	25265443	399878	36113786	0.69	10.48
2015	1410658	254853	8384	39589255	35.5893368	0.02809543	298381	1112277	30890427	167170	44076741	0.64	10.73
2016	1703823	324784	6576	42472593	73.0524635	0.02880516	480393	1223430	33841566	2766890	48116641	0.71	11.97
2017	1935179	367392	6193	50347704	97.8175359	0.02640428	605784	1329395	42701794	4832047	55717463	0.71	11.78
2018	2259674	434833	4251	58034684	167.878146	0.02663966	713650	1546024	51813230	5811665	65618522	0.72	11.82
Bank Muamalat البيانات الخاصة بمصرف													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.73	9.81
2011	557049	84984	81072	18162983	2.37423525	0.02007187	192484	364565	9038483	130304	20468469	0.44	6.09
2012	593410	167936	65698	18754953	2.6921063	0.02220981	176866	416544	10352626	151568	21071590	0.81	11.09
2013	649706	151564	59651	17730302	3.40042916	0.02520358	202839	446867	11899691	98710	20061690	0.74	9.07
2014	692036	89280	69218	19953385	2.36698547	0.0264716	163838	528198	13414670	206759	22438036	0.42	4.96
2015	797103	131909	58127	20085680	3.62315275	0.02919991	210603	586500	14512877	259720	22636889	0.59	6.85
2016	804609	149907	52309	20479136	4.25961116	0.02840906	222816	581793	14918272	2929756	23526342	0.65	7.25
2017	826368	181625	52669	20181381	4.72513243	0.02861548	248868	577500	14687846	2771094	23943691	0.77	8.18
2018	879352	179494	58361	19150865	4.55982591	0.03202132	266116	613236	15330895	954300	22885610	0.77	7.72

الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف AmBank Islamic Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.78	11.2
2011	931079	221565	582	19753163	590.049828	0.02975068	343409	587670	16843149	1533108	23880717	1.01	14.24
2012	1149275	258189	479	25715963	843.031315	0.02898834	403812	745463	21987307	1224305	32505210	0.92	13.44
2013	1254546	236314	380	28723859	1101.89211	0.0290987	418719	835827	24445039	72393	35210269	0.7	10.55
2014	1377049	236846	301	32468940	1457.62458	0.02889851	438745	938304	27497806	643234	39711784	0.63	9.94
2015	1670268	233046	351	30827293	1531.97436	0.03673839	537723	1132545	27391553	699964	38303410	0.6	9.2
2016	1510108	255658	320	29703034	1675.7	0.03278736	536224	973884	27239756	3725594	36536357	0.68	9.21
2017	1539544	239129	426	30695005	1207.00939	0.03340472	514186	1025358	27775836	4649237	37049078	0.65	7.66
2018	1535821	311800	576	35538833	716.694444	0.03159938	412816	1123005	28922449	9644863	42224709	0.79	9.08
البيانات الخاصة بمصرف Hong Leong Islamic Bank Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.84	10.28
2011	294500	67478	3268	10902380	19.6695226	0.02111649	64280	230220	5377000	1470553	12178617	0.55	7.8
2012	529087	149700	11734	19451105	9.30032385	0.02159039	109130	419957	12038627	4711127	21902469	0.88	14.6
2013	641377	226655	5577	19427295	29.0261789	0.02468167	161879	479498	13351032	3902141	21728546	1.04	17.86
2014	641930	230600	7403	18654265	20.1376469	0.02642029	149079	492851	14312464	1697761	21797582	1.06	15.94
2015	724935	199978	15853	20518561	9.37816186	0.02808496	148672	576263	15982289	768304	23280519	0.89	12.54
2016	798429	196986	15480	22714893	10.0316537	0.02831354	155290	643139	18492167	957761	25619889	0.81	11.38
2017	859016	222949	18325	25312578	9.43907231	0.02710293	172971	686045	20613731	2276466	28455833	0.83	11.62
2018	948961	282062	17484	27594869	10.1400709	0.02796433	177289	771672	22721111	2338857	31421540	0.94	13.19

الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف HSBC Amanah Malaysia Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.66	5.66
2011	291192	100888	18926	9403021	7.24622213	0.01638303	137142	154050	7785150	237167	10442833	0.97	11.19
2012	417265	133240	27839	10403125	6.18915909	0.02354725	172300	244965	8483879	1418392	12146179	1.18	13.73
2013	433184	143974	22793	12611033	7.75496863	0.02033339	176759	256425	9175173	1491138	14564398	1.08	12.99
2014	483820	141833	16214	13477934	11.9519551	0.02151895	193789	290031	10507543	1565537	16381875	0.92	11.36
2015	571694	122062	10288	13546212	19.069304	0.02772059	196185	375509	11968217	317791	19329912	0.68	8.81
2016	543460	81393	7237	10678145	26.573442	0.03288474	192312	351148	11743263	396236	16301084	0.46	5.48
2017	537027	86380	5520	13396464	34.903442	0.02570529	192667	344360	13383803	278472	17775740	0.51	5.51
2018	640813	162700	6868	14744541	29.1405067	0.0298874	200137	440676	14137337	2768653	20349355	0.85	9.46
البيانات الخاصة بمصرف Affin Islamic Bank Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.34	6
2011	248697	49810	3017	9676383	12.1329135	0.02191852	36605	212092	4374205	10	10530911	0.47	10.35
2012	331073	73832	3027	10881985	11.9071688	0.02711178	36043	295030	5143356	36189	11723627	0.66	13
2013	305549	58941	3046	11533024	12.564675	0.02317493	38272	267277	6048876	97984	12230754	0.49	8.67
2014	335861	66596	3261	11916114	13.7181846	0.02443129	44735	291126	7163621	199320	12722639	0.53	9.02
2015	399356	84785	2613	12374405	16.5859166	0.02877043	43339	356017	9201909	936856	13384405	0.65	9.82
2016	490464	112598	2347	13887740	21.9518534	0.03160651	51521	438943	11914943	1285732	15285583	0.79	10.66
2017	598770	89747	2411	18209748	25.4628785	0.02951051	61391	537379	15369747	1547014	20040214	0.51	6.1
2018	825429	112442	2677	22301265	27.4493836	0.03371768	73482	751947	18617860	1864894	25351493	0.5	6.26

الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الماليزية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف Al Rajhi Banking & Investment Cor MP													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.41	3.38
2011	248728	31121	29848	5341631	3.22852452	0.02852368	96365	152363	3714547	108726	6150089	0.51	4.11
2012	206268	13828	25565	6059574	2.02788969	0.02548446	51843	154425	4289864	109985	6994256	0.21	1.88
2013	246832	3147	18453	5983148	4.97550534	0.02590927	91813	155019	4784898	111580	6754636	0.05	0.44
2014	263942	4802	13051	6255143	6.76392614	0.02808345	88276	175666	4774809	111729	7270933	0.07	0.67
2015	287144	11759	10631	6218685	8.19593641	0.03216323	87131	200013	4983507	111801	7315392	0.16	1.62
2016	284761	6754	14604	7279001	5.26903588	0.02854952	76949	207812	6002416	110701	8401184	0.09	0.92
2017	322661	10853	15567	7494459	3.75865613	0.03524604	58511	264150	5678979	112088	8692660	0.13	1.46
2018	280611	11728	15318	6383678	3.0840188	0.0365573	47241	233370	5001599	341042	7578508	0.14	1.59
البيانات الخاصة بمصرف Standard Chartered Saadiq Berhad													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.72	9.19
2011	179701	42885	5662	5227912	14.3655952	0.01881497	81338	98363	2856154	20574	5950371	0.72	9.19
2012	262840	65846	6357	6278329	14.5351581	0.02714735	92400	170440	3880291	10031	7275386	1	13.61
2013	282351	48294	4375	7263964	23.3956571	0.02477917	102356	179995	5045529	11673	8200808	0.62	9.19
2014	311845	10253	1877	8569209	60.387853	0.02316398	113348	198497	7096298	100296	9689083	0.12	1.85
2015	379235	14545	398	8977691	328.683417	0.0276707	130816	248419	6730018	335251	11327196	0.14	2.56
2016	390016	32102	151	4979891	724.331126	0.05635505	109374	280642	6600489	294900	9168579	0.31	5.43
2017	339998	23478	152	4305126	586.467105	0.05826891	89143	250855	5538789	207304	7792688	0.28	3.8
2018	307494	42976	108	1332516	774.62963	0.16797847	83660	223834	5308744	184650	7859855	0.55	6.62



الملحق رقم (5): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية عينة

الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف الإمارات الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.19	2.16
2011	866307	-448552	98918	18469151	465363	400944	12969041	1111317	4.70453305	0.02170885	22740160	-1.97	-18.1
2012	592311	81112	108791	28697148	215473	376838	19825471	1119133	1.98061421	0.01313155	37263760	0.27	3.18
2013	653609	139488	106203	29205598	270198	383411	21683210	1137656	2.54416542	0.013128	39768966	0.36	4.12
2014	626225	364191	111707	32870285	318081	308144	26101963	1191997	2.84745808	0.00937455	42913219	0.88	8.42
2015	698295	640679	166937	42362886	380475	317820	34180420	805937	2.27915321	0.00750232	53202178	1.33	13.36
2016	962059	105632	220265	42938925	447544	514515	36342568	474830	2.03184346	0.01198248	59228189	0.19	1.79
2017	944198	701998	213296	47108635	451950	492248	33835397	462942	2.11888643	0.01044921	61881364	1.16	10.03
2018	1024163	924259	209081	45753157	505763	518400	36171910	960863	2.41898116	0.01133037	58379407	1.54	12.73
البيانات الخاصة بمصرف الشارقة الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1.6	6.13
2011	365585	251121	852998	11299825	148575	217010	10427434	512069	0.17417978	0.01920472	17733142	1.42	5.7
2012	341845	272003	853827	11804731	175686	166159	10749371	714977	0.20576299	0.01407563	18316229	1.51	6.15
2013	364648	307068	909807	13207440	239335	125313	12519406	529695	0.26306129	0.00948806	21731901	1.53	6.84
2014	370962	377176	947624	17047632	265189	105773	14474654	535684	0.27984623	0.00620456	26012888	1.58	8.27
2015	428233	409925	940888	18999390	310876	117357	16349207	1853619	0.33040702	0.00617688	29882693	1.47	8.82
2016	494257	462887	929279	22179896	294275	199982	17091003	2166436	0.31667024	0.00901636	33539226	1.46	9.68
2017	646411	477674	859301	26394764	339087	307324	21707375	2272197	0.39460794	0.01164337	38288519	1.33	9.21
2018	940963	510379	858687	32987056	400424	540539	24123760	2360506	0.46632126	0.0163864	44745487	1.23	9.36

الملحق رقم (5): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية عينة

الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف عجمان الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.12	0.4
2011	126545	6956	62207	2897482	60249	66296	3204775	49961	0.96852444	0.02288056	3999947	0.17	0.7
2012	124968	33521	47488	4338212	61218	63750	4537559	49961	1.28912567	0.01469499	5489739	0.71	3.27
2013	139011	10599	42370	5823963	57942	81069	5783208	49961	1.36752419	0.0139199	7092632	0.17	1.01
2014	169267	71396	43848	9838689	60052	109215	8536309	52000	1.36954935	0.01110056	11231288	0.78	6.67
2015	246899	122075	140471	12830014	69630	177269	11130785	78000	0.4956895	0.01381674	14321648	0.96	10.46
2016	338258	125545	140637	13640368	66419	271839	12372535	322398	0.47227259	0.01992901	16001576	0.83	7.74
2017	420491	132614	136244	17686581	68887	351604	15158872	580448	0.50561493	0.0198797	20027654	0.74	6.44
2018	579992	170034	120822	19852255	84793	495199	16304026	858261	0.701801	0.02494422	22644725	0.8	7.46
البيانات الخاصة بمصرف نور الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.2	1.3
2011	501713	49152	740902	14480250	177421	324292	10640970	99279	0.23946622	0.02239547	16877051	0.29	2.51
2012	460387	75576	713293	15448502	167372	293015	10304354	267303	0.23464691	0.01896721	17954580	0.43	3.65
2013	424216	255423	768899	19516799	153286	270930	14345215	427411	0.19935778	0.01388189	23151491	1.24	11.04
2014	387215	678085	216577	24393178	148802	238413	18036859	1559374	0.6870628	0.00977376	29012955	2.6	23.72
2015	407333	560831	217218	32525601	164975	242358	23206891	1330380	0.75949047	0.0074513	39464466	1.64	16.53
2016	560151	366904	193720	32356229	212907	347244	25918388	2031110	1.09904501	0.01073191	40591114	0.92	8.28
2017	598323	370889	173227	32237625	209291	389032	27449688	1800710	1.20818925	0.01206764	42668538	0.89	6.62
2018	995002	601344	189982	38109676	285760	709242	31998616	1903425	1.5041425	0.01861055	50719198	1.29	10.14

الملحق رقم (5): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف أبو ظبي الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1.47	18.19
2011	1448855	1155091	1940710	57103209	562370	886485	48831341	1004226	0.28977539	0.01552426	74335066	1.55	18.22
2012	1433671	1201232	2059230	64460040	620958	812713	51196715	1421863	0.30154864	0.01260801	86083751	1.5	17.67
2013	1326321	1450246	2257939	81750569	693100	633221	61747626	1441550	0.30696135	0.00774577	103160486	1.53	20.04
2014	1456283	1750690	2403913	90252142	827998	628285	73006281	1104311	0.34443759	0.00696144	111903803	1.63	22.6
2015	1602721	1934043	2579433	98032770	986093	616628	78403231	1515977	0.3822906	0.00629002	118377662	1.68	22.17
2016	1623650	1953558	2754348	103967967	1015857	607793	78210522	2471465	0.36881941	0.00584596	122289725	1.62	20.36
2017	1658260	2300123	2900058	103692177	1076278	581982	76529634	2470874	0.37112292	0.00561259	123277599	1.87	22.24
2018	1866695	2500786	2835836	104542001	1152661	714034	78676647	2835836	0.4064625	0.00683012	125193915	2.01	20.94
البيانات الخاصة بمصرف الهلال الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.61	6.88
2011	917228	180005	1219681	24553659	295422	621806	19324800	135838	0.24221251	0.02532437	28251078	0.67	7.67
2012	929545	265699	1369741	27448262	346121	583424	22910871	348600	0.25269084	0.02125541	32121908	0.88	8.54
2013	859481	441787	1459946	31358517	362540	496941	27103165	73681	0.24832425	0.01584708	38705265	1.25	11.89
2014	727521	82618	1492827	32550407	282133	445388	30678022	149334	0.18899243	0.01368302	41291024	0.21	1.74
2015	774928	105367	823814	33539141	344921	430007	30371238	103459	0.41868796	0.01282105	43091289	0.25	1.91
2016	883986	124580	763995	33016776	324754	559232	32262773	122165	0.42507346	0.01693781	43426714	0.29	2.28
2017	962761	140681	715949	34753364	344246	618515	31233150	101897	0.48082475	0.01779727	44787933	0.32	2.55
2018	1045622	105745	705208	33919724	290875	754747	28068723	106379	0.41246696	0.02225098	43645741	0.24	1.92

الملحق رقم (5): البيانات الخاصة بدالة التكاليف ودالة الأرباح اللوغاريتمية المتسامية ومتغيرات نموذج الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2018

البيانات الخاصة بمصرف دبي الإسلامي													
السنة	إجمالي التكاليف TC	صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب $\pi$	الأصول الثابتة X1	مجموع الودائع X2	سعر الأصول الثابتة W1	سعر الودائع W2	مصاريف أخرى	مصاريف الأرباح	إجمالي القروض Y1	إستثمارات أخرى Y2	إجمالي الأصول	ROA	ROE
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	0.64	5.81
2011	1974422	1056415	581410	68982272	587614	1386808	51507049	2689043	1.01067061	0.02010383	90588464	1.17	10.33
2012	2006108	1213444	589477	73393523	653609	1352499	55182688	4465311	1.10879475	0.01842804	98611212	1.28	11.1
2013	1691249	1718029	536968	81690547	637418	1053831	56070638	4375026	1.18706888	0.01290028	113288438	1.62	14.1
2014	1446040	2803726	580772	96285121	647022	799018	73976602	3789943	1.1140723	0.00829846	123887359	2.36	21
2015	1800993	3839260	795355	114694060	743661	1057332	97219599	4796439	0.93500512	0.00921872	149897504	2.81	26.05
2016	2607691	4050051	927611	132794868	732729	1874962	114967622	5855483	0.78990978	0.01411924	174970505	2.49	22.9
2017	3279223	4503580	1136479	162058505	767552	2511671	133334227	6106488	0.6753772	0.01549854	207337009	2.36	21.73
2018	4269563	5003818	1314239	168860544	741506	3528057	144738585	6375188	0.5642094	0.02089332	223682159	2.32	20.71